



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية

البحوث والدراسات

المطر القفوضي السوري الإسرائيلي تقديراته الوطنية ومتغيراته الطائفية

أ. د. يوسف حمدان

بعض الأسباب الفكرية والاقتصادية للانحدار السوفيتي

أ. د. سبيع هادي الصغير أ. م. د. سلمان عبد الله سلمان

التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

أ. م. د. حسيب عارف العبيدي

التفويض إمارة وسياسة

أ. م. د. ثامر كامل محمد الخزرجي

التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة

أ. م. د. نوار محمد ربيع محمد

الفكر الفلسفي عند أبي عربي (الكلمة النموذج)

د. ياسين حسين علوان

التراجم

الحكم والنظام السياسي في العهد الملكي

ترجمة: مصطفى نعمان احمد

العروض

عرض كتاب ميكافيلكي والميكافيلية

عرض الدكتور عبد الأمير محسن جبار



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

شتاء ٢٠٠٦

العدد الثاني

السنة الاولى

أ.د. ناظم عبد الواحد الجاسور

عميد الكلية - المشرف العام

رئيس التحرير أ.م.د. عبد الأمير محسن جبار

سكرتير التحرير م.م. علاء جبار

المدير الفني السيد ماجد قاسم نعمان

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور نور يوسف حميدان

الأستاذ الدكتور سعيد مجيد خوج

الأستاذ المساعد الدكتور وائل محمد إسماعيل

الأستاذ المساعد الدكتور حبيب محمد الفادر الشاوي

الأستاذ المساعد الدكتور نور لطيف كريم محمد

الأستاذ المساعد الدكتور محمد نعل النحاوي

رقم التسجيل في المكتبة الوطنية ٨١٠ في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور احمد يوسف احمد

عميد معهد الدراسات والبحوث العربية (القاهرة)

الأستاذ الدكتور رياض عزيز هادي

عميد كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور ماهر عبد العال الضبع

جامعة المنوفية - مصر

الأستاذ الدكتور احمد عبد الرحيم الخلايلة

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية (الأردن)

الأستاذ الدكتور محمد جاسم المشهداني

أمين عام اتحاد المؤرخين العرب (بغداد)

الأستاذ الدكتور محمد جواد علي

مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي

أستاذ التاريخ العراقي المعاصر-جامعة بغداد

الأستاذ المساعد الدكتور ثامر كامل محمد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -بغداد

قواعد النشر

ترحب المجلة السياسية والدولية التي تصدرها كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية بإسهامات الكتاب والمفكرين من الكليات في الجامعات العراقية والعربية والمتخصصة بالقضايا السياسية والعلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص فيما يتعلق بالمشروع السياسي والحضاري والنهضوي العربي وتحيطكم علماً بشروط النشر فيها:

١. ان تعالج القضايا بأسلوب علمي موثق.
٢. ان يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن الكتب والمجلات.
٣. معيار النشر هو الموضوعية والدقة ودرجة التوثيق.
٤. ترسل البحوث بنسختين مع قرص مرن.
٥. ان لا يزيد حجم الدراسة او البحث عن اربعة عشر صفحة A4.
٦. يشترط ان لا تكون البحوث او الدراسات قد نشرت في مجلات اخرى.
٧. تخضع البحوث او الدراسات المرسلة الى التحكيم العلمي من جانب الهيئة الاستشارية في المجلة.
٨. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
٩. لا تدفع المجلة او الكلية أي مكافآت مالية عما تقبله من النشر فيها ويعتبر النشر اسهاماً معنوياً من الكاتب.

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية - المجلة السياسية والدولية

رئيس المجلة

الاشتراك في المجلة تراجع كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

بغداد- باب المعظم - صندوق بريد ٤٦١٥٩

هاتف ٤١٤٠٨٥١ ، ٤١٤٠٨٥٢ ، ٧٩٠١٩٢٣١٥٤

البريد الإلكتروني : Psc_Mustainsiriyah@yahoo.com



رقم الصفحة

اسم المادة

الترتيب

- ١ المسار الطائفي السوري-الاسرائيلي "لوائيه الوطنية ومتغيراته الظرفية"
- ٤٠ أ. د. يوسف حمدان
- ٢١ بعض الاسباب الفكرية والاقتصادية الانحياز للاتحاد السوفيتي
- ٤٥ أ. د. سجيح هاني الصغير أ. م. د. سلمان عبد الله سلمان
- ٤٥ التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الانسان
- ٤٥ أ. م. د. حسيب عارف العبيدي
- ٦٧ المفاهيم ادارة وسياسة
- ٦٧ أ. م. د. لأمير كامل محمد الخورجي
- ٩٣ المداخل التكاملية لافطار مجلس التعاون العربي
- ٩٣ أ. م. د. نايف عبد الله العزاوي
- ١٠٥ التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية نحو الولايات المتحدة الامريكية
- ١٠٥ أ. م. د. نوار محمد ربيع محمد نوري
- ١٢٧ حقوق الانسان بين الفاعل القانوني والتوظيف السياسي "حالة العراق"
- ١٢٧ د. توليق نجم الانباري
- ١٤٧ الفكر الفلسفي عند ابي عربي (الكلمة اثوذجاً)
- ١٤٧ د. ياسين حسين علوان
- ١٦١ الصراع بين الاصوليين والعمانيين بشأن المسألة الدينية في الكيان الاسرائيلي
- ١٦١ م. م. سعد حميد ابراهيم
- ١٨٣ الحكم والنظام السياسي في العهد الملكي
- ١٩٧ المرأة والاسلام والعراق
- ١٩٧ ترجمة: مصطفى نعمان احمد
- ٢٠١ عرض كتاب ميكاليفي والميكاليفية
- ٢٠١ عرض الدكتور عبد الامير محسن جبار

كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية



المجلة
السياسية
والدولية

2

شباط ٢٠٠٦

واذ يصدر العدد الثاني من المجلة السياسية والدولية، فإن الكلية تعاهد نفسها على الاستمرار في مواصلة البحث العلمي والاكاديمي من خلال إصدارها لهذا العدد الحافل بالعديد من المواضيع المهمة التي وضعت في اعتبارها اهتمام القراء والمختصين، وطلبة الدراسات العليا، وما تثيره متغيرات الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية التي هي محط اهتمام المجلة، وهي تخطو خطواتها الثانية، على أمل أن تحو في المستقبل في إصدار المحاور المختصة بقضايا معينة، فضلاً عن الدراسات النظرية في اختصاص العلوم السياسية، وما يتجسد فيها من دراسات تكون في متناول طالب علم السياسة.

واذا كان البحث الاول قد ركز على المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي، وما يثار الامن من الضغط على سوريا للعودة الى للمفاوضات، فإن العودة الى الماضي قليلاً لمعرفة الاسباب الفكرية والاقتصادية لانهايار الاتحاد السوفيتي تشكل خطوة استشرافية لما يضره المستقبل من تداعيات لهذا السقوط على الوضع العربي، وكذلك على الفكر السياسي الماركسي في المنطقة العربية. كما احتوى العدد على موضوع ما زال يثير اسئلة عنيدة ولاسيما في هذا الوقت حول التنمية المستدامة واشكالية العلاقة ما بين الديمقراطية وحقوق الانسان كما ركز العدد على مسألة التفاوض كأداة وسياسة تثير اهتمام المختصين في الشؤون السياسية والخارجية، فضلاً عن المواضيع الاخرى ذات الطابع الفلسفي، ومسألة الصراع ما بين الأصوليين في الفكر الديني اليهودي. كما لم تغفل المجلة تسليط الضوء على مواضيع مترجمة ذات أهمية تسترعي الانتباه ولاسيما موضوع المرأة والإسلام والعراق، والميكافيلية.

محمد الخطيب

الاستاذ الدكتور

ناظم عيد الواحد الجاسور

المشرف العام

الممار التفاوضي السوري-الاسرائيلي

"قواته الوطنية ومتغيراته الطرزية"

الاستاذ الدكتور

يوسف حمدان

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

بعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وهزيمة الانظمة العربية، اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، واثار في رفضه او القبول به في ذلك الحين خلاقات شديدة بين الانظمة العربية وبعض فصائل حركة التحرر العربي، وقرار مجلس الامن هذا، كان في الاساس مشروع قرار بريطاني، حل محل مشروع قرار قتمته مجموعة دول امريكا اللاتينية، وكان متوازناً قياساً بمشروع القرار البريطاني، الا ان مجموعة الدول العربية، وعلى الاخص ممثلي "مصر وسورية والاردن" رفضوا مشروع القرار وقبلوا مشروع القرار البريطاني، المبهم في تفسيراته والمنتباين في نصوصه "الفرنسية-الانكليزية" وقد روج مؤيدوه "ان القرار ينص على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في ٥ حزيران ١٩٦٧ وبه يكمن العمل في ازالة اثار العدوان..". لما الجانب الصهيوني وقوى التحالف الامبريالي، وعلى الرغم من عدم الاقرار بقبوله علانية "نول للكيان الصهيوني"، فيفسره مفاوضو للكيان الصهيوني "ان القرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ينص صراحة وترجمته الانكليزية المعتمدة على انسحاب من اراض عربية..".

وفي وقت صدوره، كان من يعارض القبول بهذا القرار المبهم، يتهم بالتطرف واليسارية، ويقف ضد للسلام والامن والاستقرار في المنطقة، وجر العرب الى خوض معارك غير متكافئة..، الخ من الاتهامات.. ولما اعلن الملك حسين بن طلال ملك الاردن اعترافه بهذا القرار، وصفت خطواته هذه بالقرار المبني والتوجه السيالي.. ومن المؤسف القول: ان الحركة الشيوعية العربية وبتوجيه معلوم روجت لقبول هذا القرار، الذي سارت على اسس خطوطه العريضة مشاريع للتسوية اللاحقة.. وهذا القرار لم يكن في مضامينه، الا نتويجاً للمؤامرة الامبريالية-الصهيونية الهادفة الى ترسيخ الكيان الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية.

اثر اندلاع حرب ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ ما سمي بحرب التحرير، احتلت اراض عربية جديدة، لاسيما الاراضي السورية.. مع ان القوات السورية وفي بدء القتال توغلت الى عمق الاراضي المحتلة لما وراء الجولان، واستطاعت ان تحتل حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ الا انه ولاسباب موضوعية بحث ودراسة، تراجعت القوات السورية، لا لاختلال موازين القوى، انما بايعاز من مركز القرار السوري الى ما وراء حدود محافظة القنيطرة، فاستعملت قوات الاحتلال الصهيوني هذا الموقف وتقدمت زاحفة لتفرض سيطرتها على كامل منطقة جبل الشيخ والحدود الادارية لمحافظة القنيطرة وممر سمع الاستراتيجي..

ان اتفاق فصل القوات "السورية-الاسرائيلية" بموجب قرار الفصل، الذي اتخذ بناء على توسط الولايات المتحدة، ولعب للرئيس المصري لنور السادات دوراً مهماً في اقناع الجانب السوري في تقبله، وقد حصلت مساومات اعتمدت القرار رقم (١٩٧٣/٣٣٨).. وانسحبت القوات الاسرائيلية من منطقة محافظة القنيطرة، وممر الى منطقة جبل الشيخ.. واجرى احتفال برفع العلم السوري على الاراضي التي انسحبت منها القوات الصهيونية "التي سميت مجازاً محررة"، ولا بد من الاشارة ان احتفال رفع العلم الوطني السوري، لم يسمح بالمرور عبر طريق "سمع" لرفع العلم، الا للرئيس حافظ الاسد ولبلباسه العسكري وبتوسط المندوب السامي للامم المتحدة وكبير المراقبين.. اما بقية مرافقي الرئيس من وزير الدفاع العماد طلاس ورئيس اركان الجيش وكبار الضباط، فقد ارتدوا للملابس المدنية، وبهذه الكيفية جرى الاحتفاء برفع العلم على ما تحرر..

ان تثبيت الجانب السوري بمبدأ التفاوض، كخيار استراتيجي، تكرر بعد اتفاق فك الاشتباك/١٩٧٣ حيث تراجعت سورية عن مطالباتها بالاراضي المحتلة ما وراء الجولان، بعد ان ضمننت عودة كامل محافظة القنيطرة.. كما التزمت سورية بعدم السماح لاي نشاط وعلى كامل الاراضي بامتداد حدودها المستحدثة بعد الخامس من حزيران/١٩٦٧.. تقوم به المقاومة الفلسطينية ضد قوى الاحتلال الفلسطيني..

لم تكن الاتصالات السورية-الاسرائيلية بالامر الخفي على الماطلين وغرف دوائر الاعلام واجهزة الاستخبارات العربية الاخرى.. وعندما حصلت مساجلات بين وسائل الاعلام السورية من جهة والمغربية من جهة اخرى، قال الملك الحسن الثاني.. "يقال لي: علي ان افعل مثل ما فعله السوريون وغيرهم باجراء صلات ومحادثات مع للدولة الاسرائيلية.. تلك الاتصالات التي تمت بسرية تامة في جنيف بين الجنرال اريل شارون وبين رفعت الامد، بل ان مثل هذه الاتصالات تمت في دمشق نفسها.."

بعد توقيع اتفاقية "كمب ديفيد" ١٩٧٩ وخروج مصر من جبهة المواجهة مع العدو الصهيوني، وجدت سوريا نفسها في ظروف شديدة الصعوبة حيال الابتزاز الامبريالي-الصهيوني، الذي استمر في دفعها لمخطط وانتهاج اساليب التفاوض.. وقد تهيأت مناخات لولادة "التوأم الشقيق لاتفاقية كمب ديفيد" كما تمنى بهذه الصيرورة الرئيس محمد النور المبادات..

واذا ما ولدت توائم لاتفاقية كمب ديفيد، محصلة مخاض حمل سفاح، فان بعض منها قد عمدت في مسار التسوية لجان ظروف العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق ١٧/١٦/١٩٩٠/كانون الثاني/١٩٩١، في "مريد-اسلو" اكتوبر/١٩٩١.. وقد اتسمت هذه المفاوضات العربية-الاسرائيلية بالمسارات التالية:

١. المسار الفلسطيني-الاسرائيلي والذي اسفر عن توقيع اتفاقية "رابين-عرفات" ١٩٩٣ وهذا المسار مازال متعثراً، ليس لتعنّت الجانب الفلسطيني، وتشبته بالحق المشروع، الذي ضمنته مقررات الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن، فحسب، بل لغطسة الجانب الصهيوني واستغلاله ضعف المفاوضات العربي.. وتواطؤ أنظمة عربية معزومة..

٢. المسار الاردني-الاسرائيلي، الذي اسفر عن توقيع اتفاقية وادي عربة ١٠/٢٦/١٩٩٤ حيث اقيمت علاقات دبلوماسية، وقطع للتطبيع مع الكيان الصهيوني اشواطاً بعيدة، لدرجة تكامل المصالح الاقتصادية والامنية..

٣. المسار اللبناني-الاسرائيلي، وان اعتمد هذا المسار قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ في ١٩/٣/١٩٧٨ فان فعل بندقية المقاومة الوطنية اللبنانية، قد حقق الكثير من الانجازات، بل ويطالب لبنان ومن موقع الوثائق بقدرته بضمان مكاسب ما تحقق عبر توضيحات جسام، ويرى في اتفاقيات الطائف عام/١٩٨٣ وبما تضمنته ديباجات برامج قواه وحزابه السياسية، بل وبما تكرر دستورياً من عرف وسياسات، ما يتسع لتحقيق مثل تلك المطامح.. ولا بد من الاشارة الى توافق مضامين مبادرة للعراق، التي طرحت في لب/١٩٩٠ "١٢/٨/١٩٩٠" وتؤكد لاتفاقية الطائف.. وعلى هذا الاساس لا نرى أي افق لتلازم المسارين السوري واللبناني-الاسرائيلي وبهذه الخطوط.

٤. المسار السوري-الاسرائيلي وهذا هو موضوع بحثنا، حيث سنأوله بالتفصيل وعلى اسس منهجية البحث "المادي-التاريخي" وتحليل التراكمات التاريخية عبر اكثر من ثلاثة عقود..

واذا ما كان الحكام العرب، وباستحياء مصطنع يترددون عن اعلان موافقاتهم على الاعتراف بالكيان الصهيوني كنولة وكيان.. فان مضمون البيان الختامي لمؤتمر قمة بيروت في ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٣، قد ازال حاجز الاستحياء هذا بالاعلان ليس عن

قبول مبادرة الامير عبد الله، التي صارت مبادرة عربية، فحسب، بل والاستعداد للاعتراف الجماعي واقامة للعلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع الكيان الصهيوني.. وشجع هذا النهج رئيس وزراء الكيان الصهيوني اريل شارون على المطالبة بحضور اجتماعات القمة العربية.. ولقيت هذه الرغبة "الصف" استجابة لدى الحكام العرب، ولم لا، ونحن والصهاينة ابناء عمومة.. كما تقول الاساطير.

ان مسارات التسوية للتفاوضية مع الكيان الصهيوني، ستسلك دروباً اكثر علانية، ودون حرجاء، على الرغم من التوضيحات الجسام، التي تقدم على طرق مقاومة الاحتلال الصهيوني من ابناء الانتفاضة الفلسطينية المنلعة منذ ٢٨ ايلول ٢٠٠٠.. وما ازال عامل الاستحياء الموجل للتفاوض العربي، ليس استصغاره للرأي العام الشعبي والعربي، وترويضه للعديد من قيادات الحركات السياسية، فحسب، بل ولاجماع الحكام العرب الممثل في البيان الختامي لقمة بيروت المنعقدة للمدة ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، والذي اشار صراحة الى وجوب الاعتراف بالكيان الصهيوني وضمان امن دولتها واقامة علاقات التطبيع وعلى غرار ما اتخذته بعض الاقطار العربية^(١).

سورية، احد دول الجوار وضمن خط المواجهة للكيان الصهيوني، تميز نهجها التفاوضي بالترقب الحذر، لا لكونها رفعت وعلى مدى ثلاثة عقود مضت من القرن المنصرم شعارات التحرير والعودة، وبما تطلبت ظروف ملجئة، حيث المزايدات مع ما يطرح من أنظمة البلدان المجاورة وان لم تكن ضمن خط المواجهة، وخاصة في العقد الاخير من القرن المنصرم.. ومع هذا فالمسار التفاوضي "السوري - الاسرائيلي" لم يخرج عن نهج المسار العربي - الاسرائيلي، ولن يخرج قط عن هذا، ولا سيما بعد قمة بيروت في ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، وقبول مبادرة الامير عبد الله التي اعتبرت ورقة عمل عربية، اقرتها سورية نفسها مع ذكر بعض ملاحظات هامشية اضافية على مضمونها^(٢).

دخلت سورية ربة مدار التفاوض، منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ١٩٩١ حيث انطلقت مسارات التسوية التفاوضية الاربعة "الفلسطينية والاردنية، واللبنانية والسورية" ومن الجدير بالذكر، ان المسار التفاوضي السوري - الاسرائيلي، تمحور حول قضية استرجاع هضبة الجولان، والانسحاب من الاراضي المحتلة في عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧.. وخلاصة الموقف السوري في التفاوض لم تتخط ثوابتها الوطنية" استرجاع هضبة الجولان، والامتدادات لشريط

(١) البيان الختامي لجلسات قمة بيروت الرابع عشر بتاريخ ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢ والمعلن عبر وكالات الانباء العربية والاجنبية يوم ٢٨ اذار ٢٠٠٢.

(٢) المصدر اعلاه.

اراضي بشكل جزءاً من الجغرافية-الديمقراطية للقطر السوري، وهو الذي اصطلح وسيطه بالمطامح الصهيونية..

لاشك، ان معيار التسوية للتفاوضية السورية-الاسرائيلية، صعوبات اكثر من بقية مسارات التفاوض "العربي-الاسرائيلي"، وذلك بوجود حاجز منيع تكون تاريخياً بين المتفاوضين، وقد وصف سفير امريكي سابق في دمشق هو "الوارد جبرجيان" هذا الحاجز بقوله: "اذا كانت القضية الفلسطينية هي القلب السياسي للصراع العربي-الاسرائيلي، فان العلاقة السورية-الاسرائيلية هي القلب الجوسياسي والعسكري للصراع، لان امامك دولتين تتمتع كل منهما بتسليح عسكري مهم، ويوضع جيوسياسي مهم ايضاً^(٣)، اضافة الى كم هائل من انعدام الثقة بين الطرفين..

وسورية، توجهها سياسياً ونظام حكم، كانت وما زالت تلح ومن منطلقات سياسية، بأن "الصهيونية واسرائيل جسمان مشروعاً استعماريّاً حربيّاً وعنصريّاً.. لهذا شعر الوسيط الامريكي المكلف بملف التفاوض والتسوية الاسرائيلية-السورية، بغياب اللغة المشتركة بين مفاوضي الدولتين، وبأن صعوبات تكمن في ثانياً طروحات كل من الفريقين في مفاوضات السلام العلنية^(٤).

ولان محور التفاوض السوري-الاسرائيلي هو استرداد هضبة الجولان- باعتبارها قضية وطنية، فاننا ننظر الى هضبة الجولان "جيوسياسية" واهمية تاريخية وما يتمسك به المفاوض السوري في المسار التفاوضي:

يشغل الجولان مكاناً متوسطاً بين بلاد الشام. فهو يربط سورية-بسبب موقعه الوسطي بلبنان والاردن وفلسطين. وتبلغ مساحته "١٨٦٠ كم٢، وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي ابان هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وكانت القوات السورية تحرره ابان حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣، حيث اندفعت الى عمق تجاوز حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وكامل محافظة القنيطرة، الا انه ولاسيباب جدية بالبحث والتقصي والدراسة التاريخية، تراجعت القوات السورية بايعاز من مركز القرار، وتمت تسوية وعلى قرار فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية، تم استرجاع سفح على شريط من هضبة

(٣) من حديث السفير الامريكي السابق في دمشق انوار جبرجيان الى جريدة الشرق الاوسط الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٤) سورية، والتي يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، وعلى اساس خلفية الشعارات اليسارية، تعتبر الصلح والتفاوض مع الكيان الصهيوني طريقاً لا يقضي الى تحرير الارض المحتلة، الا ان الخطاب السياسي هذا قد تغير بفعل المستجدات الطارئة على الساحة العربية، وخاصة بعد اتفاق فك الاشتباك اثر حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ومن ثم الصلات الخفية والمعلنه، والتي ساعد على تعميمها خروج مصر من جبهة المواجهة، اثر توقيع اتفاقيات كمب ديفيد.

الجولان تقدر مساحتها بـ (٥٠) كم^٢ فضلاً عن محافظة القنيطرة.. وان المساحة المتبقية تحت الاحتلال للصهيوني من هضبة الجولان السورية (١٢٥٠) كم^٢ (٥).

الجولان هضبة على شكل مستطيل، يتراوح طولها ما بين ٧٥-٨٠ كم، وعرضه ما بين ١٨-٢٠ كم، وبانحدار متدرج من الشمال الى الجنوب، وبالرغم من صغر مساحته، نسبياً، فإن للتفاوت في الارتفاعات فيه يبلغ حداً كبيراً نحو ٢٥٠٠ متراً، بين العلى القمم في شمالي الجولان، احدى قمم جبل الشيخ ٢٢٢٥ متراً والمستوى المنخفض في منطقة البطيحة "على شاطئ بحيرة طبرية-٢-متراً" تحت مستوى سطح البحر". اما في الحمة "وادي اليرموك" فان الانخفاض يبلغ ١٢٥ متراً تحت سطح الارض. ويتدرج هذا الانخفاض من الشمال الى الجنوب، حتى يطلّب الجولان، غرباً، بحافة مرتفعة على غور الاردن وبحيرة طبرية والجليل.

سكان الجولان ، وان حملوا الجنسية العربية السورية، فهم ينتمون الى اصول عرقية مختلفة، فالى جانب العرب الاكثرية، يسكن الشركس والتركمان.. اذ يشكل التركمان في عام ١٩٦٧ (٦%) من مجموع السكان، في حين يشكل الشركس نسبة (١٠%) ويدين غالبية سكان الجولان البالغ عددهم قبل الاحتلال ١٥٣ الف نسمة، بالديانة الاسلامية.. ويدين ٣% منهم بالديانة المسيحية.. وعلى الرغم من هذا التنوع العرقي والثنولوجي فالجميع يدينون بالولاء الصادق للوطن سورية ولانتمائهم الوطني.. وقد خاب امل المحتلين الصهانية في كسب السكان على اساس الانتماء العرقي.. والجميع توحّدوا تحت راية للنضال في سبيل التحرر والانتفاخ من ذل الاحتلال واسره البغيض.

الجولان هضبة غنية بالاثار والتسميات الكنعانية، والارامية والعربية، وبخاصة الاثار النبطية والعسائية، وهو ما يثبت عروبه، ولذلك يبذل الصهانية المحتلون ومزوروا التاريخ جهوداً من اجل تحريف اسانيد التاريخ، وخلق مبررات الصلة والامتداد التاريخي بالصهيونية، ولقد فشلت هذه الجهود، في حين اثبتت نتائج عمليات التنقيب التي قام بها الاثاريون في الجولان عدم وجود أي اثر يهودي او يمت بصلة الى اليهودية. والاغرب من هذا ان ما عثر عليه هؤلاء المنقبون كانت اثاراً سورية وعربية واسلامية من عصور مختلفة.. وهكذا سقطت محاولات المحتل في توظيف الوقائع التاريخية للاحاق هضبة الجولان بالكيان الصهيوني تاريخاً وجغرافياً وحضارة (٦)...

(٥) اتفاقية فك الاشتباك بين القوات السورية والامرائيلية، والتي تم التوصل اليها بتوسط الولايات المتحدة الامريكية ولعب الرئيس السابق انور السادات دوراً هاماً في ابرامها.

(٦) اثر احتلال هضبة الجولان، بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، قامت الدوائر الاثرية المختصة في الكيان الصهيوني في عمليات تنقيب وتحري للاثار المغمورة في هضبة الجولان بغية

يعتبر الجولان موقعاً جيواستراتيجياً، يتمتع بحدود طبيعية منيعة، وبخصائص مناخية وتضاريسية فريدة في تباينها، قلما تجتمع في مكان واحد، أو في مساحة صغيرة كمساحة هضبة الجولان، وبإمكانات تفوق حجمها في عدة مجالات، كالزراعة، وتربية الحيوان، والسباحة ومصادر المياه وغيزها..

وقد شكلت هذه العوامل الجيوستراتيجية مثار اهتمام الاستراتيجيين، منذ نشوء الصراع بين القوى المتصارعة، التي عرفت منطقة الشرق الأوسط عامة والوطن العربي خاصة. فقد شهدت منطقة الجولان حالات عبور واجتياح عديدة للجيوش المتصارعة، كما وقعت على تخوم هذه المنطقة أحداث كبيرة، لحدثت منعطفات خطيرة في تاريخ المنطقة العربية.. ولهذا عرفت هضبة الجولان مختلف الثقافات التي ابدعتها الحضارات القديمة.

شكلت منطقة الجولان مسألة جيواستراتيجية في إطار القضية الفلسطينية، منذ تغلغل منظرو الحركة الصهيونية في المنطقة، وطموحهم بتحقيق ما وعدهم به الامبريالية العالمية في إقامة وطن لهم، سواء كان على أسس ما تناقلته "ميثولوجياتهم الخرافية، واقاصيص ثيولوجتهم البالية"، أو ما خطط على وفق منطلقات الحركة الصهيونية أو مقررات لجنة بانرمان ١٩٠٧، أو وعد بلفور السيء الصيت والتاريخ، وما تقرر في البنود السرية لاتفاقية إعادة اقامتهم العالم "اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦" التي اعلنتها حكومة ثورة اكتوبر السوفيتية في جمهورية روسيا السوفيتية^(٧).. لقد خططت الحركة للصهيونية الاستيلاء على هضبة الجولان، والاحتفاظ بها، لا كموقع حيوي فحسب، وإنما كموقع جيواستراتيجي أيضاً، يمكن توظيفه في مسألة التحكم وفرض الارادة.. وقد استند الحكام الاسرائيليون في موقفهم التفاوضي على أسس هذه التصورات، والاهمية الاستراتيجية لهضبة الجولان^(٨).

اولى المحتلون الصهاينة موقع هضبة الجولان اهمية استثنائية، لا للاعتبارات الامنية، فحسب، بل وللجوانب الاقتصادية وتوافر المصادر المائية اللازمة للزراعة والسكن.. لهذا ومنذ احتلالها عام ١٩٦٧ وحتى الان اقاموا اربعين مستعمرة، بدوافع امنية في البداية، ثم لاغراض الاستيطان والاقامة المستقبلية.

الحصول على ما يمكن ان يدعم مزاعم الصهيونية، كون اليهود او ما سمي بني اسرائيل، اقيمت لهم حضارة في هذه المنطقة.

(٧) كشف سلطة ثورة اكتوبر الاشتراكية، بعد اقامة الجمهورية السوفيتية عن البنود السرية لاتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، ومن هذه البنود المخططات الرامية الى تجزئة الوطن العربي، والحيولة دون اقامة دولته القومية الواحدة، ومن ثم العمل على خلق كيان مصطنع غريب وشاذ، وعلى ضوء مقررات لجنة "بانرمان ١٩٠٧" ولا غرابة في الامر اذا اعلن عن وعد بلفور بتاريخ ٢ تشرين تالاول ١٩١٧، أي بعد عقد اتفاقية سايكس-بيكو.

(٨) المصدر اعلاه.

استندت حجج قيادة للكيان الصهيوني على اصدار الكنيست "البرلمان" قرار ضم هضبة الجولان الى اراضي دولة اسرائيل، على المبررات الامنية.. ولكون تلك المبررات غير شرعية، فقد اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٤٩٧ في ١٢/١٩٨١ الخاص بالغاء قرار الضم الصادر عن الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١ واعتبار ما جاء في قرار الكنيست.. ان ما اتخذته اسرائيل بشأن الجولان، يعد باطلا^(٩).

ولان قرار مجلس الامن الدولي هذا غير ملزم للكيان الصهيوني، كونه لم يصدر على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولاستخفاف دولة للكيان الصهيوني بكل ما صدر من قرارات.. ووثائق دولية، قدمت مجموعة الدول العربية مشروع قرار الى مجلس الامن لادانة الكيان الصهيوني لعدم امتثاله تطبيق قرارات مجلس الامن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢، وحظي مشروع القرار هذا بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامن، الا ان الولايات المتحدة الامريكية لجهضته مراراً، باستخدام حق النقض "الفيتو"، لعلها ان صدور مثل هذا القرار يشكل ادانة دولية ضد الكيان الصهيوني ليس بضم هضبة الجولان، فحسب، بل ولعدم امتثاله لقرارات مجلس الامن الدولي والرأي العام العالمي^(١٠).

ان الكنيست الاسرائيلي، بقراره المتعلق بضم هضبة الجولان لاسرائيل اشار.. كونها تشكل جزءاً لا يتجزأ من دولة اسرائيل، وتشكل بالوقت نفسه وعلى حد تعبير لاحق لتفسير قرار الكنيست الاسرائيلي-تشكل مدماكاً مهما في امن الدولة، ولا اخضع السيطرة عليها للتفاوض^(١١).

في تصريح للارهابي موشي دايان، انلي كان رئيساً للوزراء والمتوفي عام ١٩٨١ لمجلة اسرائيلية، لم ينشر الا في ٢٧ نيسان ١٩٩٧ قال: "ان اسرائيل لم تستولي على الجولان لحماية امن مستعمراتها، فحسب، بل طمعاً في الاراضي الخصبة"^(١٢).

ويؤكد ذلك تصريح ادلى به الجنرال امنون شاحال رئيس اركان الجيش الاسرائيلي السابق الذي قال "تستطيع اسرائيل ان تدافع عن نفسها دون الاحتفاظ بهضبة الجولان.. وان التقدم التقني لوسائل المراقبة واجهزة الانذار المبكر والاسلحة

(٩) قرار مجلس الامن الدولي ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول، والمتعلق بالغاء قرار الكنيست الاسرائيلي المؤرخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١ والذي بموجبه اعلن ضم الجولان.

(١٠) وثائق مجلس الامن الدولي "قرارات ومشايخ قرارات" مشروع قرار عربي في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٨٢.

(١١) مجلة يدعوت احرنوت، ٢٧ نيسان-ابريل ١٩٩٧.

(١٢) جريدة دافار الاسرائيلية، الصادرة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨١.

البلاستية؛ التي تملكها دول الكيان للصهيوني، تزودها بها الولايات المتحدة الاميركية، كفيلا، ليس برد أي تهديد او شن حرب تحرير عربية، فحسب، بل وتنفيذ العديد من الحروب العدوانية، وتحقيق مكاسب ضم والحاق واحتلال جديدة.

قبل ما يزيد على عقد من الزمن، كان رئيس الحكومة الاسرائيلية "مناحيم بيغن" قد كشف عن دوافع اضافية لاحتلال الجولان ولضمها الى دولة اسرائيل، حيث قال "ان ضم الجولان يعود الى اسباب تاريخية، متعلقة بتراث ارض اسرائيل، ولاسباب امنية وسياسية ايضا"^(١٣).

ان ما شجع المحتل الصهيوني على ضم هضبة الجولان ومن ثم ثقلته وعدم اذعانه لاي قرار يصدر عن مجلس الامن الدولي هو الموقف الاميركي المساند لعدوانية الكيان الصهيوني.. فقد ذكرت مصادر وثيقة الصلة بمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، ان لدى ارشيف المكتب الخاص وثيقة خطية يعود تاريخها الى عام ١٩٧٥، وبتوقيع الرئيس الاميركي "جيرالد فورد" موجهة الى اسحق رابين الذي كان رئيس للوزراء آنذاك تنص.. "ان الادارة الاميركية لا تنصف الموقف الاسرائيلي المطالب بالبقاء في هضبة الجولان، حتي ولو التفت اسرائيل وسورية على طاولة المفاوضات"^(١٤).

وقد ابدى الجانب السوري ليونة في مسار التفاوض في اروقة مدريد-اسلوا ومنذ عام ١٩٩١، في الموافقة على لقامة نقاط مراقبة ومراكز اذار مشتركة على هضبة الجولان.. كما تبع ليونة اثار انتباه الرأي العام العربي والمراقبين السياسيين في كيفية ترسيم الحدود فيما اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب من هضبة الجولان، وهذه الليونة هي في احتفاظ اسرائيل بما يحيط ببحييرة طبرية.. واية نقاط تماس تتعلق بالسيادة والسيطرة الكاملة لاسرائيل على هذه المرتكزات الحيوية"^(١٥).

لتنظم في ما سمي بمؤتمر السلام "مدريد" بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، اطراف عربية، منها سورية، غداة العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق.. وكانت سورية احد دول هذا التحالف العدواني، واستمرت في تنفيذها لخططه تحت يافطة دول ميثاق دمشق.. وفي هذه الاجواء والمناخات المبلدة بغيوم ومسيبة بعصف المتغيرات الدولية، اخذت سورية مكانتها في المسار التفاوضي مع اسرائيل"^(١٦).

(١٣) خطاب رئيس الوزراء السابق بيغن في الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١.

(١٤) نشرة رصد اذاعة اسرائيل ٢٣-٢٤ كانون الاول ١٩٨١، تصدر عن وزارة الاعلام السورية.

(١٥) ما اعلن من قبل وسائل الاعلام الاجنبية حول مسار التفاوض "السوري-الاسرائيلي"، في بدء التفاوض في مدريد-اسلوا. وما صرح به الوسيط الاميركي والمكلف بملف التفاوض بين سورية واسرائيل "اذاعات اجنبية".

(١٦) البحث، وحدة وتناقض الاضداد في الصراع الاجتماعي الطبقي بحث "محطوة" مقدم الى الندوة الفكرية التي تعقد في بيت الحكمة للمدة من ١٤-١٦ ابريل/نيسان ٢٠٠٢.

بعد هزيمة الانظمة في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ومحصلة لها تم تغيير طواقم انظمة حكم عربية، ومن هذه المتغيرات استلام سدة الحكم في سورية اثر ما اصطلح على تسميته بعملية التصحيح في شتريين الثاني ١٩٧٠، واصبح الفريق حافظ الاسد رئيسا للجمهورية، وقد رفع العهد الجديد شعار التوازن الاستراتيجي، المستهدف تحرير الجولان السورية من الاحتلال الاسرائيلي. واذا ما واجهت الحكومة السورية الصعاب الجمة في تحقيقها لهذا الشعار، ليس كون للكيان الصهيوني وقف حائلا دون ذلك، فحسب، بل لان الجبهة الداخلية.. وما اختلطت من توجهات سياسية على الساحة العربية "اللبنانية خاصة"، كان اخطر المعوقات في تحقيق شعار التوازن الاستراتيجي مع العدو الاسرائيلي.

جرى العمل للمشاركة مع مصر، لخوض ما سمي بحرب تشرين التحريرية، وللسنا بصدد اعادة تقويم مسار هذه الحرب "التحريرية" ولكننا نستحضر دور الاتحاد السوفيتي في المساعدة في اعادة تسليح الجيش السوري، وعلى وفق متطلبات الاحتياجات العسكرية، وما تضمنته قوائم طلبات لتسليح المعدة من القيادة السورية. وباعتقادنا، لو اقتصر العمل على الساحة الوطنية السورية، لتحقق شعار التوازن السوقي "الاستراتيجي" مع العدو الصهيوني، لكن سورية شغلت نفسها وشغلت معها قوى قومية عربية وجهات دولية في مكانة الصديق العرب.. في دخولها لبنيان واخذها مواقع عسكرية في سهل البقاع وفي مناطق مختلفة من لبنان.. ونشير البى نصب شبكة الصواريخ "سام/٢" البعيدة المدى، التي ثارت في حينها الكيان الصهيوني، فهدد وتوعد، محذرا سورية من مغبة اقامة بطرية الصواريخ هذه..

وابان اجتياح القوات الصهيونية في حزيران عام ١٩٨٢، واجتيازها مجتازة مواقع الجيش السوري، استملت الصواريخ السورية "السوفيتية الصنع" اغتصابا، بعد تخلي القوات السورية عنها.. وقد اثار هذا الاستيلاء ازمة بين السوريين والسوفيت في حينه، فالسوريون عللوا تخليهم عن بطاريات الصواريخ الى عدم استطاعة مقاتليهم على استخدام الصواريخ، كون الشفرة الخاصة بسر اطلاق الصواريخ توقفت "سربت الى العدو".. الا ان السوفيت امتنعوا من هذا التصرف، قائلين: لو فرضنا جدلا: ان شفرة اطلاق الصواريخ قد سربت، ليس من اللحوظ وضمان قدرة الدفاع لمواجهة عدو شر، ان تتخذ اجراءات امنية، وان تعد شفرة او شفرات اضافية.. ذلك ما تفرضه طبيعة المعركة وتعددية الاحتمالات وخيارات معالجاتها^(١٧)..

(١٧) عقد مجموعة من الخبراء الصكريين ندوة في تلفزيون موسكو، بثت يوم ١٧ حزيران ١٩٨٢ اشارة هؤلاء الخبراء الى كفاءة السلاح السوفيتي، وانتقدوا المقاتل السوري، كونه لم يستخدم السلاح "اطلاق الصواريخ المنصوبة ملك بطرية صواريخ سام/٢ ارض-جو" بعيدة المدى، واضافوا: ان المقاتل السوري لم يملك حرية ارادته في استخدام السلاح..

بقيت حادثة الاستيلاء على شبكة للصواريخ السورية في سهل البقاع عام ١٩٨٢، هاجس لدى الجزيئات السوفيت الحرفين.. ومبنة ونقطة ضعف للمقاتل العربي السوري.. في الاحتفال الذي جرى في قاعدة اللانقية العسكرية، بمناسبة تسليم الجيش السوري قطعات بحرية عسكرية جديدة.. قال ممثل الجيش والاسطول السوفيتي في ذلك الاحتفال: "نحن نشق بكفاءة سلاحنا ودقة تصويبها، إذا ما أحسن استخدامها.. وإذا ما قيل: ان شبكة الصواريخ، التي استولت عليها إسرائيل في حزيران ١٩٨٢، لكون الصواريخ لم تنطلق، وبسبب تهريب شفرة إطلاقها.. هذا مجرد كلام الضعفاء، هذه الصواريخ، استخدمتها إيران لقصف العاصمة بغداد، بعد تسلمها من الكيان الصهيوني.. صواريخ القطع البحرية، التي نحتفل بتسليمها لكم ايها الاصدقاء، وكذلك الصواريخ المنصوبة على الحدود السورية-اللبنانية على كفاءة عالية، نأمل استخدامها ضد الغزاة المعتدين"^(١٨).

لم يكن دخول الجيش السوري الى الساحة اللبنانية، ومشاركته في حلبة الصراع الطائفي مبرراً، لا لوجود قرارات ومنها دولية القرار ٤٢٥ في ١٩ آذار ١٩٧٨ تنص على وجوب انسحاب كل الجيوش غير اللبنانية من لبنان.. ولم يقتصر الامر على جيش الاحتلال الصهيوني، انما قصد الجيش السوري.. وهذا ما تكرر في وثيقة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، واكدته مبادرة العراق في ١٢ آب ١٩٩٠، وتبنيت المطالبة به فعاليات سياسية وعناوين اجتماعية لبنانية.. وتحت شعارات وجوب اعادة انتشار الجيش السوري، تمهيدا لانسحابه، وكما وصف بالانسحاب المشرف..

احتمدت المطالبة بالانسحاب الجيش السوري في الاونة الاخيرة، وقد عبرت منكرة المطارنة المسيحيين اللبنانيين والموجهة الى رئيس الجمهورية السورية لدى زيارته الاخيرة في مطلع آذار ٢٠٠٢.. ومن الحكمة الاستجابة لهذا الرأي، اذ اعلن ان الحكومة السورية قد اعادت انتشار قواتها المتواجدة على الاراضي اللبنانية على منطقة متاخمة للحدود السورية تمهيدا لانسحابه الكامل^(١٩).

مما اشير له اعلاه، توضيحاً لتعذر تحقيق شعار التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني وبناء على هذا الواقع والمسلمات لم يعد امام للقيادة السورية، وكما صور لها وتصورته طريقاً لاستعادة الجولان غير للمبار التفاوضي، وتحقيقاً لهذا المطلوب دخلت مبرورية مبار التفاوضي.. وهي تترك تعارض محصلات هذا المبار مع ما رفع من شعارات متمسرة.. وكما تيقنت اخيراً، ان لا تلازم بين المسارين

(١٨) جريدة النجم الاحمر "لسان حال وزارة الدفاع السوفيتية" ١٧ حزيران ١٩٨٢.

(١٩) منكرة المطارنة الموارنة اللبنانيين المقامة الى الرئيس بشار الاسد اثناء زيارته بيروت في ٥ آذار ٢٠٠٢، وصورة منها قدمت الى الرئيس اللبناني امين لحود.

السوري-اللبناني في التفاوض، ليس لما تراكم من حسابيات الإقليمية، فحسب، بل وكون المسار اللبناي قد قطع اشواطاً على طريق غلق ملفاته..^(٢٠)

دخلت سورية مسار التفاوض وعلى اساس ترتيب محاوره "ارض-سلام"، فيما اعتمد المفاوض الصهيوني ترتيب نهج تفاوضي على اساس "امن-سلام-ارض"، والفارق بين صيغة ترتيب المسارين في التفاوض كبير، وذو معان. المبدأ، الذي اعلنته دمشق السلام الكامل مقابل انسحاب كامل، وتحديداً من الاراضي المحتلة في عدوان "٥/حزيران/١٩٦٧" وعلى الرغم من وضوح هذا المبدأ، فقد قسره شيمون بيريز حينما كان وزيراً للخارجية الاسرائيلية.. سورية تريد ان تأخذ كل شيء، ثم تبدأ الحديث بعد ذلك، في حين ان سورية استهدفت اجراء تحول في مفهوم التوازن الاستراتيجي، بحيث يصبح ذا بعد سياسي، بعد ان كان شعاراً يستهدف لبعاداً عسكرية، وامنية قائمة على سباق التسلح وعلى وفق عقيدة الحرب الباردة...^(٢١)

ان استراتيجية التفاوض السوري اعتمدت محصلات ما سمي بحرب الخليج الثانية "العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق"، ولاعتقادها ان مركز التحالف الائتلاف الدولي" واعني به الولايات المتحدة الامريكية، سيكافؤها على انضوائها في هذا التحالف، ولكون ملف المسار التفاوضي "السوري-الاسرائيلي" مناط بمندوب امريكي، لهذا توجهت سورية وبثقة في تحقيق ما يضمن لها بعض ماء الوجه "من الافضل اقل، شرط ان يكون احسن"..^(٢٢)

واذا ما كان المفاوض السوري، اعتمد اسلوب التوقف عندما اكسدت عليه قرارات مجلس الامن ومنها القرار رقم "٢٤٢" في ٢٢/تشرين الثاني/١٩٦٧، في حين ويفرض التسوية والمماطلة انتهج المفاوض الاسرائيلي الدخول في جزئيات، ودون العودة لتراكمات القضية بمساراتها التاريخية وتكرار حروبها العدوانية..

تعاملت سورية مع السلام والصالح مع اسرائيل، كخيار استراتيجي، وحصلت مفاهيمه الاساسية، ومناهجه التفصيلية على اساس ثوابت من الثوابت الوطنية، مع الاخذ بالحسبان العوامل الظرفية والمتغيرات الدولية، وانعكاساتها على الساحة

(٢٠) تضمن ملف المسار اللبناي-الاسرائيلي، مبدأ الحوار على اساس القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ في ١٩ آذار ١٩٧٨، أي الانسحاب من الشريط اللبناي المحتل من اسرائيل، وقد تحقق تحرير الارض، ليس على اساس القبول بهذا القرار، بل وبفعل بدقية المقاومة الوطنية اللبنانية.. كما تم جلاء واجلاء عصابات مرتزقة ما سمي بجيش لبنان الجنوبي، ولم تبقى الا قضية المياه ومنطقة "مزرعة شبعاء" وهي التي تعود بالاساس الى سورية، واحتلت عندما كانت عائلتها لسورية ايان العدوان الصهيوني في ٥ حزيران ١٩٦٧.

(٢١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٨ بيروت ١٩٩٤، ص ٣٨.

(٢٢) سرعيس نعم، جريدة النهار، بيروت ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤.

العربية... وكما اشار الرئيس حافظ الاسد في خطابه امام مجلس الشعب السوري قائلاً: ان السلام وهو خيار استراتيجي وعلى وفق تصوراتنا التالية:

١. السلام العادل والشامل، وهو الذي يعيد الاراضي المحتلة الى اوطانها، ويحقق الامن والاستقرار في المنطقة.

٢. الاتفاقات غير المتكافئة لا يمكن ان تشكل عامل امن واستقرار في المنطقة.

٣. يجب ان لا نقحم عملية السلام فيما هو خارج اطارها، وسورية متركة لمطالبات السلام الموضوعية^(٢٣).

تتطوي هذه الثوابت على رؤية دمشق "منظورها الاستراتيجي" لمفهوم الارض والامن والسلام. فالامن الوطني بالنسبة الى سورية، يعني استرجاع هضبة الجولان المحتلة في حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، ومن زاوية نظرها، هو ايضاً متداخل مع مطالبات الامن القومي العربي..

التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني يعني من زاوية نظر القيادة السورية، ما يضمن امنها الوطني، وعلى هذا الاساس فان بناء القوات المسلحة السورية اعطى الاولوية لتشكيل الوحدات الخاصة "مرايا الدفاع"، ووظفت كل الامكانيات الاقتصادية الوطنية وعلى حساب ابواب الصرف الاخرى المتعلقة بالخدمات العامة "تعليم، تطبيب، رفاة اجتماعي".. وسورية كما هي بقية الانظمة العربية، لم تستد عرض الابواب المتعلقة بالجيش والامن والمخابرات وخدمات ديوان الرئاسة، وضمن الميزانية العامة على المجلس البرلمانية "ان وجدت" حفاظاً على سريّة مقتضيات الدفاع الوطني ظاهرياً، ولئلا تثير ابواب الصرف حفيفة الجماهير، لانها ابواب صرف غير مبررة...^(٢٤).

تترباط قضايا الارض والامن والسلام في مفهوم المفاوض السوري ثرابيضاً عضوياً، انطلاقاً من ثوابتها الوطنية.. ولهذا النهج، رفض المفاوض الاسرائيلي الهانف الى تجزئة الحل المتوقع التوصل اليها، والتي يتقبلها الجانب السوري، استجابة لممتنيرات ظرفية ولضرورات ملجئة. الا ان سورية رفضت وبأصرار قبول سياسة "الخطوة خطوة"، التي طرحها وزير الخارجية الاسبق للولايات المتحدة الامريكية "هنري كيسينجر" عام ١٩٨٧، لحل عقد للصراع العربي- الاسرائيلي. وهكذا تدخل

(٢٣) من خطاب الرئيس السابق حافظ اسد، امام مجلس الشعب السوري، جريدة الديار، بيروت، ٢٢ ايلول ١٩٩٤، ومن المفيد مراجعة تصريحه الى مجلة التايم الامريكية، وجريدة السفير اللبنانية، بيروت ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٢.

(٢٤) كل حكومات الوطن العربي، تحجب بفردات ابواب الصرف على القوات المسلحة وقوات الامن واجهزة المخابرات وصرفيات رئاسة الجمهورية والدوائر الخاصة الملحقة بها، عن عرضها على المجالس البرلمانية "ان وجد هناك برلمانات وسلطات تشريعية".

المسألة، بالنسبة الى سورية، في منطق الزمن. وهذا ما يفسره قول الرئيس حافظ الأسد في مؤتمره الصحفي الذي عقده في جنيف اثر لقائه والرئيس الامريكى بيل كلنتون بتاريخ "١٧/كانون الثاني/١٩٩٤". اسنا على عجلة من امرنا. فقد اموت والجولان مازالت محتلة. وربما تبقى كذلك الى ان يموت ابني. ولكن سوف نستعيدها في النهاية^(٢٥).

مازال تنبؤ الرئيس حافظ الأسد قائماً، الرجل مات، ولم تتحرر الجولان وما استردت. لا عن طريق التفاوض، ولا عن طريق التنازلات المتبادلة.. وصدق تنبؤ الرئيس في مسألة وراثة العهد، فقد ورثه ولده، وشهد حالة احتضاره السيد جيمس بيكر المكلف بملف التفاوض بين سورية واسرائيل.. وقد يموت الرئيس بشار وان كان في مقتبل العمر، وسيبقى ملف التفاوض قائماً ما لم تحمه ارادة الجماهير الشعبية، فالارض التي اخذت بالقوة لا تسترد الا عن طريق القوة^(٢٦).

في مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في القاهرة يومي "٢١-٢٢/تشرين الاول/٢٠٠٠"، برزت ثلاث رؤى حيال التعاطي مع مسارات التسوية وترابطها الجلي بعضها مع بعض والكل مع القضية الفلسطينية.. واذا ما اشرنا في بداية البحث الى ضالية فرصة تلازم الممارين التفاوضيين "الموري-الليباني والجانب الاسرائيلي". ولا نستبعد اقتراهما مع مسار التسوية الفلسطينية-الاسرائيلية..

اذا ما اقر الحكام العرب المؤمنون بمبدأ التفاوض "وعلى اساس مرجعية مؤتمر السلام" مؤتمر مدريد "٣٠/تشرين الاول/١٩٩١"، والذي حضرته اطراف عربية معلومة، ومنها الحكومة السورية، فان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ وحتى الان تتجاهل هذه المرجعية، دون ان تعلن صراحة رفض مساعي السلام، كي لا تنهم امام الرأي العام العالمي بانها البقية، التي تحول دون تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة.. اذا يعتبر مؤتمر مدريد السابقة الاولى التي جمعت العرب واسرائيل في مفاوضات مباشرة. كما يعتبر السعي الى حل الصراع العربي-الاسرائيلي السابقة الثانية لحل نزاع اقليمي متفاد ومتفاد الخطورة، في ظل النظام الدولي الجديد، بعد محاولة حل الازمة الكمبودية.. وكانت مشاركة الحكومة السورية في المؤتمر مستندة الى حرصها على لنجاح عملية التسوية.. واذا كان ظاهر للمشاركة معبراً عن

(٢٥) من حديث الرئيس حافظ الأسد في مؤتمر صحفي ولقائه بالرئيس بيل كلنتون ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢٦) تحقت نبوءة الرئيس حافظ الأسد، فقد توفي، ولم تسترد الجولان، وتسلم سدة مسؤولية الحكم خلفاً له، ووارثاً ولده (بشار الأسد) واعلن استمرارية نفس النهج "التوازن الاستراتيجي"، وخوض المفاوضات، ولم تسترد الجولان، وقد لا تسترد، ما لم تنتهج اساليب نضال جديدة.. لكنها تسترد بفعل ارادة الشعب، حتى وان لم يستمر الخلف رئيساً.

متغيرات دولية واقليمية معلومة، فإن الثوابت الوطنية بقيت شائعة ماثلة في مخيلة المفاوض السوري، وعلى ضوء قرار مجلس الامن "٢٤٢" في ١١/٢٢/١٩٦٧، والقرار رقم ١٩٧٣/٣٣٨، والذي يشكل آلية تنفيذ القرار السابق... (٢٧).

عرضت اسرائيل وفي اجواء مسار التفاوض مع سورية، وبوساطة وزير الخارجية الامريكي، في احدى زيارته لدمشق، مشروعاً قوامه "انسحاب من الجولان" وليس الانسحاب من الجولان، وعلاقات سلام وترتيبات امنية مع جدول زمني منتهى ثلاثة اعوام، على اساس تطبيع للعلاقات بعد المرحلة الاولى من الانسحاب، وهي المرحلة التي تلي انسحاباً جزئياً، اذ يبقى للجيش الاسرائيلي محتفظاً بجزء كبير من هضبة الجولان.. كما تضمن مشروع الحكومة الاسرائيلية التفاوضي وجوب بحث المشاركة في مصادر المياه في الجولان، كون للكيان الصهيوني دولة متشاطئة، فضلاً عن اقامة مراكز مراقبة مشتركة ومحطات لذار مكررة، وتخفيض حجم القوات المسلحة التقليدية السورية، وغير ذلك من الترتيبات الامنية. وقد رفضت سورية هذا العرض (٢٨).

ومنذ انعقاد جلسات مؤتمر مدريد وحتى اليوم، مروراً بمفاوضات "ميرلاند"، ثم مفاوضات "شبيرتاون" في الولايات المتحدة الامريكية، ومازالت مسألة الانسحاب الاسرائيلي من الجولان متعلقة حول المساحة، التي يتم منها الانسحاب وعمقها، وجولة الزمن وموقع الخطوط الحدودية.. فالكيان الصهيوني، يريد انسحاباً من جولان وحقوق دولة متشاطئة في المياه، وضمان الامن والتطبيع، اما المفاوض السوري يطالب بتطبيق ما ورد في نصوص قرار مجلس الامن رقم "٢٤٢/١٩٦٧" والانسحاب الى خط حدود الرابع من حزيران/١٩٦٧.. وكان قبل عدوان الخامس من حزيران/١٩٦٧، لم تكن هنالك اشكالية صراع، وكان لم تكن هنالك اراض عربية محتلة.. وهذه ليست لغة المفاوض السوري، بالرغم من ادعاء التيار ورفع شعارات التحرير، بل هي لغة المفاوضين لبقية طواقم للتسوية من الاطراف العربية (٢٩).

وليس خط الرابع من حزيران/١٩٦٧، مجهولاً عن دوائر الكيان الصهيوني وارشيها العسكري، فبقية، لدى مكاتب الطبوغرافية-العسكرية جميع الخرائط الخاصة بالهنة ولتفاقيتها ومحاضر اجتماعات لجانها، والتي تواصلت منذ صيف ١٩٤٩ وحتى العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران/١٩٦٧، وقد نشرت صحيفة هارثس

(٢٧) قرارات صادرة عن مجلس الامن الدولي منها "القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ و٣٣٨ في تشرين الثاني ١٩٧٣.

(٢٨) المصدر اعلاه، وقد ابدت سورية لبونة في تفسير القرار ١٩٦٧/٢٤٢ والموافقة على مضمونه.

(٢٩) المفاوض السوري، كما هي بقية وفود التسوية العربية، اعتبر قرار ٢٤٢ و١٩٧٣/٣٣٨، مرجعية شرعية، الا ان المفاوض الصهيوني ابد تعنتاً وتصلباً في التفسير وعلى وفق ما يراه.

الاسرائيلية خيراً مفاده "ان قيادة الجيش الاسرائيلي انجزت خريطة الرابع من حزيران/١٩٦٧، لتكون بين يدي الوفد الاسرائيلي للمفاوض^(٢٠)."

قطعت جولات التفاوض العربي-الاسرائيلي، وعلى اسس مرجعية "ميريد-اوسلو" ومنذ تشرين الثاني/١٩٩١ وحتى آذار/١٩٩٦ خطوات هامة على طريق الممار الفلسطيني-الاسرائيلي والاردني الاسرائيلي، فقد وقعت اتفاقيتين مع السلطة الفلسطينية هما اتفاقية "غزة-أريحا" في ١٣/٩/١٩٩٣، واتفاقية الحكم الذاتي بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٥ كما وقعت اتفاقية وادي عربة مع الاردن بتاريخ ٢٦/تشرين الاول-اكتوبر/١٩٩٤. وإذا ما كان مسار للتفاوض والتسوية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، انتهج سياسة الازعان والقمصر، كونه تفوض املته متطلبات وطنية، وقررت ظروف ومتغيرات دولية خطيرة، ولكن الثوابت الوطنية الفلسطينية، وكما عبرت عنها الانتفاضة المجيدة منذ "٢٨/ايلول/٢٠٠٠" والمتوصلة بتقديم التضحيات الجسام، فسان اتفاقية وادي عربة، كانت سابقة في التنازل عن الحقوق الوطنية، لا مبرر لتوقيعها، حتى وان ضمنت استمرارية عهد حكم وضعت بداياته مصالح اجنبية لصالح عوائل فرضتها الدوائر الاجنبية^(٢١).

اتفاقية وادي عربة، ضمنت للكيان الصهيوني حقوق الدولة المنشاطئة في استغلال المياه العربية، وإذا ما استصغر رئيس الوفد التساومي للمفاوض، والذي انجز مشروع اتفاقية وادي عربة الدكتور فايز الطراونة، ما حصل عليه الجانب الاسرائيلي من مصادر مياه ومرتكزات "اراضي داخل الجبهة الاردنية"، فان تقرير الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الاردني في لجنة المياه في ما حصلت عليه اسرائيل من كميات مياه، كان الاضعف .. فقد حصل الكيان الصهيوني على ما لا حق له في الحصول عليه^(٢٢).

إذا ما قطعت مسارات التفاوض مع اطراف عربية "الاردنية-الفلسطينية.." خطوات ووقعت اتفاقيات، فهذه المفاوضات لم تنجز أي خطوة مع الجانب "السوري-الاسرائيلي" ومنذ فترة حكم اسحاق شامير منذ بدء مسارات التفاوض في مطلع تشرين الثاني/١٩٩١ وحتى حزيران/١٩٩٢... وحتى في فترة تسلم حزب العمل للحكم برئاسة رئيس الوزراء رئيس حزب العمل، لم المسار الى طريق مسدود.. وفي ٤/٣/١٩٩٦، اوقفت اسرائيل المفاوضات، لتركيزها على الجوانب الامنية، وعلى اسس ترتيب اوليات محاور التفاوض التي اشترنا لها سابقاً^(٢٣).

(٢٠) جريدة هارتس، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٠.

(٢١) مجلة الاسبوع العربي الصادرة في ٣١ كانون الاول ١٩٩٤، ص ٢٥.

(٢٢) المصدر اعلاه، ص ٢٤.

(٢٣) معلومات تم رصدها من الاتصالات والاطلاع على مراجع معلوماتية "صحفية وسياسية مطلعة".

علق المفاوض السوري املاً كبيراً على اساس التزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وعلى وفق مضامين القرار ١٩٦٧/٢٤٢ اولىات تطبيقه القرار ١٩٧٣/٣٣٨، لكن واقع سير التفاوض غير ذلك، فاسرائيل لم تقدم على أي حل ولا أي التزام وعلى وفق القرارين المذكورين..

توقفت عملية التفاوض على المسار السوري-الاسرائيلي بقرار اتخذته حكومة الكيان الصهيوني نفسها. فقد جاءت محصلة انتخابات ايار/١٩٩٦ بتجمع "الليكود" الى الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو. وقد وضعت الحكومة الجديدة مفاهيم لمحاول المسار التفاوضي بينها وبين سورية خاصة، وهذه المفاهيم هي "السلام مقابل السلام، الامن مقابل الامن، لا انسحاب من الجولان، لا للدولة الفلسطينية، القدس عاصمة ابدية لاسرائيل وحدها، لا عودة للاجئين، لا وقف للاستيطان...". ولم تحمل تلك المفاهيم أي تفسير لمبدأ "الارض مقابل السلام" باعتبار ان مجموعة الظروف الجديدة لحكومة تجمع الليكود تنسف المبدأ والتصور الذي اعتمدته المفاوضات السوري، وعلى وفق تفسيراته لمضامين قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ واليات تنفيذه القرار ١٩٧٣/٣٣٨.

كما اشرنا:، انطلق المفاوض السوري في تفاوضه مع الكيان الصهيوني في الإطار الذي صورته مسبقاً "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل".. وحينما بلغت ذروة التفاوض مع اسرائيل بزعامة حزب العمل الى مرحلة اتخاذ القرار السياسي، ترددت في اتخاذها في عهد اسحاق رابين حتى اغتياله في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، وتابعت حكومة خلفه "شيمون بيريز" نهج التردد والتسويف، متزعة لاستمرارية موقفها هذا بسببين هما: قرار الكنيست في ١٤ كانون الاول ١٩٨١ المنعلق بضم الجولان، الذريعة الثانية، هي : تعهد رابين، ثم بيريز، بإجراء استفتاء شعبي بشأن قرار الانسحاب من الجولان.

وانذا ما ارادت الحكومة للصهيونية استرضاء الرأي العام المضلل راي الجماعات الصهيونية في اسرائيل، فاذا ما خلصت النوايا، فالحكومة الاسرائيلية لديها مبرراً مقنعاً للانسحاب من الجولان والاراضي المحتلة هو القرار رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١ الذي رفض فيه قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان، وكما هي مضامين القرار ١٩٦٧/٢٤٢ الخاصة بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة^(٣٤).

وتلا حكم العمل حكم الليكود الذي حمل معه مفهوماً خاصاً للامن ومسارات التفاوض، خلاصته ان السلام يعني، في جوهره اعمال الرادع العسكري على قاعدتين معاً: اولهما استمرار اسرائيل في احتلال اراضي عربية، وثانيهما حيازة التفوق

(٣٤) قرار مجلس الامن رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١، مصدر سابق.

العسكري الدائم.. وبهذا المفهوم الصهيوني لمجريات التفاوض التساومي هو في نظر إسرائيل-السلام الوحيد لضمانة الأمن وترسيخ بناء السلام. وهكذا انتهى حكم الليكود الى موقف خطوطه العريضة ما يلي:

١. ستبقى السيادة الإسرائيلية على الجولان، قضية "موقع استراتيجي" لا يمكن لإسرائيل أن تتنازل عنه.

٢. هناك طريق بديل للتسحاب، من شأنه كسر جمود التفاوض، والوصول الى اتفاق بشأن أمور مهمة أخرى، كالمياه والترتيبات الأمنية وغيرها "على غرار اتفاقية وادي عربة"^(٢٥).

٣. ترتبط الجولان بمفهوم الحدود الأمنية، والتي يمكن الدفاع عنها دون الحاجة الى شن هجوم مسبوق، ويقضي مفهوم الحدود الآمنة، بأن تحتفظ إسرائيل بعمق جغرافي يكفل لها قدرة التصدي في حالة وقوع هجوم مفاجئ، وقد ورد ما يشير الى هذا المفهوم الصهيوني في مشروع الأمير فهد عام ١٩٨١، وتكرر وبشكل خفي في مبادرة الأمير عبد الله، والتي تكرست في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الرابع عشر "قمة بيروت ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٢، وبعبارة الحدود الآمنة لدول المنطقة"^(٢٦).

تشكل قضية الحدود "الحدود الآمنة" إحدى معوقات حسم التوصل وعلى وفق المسار التفاوضي السوري-الإسرائيلي.. فالمفاوض يعتمد حجج مشروع، أضعفتها قرارات دولية، أشرنا لها أعلاه.. في حين يريد التفاوض الصهيوني التمتع بما كفلته له انحيازات الولايات المتحدة الأمريكية.. وما استحوذ عليه أبان تنفيذ عدوانه"^(٢٧).. إحدى اعقد المشكلات القائمة، والتي تبقى قائمة بدون تنازل الجانب السوري عن ثوابته الوطنية، هي قضية ترسيم الحدود بين سورية وبين الكيان الاستيطاني "إسرائيل" في المسار التفاوضي "السوري-الإسرائيلي". وإذا ما استحضرنَا الثوابت التاريخية منذ أن أعيد اقتسام الوطن العربي على أساس اتفاقية سايكس-بيكو الموقعة

(٢٥) اعتبرت مواد ومضامين "تدابير اتفاقية وادي عربة الموقعة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤" سابقة سلبية وسية في الاتفاقات الدولية، حيث التنازل عن الحقوق الوطنية ومبدأ السيادة الإقليمية، مجلة الاسبوع العربي، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢٦) البيان الختامي لمؤتمر القمة الرابع عشر والمنعقد في بيروت ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٢ مصدر سابق.

(٢٧) مبادرة الأمير عبد الله، التي تبنتها وفود الدول العربية في قمة بيروت، واعتبرت مبادرة عربية، وكلفت الجامعة العربية وأمينها العام "عمر موسى" بتنفيذ مضامينها وعلى نهج وطروحات الشيخ "حمد بن جاسم آل ثاني" التوصل بأمريكا، كي تضغط على الكيان الصهيوني للاستجابة لمبادرة الدول العربية ٢٢ دولة الاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية علانية، وضمان أمن إسرائيل وبعدها الأمانة.

بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا في ٩ ايار ١٩١٦، وعلى الرغم من ارجاء التعديلات على بنود هذه الاتفاقية تبعاً لتباين وتوافق المصالح الاستعمارية بين الدولتين الاستعماريتين او الدول الاستعمارية صاحبة النفوذ في المنطقة العربية، والتي كانت تراقب عملية احتضار الدولة العثمانية في اواخر سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لم يسجل للكيان الصهيوني وفي تلك الترتيبات أي حدود، ليس لكونه كياناً مصطنعاً بعد وعد يلفور وقرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ فحسب، بل وحتى ولن وجدت حدود، فالحدود القائمة آنذاك بين اقاليم عربية.

اثر عمليات التغييرات في موازين القوى للدول المشتركة في الحرب العالمية الاولى، لاحتل الجيش البريطاني منطقة الجولان في خريف عام ١٩١٨. ثم تم تشكيل لجنة من الدولتين المنتصرتين في الحرب بريطانيا وفرنسا، مثل الدولة البريطانية "س-نيوكمب ومثل فرنسا" ن-بوليه، وضعت هذه اللجنة تقريراً في ٣ شباط ١٩٢٢، رسمت بناء عليه حدود، سميت مجازاً دولية "فلسطين-سورية-لبنان"، وكيف ما اتفقت مصالحهما الاستعمارية دون الاخذ بالحسبان، ان هذه الحدود اريد بها تقصيع لوصال اقليم واحد هو سورية الكبرى، التي تشكل احد اقاليم المشرق العربي.. وحددت هذه الخطوط الوهمية ترسيم الحدود، بدءاً من رأس الناقورة على البحر المتوسط وحتى الحمة بواسطة ٧١ نقطة حدودية "رسمت ما عرف بحدود ١٩٢٣". واستمر الاعتراف بهذه الحدود اعترافاً واقعياً الى ان نشأت قضية فلسطين ووقعت حرب ١٩٤٨، حيث رسمت ما يسمى "خطوط الهدنة". ووفقاً لاتفاقية الهدنة السورية-الاسرائيلية الموقعة في ٢٠ تموز ١٩٤٩ ظهرت "المناطق المجردة". وقد نشأت معظم هذه المناطق اثر انسحاب الجيش السوري من الاراضي التي حررها غربي الحدود الدولية "أي حدود ١٩٢٣"، وتعتبر هذه المناطق اراضي حازمة بين قوات الطرفين. ولم تتخل سورية عن حقها في المطالبة بهذه المناطق وضمتها اليها استناداً الى مضمون الفقرة التي حددت هوية المناطق المجردة في لاتفاقية الهدنة^(٣٨).

اثر هزيمة الانظمة في ٥ حزيران ١٩٦٧ ضمت اسرائيل اراضي المناطق الحازمة اليها، وبعد حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ اصدر مجلس الامن قراره المرقم

(٣٨) شهدت سورية في بحر تسعة اشهر ثلاثة انقلابات عسكرية، الاولى بقيادة حسني الزعيم في آذار ١٩٤٩، والثاني بقيادة سامي الحناوي بتاريخ ١٤ اب ١٩٤٩ والثالث بقيادة ابيب الشيشكلي بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٤٩، ووقعت حكومة حسني الزعيم اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وبموجب هذه الاتفاقية انسحبت عن اراضي سورية محررة زكراس حول نضال الحزب الشيوعي اللبناني بعنوان في سبيل الاستقلال الوطني، دار الفارابي، بيروت-لبنان، صدر الكراس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على تأسيس الحزب، ص ٦٧.

١٩٧٣/٣٣٨، كآلية لتنفيذ قراره ٢٤٢ في ١٩٦٧، وبعد توقيع اتفاقية فصل القوات في الجولان ٢٩ ايار ١٩٧٤ تم انسحاب اسرائيل من جزء من الجولان ومن مدينة القنيطرة، بناءً على اتفاق تسوية معلومة وضع خطوطها العريضة الوسيط الأمريكي، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي في جنيف وعلى وفق صيغة رفضتها اسرائيل في حينه، ولم يعقد المؤتمر ولم تنفذ اسرائيل مضامين قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨^(٣٩).

بعد توقيع اتفاقتي كمب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ١٩٧٩ والمناخات، التي اوجدها عصف المتغيرات الدولية، والعدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق انعقد مؤتمر مدريد، الذي شكل اطار المسار التفاوضي "السوري-الاسرائيلي" وعلى اساس تصور كل طرف من طرفي التفاوض... الا ان رئيس وزراء الكيان الصهيوني افضل مسار التفاوض واجهض ما حددت من نقاط التقاء وذلك بربطه "أي انسحاب من جولان مقترن باستفتاء شعبي، وعبر عن هذا بتصريحه بتاريخ ١٦ اذار ١٩٩٦، في حين اوضحت قيادة الدولة السورية موقفها في تصريحات وخطب رئيس الجمهورية، وبلغائه مع مسؤولين موفدين امريكيين، ان سورية تعتمد مبدأ سلام كامل مقابل انسحاب كامل، على هذا الاساس دخلت سورية حلبة التفاوض في عمليات مؤتمر مدريد.

بعد قطيعة وتوقف لقاء الوفدين السوري والاسرائيلي، التقى الوفدان السوري والاسرائيلي بدعوة من الادارة الامريكية ورعايتها، واجرى الوفدان عدة جولات من المفاوضات.. وترأس الجولة التي عقدت في ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤ رئيسا اركان جيش الدولتين الجنرال يهودا باراك عن جيش اسرائيل، والعماد حكمت الشهابي عن الجيش السوري، اذ شكلت هذه الجولة منعطفاً جديداً في المسار التفاوضي، كونها جاءت بعد فترة انقطاع للمحادثات الثنائية.

في اجتماعي رئيس اركان الجيشين "الاسرائيلي-سوري" في الشهر الاخير من عام ١٩٩٤ وفي تموز ١٩٩٥، برزت بوضوح مسألة الترتيبات الامنية بين الطرفين المتفاوضين.. واذا ما انتهى الاجتماع الثاني، كما شاع في حينه بالاتفاق على: اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الجانبين، وانشاء مناطق امنية، اقامة مراكز للانداز المبكر تسمح لكل جانب بمراقبة الاخر، اضافة الى ايجاد آلية للاشراف على هذه الترتيبات^(٤٠)..

(٣٩) طرح مطلب عقد مؤتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفيتي لحل القضية الفلسطينية وتعدد جلساته في جنيف، الا ان الكيان الصهيوني رفض المقترح، ولم ير المؤتمر الدولي النور.
(٤٠) الجنرال يهودا باراك رئيس اركان الجيش الصهيوني، اصبح بعد ذلك رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني.

بعد عودة تجمع الليكود الى الحكم في الكيان الصهيوني، توقف المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي.. ولكن بعد ثلاث سنوات وتسعة اشهر، استؤنفت عملية التفاوض وعلى هذا المسار، باجتماعات عقدها وفدا الطرفين في واشنطن في منتصف شهر كانون الاول ١٩٩٩. وتلتها جولة ثانية في ٣ كانون الاول ٢٠٠٠ بعد ان وافقت اسرائيل على المطلب السوري الخاص باستئناف المسار التفاوضي من اخر نقطة وصل اليها. ويعني هذا الاقرار بمضمون ما سمي بـ(وديعة رابين)^(١١).

وتأخذ وديعة رابين صفة السرية والكتمان، لانها مودعة لدى راعي المفاوضات "الولايات المتحدة الامريكية"، الذي كان لنتخله بتحديد ماهية مضامين هذه الوديعة اكبر الاثر في استئناف المفاوضات. ولان سورية ومن خبرتها في اجراء الاتصالات المعلنه منها والسرية، مع الكيان الصهيوني، تعرف اساليب المراوغة والتسويق، ولان الوديعة كانت وثيقة اودعها رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق "اسحق رابين" لدى الرئيس الامريكي "بيل كلنتون"، فان الاقرار الامريكي بها وتحديد ملامحها بدقة وتذكير اسرائيل بها ومضامينها كان العامل الحاسم في الحد من قدرة اسرائيل على المراوغة والتسويق، ومن ثم وجوب بدء المفاوضات على اساس واضحة.. وكانت وثيقة وديعة رابين هذه قد صيغت في اثر محادثات اجراها وزير الخارجية الامريكية وارن كريستوفر في سورية واسرائيل، وجوهرها موافقة اسرائيل على الانسحاب الى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

بعد اغتيال رابين في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٥ حصل الرئيس الامريكي بيل كلنتون اثناء حضوره جنازة رابين في اسرائيل، على موافقة رئيس الوزراء الجديد شيمون بيريز على وعد بتنفيذ مضمون وثيقة وديعة رابين، وهو الامر الذي اوقف بسبب ما حصل في مطلع اذار ١٩٩٦، جراء عملية "عناقيد الغضب" والتي شنتها على جنوب لبنان، والتي حصل ما عرف بعملية "قانا"، حيث ارتكبت القوات الصهيونية جريمة أخرى مضافة لجرائمها الوحشية.. ففي هذا اليوم ١٨/٣/١٩٩٦ ولتواصل عمليات عناقيد الغضب، قصف أحد معسكرات الأمم المتحدة في قانا جنوب لبنان، والذي كان بداخله أكثر من ١٢٠ مواطناً لبنانياً من الهاربين من جحيم القصف.. وكانت الجريمة ان تطمس، لتواطؤ ممثلي الامم المتحدة ولجنة المراقبين، الذين لم يعلنوا عن الضحايا لولا اعتراف احد الجنرالات الاحتياط وهو الجنرال "فرانس فاثون" لوسائل الاعلام عن فضاحة هذه الجريمة.. وعندما تناولتها وسائل الاعلام والصحافة،

(١١) وثيقة وديعة رابين، التي تضمنت الموافقة على اجراء مفاوضات وعلى اساس قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ وهي مودعة لدى مكتب الزلزمة في الولايات المتحدة الامريكية.

اضطر الامين العام للأمم المتحدة بطرس غالي الى الاعلان عن هذه الجريمة التي وقعت في قاعدة للأمم المتحدة، والتي عرفت بجريمة قانا^(١٢).

وعندما تولى سدة مسؤولية رئاسة الوزراء في الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو" بتاريخ ايار ١٩٩٦، رفض تنفيذ مضامين ودعوة رايبين، وطالب ببدء مفاوضات جديدة من نقطة الصفر.. وهكذا استمر الجمود طوال حكم "نتنياهو" الذي استمر ثلاث سنوات. ويعد مجيء حزب العمل بزعامة ايهودا باراك الى الحكم في ايار ١٩٩٩، وافق على استئناف التفاوض مع سورية على هدى وثيقة ودعوة رايبين، دون ان يقر علنا بمبدأ الانسحاب حتى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧. وهكذا عاد الطرفان الى التفاوض في منتصف الشهر الاخير من عام ١٩٩٩، على اساس ان يهودا باراك، الذي شغل منصب رئيس الاركان، كان يدرك اهمية ابرام تسوية مع سورية بالثمن الذي وافق عليه رايبين^(١٣).

اعلنت سورية رغبتها في بدء التفاوض الهادف الى اقامة سلام عادل مبني على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في حين اعتمدت اسرائيل نهج المراوغة والتكرار لمضامين وثيقة ودعوة رايبين... ولهذا رفضت سورية الاقتراح الاسرائيلي القائل بالانسحاب الى حدود ١٩٢٣، وتمسكت بوجوب الانسحاب الى الحدود ٤ حزيران ١٩٦٧.

وهكذا اتضحت بعد مضي سنوات على مؤتمر مدريد، انطلاقة المسار التفاوضي السوري الاسرائيلي ان اللقاءات كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي، الانسحاب، ومفهوم السلام او للتطبيع، والترتيبات الامنية. وانجلي ايضا ان اسرائيل ترى في طرح مفهوم الانسحاب بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مجموعة اربعة عناصر متلازمة تشكل كلاً واحداً. وهذه العناصر هي:

١. عمق الانسحاب.
٢. البرنامج الزمني.
٣. الترتيبات الامنية.

^(١٢) جريمة قانا، تلك الجريمة التي ارتكبتها طائرات السلاح الجوي الصهيوني والمعروفة بضاليد الغضب، ارتكبت في ربيع عام ١٩٩٦، حيث قصفت قاعدة مراقبة للأمم المتحدة، حيث كانت ملأى للمواطنين الهاربين من جحيم القصف البريبي الصهيوني، وكان الامين العام للأمم المتحدة "بطرس غالي" الذي حاول التستر على تلك الجريمة، الا ان الجنرال المتقاعد فرانس فانون" ضابط اسرائيلي ضمن قائمة الاحتياط كشف عن هذه الجريمة، التي راح ضحيتها اكثر من ١٢٠ مواطناً، حيث نشرت الصحافة ووسائل الاعلام الاجنبية وقائع تصريح هذا الضابط مما اضطر الامين العام "بطرس غالي" الى التحقيق، لكنه لم يصدر بياناً راسماً لادانة الجريمة.

^(١٣) يهودا باراك، الذي ترأس وفد الكيان الصهيوني للمفاوضات واجتمع الى رئيس الاركان السوري حكمت الشهابي، اصبح بعد ذلك رئيساً لمجلس وزراء الكيان الصهيوني، مصدر سابق..

٤. التطبيع.

اما نقاط الاختلاف في البولات التفاوضية فيمكن ايجازها في نقطتين، اولاهما نتلق بخط الانسحاب، وقد بينا موقفنا موافقي الطرفين المتفاوضين، اذا ان المفاوضات الاسرائيلي يريد الاحتفاظ بثلاث مناطق هي، منطقة بانياس المواجهة لمستعمرة دان في الشمال، ومنطقة الحمة في الجنوب، والشاطئ الشمالي والشرقي لبحيرة طبرية، اما النقطة الثانية فتتعلق بمدة الانسحاب "الجدول الزمني"، فالمفاوض السوري حدد للمدة المقررة لاستكمال الانسحاب بعدة اشهر، في حين جعلها المفاوضات الاسرائيلي خمس سنوات.

وفي الجولة الثانية، التي جرت في الشهر الاول من عام ٢٠٠٠ في سبيردزناون "ولاية فريجينيا العربية الامريكية" قدم الوفد السوري المفاوضات وثيقة تتضمن التعديلات السورية على الوثيقة، التي قدمها الرئيس الامريكي بيل كلنتون الى الوفدين المتفاوضين، وهي تتلخص بالنقاط التالية:

١. خط الحدود الدائم هو خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٢. الامن حاجة مشروعة للطرفين، فلا يجب ان يتحقق لمن صرف على حساب الطرف الاخر. ويجب ان تكون الترتيبات الامنية متساوية ومتبادلة ومتعاقبة على كلا الجانبين.
٣. الترتيبات الامنية يجب التوصل اليها بالاتفاق المتبادل، اذ يجب ان تكون منسجمة مع مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية لكل طرف.
٤. تتضمن الترتيبات الامنية مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محددة القوات والقدرات لدى الجانبين، وكذلك محطة لنذار مبكر تتولى تشغيلها اطراف ثلاثة بمساعدة ضباط ارتباط سوريين.
٥. يعهد بمهمة المراقبة الفضائية الى الولايات المتحدة الامريكية التي تقوم بتنفيذ المراقبة وايصال المعلومات الى كلا للطرفين في ان واحد.
٦. يشرع للطرفان بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ببدء مفاوضات تهدف الى التوصل الى جعل منطقة الشرق الاوسط، منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل النووية والكيمياوية والبيولوجية^(٤٤).

(٤٤) من المفيد مراجعة قرار مجلس الامن رقم ٤٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ الفقرة الرابع عشر والتي تشير الى هذا التوجه.. على اساس التفسير العراقي، لكنها وعلى وفق التفسير، الذي اعطته بوانر مجلس الامن الدولي والولايات المتحدة الامريكية "تعني.. بعد القضاء على اسلحة الدمار الشامل العراقية. تكون منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل..".

٧. اما قضية المياه، فيستند عليها على اساس مبادئ وقواعد للقانون الدولي، وعلى وفق اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية^(٤٥).

٨. يوقع هذا الاتفاق بالتزامن مع توقيع لبنان واسرائيل على اتفاق سلام بينهما^(٤٦)..

يمكن تلخيص الموقف التفاوضي في اثر توقف عملية التفاوض بعد الجولة الثانية في شيرزد تاون، بالنقاط التالية، مع احتمال تجاوز تفصيلات كثيرة وموضوعات متعددة وهي:

١. الانسحاب: تطلب سورية تنفيذ احكام الشرعية للولاية دون مساومة، فالانسحاب الكامل الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، هو الذي يجسد التنفيذ. ولا عودة الى التفاوض الا بعد ان تعلن اسرائيل موقفاً واضحاً وصريحاً بالتزامها الفلسطيني بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧. ولقد رفضت اسرائيل قبول هذا المطلب، واكتفت بالدخول في مفاوضات وعلى اساس العودة الى حدود عام ١٩٢٣^(٤٧)..

٢. تطلب سورية تطبيق احكام القانون الدولي، على مسألة المياه في الجولان، في حين تريد اسرائيل التمتع بمغنام الحرب لعام ١٩٦٧.

٣. مدة الانسحاب التي تريدها اسرائيل لسنوات، في حين ترى سورية اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب الكامل، فينبغي ان لا تستغرق مدة شهور.

٤. الترتيبات الامنية: هنالك تباين في زوايا النظر حول هذه المسألة. فسورية تطلب ان تكون هذه الترتيبات التي سيتفق عليها، متكافئة، ومتماثلة ومتساوية ومتناظرة على كلا الجانبين، في حين تريد اسرائيل ان تقسم معظم هذه الترتيبات على الجانب السوري..

٥. التطبيع: تريد اسرائيل ان يتم ارجاءات للتطبيع مع المرحلة الاولى من عملية الانسحاب. وترى سورية ان هناك مبدلين يحكمان التطبيع واجراءاته:

- أ. تطبيع العلاقات بين الشعوب لا يتم بأمره ولا يفرض فرضاً.
- ب. يبدأ التطبيع بعد انتهاء عملية الانسحاب.

(٤٥) اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية والمعدة على وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٢/٤٩ في ٨ كانون الاول ١٩٩٤.

(٤٦) المصدر احلاه.

(٤٧) ان الفرق بين حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والرابع من حزيران وبين حدود عام ١٩٢٣، من حيث المساحة هو حوالي عشرين كم^٢ الا ان هذه المساحة ذات اهمية استراتيجية، فهي تطل على سباحل بحيرة طبرية ووادي الاردن الاعلى، حيث توفر مصادر المياه السورية.

اصبح واضحا، ان استمرار الكيان الصهيوني بتعنته تحقيقاً لاطماعه الاستيطانية، لا يمكن الحد منها باجراء المساومات التفاوضية، فهذا الكيان وكما تؤكد وقائع التاريخ الجارية ومنذ انتفاضة الأقصى في ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ وحملته لتصفية القضية الفلسطينية، ليس حقوقياً، بل ابادة الشعب الفلسطيني ومنذ ٢٣ اذار ٢٠٠٢ وما زال مواصلاً هجمته الشرسة التي طالت كل فلسطين المحتلة، وجنوب لبنان واي ارض عربية تتطرق منها مقاومة احتلاله الغاصب.

وعملية التسوية على المسار السوري-الاسرائيلي، والجارية منذ اكثر من عشرين سنة، لم تحقق شيئاً ولن تحقق، وعلى الرغم من ليونة الموقف السوري وتبشبه بحقائق التاريخ كون الجولان ارضاً عربية-سورية، وكون قرارات دولية، مع انها لم تصدر على وفق الفصل السابع لتأخذ صفة الالتزام، تؤكد هذه الحقيقة.. والجولان سيتم تحريره باكامله سواء عن طريق التفاوض او عن طريق خيار القوة، او كليهما.. الا ان عملية التسوية التفاوضية، والتي بدأت منذ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، فقدت زخمها لعدم مصداقية للكيان الصهيوني.

بناء على ما تقدم، على العرب ان يستحضروا دروس التاريخ القريب، ومن هذه الدروس معارك تحرير الفاو، التي احتلت من العدو في ١٠ شباط ١٩٨٦. واسم يكن احتلالها بسبب ما وصف في حينه: "بعملية تفجير ناجمة عن تسرب معلومات مظللة من قبل اوساط اميرالية معلومة.."، فلما احتلت، في ثانياً صفحات حرب المطالعة، وبفعل دياكتيك قوانين للقتال، واختلال الترابط السببي والعضوي بين متطلبات ظرفية وضرورات عملياته من جهة، وبين التنفيذ لاولويات الاسس السوقية وعلى وفق ما تراه لمركز القرار في حينه من الجهة الاخرى.

ان معركة تحرير الفاو، تشكل احد مصادر لتراكم المعرفي لفلسون القتال واستيعاب كنه قوانين التنبؤ والاستباق، وتحليلها.. وبقيتها.. لاذ ما اخذ هذا الدرس البالغ في الحسبان لتحقيق الظرف الذاتي لتحقيق شعار التوازن الاستراتيجي، الذي رفعتة سورية، مع الاعتراف ايضاً بعوامل من المتغيرات الموضوعية^(٨).

واذا ما اعتمد المفاوض السوري على التوجهات الموضوعية، وما يترأى انها تعتمد ايضاً على اسس الشرعية الدولية لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن^(٩)، فحتى

(٨) لم يحقق شعار "التوازن الاستراتيجي" الذي رفعتة الحكومة السورية مطمح الشعب في تحرير الجولان.. وكان من الاجدى اخذ درس وتجارب تحرير شبه جزيرة الفاو بنظر الاعتبار، ومهما قيل من ادعاءات غير موضوعية بشأن معلومات مظللة قدمتها جهات مغرضة، فاحتلال الفاو، ومن ثم تحريره كان تطبيقاً لقانون القوانين القتالية وافعال متغيرات موازين القوى.. ويخطأ من قال: ان الاحتلال حصل بفعل تقديم معلومات مضللة للعراق، جريدة العلم المغربية، لسان حال حزب الاستقلال المغربي الصادرة بتاريخ ٢١ كانون الثاني عام ١٩٨٧ تصريحات السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء ائذاك لصحيفة نيويورك تايمز الامريكية..

"مندوبي الجامعة" اجتماع ممثلي البلدان العربية لدى الجامعة العربية على مستوى الوزراء، شخصوا ان لا قيمة حقيقية لقرارات مجلس الامن الدولي لدى حكومة الكيان الصهيوني، لانها غير ملزمة، ولكونها لم تصدر على وفق الفصل السابع من الميثاق، ولهذا جاء في بيان العربية المؤرخ في ٦ نيسان ٢٠٠٢ وجوب صدور قرارات لاحقة عن مجلس الامن الدولي لمعالجة القضية الفلسطينية، والحد من عدوانية الكيان الصهيوني، على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.. وهذا ما اكده السيد عمرو موسى في مؤتمره الصحافي المنعقد غداة انفضاض اجتماع ممثلي الاقطار العربية لدى الجامعة العربية في القاهرة.. ولا نعرف كيف سيتعامل السيد امين الجامعة العربية مع مركز القوة المتفردة العظمى على المعمورة "الولايات المتحدة الامريكية"، يقينا انه سيستحضر مقولة الشيخ "حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني" القائلة: علينا التوصل بامريكا كي تضغط على اسرائيل، لمساعدة الفلسطينيين، لاننا لا نقدر على فعل شيء..^(١٩)

واذا لم تسترد الجولان، والاراضي العربية المحتلة، وتتحقق مطامح الشعب العربي الفلسطيني بنيل حقوقه عن طريق التفاوض ومبادرات التسوية، فلننكر دروس التاريخ، اذ حدثنا ان هنالك امبراطورية طاغية وعدوانية كالكيان الصهيوني، اذا ما شن حروبه العدوانية العديدة، واذا ما حقق مغامراتنا نحن العرب امكانيات خوض حروب دفاعية تحررية، وقدرتنا اذا ما وظفت وعلى اساس تعبئة كل طاقات الجماهير، وبكل توجهاتها السياسية ومعتقداتها الايديولوجية، فهي قادرة على تحقيق النصر، وحرر المعتصبين للصهاينة.

خلاصة البحث:

تناولنا في بحثنا الموسوم المصار السوري-الامرائلي، ثوابته الوطنية ومتغيراته الظرفية..، جذور الصراع العربي-الصهيوني، وتطورات القضية الفلسطينية، وعلى منهجية البحث "المادي-التاريخي" وتفاعلات قوانين التضاد والصراع الطبقي-الاجتماعي..

واذا ما اخذنا ما هو خاص ووحيد الجانب، فاننا لم نغفل الترابط الجدلي بين الخاص والعام، في تفاقم خطورة اشكالية متقدمة "القضية الفلسطينية"..، والتي اثارت واستأثرت باهتمام وانشغالات الجماهير العربية وطلانها السياسية.

توقفنا في بحثنا عند التقديم لمواقف قوى وفصائل ميساسية، وكما نرى لنا من ردود فعل سجلت في وثيقة معلومة صادرة بمناسبة توقيع اتفاقية "عرفات-رابين"،

(١٩) تصريحات وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، التي بثتها قناة الجزيرة القطرية ابان ترويج مبادرة الامير عبد الله، قبيل انعقاد قمة بيروت ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢. وقد احدثت طروحات هذا الشيخ بالصبيان.

فاستحضرنا مضامين البيان الختامي لقمة بيروت الرابع عشر والمنعقدة في ٢٧-٢٨ آذار ٢٠٠٢، حيث تخطي حواجز الاستحياء وتوسيت مقوّة "اذا ابتليتُم فاستقروا". في كلاسيكيات الادب الماركسي ما يشير: ان هيجل يؤكد: ان الاحداث بوقائعها وبشخصيتها، تتكرر في مسار التاريخ.. وكان على هذا الفيلسوف ان يكمل قوله هذا بما اضاف ماركس "نعم: تتكرر الاحداث بوقائعها وبشخصيتها في التاريخ، لكنها في التكرار الاول تكون على شكل مأساة-تراجيديا، وفي الحالة الثانية على صيغة ملهاة-كوميديا" ..

كانت مبادرة الامير فهد عام ١٩٨١، والتي رفضتها قمة فاس العربية في تشرين الثاني ١٩٨١، اما قمة بيروت فوافقت بالاجماع على مبادرة الامير عبد الله، والتي عرضت اعتراف جميع الدول وعلى لسان ممثلي رؤساء جمهوريات وملوك وامراء بالكيان الصهيوني...، وبذلك مبادرة رائعة وعرض سخّي كما وصفه الرئيس الأمريكي "بوش" .. والتي وصفها اصديق امريكا من الرؤساء العرب، بأنها قد لا تتكرر ..

باستعراضنا لمفردات الممار التفاوضي "السوري-الاسرائيلي"، لوجزنا مسارات التسوية الاخرى، ومنها مسار التسوية الاردني-الاسرائيلي، الذي افضى الى عقد اتفاقية وادي عربة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤، واقامة العلاقات الدبلوماسية وخطوات التطبيع بصيغ متكاملة، وبينما كيف ان لمواد وفقرات اتفاقية وادي عربة العلوية والاولوية على ما سواها من اتفاقيات اقيمت او تقام مع الاقطار العربية والاردن.. وعلى هذا الاساس، لوضحنا سبب اعتراضنا على اتفاقيات عقدت مع الاردن حكومة او مؤسسات قطاع الخاص، لاعتقادنا المؤكد ان مفعول اية اتفاقية تتسحب ايجاباً لصالح الاقتصاد في الكيان الصهيوني، لتشابك مؤسسات مالية وصيرفية "عربية-صهيونية".

واذا ما اشارت احدى فقرات البيان الختامي الصادر عن قمة بيروت الى تلازم المسارين السوري واللبناني، ونرابطهما مع الممار الفلسطيني.. فاننا نقوم وبتقدير عال طبيعة ادارة المسار اللبناني، وما تحقق ليس على وفق قرار ٤٢٥ في ١٩ آذار ١٩٧٨ فحسب، بل وبفعل وحدة المقاومة الوطنية اللبنانية، وفصائل الحركة السياسية التقدمية، على الرغم من وجود قوى سياسية في كنف ائتلاف "جبهة وطنية وقومية تقدمية".

الممار اللبناني-الاسرائيلي، على وشك ان يخلق ملفه وبموضوعاته الاساسية، ولا نعتقد ان الوضع سيساعد على تلازم المسارين "السوري-اللبناني" ليس للحساسية القائمة والتي تغذيها اطراف مطومة، فحسب، بل ولكون الوجود السوري فسي لبنان ومنذ عام ١٩٧٦، لم يبرره فعل ملموس في موجهات مصيرية مع العدو الصهيوني.

يتمحور المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي حول استعادة هضبة الجولان.. التي جرى احتلالها في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

هضبة الجولان ومنطقة القنيطرة، بل وكانت دمشق ان تقع تحت نير الاحتلال الصهيوني، لولا الجيش العراقي الباسل، الذي انقذها من وطأة ثقل الاحتلال الصهيوني، وإذا ما تم استرداد محافظة القنيطرة، فقد بقيت الجولان راحة تحت نير الاحتلال الصهيوني.. بل ان الكنيست الاسرائيلي اتخذ قراره في ١٤ كانون الاول ١٩٨١ لضم هضبة الجولان الى حدود كيانه المغتصب.. ومع ان مجلس الامن الدولي اتخذ قراره رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١ الخاص بالغناء قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان والقتال .."ان ما اتخذته اسرائيل تجاه الجولان-يعد باطلا.. ولان قرار مجلس الامن هذا لم يصدر على وفق الفصل السابع، فهو غير ملزم..، لهذا تقدمت الدول العربية بمشروع قرار في تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢ الى مجلس الامن الدولي، وحظي بموافقة اغلبيه اعضاء مجلس الامن، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اجهضت مروره وصدروه كوثيقة ادانة للكيان الصهيوني بضم الجولان مستخدمة حق النقض (الفيتو)..

في بحثنا اوضحنا الاهمية الاستراتيجية لهذه الجولان، وهي فضلاً عن هذه الاهمية، فهي ارض عربية عزيزة على قلب كل عربي.. وكما تمنينا في هذا البحث ان يجري الاستعداد على وفق مقولة النظام في سورية "التوازن الاستراتيجي"، الذي كلف الشعب السوري وعلى حساب لقمة عيشه ووسائل تقدمه تعليمياً وتطبيبياً، ان تعتبر مهمة تحرير الجولان المهمة الوطنية، وهي ولاشك المهمة القومية الاولى.. الا ان امكانات سورية وجهدها العسكري وقدرتها الحربية شنت في مهام اخرى، ونقصد بذلك تواجدها في لبنان، الذي لم يبرر فعله، كما اشرنا.

واشرنا في هذا البحث، ان الجولان، كما هي فلسطين، لم تكن الارض الوطنية الوحيدة التي تستباح من الاعداء والمحتلين الاجانب، فالتاريخ يحدثنا عن اراض عديدة قد احتلت، ومنها الارض العراقية، وكانت الفاو الانموذج الاول في التاريخ، الارض التي احتلت، لكنها حررت بدماء ابنائها، وكانت الدرس الاول على طريق التحرير..

دخلت سورية رسمياً في ربة مفاوضات التفاوض في مسلسل صفحات "مريد-اسلو"، مع ما يؤكد بوثائق متواترة، ان الصلات الخفية المعلقة حيناً والمستترة احياناً اخرى مع الكيان الصهيوني سبقت مسلسل مريد-اسلو.. وكان للولايات المتحدة الامريكية دوراً خطيراً في عقد مثل هذه اللقاءات الثانية..

توفرت لدينا مصادر موثقة: ان وراء تثبيت الكيان الصهيوني بهضبة الجولان ليس لواقع امنية، فحسب، بل لوفرة المياه ولوجود الخامات المعدنية الضرورية لتشغيل ماكينة الصناعة الاسرائيلية.. والخطر من هذا ان الرئيس الامريكي الاسبق

"جيرالد فورد"، اعطى وثيقة خطية لرئيس الوزراء الصهيوني الاسبق (اسحق رابين) تؤكد ان الولايات المتحدة الامريكية ان تتصف الموقف الاسرائيلي الطالب بالبقاء في هضبة الجولان، حتى ولو التفتت اسرائيل وسورية على طاولة للمفاوضات هذه الوثيقة، التي سميت فيما بعد بوديعة "رابين".

سورية، كما هي مصر وكما ورد على لسان الرئيس حسني مبارك ان قمة القاهرة لعام ١٩٩٦ اعتبرت السلام مع اسرائيل خيار استراتيجي.. وقد سبقه حافظ اسد في خطابه امام مجلس الشعب السوري بتاريخ ١١ ايلول ١٩٩٤ في القول.. تعاملت سورية مع السلام كخيار استراتيجي، لكنها حددت مفاهيمه الاساسية.

وفي لقاء الرئيس حافظ الاسد مع الرئيس الامريكي بيل كلنتون في جنيف بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤ قال: "لننا على عجلة من امرنا.. فقد اموت والجولان ما زالت محتلة، وربما تبقى كذلك الى ان يموت ابني.. ولكننا سوف نستعيدها في النهاية..". اوضحت في البحث: ان الرئيس حافظ الاسد كان مخططاً ليخلفه في الحكم ابنه، وقد تحقق ذلك.. واذا ما كان ذلك سبة في السياقات الثورية، لكنها اصبحت مثلاً، قد يقتدى به.. وكما نتمينا ان يحصل ان تتحرر الجولان، كما قد تفني المفاوضات والدبلوماسية المستندة الى الحجج القانونية والثوابت الوطنية الى حلول مقبولة، في ظل مرجعية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، والقضية الكمبودية حلت وعلى وفق ما حقق طموحات اطرافها.. ومع اختلاف طبيعة ومضامين ملف مسارات التسوية العربية-الاسرائيلية عن غيرها من الازمات الوطنية، ولان الملف الموضوع على طاولة البحث "الصراع العربي-الصهيوني" يتناول قضية وطنية وارض محتلة، حيث ما تتميز به حركة التحرر العربي ونضالها التقدمي، مواجهة كيان مغتصب، ووجود استيطاني..، ولان العرب يملكون طاقات كبرى وامكانيات كاملة، اذا ما وظفت، فمهمة تحرير الارض المختصبة ومواجهة قوى العدوان الصهيوني لمهمة ممكنة.

في البحث لشرنا: نحن ليس ضد التوجهات الرامية لتحقيق السلام المشرف والعدل، لكننا قد ضيقنا نزعاً بالشعارات الفارغة واللافات المتياسرة، بمناسبة او بدونها تحت واجهة التوازن الاستراتيجي لمواجهة العدو الصهيوني، لكنها وظفت لتكريس النهج البيروقراطي وتوطيد حكم الاسرة والعائلة والمعمنة بسلطة الحزب الواحد المتفرد.

بعد خوض حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ وقعت اتفاقية فك الاشتباك بين القوات في منطقة الجولان بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٧٤، اثر حرب استنزاف تواصل لاكثر من ٨١ يوماً، أي من ١٢ اذار الى ٣١ ايار ١٩٧٤ وعلى وفق بنود تلك الاتفاقية، ضمن الجانب السوري امن وسلامة حدود الكيان الصهيوني، اذا لم تسجل منذ توقيع

تلك الاتفاقية، أي عملية فالوثيقة ضد الكيان الصهيوني عبر الجبهة السورية، كما اكدت تلك تقارير المراقبين الدوليين.

على الرغم من التزام الجانب السوري ببند تلك الاتفاقية، فالمسار السوري-الاسرائيلي ظل مراوفاً مكانه، ولم يتقدم خطوة واحدة نحو ما استهدفه المفاوضات السوري من يخوله عملية التسوية ولنظامه في ربة مؤتمر مدريد-اوسلو ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١ وقد توصلنا الى خلاصة مفادها: ما لم تواجه اسرائيل ارادة عربية موحدة، تعتمد سياسة ونهج اقتصادي وعسكري استراتيجي، يعتمد خطأ "ميدانية-تكتيكية"، وعلى اساس القرارات الدولية المتوازنة، لضمان حقوق العودة والتعويض عن ما لحق بالشعب الفلسطيني من جور وحيف، كالقرار ١٩٤ في ١١ كانون الاول ١٩٤٨، وما جاء في مضامين القرار رقم ٢٣٧ في ١٤ حزيران ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من اقامة دولته وتقرير مصيره بنفسه.

واذا ما طاللت فترة المفاوضات، وتقدم الزمن مياخذ قانون السام الثوري مفعوله، فيتحول التملل الى ثمر، فيتفجر الوضع، وتتدلع الانقضاة كما حصل لانقضاة الاقصى ٢٨ ايلول ٢٠٠٠.

فيخرج عن هذا ضياح ما حدته محاكم المسارات التفاوضية وعلى مختلف جبهاتها... وبالرغم من طرح المبادرات ومشاريع التسوية المتعددة الاغراض والمتعددة التوجهات. اذا ما خلقت المناخات وهبات الاجواء لتقبل مبادرة الامير عبد الله بن عبد العزيز السعود، وتصيرورتها من مبادرة معودية الى مبادرة عربية، اقراها قمة بيروت ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، والتي الفت حاجز الاستحياء وتخطي انعكاساته النفسية، حيث اقر الاعتراف بالكيان الصهيوني جميع حكام الانظمة العربية ٢٢ دولة، واعلنوا ضمان امن دولته الغاضبة، ويحدوها ومتطلبات امنها، وقامة العلاقات الطبيعية معها... فاننا نمتحضر رسالة البابا الفاتيكان ومحتوى مهمة القاصد الرسولي الكرندال "اكيل سيلفستريني" ولقائه بالسيد رئيس الجمهورية العراقية بتاريخ ٥ ايار ١٩٩٣ واقترح الفاتيكان المتمحور حول الاعتراف بدولة اسرائيل بغية التوصل لحل القضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي-الاسرائيلي. واذا ما كان البابا يوحنا بولص الثاني، وكما وصفه الروائي الايطالي الكبير "البروتو مورافيا" برجل مهمات استخباراتية-استراتيجية، فيقينا ان الامير عبد الله وكما هو حال من سبقه، فهم رجال مهمات معلومة.

ومع ان المبادرة العربية الشكل، السعودية المضمون والمحتوى، لم تلق الترحيب بعد من الصحابة، فالمتدويون العرب وعلى مستوى الجامعة، تنهبوا الى ان القرارات الصادرة عن مجلس الامن، لا قيمة لها ما لم تصدر بصفة الالزام، لهذا فالمسار السوري-الاسرائيلي متعثر.

بعض الأسباب الفكرية والاقتصادية

لانهيار الاتحاد السوفيتي

الاستاذ المساعد الدكتور

سلمان عبد الله سلمان

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

الاستاذ الدكتور

سجيع هاني الصغير

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

المقدمة

يرتكز تقييم أي نظام وديمومته على مدى قدرته في تحقيق الأهداف المرسومة له انطلاقاً من الأسس والمبادئ والإجراءات والتوقعات التي رسمها لتحقيق هذه الأهداف. وكان في مقدمة الأهداف المعلنة التي جاء من أجلها النظام الشيوعي الذي ساد في أقطار أوروبا الشرقية بعد أن وجد بداياته في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧. هي حماية الإنسان من الاستغلال، وضمان حريته وصولاً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وقد تمحورت المبادئ المتعلقة بالملكية والاستخدام والإنتاج حول تحقيق ذلك. وبالرغم من الملكية العامة لوسائل الإنتاج والقوانين التي تم تشريعها لحماية العمال، والاتجاه نحو كل ما من شأنه منع تركيز الثروات لدى طبقة معينة، نقول رغم كل ذلك إلا أن حرية الفرد ورفاهيته كانت مقيدة بسبب تغلب مصلحة الجماعة على حساب الفرد، وعزلة الأفراد عن العالم الخارجي، وتحديد الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أو بشكل أدق منعها من ملكية أبسط السلع التي تسد جانب حاجات الأفراد والمجتمع وتوجب لدى الأفراد روح الإبداع والمبادرة ومعالم التطور. وهذه الصورة من الكبت لابد أن تولد ردود فعل قد تستجيب لأية عوامل خارجية تسعى لتغيير هذه المعالم.

إن فشل الاقتصاد الشيوعي لا يفسر من الزاوية الاقتصادية فحسب وإنما يمكن تفسيره باعتباره مظهراً حاداً لتفاقم أو تراكم مشاكل للنظام الشيوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو في الجانب الاجتماعي والسياسي وبالتالي في الإطار الفلسفي والفكري العام الذي يعتبر مصدر التطبيقات القائمة في الدول الشيوعية. فالنظام الشيوعي قد حدد مساراً في ضوء تصورات لم يثبت التطبيق صحتها. بل على العكس أوضحت الوقائع أن النتائج كانت عكس التوقعات. ولما هنا بصدد الخوض في النظريات التي تفسر أسباب ظهور الأزمات في المجتمعات البشرية ليس هذا من مهمات أو أهداف هذه الدراسة.

بل تكفي الإشارة الى ان بعض الازمات قد تكون قابلة للعلاج وبعضها الآخر يمكن ان تجهز على النظام بنفس المعنى الذي يمكن ان يجهز فيه المرض على حياة الكائن العضوي.

وفي هذه الدراسة الموجزة سوف نقوم بإلقاء الضوء على أهم الأسباب التي تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي ومنعه من تحقيق أهدافه النظرية المعلنة مستخدمين في ذلك المنهج الاستقرائي. التاريخي كمنهج علمي في البحث.

أسباب فشل الاقتصاد والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق:

هناك مجموعة كبيرة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وسنتناول في هذه الدراسة أبرز أهم هذه الأسباب:

١. الجمود العقائدي والمذهبي الذي أصاب الأحزاب الشيوعية وأنظمتها، وبالدرجة الأساس النظام السوفيتي ودور المرحلة الستالينية الكبيرة في هذا المجال:

تميزت المرحلة الستالينية بالانغلاق وفرض الطوق الحديدي على الاتحاد السوفيتي، كما أوقفت العمل بالمباشرة التي وضعها لينين والتي كان من شأنها ان تحدث تطوراً كبيراً في الفكر والتطبيق الاشتراكي. وكان لينين قد اتخذ بعض الإجراءات التدابير لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي سميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ذلك في بداية عام ١٩٠٢، ومن المسائل التي طرحتها هذه السياسة لمعالجة الوضع الاقتصادي القائم آنذاك السماح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار داخل الاتحاد السوفيتي، وتفعيل دور الملكية الخاصة والنشاط الخاص بهدف تحريك الاقتصاد الوطني وتنشيطه، بالإضافة الى أفكار أخرى كان يعتقد بأنها لا تتعارض مع الماركسية ولا مع التطبيقات الاشتراكية ولكن لم يكتب لهذا الطريق الاستمرار حيث استلم ستالين السلطة. وعليه فان ما أحاط للماركسية-اللينينية من جمود فكري، جعلها غير قادرة على الانسجام مع المرحلة التاريخية التي يمر بها عالم اليوم، وعلى الرغم من ان عمر الماركسية-اللينينية يربو على المائة عام فلم يطراً عليها خلال هذه الفترة أي تغيير أو تطوير جوهري، يجعلها منسجمة مع المرحلة التاريخية الحالية، ويرجع السبب الأساسي لذلك الى سياسة الحزب الشيوعي نفسه، الذي آل هذا الفكر واعتبر المساس به بمثابة الكفر واتهم كل من يحاول ممارسة النقد أو التطوير بأنه منشقاً ومنحرفاً عن مبادئ الماركسية-اللينينية. ولذلك اعتقد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل خاص والأحزاب الشيوعية بشكل عام بأن النظرية الماركسية-اللينينية نظرية مطلقة تصلح لكل الأمكنة والأزمنة، لا تقبل التغير أو التبديل أو الإضافة، وان الاشتراكية لا يمكن تطبيقها في أي بلد دون قيادة الشيوعيين للسلطة، جعل هذه الأحزاب تنور في حلقة مفرغة، مما أوجد لفصاماً كبيراً بين النظرية والتطبيق.

٢. عدم صواب النظرية الماركسية في تحليلها للعلاقة بين ما أسمته بالبناء الفوقي والبناء التحتي:

تزعّم الفلسفة الماركسية بأن كافة أوجه الوعي للبشري (البناء الفوقي) بما يتضمن القيم الأخلاقية، والعادات والتقاليد، والوعي القومي، والذوق الفني، الدين، والعائلة، والمشاعر والمواقف الإنسانية، والأفكار والمنظمات.. الخ. هي انعكاسات لطبيعة المرحلة التاريخية لعلاقات الإنتاج التي أسمتها البناء التحتي. وقد استبعدت الماركسية بشكل قاطع إمكانية تأثير أية عوامل أخرى "بيئية، تراثية، حضارية، روحية.. الخ". في البناء الفوقي المشار إليه. ولكي تقطع الطريق أمام إمكانية مناقشة هذا التصور الدوكماتي (اليقيني) زعمت الماركسية بأنه إذا ما وجدت أية ظروف وخواص في البناء الفوقي لا تتسجم مع طبيعة علاقات الإنتاج السائدة (البناء التحتي) ولا ترتبط بها أو تفسر من خلالها فإنها تعزوها إلى وجود ترسبات من مرحلة سابقة لا بد أن تزول. وهكذا قطعت الماركسية الطريق أمام قيام أية مناقشة منطقية وعقلانية لهذه الرؤية، لأنها افترضت وبشكل قاطع وجود انعكاس وحيد الجانب بين البناء التحتي (علاقات الإنتاج) والبناء الفوقي المتمثل في صور الوعي البشري وممارسته.

واستناداً إلى هذا التحليل لم تبذل الدول الشيوعية جهداً مناسباً لتغيير البناء الفوقي نتيجة لاعتقادها بأن هذا البناء سوف يتغير تلقائياً في الأمد البعيد لصالح النظام الشيوعي، كانعكاس لتغيير البناء التحتي المادي). لذلك فما كان على الدول الشيوعية في الأمد القصير سوى أن تمارس وسائل القسر المعروفة لكبت أي سلوك في البناء الفوقي لا يتسجم مع النظام الشيوعي. وبسبب عدم اهتمام هذه الدول بالبناء الفوقي استطاع الأعلام الغربي اختراق روحية ونفسية مواطني هذه الدول. وعندما صارت هناك فرصة للتعبير تفجرت تراكمات المشكلة في صيغة أزمة كاملة داخل النظام الشيوعي ولاسيما بعد تسلم غورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي السابق. وبهذا الصدد يمكن القول بأن الفلسفة الماركسية من هذا الجانب بدلت مادياً (أو بزعم مادي) لكنها انتهت إلى صياغات مثالية حول نمط الإنسان الشيوعي الذي سيتمكن تلقائياً من تغيير كافة بيئته السلوكية في الأمد البعيد.

٣. البيروقراطية المفرطة التي سادت الدول الشيوعية على حساب الحريات الديمقراطية فيها:

إن ضعف اهتمام الأحزاب الشيوعية وأنظمتها بالجوانب الروحية والاجتماعية، وعدم مراعاة الجوانب الإنسانية الأخرى المتمثلة في حق الأفراد في ممارسة الديمقراطية من خلال النقد والنقد الذاتي والحوار المفتوح كنتيجة لسيادة النزعات البيروقراطية والمركزية الشديدة أدى إلى سلب إنسانية الإنسان على العكس مما تطمح له الاشتراكية في إعادة إنسانية الإنسان ومنع استغلاله. فغياب الحريات الديمقراطية

في المجتمعات الشيوعية وخاصة في الاتحاد السوفيتي السابق، وعدم السماح بوجود أحزاب أو نقابات أو جمعيات أو نوادي خارج هيمنة الحزب الشيوعي أو الأحزاب الشيوعية أدى إلى إصابة هذه الأحزاب بالكسل والتراخي وعدم وعدهما التجدد والحياة كنتيجة لغياب المنافسة السياسية.

..... إن البيروقراطية المفرطة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي لأكثر من ستين عاماً أدت إلى قتل روح الإبداع والابتكار والتطور لدى الشعوب السوفيتية مما قاد بالتالي إلى انخفاض حاد في إنتاجية العمل بشكل عام، كما أن سيادة ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا في الدول الشيوعية ولاسيما في الاتحاد السوفيتي أفضت إلى أن تكون الممارسة السياسية المخنوقة في هذه الدول لا تتناسب مع حجم التضحيات التي يطلب من الأفراد تقديمها، لذلك صار إحساس المواطن تجاه الدولة يشبه الوصف الماركسي لإحساس العامل تجاه صاحب المشروع الرأسمالي. فكلاهما يستلبان منه (فائضاً اقتصادياً) ما دلم الفرد في الحاليتين ليس له رأي في كيفية التصرف بما أخذ منه. ففي ظل دكتاتورية البروليتاريا تحولت سلطة الدولة إلى رأسمالي كبير.

يضاف إلى ذلك استخدام الدول الشيوعية للعنف في مرحلة تنفيذ انتقال ملكية وسائل الإنتاج من المالكين إلى الدولة وخاصة في القطاع الزراعي، حيث تكبد الاتحاد السوفيتي في عملية نقل الملكية الخاصة إلى الدولة خسارة ملايين البشر وهي خسارة فادحة جداً من الناحية الاجتماعية والنفسية والروحية مقارنة بجانبها المادي. إن مرحلة نقل ملكية وسائل الإنتاج إلى الدولة تسمى بمرحلة رأسمالية الدولة ولكي تتمكن الدولة الإشتراكية من التخلص من هذه المرحلة الخطيرة من مراحل التطبيق الإشتراكي، لابد من ممارسة الديمقراطية، إذ بدون الممارسة الواسعة لها والتي تتمثل بمشاركة الشعب في التخطيط والتنفيذ وحقه في اتخاذ القرارات الخاصة بحياته، لا يمكن الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة إلى مرحلة الإشتراكية.

ولقد نبه الكثير من المفكرين إلى مخاطر رأسمالية الدولة منذ البداية، إن أولى المظاهر السلبية في رأسمالية الدولة هي إضعاف الديمقراطية الإشتراكية وبرزوا مخاطر البيروقراطية التي تمارس ضرباً من اللوصاية على الجماهير العاملة المنتجة^(١). ونتيجة لعدم ممارسة الديمقراطية كما ينبغي ظهرت البيروقراطية المركزية في الدولة السوفيتية، وكذلك في الحزب الشيوعي نفسه بسبب استمرار مرحلة العقالية الستالينية، الأمر الذي ترك أثراً خطيراً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفيتي، وأثر سلباً على النمو الاقتصادي فيه، حيث انخفضت ونائر النمو في الدخل القومي خلال الخطط الخمسية الأخيرة إلى أكثر من مرتين^(٢).

(١) مجلة تنمية الرافدين العدد ١٣، ص ٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

لقد حاول عدد من القادة السوفيت الذين تسلموا السلطة بعد ستالين طرح برامج إصلاحية لغرض معالجة هذه الأوضاع وعلى رأسهم خروشوف ولكن نون جدي بسبب هيمنة التيار الفكري القديم (الستاليني) على الأوضاع السياسية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي، والذي انعكس بدوره على الدول الشيوعية الأخرى واقتصادياتها. ونتيجة لذلك كلة نفشت ظواهر اجتماعية خطيرة في المجتمعات الشيوعية كالرشوة والسرقة والفساد الاجتماعي كانعكاس للممارسات الخاطئة في التطبيق الاشتراكي والاستمرار في النهج البيروقراطي المركزي، مما أدى الى تشويه كبير والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الأفكار الاشتراكية، والتماهي في مرحلة رأسمالية الدولة، وقاد ذلك بالتالي الى حصول اختناقات كبيرة في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، حيث عجز القطاع الاشتراكي عن توفير السلع والخدمات للمجتمع. وما ظاهرة فقدان بعض السلع من الأسواق وزيادة عدد الطوابير للبشرية للحصول على السلع الأخرى إلا تأكيد لذلك.

٤. عدم التتابع والتواصل وعدم التناسق والتوافق بين الزعماء السوفيت بشكل خاص، وعدم حيوية القيادات السياسية العليا في الدول الشيوعية بشكل عام: من خلال تتبع مسيرة الزعماء السوفيت يلاحظ بأن كل زعيم يأتي الى السلطة يحاول ان يطمس أو ينتقد مسيرة الزعيم السابق له. فالمرحلة الستالينية كانت تختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة لينينية، والمرحلة الخروتشوفية كانت نوعاً من الحرب على الستالينية. وفي حين قاد بريجنين انتفاضة ضد سلفه خروشوف حاول اندروپوف خلال فترة ولايته القصيرة ان يقود حملة تطهير وتغيير كبيرة وجذرية. كما ان تشيرنوكو نفسه الذي يجمع المراقبون على ان ولايته كانت منذ البداية ولاية انتقالية قد أحدث بعض التغيير في السياسة السوفيتية، وكان أهم ما تركه من بصمات هو عونه بالاتحاد السوفيتي الى محادثات الحد من التسلح بعد ان كان اندروپوف قد انسحب من تلك المحادثات. ومن جهة أخرى يلاحظ بأن القيادة الحزبية والرسمية السوفيتية كانت صورة القادة الهرمين والمرضى (السنوات الأخيرة من حياة بريجنيف ثم فترة اندروپوف وبعده تشيرنوكو). علماً بأن هذه الظاهرة المثيرة للتناقض تكاد تطبع الحركة الشيوعية بكاملها وكان من أبرز رموزها: ماوتسي تونغ وتيتو وتورخوجا وكيم ايل سونغ إضافة الى زعامات هزمية أخرى في أحزاب شيوعية غير حاكمة. زد على ذلك ان الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفيتي وقياداته خاصة لم يكونوا مثلاً أو نموذجاً يحتذى به، حيث كان هناك تبايناً كبيراً في المستوى المعاشي إضافة الى الامتيازات الأخرى بين القيادات العليا في الحزب والدولة وبين بقية المواطنين^(١٧).

(١٧) مجلة المنار الاولى العدد الرابع نيسان ١٩٨٥، ص ٢٠٩.

ان عدم حيوية القيادة السياسية العليا في الاتحاد السوفيتي السابق بشكل خاص والدول الشيوعية بشكل عام، وعدم ديناميكيتهما ومعاشتهما للشعب والإطلاع على ظروفه المعاشية ومعاناته عن كثب، واقتفارها لفن قيادة السلطة انعكس سلباً على اقتصاديات هذه الدول وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي لها.

٥. المركزية المفرطة في التخطيط وإهمال آلية التخطيط في الدول الشيوعية لمؤشرات السوق.

ان آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية لم تستند بشكل جاد الى مؤشرات السوق بل أهملت لحد كبير هذه المؤشرات عند تحديد الأهداف الإنتاجية، أي عند تقرير كميات ونوعيات السلع التي ينبغي إنتاجها. وقد حذر الاقتصادي المعروف (او اوسكار لانكه) من الآثار والنتائج التي يمكن ان تترتب على إهمال مؤشرات السوق. فهذه القضية تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث آثارها على الصعيد الاجتماعي في الدول الشيوعية، إذ ان الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو التعرف على أنواق الأفراد وتفضيلاتهم. زد على ذلك ان التخطيط المركزي في الدول الماركسية لم يطور آلية بديلة عن آلية السوق الرأسمالية في هذا المجال متابعة أنواق الأفراد والاستجابة لها⁽⁴⁾.

والأمر المرجح ان المعنيين بقضايا الإنتاج والتخطيط في هذه الدول يعتقدون بأن الاهتمام والعناية بمتابعة أنواق الأفراد وبالتالي تكييف وتنميط السلع على ضوء ذلك هو (مظهر برجوازي). وتشير بعض الدراسات الى ان احد أسباب انهيار أو إعجاب مواطني الدول الشيوعية بالسلع الغربية يرجع الى ان هذه السلع تتضمن أنماطاً ذات قدرات عالية على ملائمة أنواق الأفراد، ولا تتصل هذه المصالاة بالفضليات التقنية السائدة في الدول الرأسمالية فحسب، وإنما تتصل بشكل كبير بالية سوق المنافسة الرأسمالية التي تدفع الى ادخال تحسينات مستمرة على نوعيات وأنماط السلع، وهي ظاهرة لا تتجزأ عن مبدأ (سيادة المستهلك) الذي يهيم على سياسات المشاريع في الدول الغربية، رغم ما يرد بهذا الخصوص من ملاحظات⁽⁵⁾.

وكان من بين النتائج السلبية التي ترتبت على المنهجية الصارمة للتخطيط المركزي، وطبيعة التشكيل السياسي في الدول الشيوعية، توفير مناخ ملائم جداً لنمو الأجهزة البيروقراطية والمسلك البيروقراطي، مما أدى الى آثار وانعكاسات سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الاخفاقات التي منيت بها الأجهزة البيروقراطية، فان هناك من المؤشرات الدالة على ان النخبة البيروقراطية والفئة

(4) ميخائيل غورياتشوف (البرومستريتا) ترجمة عباس خلف، شركة المعرفة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٧.

(5) مجلة المنار، مصدر سابق ذكره، ص ٢١١.

المتنفة في هذه الدول، قد استحوذت على افضل المكاسب التي يمكن ان تجنيها فئة ما في ظل مجتمع اشتراكي. كما ان اخفاقات البيروقراطية في الدول الشيوعية قد ارتبطت في مشاعر الافراد باخفاق سلطة الدولة وقضائها، عكس ما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية، حيث ان اخفاقات البيروقراطية فيها ينحصر في ردود افعال الافراد وامتعاضهم من المنظمة او المشروع الخاص وليس من الدولة ككل.

ان ما اشير اليه اعلاه لا يعني بأن آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية لم تحقق اية نتائج او انجازات ملموسة على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي فقد تم تحقيق معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي، والاهم من ذلك ان البطالة (الظاهرة على الأقل) ومظاهر الفقر الحاد والفاقة والتفاوت الطبقي بالمعنى السائد في الدول الرأسمالية ومشاكل السكن والنقل والتعليم والصحة.. الخ كلها قد اختفت او كانت. ولكن بعد ان اصبحت هذه الامور جزءاً من طبيعة الاشياء في حياة الفرد في هذه الدول-خاصة بالنسبة للأجيال الجديدة التي لم تعيش ظروفًا انى-لم يعد ينظر اليها باعتبارها منجزات ونجاحات للنظام الاقتصادي. كما ان عدم تحسين الخدمات المقدمة للمواطن بتطور الزمن، ولد ردود افعال وشعور بخيبة امل من الشيوعية وتطبيقاتها، حيث اصبح المواطن برغم السياج الحديدي المفروض عليه، يقارن بين مستوى الخدمات في الدول الرأسمالية المتطورة ومنها امريكا، وبين مستوى الخدمات في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الاخرى. وفي نفس الوقت فان مواطن الدول الشيوعية ما دام لا يعيش ظروف النظام الرأسمالي، فهو لا يرى من بعيد الابريقة الذي يتمثل له تارة في الانجاز الثقلاني الذي يسمع عنه او يتعرف احياناً على بعض مظاهره، ويتمثل له تارة اخرى بالسلع ذات الجودة العالية والاصناف المتنوعة التي تداعب ذوقه النافر من النوعيات الكالحة للسلع المنتجة محلياً، وتمثل تارة ثالثة في مجتمع الوفرة العالية الذي قد يسمع عنه من وسائل الاعلام الغربية، كما قد تتمثل له في الممارسة الليبرالية التي تداعب مشاعر الاجيال الجديدة بشكل اكثر حدة.

٦. التناقض القائم او عدم الاسجام بين مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج المدني وتلك المستخدمة في الانتاج العسكري:

تميزت المجتمعات الشيوعية وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي بالمابق بالتناقض بين المستوى المدني للتكنولوجيا المستخدمة في انتاج السلع المدنية والتكنولوجيا المتطورة المستخدمة في انتاج السلع والمعدات العسكرية مما ترك اثار سلبية على حجم ونوعية السلع الاستهلاكية التي يمكن ان تلبي لاحتياجات وذواق المستهلكين.

فالخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي اعطت ولفترة طويلة من الزمن لرجحية مفرطة للصناعات الثقيلة والصناعات الحربية والتي كان من نتائجها تراجع انتاج السلع الاستهلاكية بصورة ملحوظة بحيث ان صناعة الأحذية في الاتحاد

السوفيتي مثلاً كانت في فترات سابقة غير قادرة على تغطية أكثر من ثلث الحاجة الحقيقية للشعوب السوفيتية إلى الأذية^(٦). وإذا كان بإمكان الدولة خلال المراحل الأولية من التراكم الاشتراكي أن تطلب من الشعب شد الأحزمة على البطون وعدم الإسراف في الطعام، فإن خلفاء ستالين لن يستطيعوا الاستمرار في طلب هذه التضحيات بعد أن قطعت الصناعات الثقيلة (والعسكرية منها بشكل خاص) مستوى متقدماً في حين أن صناعة السلع الاستهلاكية ظلت قاصرة^(٧).

ونحن بصدد الجانب التكنولوجي لابد من الإشارة بأن الاتحاد السوفيتي السابق شعر بالفترة الأخيرة بأن هناك خلاً يشكل خطراً لكيدا عليه وهو خطر تخلفه على المستوى التكنولوجي مقارنة بالتطور التكنولوجي في أمريكا وحلفائها، حيث اخذت الفجوة تزداد اتساعاً بينه وبين هذه البلدان لغير صالحه في مجال تطور الثورة العلمية-التكنولوجية وإنتاج التنقية الحديثة، والإفادة منها واستيعابها، مما أدى إلى تدهور الانتاجية في القطاعات الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي وانعكاسات ذلك السلبية على الانتاج كما ونوعاً^(٨). زد على ذلك أن التخلف التكنولوجي في هذه الدول الشيوعية أدى إلى احتكار المعسكر الغربي للأسواق العالمية بسبب جودة منتجاته من جهة وتدني نوعية السلع المنتجة في الدول الشيوعية من جهة أخرى مما جعل هذه الدول غير قادرة على المبادرة في الأسواق العالمية.

٧. تهديد الموارد الاقتصادية في الدول الشيوعية:

كان الاقتصاد السوفيتي كغيره من اقتصاديات الدول الشيوعية يتسم بعدم الاستغلال الأمثل والكفاءة للموارد الاقتصادية، مما أدى إلى تدهور وتبديد في هذه الموارد. وقد يعزى ذلك إلى جملة من الأسباب لعل أبرزها المستوى التكنولوجي الواطئ الذي كان يستخدم في الصناعة السوفيتية. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال كان ينتج الفولاذ بكمية أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤٢% حسب إحصائيات عام ١٩٨٠ إلا أن صناعة المكائن فيه كانت متخلفة مما هي عليه في أمريكا بنسبة (٣٠-٤٠%)، وإذا ما قارنا المكائن والأجهزة ذات السعة المتساوية لوجدنا أن الآلة السوفيتية كانت تستهلك ٢٥% من المعدن أكثر من نظيرتها الأمريكية، وأن الاتحاد السوفيتي كان ينفق على كل وحدة من الدخل القومي بمقدار ٥٠% من المعدن أكثر مما كانت تنفقه الولايات المتحدة^(٩).

(٦) تنمية الرفاهين العدد ١٣، ص ٦٣.

(٧) نفس المصدر، ص ٦٥.

(٨) امحاق دولنتر، روسيا بعد ستالين، ترجمة مصطفى النقيز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٩٦-٩٧.

(٩) البروستريكا، ص ٢٠.

٨. انخفاض انتاجية ومعدلات النمو في الدول الشيوعية:

لقد كان للتوسع في الصناعات الاستخراجية والاولية على حساب الصناعات المتقدمة اثر ضار بصورة خاصة على نمو انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي السابق. ويظهر هذا للتأثير من خلال تخصيصات الاستثمارات للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، حيث كان معدل النمو المقرر لصناعة النفط مثلاً ٤,٦% بالمقارنة مع معدل النمو في صناعة المكنائن الذي كان ٠,٤% فقط^(١٠). ان انخفاض الاستثمار في قطاع المكنائن ادى الى انخفاض الانتاج في هذا القطاع، كما ادى الى التكني في مستوى التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فيه. وكانت النتيجة بالتالي انخفاض هائل في مستوى المكننة حتى في ابسط الاعمال. ومما ساهم في انخفاض الانتاجية أيضاً عدم الانضباط في العمل والتغيب عنه، وعدم الاستغلال الامثل لوقت العمل الفعلي، اضافة الى امان العمال على الكحول وانعكاسات ذلك على انخفاض انتاجية العمل.

وأذا ما تطرقنا الى بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمعدلات النمو نلاحظ ان معدل نمو الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي السابق انخفض من ٩% سنوياً عام ١٩٦٤ الى ٣% عام ١٩٨٢. وفي القطاع الصناعي انخفضت معدلات النمو بشكل حاد من ٧,٣% الى ٢,٩% لنفس الفترة على التوالي، في حين اصبحت هذه المعدلات سلبية في القطاع الزراعي وهكذا الحال بالنسبة للاستثمار. اما المعطيات عن انتاجية العمل فلم تكن افضل. زد على ذلك ان الانخفاض في مستوى تطور الصناعة السوفيتية لم يكن كميّاً فحسب وانما نوعياً ايضاً، حيث ان الهبوط في معدلات النمو كان اسرع في الصناعة الالكترونية مما هو عليه في الاقتصاد السوفيتي بصورة عامة مما جعل الصناعة السوفيتية تقترب بصورة متزايدة من حالة الركود من الناحية التقنية^(١١).

٩. عدم التوازن المزمن بين عرض النقد والطلب في الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الشيوعية بشكل عام:

تميز الاقتصاد السوفيتي بعدم التوازن او الاختلال بين عرض النقد وعرض السلع، فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ مثلاً ارتفعت الاجور والرواتب بنسبة ٢٨% بينما ازداد الانتاج الاستهلاكي بنسبة ٢١% فقط. وكان لهذا التوازن الحرج والمزمن تأثير شديد في تكلي نوعية المنتجات الاستهلاكية، واضطر المستهلكون ان يرضوا ببضاعة رديئة افضل من لاشيء على الاطلاق مما اثر على الروح المعنوية والانتاجية للعمال. وتمخض من ذلك ظهور النقيض جنباً الى جنب في الاقتصاد المركزي المبرمج-هو الاقتصاد الشبيه بالاقتصاد السوق. واصبح هذا الاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل) الذي

(١٠) مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١١-١٢.

(١١) نفس المصدر، ص ٢١.

يستخدم وسائل التبادل والأسعار الخاصة به اقتصاداً واسعاً وفي نمو مضطرد، وإن عدواه لم تسر إلى الإدارات فحسب بل إلى الشعب كله.
إن علاقات البيع والشراء غير الرسمية كانت تلعب دوراً متناقضاً وبدرجة غريبة في الاقتصاد السوفييتي المعاصر. فمن ناحية كانت تعمل على نخر الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني بالذات، ومن ناحية أخرى كانت تساعد ذلك الاقتصاد على البقاء والنمو، حيث إن الاقتصاد السوق كان يعمل على تصحيح الخروق والمبالغات والاختطاء الفاضحة التي كانت ترتكبها القيادة الاقتصادية.

١٠. تعاطف الدين في الدول الشيوعية:

تثير مشكلة المديونية اهتماماً واسعاً لدى السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، نظراً لآثارها الهامة في حقل السياسة والاقتصاد بشكل يصعب فيه الفصل بين تلك الآثار على صعيد هذين الحقلين معاً. فالبلد المدين يقع حتماً تحت رحمة دائنيه الكبار تبعاً للشروط التي يتم فيها منح القروض الخارجية وهي شروط عادة ما تكون قاسية وإن اختلفت نسبياً بين الدائنين الرسميين حكومات ومؤسسات دولية، وبين الدائنين الخاصين من مصارف ومؤسسات تجارية كبرى، ولكنها تصب في النهاية في نفس مصب القيود والآثار النهائية المترتبة عليها من حيث تسديداتها مقاديراً وإجالات، ومن حيث الفوائد المترتبة عليها، وبالتالي من حيث اعباء خدماتها وعلاقة ذلك بميزان مدفوعات البلد المدين، وأرصنته الأجنبية، وصادراته واستيراداته وتوازنه الداخلي والخارجي على السواء⁽¹²⁾.

فالدول الشيوعية وبسبب عدم الاكتفاء الذاتي، وتدهور الانتاجية والكفاءة في اقتصادياتها، وعدم قدرتها على مجاراة الدول المتقدمة اقتصادياً، وازدياد احتياجاتها للعملة الأجنبية الصعبة ازداد حجم الدين على هذه الدول، وأصبحت تعاني من عجوزات مستمرة في موازين مدفوعاتها، ومن فجوة موارد كبيرة، اضطرتها إلى الاستدانة من الخارج دعماً لمواردها المحلية، مما ترتب عليه وقوعها في فخ المديونية الخارجية. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك انكماش الطلب الاجنبي على صادراتها خارجياً، وسياساتها الانفاقية للتوسعة داخلياً، وطموحاتها التنموية عموماً مما لا تستطيع أن توفر له موارد محلية كافية، الأمر الذي اضطرتها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية زادت على المدى الطويل اعبائها، وتفاقت كلفتها، مما أثر سلباً على تنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول⁽¹³⁾.

(12) نفس المصدر، ص ٢-٣.

(13) نفس المصدر، ص ٨.

١١. التركيبة المادية والقومية للجمهوريات التي كانت تكون الاتحاد السوفيتي والمشكلة القومية والدينية في الدول الشيوعية:

كان يعيش في الاتحاد السوفيتي السابق أكثر من مائة قومية واقلية ودين، وإن هذه التركيبة القومية والاجتماعية غير المتجانسة للجمهوريات السوفيتية كانت تشكل عبئاً على الاقتصاد السوفيتي، وتمثل استنزافاً لجزء غير قليل من موارده بسبب التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بين هذه الجمهوريات رغم مرور وقت طويل على قيام النظام الشيوعي فيها. يضاف إلى ذلك شعور القوميات في الاتحاد السوفيتي السابق بأن القومية الروسية هي القومية المهيمنة والطاغية، مما أثار لديهم المشاعر القومية وخلق ارضية للتنافر وبالتالي عم حماس المواطنين في هذه الجمهوريات للدفاع عن النظام الشيوعي وممتلكاته. زد على ذلك التباين بين الجمهوريات السوفيتية وعدم اهتمام الدولة بالجانب الروحي بسبب تبنيها لنظرية الحادية تقوم على جانب واحد هو الجانب المادي لطلافاً من الفلسفة الماركسية-اللينينية نفسها.

أما فيما يتعلق بالدول الشيوعية الأخرى، فقد كانت البواغث القومية والاستقلالية وراء الكثير من التحركات الشعبية الواسعة في هذه الدول. فشعوب دول أوروبا الشرقية كانت تشعر بأنها خاضعة لنفوذ وسيطرة الاتحاد السوفيتي، ولذلك كانت تبحث الفرصة المواتية للتحرر والانعقاد.

١٢. الحرب الباردة وتكاليف النظام السياسي وعلاقتهما باستنزاف الموارد:

كان للحرب الباردة تأثير كبير على ما تخصصه الدول الشيوعية من موارد للانفاق على تدعيم امكانياتها العسكرية والدفاعية، مما كان له انعكاسات سلبية على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية وبالتالي على معدلات نمو الإنتاج في الصناعات الاستهلاكية والزراعة وغيرها.. ورغم عدم توفر بيانات موثوقة عن التخصيصات المالية للأغراض الدفاعية العسكرية في الدول الشيوعية والدول الرأسمالية، لكن الأمر للمخرج أن العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات كانت أثقل وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية، بالمقارنة مع أثرها على اقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية. إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار حجم الامكانيات الاقتصادية الأساسية للطرفين، وهذا ما يفسر توجه الاتحاد السوفيتي وحماسه في عقد الثمانيات، على النفاهم مع الغرب، وخفض الأسلحة النووية والتقليدية، وإقباله على حل المشاكل المستحكمة مثل المشكلة الأفغانية لطلافاً من رغبته في التخفيف من اعباء النفقات الدفاعية الباهضة والمرهقة، خاصة بعد أن تبنت أمريكا في عهد ريغان برنامج ما يسمى بحرب النجوم. إن استنزاف موارد الدول الشيوعية لم يقتصر على التخصيصات الدفاعية فحسب، وإنما تجاوز ذلك إلى مستلزمات المحافظة على النظام السياسي، وإذا ما أخذنا

في الاعتبار حجم الاجهزة البشرية والمادية التي تحتاجها هذه الدول في المجالات الامنية والدعائية-في الداخل والخارج-يمكن ان ندرك حجم التخصيصات المالية والبشرية التي تحتاجها هذه الدول لصيانة النظام السياسي، وانعكاسات ذلك على امكانات تنمية الأنشطة الانتاجية في اقتصادياتها. ونعتقد بان العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات، هو الآخر كان اكثر وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية بالمقارنة مع العبء المماثل للتخصيصات والنفقات المناظرة في الدول الرأسمالية.

١٣. تكاليف الدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العظمي واستنزاف الموارد:

من المعلوم ان الاتحاد السوفيتي السابق (قائد حلف وارشو) كان يستنزف جزء غير قليل من مولده للدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العالمي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.. الخ، إضافة الى تمويله للحركات والأحزاب الشيوعية في العالم. فعلى سبيل المثال-كان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات كبيرة لدولة منغوليا الفقيرة في مواردها وامكاناتها الذاتية، حفاظاً على نظامها ونهجها السياسي، وكذلك الحال بالنسبة لكوبا وفيتنام وبولونيا.. الخ بالرغم من عدم قدرته آنذاك على توفير القدر المناسب من إمدادات الطاقة للدول الشيوعية الحليفة له والتي انعكست سلباً على اقتصادياتها. زد على ذلك ما كان يقدمه الاتحاد السوفيتي من مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان العالم الثالث بشكل عام بهدف كسب موافقتها لصالحه في إطار التنافس بينه وبين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا برغم المواقف غير المبدئية أحياناً للاتحاد السوفيتي تجاه هذه البلدان، حيث ان المغالاة في سياسة التعايش السلمي) التي اتبعتها مع الغرب وخاصة في عهد بريجنيف، أدت الى تكميل حركات التحرر في العالم في نضالها ضد الإمبريالية العالمية والتي كان بالامكان (لو كان موقف الاتحاد السوفيتي مبدئياً تجاهها) ان تتحول بعض دول العالم الثالث الى بؤر ثورية، تزيد من رقعة التطبيق الاشتراكي في العالم، وتقلص بالمقابل الهيمنة الامبريالية العالمية عليها. يضاف الى ذلك ما كان ينفقه الاتحاد السوفيتي من جراء تدخلاته الخارجية كتدخله في المجر وتشيكوسلوفاكيا، وفي افغانستان.. الخ مما انعكس سلباً على قدرات واداء اقتصاده الوطني.

١٤. بروز ظاهرة المدراء الإداريين للمؤسسات الاقتصادية ومحاولة هؤلاء الحصول على امتيازات مضافة وثبوتها قانونياً:

على الرغم من ظهور هذه الظاهرة من وقت مبكر وتبنيه بعض المفكرين الى خطورة بروز ظاهرة المدراء الإداريين للمؤسسات الاقتصادية ونتائج هذه الظاهرة. فهذا جيمس برنهام في كتابه ثورة إدارية الذي أصدره عام ١٩٤١ ائبناه الى خطورة هذه الظاهرة. الا ان الاتحاد السوفيتي السابق وغيره من بلدان المنظومة الاشتراكية لم ينتبهوا الى هذه الحقيقة وخطرها (وولجا الاشتراكية الى هؤلاء التنفيذيين كما تلجا اليهم

الرأسمالية تماما. من هنا نلاحظ ان التجربة الروسية تبعد رويدا رويدا عن الاشتراكية الحقيقية-اشتراكية ماركس فاقت مساوئها التي طالما دعت الى إلغاء الطبقات والحرية للدولة ووقعت في قبضة هؤلاء الاداريين الذين وقفوا من مؤسسات الدولة موقف المفتاح ولصحت قوتهم اعظم من قوة المؤسسات التي تغطي الميادين الاقتصادي والسياسي نفسها. وباستطاعتهم خلق شكل جديد للاستغلال، لا يقوم على ملكية أدوات الانتاج بل على ممارسة الرقابة، كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم والتأكيد على تماديبها وامتدادها بواسطة تجنيد اتباعها وشدهم لذلك^(١٤).

١٥. اصلاح غورباتشوف واستخدامه لادارت اصلاح لا تتناسب مع اصلاح النظام الاشتراكي

١٦. بعد موت ستالين والمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي رفض القادة الاشتراكيون في روسيا واوروبا الشرقية كل ما يذكرهم بالفترة الستالينية وصيغها في قيادة المجتمع والاقتصاد وركزوا على فكرة مؤلدها ان نجاح الاقتصاد السوفيتي هو الشرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكد. الا ان الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الاشتراكية الاخرى لم تحقق تلك النجاحات المرجوة^(١٥).

(١٤) جوزيف لاجوي، المذهب الاقتصادي. ترجمة ممدوح حقي. منشورات عويدات، لبنان، ١٩٨٤،

ص ١٣٢.

(١٥) نفس المصدر، ص ٩٩.

الخاتمة

عند دراسة اسباب فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، ينبغي أن لا يتم التركيز فقط على الأمور المادية أو التكنيكية-الفنية فحسب، وإنما على الأسباب الأخرى الحاسمة التي تقف وراء هذا الفشل، وهي بالدرجة الأولى وحسب اعتقادنا أسباب فكرية - أيولوجية تكمن في النظرية الماركسية-اللينينية نفسها. وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع وإن فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وما آلت إليه الأمور في الدول الاشتراكية في شرق أوروبا ليست وليد اليوم، وإنما تبلورت وتطورت عبر سنوات طويلة، وجاءت نتيجة معاناة كبيرة عاشها السوفيت أنفسهم وشعوب الدول الشيوعية الأخرى، بعد أن توفرت الظروف الذاتية والموضوعية للكشف عنها، حيث جاء غور بانثوف ليتوج هذا الفشل.

أن ما حصل في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية في الجوانب الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، شيء لا يستهان به ولا يمكن تجاهله ونسيانه غير أن الأشكال الأساسية التي وضعت هذه التجربة في موقف صعب أدى بالنهاية إلى أسقاطها وفشلها. هو أن هذه النظرية ركزت على أن الصراع الأساسي هو صراع طبقي وأهملت الجوانب الأخرى في حياة الإنسان والشعوب. كما أن التجربة أدخلت نفسها في صراع داخلي مع شعوبها وأقوامها - عندما ركزت على مسألة الأحاد وتبنيها له. وكذلك موقفها السلبي من القومية والدين والتراث ومن الملكية الخاصة. هو الذي أوقعها في هذا التناقض والأشكال وفي الأخير الفشل لقد كان من المفروض الموازنة الرئيسية ورفض كل ما من شأنه أن يثير مشاعر شعوبها.

وأخيراً وليس آخراً يمكن القول بأن فشل الاقتصاد الشيوعي، وفشل النظرية الشيوعية في التطبيق لا يبين بأي حال من الأحوال فشل الاشتراكية وعدم صلاحيتها وفعاليتها في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب، وإنما يعني إزالة الغموض عن الاشتراكية كمفهوم من جهة وكمجال للتطبيق من جهة ثانية.

التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان

الاستاذ المساعد الدكتور

حسيب عارف العبيدي

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

لقد افتتح القرن الحادي والعشرين بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة وما يترتب عليها من تخطي في مستويات الأداء الحكومي والتنموي والاجتماعي. فاعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة، الصادر عام ٢٠٠٠ والمبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول، لزم للبلدان الغنية والفقيرة ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية. وكان وعد قادة للعالم للعمل معاً على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك. وتحتصر أهداف التنمية للألفية وغاياتها في الآتي:

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

الهدف الثالث: الحوض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

الهدف الخامس: تحسين للصحة الأمومية.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية. دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه.

الهدف الثامن: تطوير شراكه عالمية شاملة للتنمية.

إن العمل على تحقيق هذه الأهداف مرتبط بسياسات الدول الموقعة على الإعلان والإجراءات التي تقوم بها الدول الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات

للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات إليها. وقد وضع إطاراً لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في ((إجماع مونتيروا)) في آذار ٢٠٠٢/ وأعيد التأكيد عليه في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جنوب أفريقيا/ جوهانسبرغ في أيلول ٢٠٠٢/ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وقد حشدت دول العالم دعماً لشراكه دولية من أجل تحقيق تلك الأهداف، لكن شهد العالم سنة ٢٠٠٣/ نزاعاً أعنف من ذي قبل، مصحوباً بتصاعد التوتر العالمي والخوف من الإرهاب، حتى ذهب البعض إلى إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وتحقيق مستوى معين من الأمن قياساً بالفقر وكيفية القضاء عليه، لكن يمكن القول أن الحاجة إلى استئصال الفقر لا تتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك، إذ يجب أن يسهل القضاء على الفقر في الوصول إلى عالم أكثر أمناً. وهذه الرؤية تتسجم مع رؤية إعلان الألفية ذو الثمانية أهداف المشار إليه سابقاً، إن تحقيق الأهداف الثمانية يتطلب إدراك ومعرفة أسباب فشل التنمية لأن ذلك أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وقد يعود الأمر إلى أن المناظرات بشأن التنمية قد تركزت على ثلاث مجموعات من المسائل، الأولى الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قوية وحكم صالح لغرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد. والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية واثراء الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم ودولهم، وهذه المسائل كلها حاسمة في التنمية البشرية المستدامة لكن القيود البنوية قد تؤثر على استدامة التنمية الشاملة وتقييد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. إن المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة أن يكون هناك دور مهم تقوم به منظمات المجتمع المدني في المساعدة على تحقيق التقدم نحو هذه الأهداف ومراقبتها، لكن الأهداف تتطلب أيضاً دولا قادرة وفعالة تستطيع الوفاء بالتزامات التنمية. كما تتطلب تعبئة شعبية لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم هذه التعبئة الثقافية سياسية تشاركية مفتوحة، تضع الإصلاحات السياسية، شأنها شأن الامركزية الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية، صنع القرار في موقع أكثر قرباً من الشعب وتمزز الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف. وقد حققت اللامركزية تحسينات هامة حيثما نجحت، كما في البرازيل والأردن .. كما وردت في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣/ لكن التقرير لم يعط ذلك الاهتمام للتجربة الشعبية في الجماهيرية الليبية، تجربة اللجان والمؤتمرات الشعبية وقد تحتاج هذه التجربة لدراسة مفصلة.

إن التنمية البشرية المستدامة مازالت تتقدم ببطيء شديد وقد عانت في الوطن العربي من نكسات متلاحقة منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن. فاحتلال العراق وتداعياته على المنطقة العربية كان ولا يزال يرمي بضلاله على المشهد السياسي والأمني

والاقتصادي العربي. ثمة مؤشر آخر على أزمة التنمية هو تراجع دليل التنمية البشرية (وهو قياس تلخيصي لثلاثة أبعاد للتنمية البشرية، العيش حياة مديدة ومعافاة، والتعليم، ومستوى المعيشة اللائق) في ٢١ بلداً. وبالتالي يجب ان ينصب اهتمام السياسات العالمية على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية، فهي لن تفي بأهداف الألفية دون إدخال تغييرات فورية على مسارها. وتأخذ ذلك في الحسبان، وتقدم الدول " تعاهد التنمية للألفية ". أنن لتحقيق للتنمية المستدامة، ينبغي للبلدان أن تصل إلى عتبات أساسية في مجالات رئيسية عدة: الإدارة والصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافذ إلى الأسواق. وإذا لم يصل بلد ما إلى العتبة المحددة لأي من هذه المجالات، فمن الممكن أن يقع في " شرك الفقر ". ولكي لا نفع في هذا الشرك لا بد من اتباع سلسلة من الحزم من السياسات التي يمكن أن تساعد بلداننا على الإفلات من شرك الفقر، ألا وهي الاستثمار في التعليم والصحة، زيادة انتاجية القطاع الزراعي، تحسين البنية التحتية الأساسية، سياسة تنمية صناعية لرعاية لنشطة تنظيم الأعمال والمساعدة في تنويع الاقتصاد، تشجيع الحكم الديمقراطي الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس، التنمية المستدامة. تتطوي حزمة حقوق الإنسان تعزيز تلك الحقوق وتمكين الفقراء، عبر حكم ديمقراطي صالح، ففي عشرات البلدان لا تزال الفئات الفقيرة والأقليات الأثنية والنساء وجماعات أخرى ممتقرة إلى إمكانية الحصول على خدمات عامة أو فرص خاصة .. وبالتالي لن تستفيد حتى عندما يبدأ النمو انطلاقته، وينبغي على المؤسسات السياسية أن تسمح للفقراء بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وإن تحميهم من قرارات تعسفية غير قابلة للمحاسبة والمساءلة، تتخذها الحكومات وقوى أخرى. ففي الوطن العربي حسنت الدخول المرتفعة أوجهاً عديدة في التنمية البشرية، ولكن من بين كل الاقاليم، توجد في الدول العربية أوسع الفجوات بين المدخلات والأوجه الأخرى للتنمية البشرية. فعلى الرغم من تضيق الفجوات في التحاق الجنسين بالمدارس، لا تزال اللامساواة بين الجنسين تمثل مشكلة: في البلدان ذات البرلمانات لا تشغل النساء أكثر من خمسة بالمائة من المقاعد (باستثناء العراق بعد الاحتلال). كما تشكل الحقوق السياسية والمدنية اعظم التحديات في عام ١٩٩٩، كانت هناك أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب في أربعة بلدان فقط من البلدان السبعة عشر التي تتوفر فيها بيانات حول المشاركة السياسية والتعددية، مع ذلك، ورغم الركود الاقتصادي، حقق كل من لبنان والسودان وتونس في العقد التاسع من القرن العشرين نمواً سنوياً يزيد على ٣%، وخفضت الكويت بنسبة سكانها الجياح من ٢٢% إلى ٤%، وحقت مصر أكبر انخفاض في معدلات الوفيات دون سن الخامسة من ١٠% إلى ٤%. لكن البلدان الأخرى تتخلف عن اللحاق بالركب ففي العراق تضاعفت معدلات الوفيات دون سن الخامسة ثلاث

مرات تقريباً في التسعينات (لثناء فترة الحصار منذ عام ١٩٩٠ وحتى الاحتيال ٢٠٠٣) لتبلغ ١٣% ويبدو أن الوضع الحالي بدأ ينمو نحو الزيادة في تدهور التنمية البشرية المستدامة. كما كابنت بلدان عربية أخرى تواجه ظروف أقل تطرفاً؛ ففي اليمن قفزت نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن من ٣٠% في سنة ١٩٩٢ إلى ٤٦% في سنة ١٩٩٧. إذن، فالتنمية المستدامة تتطلب وصول البلدان أولاً إلى عتبات أساسية على جهات عدة؛ الحكم الاقتصادي السليم، الرعاية الصحية والتعليم، البيئة التحتية الجوهرية، فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. وإذا قصر بلد عن الوصول إلى واحدة أو أكثر من هذه العتبات بسبب ظروف بنيوية فإنه يميل إلى المسقوط في إثراك الفقر مما يجعل النمو الاقتصادي المستدام بعيد الاحتمال. ونظراً لأن هذه البلدان تواجه عوائق عالية ولديها موارد محدودة، فإنها لا تستطيع الوصول إلى عتبات النمو من تلقاء نفسها، بل تتطلب مساعدة خارجية.

ولكن التواصل مع العالم يتطلب بيئة مناسبة لخلق أجواء تسهل وتساعد على إدامة التنمية البشرية بكل مستوياتها وارتباطها الأساسي في حقوق الإنسان العربي حيث هناك علاقة جوهرية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فحقوق الإنسان تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان وضمان حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالمقابل فإن التنمية بكل أبعادها تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وضمان حق الحياة. لاسيما وأن التنمية المستدامة تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية المستدامة وغايتها. فالتنمية المتواصلة تهدف إلى القضاء على الفقر، تدعيم كرامة الإنسان، إعطائه الفرص المتساوية عن طريق أسلوب الحكم الجيد والصالح مما يؤدي إلى تدعيم حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان والتنمية المستدامة يدعمان بعضهما البعض. لكن الحقوق السياسية تعد أكثر ارتباطاً بالتنمية المستدامة وعلى وجه التحديد النظام الديمقراطي، فهناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط بالحكم الصالح والجيد الذي له تأثير على مجمل عناصر وآليات التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية ترتبط وتحتوي المشاركة السياسية، والمشاركة بشكل عام هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، ولا يمكن أن نذهب إلى تحقيق وضمان حقوق الإنسان ونضحي بالنمو الاقتصادي أو التنمية ذاتها، فالحقوق جميعاً مترابطة وتشكل كل واحد لا يمكن تجزئته، وهو مرتبط بحق الحياة أساساً وبالتالي لا بد من توافر عناصر متعددة، كالحرية، والديمقراطية، حقوق الإنسان، لكي نضمن تحقيق تنمية مستدامة في الوطن العربي. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي إلا إذا تمكنا من تحقيق الحرية السياسية كأحد أبعاد التنمية الرئيسية باعتبارها عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية وليست إنجازات اقتصادية فقط. وانطلاقاً مما تقدم فإننا قد اجتهدنا ووجدنا من الناحية الفكرية والعلمية ينبغي أن

نتطرق إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحرية وترابطهما بحقوق الإنسان لغرض بحث العلاقة الجدلية بينهما وبين التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى السؤال الرئيسي الذي يجب أن نجيب عليه وهو ما العلاقة بين الحرية وحق الحياة والتنمية المستدامة وهل تتحقق التنمية المستدامة في الوطن العربي في ظل الظروف القائمة.

١- العلاقة بين الديمقراطية والحرية

لقد كثر الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي، وقد جسدتها نظرياً كل المساتير العربية، فكل النظم العربية هي ديمقراطية كما وردت في الدستور، ولكن حقيقة الأمر وواقع الحال قد يكون معاكس تماماً الحالة الدستورية والنظرية ولكن التعبير عن الفهم الديمقراطي يبدو أنه أصبح سمة العصر وبالتالي فإن كل النظم العربية قد ارتدت هذا الرداء. إن أصل الحديث عن الديمقراطية وجودها في المجتمع العربي هو تأسيس الشرعية. وتعني الشرعية الديمقراطية لئبثاق السلطة عن ارادة الجماعة الوطنية باعتبار ذلك هو القاعدة الشكلية لاتفاق قيم ومعايير السلطة وممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها، وبهذا المعنى فإن الشرعية تؤلف الضمانة كي لا تكون السلطة غريبة على المجتمع أو خارجة عنه في أهدافها وغاياتها وسبل ممارستها والقيم التي تدافع عنها، ومصدر الاستمرارية والتداول السلمي للسلطة والحكم وبالتالي مصدر وجود الدولة^(١).

والحديث عن الديمقراطية يندرج في إطار مطلب المشاركة، والمشاركة السياسية تعني التعددية السياسية والفكرية والثقافية التي تشكل الإطار الطبيعي لتكوين العملية السياسية وتداول السلطة بحرية بين مختلف أطراف النخبة الاجتماعية وأنواعها. وتعني أيضاً إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع. والمشاركة والشرعية مرتبطتان بمفهوم وآليات حقوق الإنسان، ذلك إن حقوق الإنسان في عموم مستوياتها - السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، تعني تعميم الحقوق والحضارة بكل قيمها، فهي تعني المشاركة في السلطة وحرية التعبير وحق العمل والتعليم والثقافة والأمن واحترام كرامة الإنسان وهذا مفهوم أوسع من برنامج الديمقراطية بمعنى التعددية^(٢). إن حقوق الإنسان وحرية تشكل الأساس في تحقيق التحول الديمقراطي، لأن حصر الموضوع أو المشكل بالمشاركة - الحكم وتداول السلطة يعني تزييف الديمقراطية وهزيمة لإرادة الشعب، حيث أن للنظم السياسية كافة هي نتيجة صراع لنوات الحكم على السلطة

(١) برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ٢٠٠٥ ص ٢٤١.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٥-٢٤٦.

صراعاً سلمياً أو مسلحاً.. وللنتيجة دائماً فوز أداة حكم، فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة.. وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية^(٣).

وكما ورد في فكر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، فإن الكلمة الحرة هي المقامة الأولى للديمقراطية، إن هذا تعبير عن العلاقة بين الحرية والديمقراطية. وهنا يمكن القول أن شكل الحكومات الوجب اعتمادها كان لهم للذي يشغل الفكر الليبرالي، والذي يضمن ألا يعصف القابضين على السلطة فيه بحرية المحكومين. وكانت للحكومات التمثيلية - للنيابية، التي تتطابق فيها مصالح الحكومة والناس عبر آلية نيابية: يخضع النواب فيها للمسائلة من قبل الشعب عبر الانتخابات. في هذه الحالة يمكن أن تكون الحكومة أداة لضمان الحرية بدلاً من آلة للقمع والاستبداد. وهكذا تبلورت المبادئ الديمقراطية كوسيلة حماية حرية الغالبية العظمى من استبداد أي أقلية مسيطرة، سواء كان مصدر قوتها الجاه أو الثروة. فالمبدأ الأساس هنا هو "الشرعية الديمقراطية"، بمعنى أن مصدر السلطة المجتمعية هو إرادة الأغلبية. وإن غلبة الحرية السعادة أو الرفاه الإنساني، وعليه فإن السعادة تكون من نصيب الفرد القادر على اختيار مسار مستقل ويتمتع بمجال مجتمعي عام يتيح له ممارسة هذه القدرة من خلال امتلاك قدرات الحكم الناقد والاختيار الحر، ومن ثم، فإن الديمقراطية التي تحمي الحرية هي التربة الخصبة للتقدم الاجتماعي واستهداف السعادة البشرية (الفردية)، - التمنية البشرية المستدامة^(٤).

إن هناك علاقة بين الحرية - حرية الفكر والنقاش - وبين الإبداع والتقدم الإنساني. فالمحرك الأساسي للتقدم هو تزواج الحرية والتنوع المؤديين إلى الفرادة والابتكار، ضدًا للتهاونية أو الوسطية الرديئة التي تنجم عن مجرد الاتباع. أن الحرص على الحرية لا ينطوي بالضرورة على موقف مناهض للتنظيم المجتمعي الذي هو إحدى أهم وسائل التقدم البشري. لكن من المؤكد أن الحرص على الحرية يعني بالضرورة موقفاً مضاداً لجميع أشكال التنظيم النخبوية والاحتكارية وتلك التي تلجأ إلى الإكراه، وكلها تمنع من حفز التقدم عبر محاولة استكشاف الجديد، ومن ثم فإن التنظيم المجتمعي يكون مفيداً وفعالاً ما دام طوعاً ويقوم في مناخ من الحرية^(٥). فضلاً عن ذلك، فإن الحكم الديمقراطي يمكن أن ينشأ ضمانات مؤسسية لتقادي صدور قرارات معيبة من أغلبية ديمقراطية. وهكذا تبلور موقف نظري يرى أن بعض الترتيبات المؤسسية يمكن أن تعين الأفراد على تسخير قراراتهم من أجل التقدم ونقل

(٣) مصر القذافي - الكتاب الأخضر، ط ١ مطبع الشرق، القاهرة ١٩٩١ ص ٦

(٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ٤٥.

(٥) F.A., Hayek. The Constitution of Liberty, the university of chicgo press. 1978p.37.

مدى الضرر الذي يمكن أن ينجم عن تقييد الحرية بالتنظيم، ويتضمن ذلك فرض القيود على قرارات الأغلبية للحد من التشريع غير المقبول مبدئياً، ومحاكم ومفوضين عن الناس لهم سلطة التعقيب على قراراتها أو حتى تصحيحها .

فالديمقراطية في الجوهر، هي نظام لإدارة التنازع، يسمح بالتناقص الحر على القيم والأهداف التي يحرص عليها المواطنون ومن ثم، فإنه ما دامت جماعة لا تلجأ للعنف ولا تنتهك حقوق مواطنين آخرين، فلها حرية السعي لإعلاء مصالحها في المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهذا هو جوهر الترتيبات المؤسسية للديمقراطية^(١). وفي فكر التحول الديمقراطي تحتل الانتخابات الحرة والتنافسية، موقعاً مركزياً. ويضاف إليها في المجتمعات كبيرة الحجم ترتيبات مؤسسية تكفل صوغ التفضيلات، والتعبير عنها وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم^(٢). وتضمن الضمانات المؤسسية الآتي:

حرية للتعبير، حق للتصويت حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، أهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، حق القادة السياسيين في التناقص على التأييد والأصوات، توافر مصادر بديلة للمعلومات، واعتماد مؤسسات صوغ السياسات العامة على نتائج التصويت في انتخابات حرة ونزيهة. ولكن تبدو هذه الضمانات غير كافية فلا بد من ضرورة أن يتمكن المجتمع السياسي من صياغة دستور ديمقراطي يحترم الحريات الأساسية بما في ذلك حماية حقوق الأقليات، وضرورة أن تحكم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً وفق الدستور تلتزم بالقانون وبمنظومة مركبة من المؤسسات الأفقية والعمودية التي تضمن للمساءلة. وتتطوي مجموعة الشروط أعلاه على ضرورة قيام مجتمع مدني قوي حيوي وناقد يستطيع مراجعة الدولة وتوليد بدائل لسياساتها.

ولكي يمكن لهذه البدائل أن تصنف وتنسق، وفي النهاية تنفذ، يتعين أن تكون علاقات المجتمع المدني السياسي، وبخاصة الأحزاب، بالمجتمع المدني حرة تماماً. إذن، تتطوي الديمقراطية على عيوب، وإذا كانت الديمقراطية يمكن أن تقيّد الحرية، فإن المجتمع لا يمكن أن يعد حراً إلا بتظافر شرطين:

الأول: ألا تكون هناك سلطات مطلقة، بحيث يبقى لجميع البشر الحق في رفض أي سلوك غير إنساني.

^(١) Linz and stepan, problems of 'Democratic Transition and Gonsolidation, Johns Hopkins university press, Baltimore. ٢٠٠١، ص ٢١٦.

^(٢) R. Dahl, polyarchy, participation and opposition, Yale University press, New Haven. ١٩٧١، ص ١٨١.

والثاني: أن يكون هناك نطاق مستقر من الحقوق والحريات لا يمكن فيه انتهاك آدمية البشر. إذن، من حيث المبدأ، الديمقراطية أداة وليست غاية في حد ذاتها، وعليه يتعين الحكم عليها بما تفلح في تحقيقه بالغاية التي نشأت لتحقيقها، والتي نتلخص في " الحرية " والأقدام والحيوية الناجمين عنها^(٨).

أن نجاح المجتمع في ضمان الحرية وصيانتها بما في ذلك حمايتها من استبداد الأغلبية، يقتضي وجود مجال عام فسيح ومستقل عن سيطرة الأغلبية تتكون فيه آراء الافراد، ويمكّنهم التعبير عنها. ومن هنا تتأكد الصلة العضوية بين الحرية، بالمعنى الشامل والحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، حيث تضمن حرية الرأي أن يكون الانسان موافقاً تجاه القضايا المجتمعية، بينما تضمن حرية التعبير امكان الإفصاح الإنسان عن هذه المواقف بما يؤدي لإنهاء النقاش حول القضايا، وتشكل حرية التنظيم ضماناً للنظام الناس في مؤسسات تتبنى المواقف وتعمل من أجلها في المجال العام للمجتمع. والمؤكد في جميع الأحوال ، أن مزايا الديمقراطية، بل والحرية ذاتها لا تتأكد إلا في الأجل الطويل. تتطوي الديمقراطية بشكلها ومضمونها الليبرالي على عيوب محتملة، ولعل أهم هذه العيوب في منظور الحرية هو أن ترتيبات "ديمقراطية" يمكن أن تتعايش مع انتهاكات جوهرية للحرية بمعناها الشامل. فيمكن أن يتفشى الفقر أياً كان مفهومه في سياق ديمقراطي سياسي ودون انتهاك حقوق الملكية مثلاً^(٩). إلا أن الأخطر، أو ربما الأغرب أن تتعايش الترتيبات الديمقراطية مع انتهاك واسع للحرية بالمعنى الضيق، أي الحريات المدنية والسياسية. ولكن هذا التفارق يقوم في العالم المعاصر، ليس في بلدان نامية حديثة العهد بالحرية والديمقراطية، ولكن حتى في بلدان عريقة في الحرية والديمقراطية كاليهما في الغرب المصنع، بل أن البعض يرى ضرورة التفرقة بين الحرية والديمقراطية بحيث أننا إذا ربطنا بينهما فقد نجد فائضاً في الثانية وعجزاً في الأولى، بل أن الديمقراطية يمكن أن تستخدم لتقييد الحرية^(١٠)، بعبارة أخرى، الحرية تقضي إلى الديمقراطية ولكن العكس ليس بالضرورة صحيحاً.

أن العلاقة بين الحرية والديمقراطية تتناسب طردياً مع تقدم المجتمع المدني والتنظيم المؤسسي المعاصر. لكن في الوطن العربي نرى هناك تفارق بين الحرية والديمقراطية يعود إلى إقامة مؤسسات "ديمقراطية" مع تقييدها من مضمونها الأصلي

^(٨) Hayek. F.A., The Constitution of Liberty, The University, op- cit p107

^(٩) Amartya, Sen, Development as freedom, Anchor BOOK, N.Y 1999 p16 and p 66.

^(١٠) F. Zakaria, The future of freedom, Norton, N.Y.

الحامي للحرية بمعناها الشامل حتى تنتهي هذه الهياكل تحت هيمنة السلطة التنفيذية، إلى آليات لنسق حكم لا يحمي الحرية. ومن جملة أشكال هذا التفارق، ما يقوم في دول إلى درجة أو أخرى من قوانين تقنين انتهاك الحقوق والحريات ومجالس "تأبيلية" تاتمر بأمر السلطة التنفيذية بدلاً من أن تراقبها وتساؤلها، ومنظمات غير حكومية تدار من قبل الحكومة مباشرة أو بشكل غير مباشر، أو تعكس هي نفسها، مساوئ الحكم الفاسد، ونقابات عمال تدافع عن مصالح الحكومة أو رجال الأعمال ولا تلقى بالاً لمصالح من يفترض أن تمثلهم، ومسائل إعلام تتحول إلى أسواق للدعاية لرموز السلطة القائمة بدلاً من أن تنكّي الحوار الموضوعي وتدعم اكتساب المعرفة وبناء التنمية الإنسانية في عموم المجتمع، والسماح بحرية للقول ما دامت لا تقترب الفعل السياسي. وذلك لا ينفي بالطبع أن مناضلين عرباً في ميادين العمل النيابي والمجتمع المدني بالمعنى الواسع قد أثروا مسيرة التحول نحو الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي. ولعل أبرز أشكال هذا التفارق وأخطرها في دول عربية ظاهرة توريث السلطة في أنظمة جمهورية في الشكل، وتكمن خطورة هذا للتوجه في إهدار جوهر النظام الجمهوري وتحويله إلى "ملك عضوض"^(١١). وبقي الحرية في هذه العلاقة مع الديمقراطية الإطّار الأوسع لنمو الحقوق الأساسية للأفراد وحقوق الإنسان.

٢- الحرية وحقوق الإنسان

الحرية خصيصة لصيقة بالكرامة الإنسانية تنشأ بالميلاد ويتساوى فيها البشر جميعاً، ومن ثم فإن الحرية هي الركيزة التي تنهض عليها حقوق الإنسان كافة. وقد تنامت منظومة حقوق الإنسان عبر مراحل عدة، وتنوعت مجالاتها حتى أضحت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان بمثابة إطار مرجعي للتنمية الإنسانية المستدامة ومعيّاراً للحكم على نوعية الحياة في المجتمعات البشرية. وبناء على التسلاّم بين الحرية وحقوق الإنسان فإن منظومة حقوق الإنسان أصبحت تحضى باحترام عالمي واسع، وهو بتزايد مستمر خاصة مع اطراد ترقّي مفهوم حقوق الإنسان ليشمل نطاقات متتالية الاتساع من محدّدات الرفاه البشري.

لقد أضحت تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مطلباً بشرياً لا يعلو عليه مطلب، ويكتسب هذا المطلب مشروعية إضافية، بل إلحاحاً في العالم الثالث حيث حقوق الإنسان منهكة إلى حد بعيد، بينما تتوق شعوب هذه المجتمعات المتخلفة إلى حياة أرقى إنسانياً بجميع المعايير، بل أن احترام حقوق الإنسان أصبح مكوناً رئيسياً للنهضة بل مرادفاً لها في أحيان. وليس الوطن العربي استثناء من كل ذلك، والكتابات العربية المعاصرة خير شاهد على نبوع تبني مطلب تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها. ويبرر تبني هذا المطلب في حد ذاته، اعتماد حقوق الإنسان مدخلاً لتحديد مفهوم

^(١١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ - مصدر سابق ص ٦١.

عربي للتنمية الإنسانية/ الحرية. وهنا نقصد بحقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية والمكفولة للإنسان لمجرد كونه إنساناً، بصرف النظر عن جنسه ودينه ولونه وعرقه وفكره وعقيته. وتتجلى أهمية النظام المعياري لحقوق الإنسان في أنه يكفل الإنسان مجموعة من الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها والتي ترتفع وتسمو على التشريع والممارسات الوطنية بحيث تشكل معايير عليا ذات طابع إلزامي قانوني للحكم على هذه التشريعات والممارسات. ويرتد النظام القانوني الدولي المعاصر لحقوق الإنسان إلى تاريخ قريب، هو تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨^(١٢). وقد جرى فقه حقوق الإنسان على تقسيم هذه الحقوق إلى مجموعة من الطوائف، وتأتي في مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية كحرية الرأي والتعبير والحرية الدينية وحرية الاجتماع وحق تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وحق تقرير المصير، وتليها بعد ذلك الحقوق القضائية والقانونية مثل مبدأ المساواة أمام القانون والحق في محاكمة علنية منصفة وحق الدفاع وقرينة البراءة وحظر القضاء الاستثنائي غير المحايد ومبدأ استقلال السلطة القضائية والحق في سلامة الجسم ضد التعذيب والعقوبات الحاطة بالكرامة. ثم تأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والحق في السكن المناسب وحق التنظيم النقابي. وهناك ما يعرف بالجيل الجديد من الحقوق الجماعية مثل الحق في التنمية والحق في البيئة النظيفة، وحقوق الطفل والمرأة وحقوق الأقليات^(١٣).

وبعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي للتنمية الإنسانية المستدامه، ان الوطن العربي يولجه إشكالية تتمثل في تردي أوضاع حقوق الانسان وتوقع تفاقم هذا التردى طالما استمرت الأوضاع الراهنة من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في الوطن العربي من ناحية أخرى. إذن تشكل حقوق الإنسان، والحرية في صميمها وحدة غير قابلة للتجزئة نظراً لتداخلها وتكاملها، وهي تستكمل تبعاً، كذلك يصعب تبويبها أو وضع تصنيف نهائي لها. والتصنيف الأكثر شيوعاً هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية وبين الحريات الخاصة والحريات العامة، ويدخل في عداد الحريات الفردية - حرية الفكر والمعتقد وغيرها. ويدخل في عداد الحريات الفردية والجماعية حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام على تشعباته، ولا تجد الحرية حدوداً

(١٢) المصدر نفسه ص ٦٧.

(١٣) حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تحرير محسن عوض، ط ٣، ٢٠٠٢، ص ١٠٩-١١١.

لها إلا في إطار الانتظام العام الذي يسهم جميع المواطنين في صياغته، وهذا التصنيف أيضاً خضع للنقد لأنه يجزئ الحرية فيما لا تقبل طبيعة الحرية التجزئة، إذ إن تقييد أي جزء منها يعطل ديناميتها وإمكانية تعزيزها، كما أن عدم تأمين الحد الأدنى من الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة وفي الأمان الشخصي يحيل الحرية إلى المستوى النظري^(١٤). إذن هناك تنني مستمر بمستوى التمتع بالحرية في جميع الأقطار العربية وإن كان بدرجات متفاوتة، وهذا يعود إلى وجود خلل بنيوي متعدد الأبعاد يقيد الحرية والبناء للديمقراطي وبالتالي يشكل عقبة أمام تطور آليات حقوق الإنسان، فمثلاً هناك قيود بنيوية على الحرية بسبب الخلل في بنية الدولة الوطنية والتي تشكلت تحت وطأة أحداث تاريخية لم تكن إرادة الإنسان العربي بالغة الأثر فيها وبالتالي فالمواطنون ليسوا مصدر سيادتها، فمنذ انهيار الدولة العثمانية والاستعمار المباشر وبعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس - بيكو التي قسمت المشرق العربي بشكل خاص، فقد قسمت المنظمة العربية إلى دول دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الشعب وعلاقته بالأرض، أي أن الدولة نشأت في إطار المصالح الدولية الأمنية وبالتالي لم تراع إرادة المواطنين في رسم صورة الأنظمة السياسية فكانت أغلب النظم تقتصر إلى الشرعية وهكذا تدنت فاعلية مبدأ الشرعية الدستورية مع ما يقتضي به من ضرورة احترام الجميع لوثيقة الدستور وأحكامها^(١٥).

إن الخلل البنيوي الذي شاب العلاقة بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها قد أزداد نتيجة ضعف مشاركة المواطن في الحكم، بسبب ضعف آليات الاقتراع من جملة، وهامشية المجالس التشريعية وتبعيتها للسلطة التنفيذية التي تختزل بشخص رئيس السلطة من جهة أخرى، لذلك فإن القانون الذي لا يمثل سيادة الأمة وسلطاتها، لم يكن أداة فعالة كمرجعية ناطمة للعلاقات بين الناس وبينهم وبين السلطة، ولم يكن أداة لصيانة الحرية. كما أن السلطة قادرة على التلاعب بالقوانين وفق مصالحها. لذلك لم تنشأ دولة القانون التي من شأنها أن تشكل ضماناً لحقوق الإنسان ولحريته، وبعبارة أخرى لم تنشأ دولة الحق. أيضاً هناك قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان، يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدول الوطنية ومن قبلها، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدول لحرية الإنسان ولحقوقه بعدها الأدنى. وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه

(١٤) برهان غليون، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر، في كتاب حقوق الإنسان في الفكر العربي، دراسات في النصوص، تحرير سلمي الجبوسي، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٢.

(١٥) د. حسنين توفيق إبراهيم - النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٥٤-٥٥.

من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أي الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي^(١٦). في أغلب دول الوطن العربي تصطدم منظومة حقوق الإنسان بأنظمة غير ديمقراطية تحول دون تبني مبادئها وناقصة السيادة أو فاقدة السيادة بسبب الاحتلال كفلسطين والعراق. كما إن نسق الحكم القائم على الصعيد الدولي لا يعزز فرص منظومة حقوق الإنسان في تحقيق مراميها النبيلة. ف نظام الامتيازات الدولي الممنوح لقلة من الدول يجيز لها التسلط على إرادة الأكثرية حتى ولو كانت أكثرية مطلقة، ويعطيها القدرة على تعطيل قرارات عادلة لمجرد أنها تتعرض مع مصالحها مما أضعف العديد من المبادئ التي قامت عليها الشرعية الدولية كل ذلك أضعف الأمل بتمتع الناس بالحرية والعدل، ولكن تبقى منظومة حقوق الإنسان منطلقاً ومرجعية، وهي تمثل بارقة الأمل على الرغم من المناخ الخانق الذي يحد من فعاليتها. فضلاً عن إلى القيود أعلاه، فإن الحرية وحقوق الإنسان يؤثر فيهما بشكل مباشر ما يسمى "بأزمة المواطن" فالمواطن العربي مستهدف من سلطتين في أن واحد - سلطة الأنظمة غير الديمقراطية وغير المبالية بشعوبها، وسلطة التقليد والقبالية المستمرة بالدين أحياناً. وقد أدى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية إلى أضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض. أن التحديات التي تواجه المواطن العربي يصعب رفعها في ظل المعوقات الذاتية التي تحد من انطلاق الفرد، والمعوقات الوطنية التي تبعد المؤسسات عن غاياتها أو تشلها، وبسبب غياب المظلة الإقليمية وتضاعف هذه المعوقات في ظل الاحتلال الأجنبي، وبسبب الأخير تبرز لنا معوقات أمام الحرية والديمقراطية وبالتالي حقوق الإنسان وهي حرية الوطن، فالبلدان المحتلة الآن تبحث عن التحرر من سطوة الأجنبي وهي حالة تنفرد بها المنطقة العربية من دون دول العالم أجمع. فالدول التي تحت الاحتلال تعاني من تعسف وانتهاكات جسيمة للحريات العامة وحقوق الإنسان، مثلاً الاحتلال الاستيطاني لفلسطين وما نتج عنه من مآسي الاحتلال الأمريكي للعراق عسكرياً وسياسياً وما ترتب عليه من أزمة وطن وبالتالي غياب حرية الوطن^(١٧)، هذه كلها قيود على الحرية وبالتالي ستقيد أي مشروع ديمقراطي بحكم العلاقة بين الحرية والديمقراطية وهذه ترمي بظلالها على منظومة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلدان العربية بشكل خاص.

(١٦) المصدر نفسه ص ٥٨-٥٩.

(١٧) برهان غليون، العرب وتحولات العالم، من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ٢٠٠٣.

٣- جدلية العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تعد التنمية حقاً من حقوق الإنسان وفقاً للشرعية الدولية وبشكل خاص إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ " إعلان الحق في التنمية"، وهذا الحق جزء مكمل وأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن إعلان الحق في التنمية لم يصف جديد بشأن حقوق الإنسان التي ورد ذكرها في الإعلان العالمي (١٩٤٨)، وإنما الجديد في الإعلان هو ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبار عملية التنمية " حقاً " من حقوق الإنسان وليست مجرد مطلب يطالب به الأفراد قد لا تستجيب الحكومات لهم. إن الحق في التنمية رتب مسؤولية مزدوجة على الدول، فالدول النامية ملزمة أمام شعوبها للقيام بالتنمية بأبعادها المتعددة، والدول المتقدمة أصبحت مسؤولة عن مساعدة الدول النامية التي تنفق إلى الموارد المالية والفنية الكافية لإتجاز التنمية الاقتصادية^(١٨). وعلى الرغم من هذا الإعلان لم يحض بموافقة جميع دول العالم إلا أنه ليس الوحيد في هذه الميزة، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يحضيا بالإجماع الدولي، أي إن عدم الإجماع الدولي على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان هي السمة السائدة وبالتالي فإن إعلان " الحق في التنمية " ليس استثناء عن ذلك. فمن خلال تعريف حقوق الإنسان الذي يؤكد على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن الحق في الحياة وفي الحرية والأمان، وحق الفرد في عدم التمييز ضده سواء من ناحية العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين وحقه في التمتع بإجراءات قانونية عادلة عند محاكمته^(١٩). لكن هذه الاتجاهات بدأت تتغير حيث يرى البعض أنها تتضمن مفهوماً ضيقاً لحقوق الإنسان، وبناء عليه أضيفت إلى هذه الحقوق المدنية والسياسية حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هذه الحقوق - حق الفرد في التمتع بمستوى معيشة لائق - حق التعليم - حق العمل، إذن حقوق الإنسان من هذه المنطلقات تعتبر ضرورية للتنمية رغم الفارق بين وجود الحق وممارسته^(٢٠). إن الإيضاح السالف الذكر يقود إلى التساؤل عن معنى التنمية المقصودة بهذا الحق، فقد أكد الإعلان .. إعلان الحق في التنمية - أن المقصود بالتنمية هي عملية تحول متعددة الأبعاد لا تقتصر على جانب واحد دون آخر، فهي تفتقر بتحويلات عميقة

(١٨) حقوق الإنسان والتنمية، مصدر سابق، ص ٢١٨-٢٢٠.

(١٩) WDP, ١٩٩٨a.

(٢٠) M anique, ١٩٩٢ O (اوماتيك)

اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية^(٢١). وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية وربطها بالنمو الاقتصادي وحجم المشاركة السياسية والاجتماعية، إلا أنه الاتجاه الغالب هو أن المقصود بها التنمية البشرية، أي تنمية البشر أنفسهم باعتبار أنهم يقومون بعملية التنمية وهم الذين يتمتعون بثمارها فهم غاية التنمية وهم وسيلتها في الوقت نفسه. وبذلك نضع هذا المفهوم الإنساني في نفس مكانة المال أو الموارد الطبيعية في قلب عملية التنمية، التي ينبغي أن تستهدف توسيع نطاق هذه الاختيارات، فالتنمية البشرية بهذا المعنى تنصرف إلى توسيع اختيارات البشر بالنسبة لنوع العمل الذي يقومون به، ولنمط الاستهلاك الذي يودون اتباعه، وكذلك لطبيعة النظام السياسي الذي يعيشون في ظله والسياسات الاقتصادية التي تؤثر على إمكان تمتعهم بظروف الحياة الكريمة، ولهذا السبب يرتبط مفهوم التنمية البشرية، والذي أصبح يوصف بالتنمية البشرية المستدامة، بالحرية السياسية فلا مكان للتنمية بشرية تبقى المواطنين بلا حقوق في اختيار حكوماتهم، أو في تنظيم أنفسهم جماعات على النحو الذي يكفل لهم التعبير عن اهتماماتهم المتعددة أو في ممارسة حريات الفكر والضمير والاعتقاد والتعبير. والتنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable development كما جاءت في تعريف لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على أنها تلك التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرات الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم. والتنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٢٢). ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية المستدامة أو المتواصلة على أنها تهدف إلى القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان، وأعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق الحكم الجيد والذي عن طريقة يمكن تحقيق كل حقوق الإنسان بما فيها السياسية^(٢٣). إذن، هناك علاقة واضحة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فحقوق الإنسان في مجملها تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان من حيث حقه في التعبير عن رأيه دون قلق وحقه في أن يعمل وأن يتعلم ويتمتع برعاية صحية وهكذا تتدخل الأهداف التنموية مع حقوق الإنسان المعلنة. وتربط الأمم المتحدة (UNDP) بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بأنها تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة للتنمية المستدامة المتواصلة وغايتها.

(٢١) د. ميسون بريمو - التنمية المستدامة وتحديات البيئة - مكتبة امواج حلب ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٢٢) UNDP, 1998a; Annex 3.

(٢٣) UNDP, 1998a.

فالتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية حقوق الفرد وإعطائه فرص متساوية من خلال الحكم الجيد مما يؤدي إلى تدعيم وتحقيق حقوق الإنسان كلها. فحقوق الإنسان والتنمية المستدامة يدعمان بعضهما بعضاً. فالتنمية لن تستمر إذا ما كانت للتشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو لا تتوفر حرية الرأي والتعبير أو حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدقع ومن ناحية أخرى تدعم حقوق الإنسان وتقوي إذا ما نجحت جهود التنمية في خفض الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد وزيادة وعي الأفراد بحقوقهم ومطالبهم بها. ويرى البعض في نظرته إلى العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية أنها تقتصر على الحقوق السياسية وعلى وجه التحديد على الديمقراطية. ويذهب هؤلاء إلى أن هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الصالح أو الجيد الذي له تأثير على كل محاور ومجهودات التنمية، وإن الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة. وبهذا الفهم للتنمية على إنها مرادف للتنمية البشرية فإنه لا يصبح هناك تناقض بين التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، ولكن لا بد من القول أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تقوم في ظل أوضاع تنتهك فيها حقوق الإنسان سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، هذا ما حصل في أوروبا أبان الثورة الصناعية، وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن التنمية لا يمكن أن تستمر إلا إذا جرى احترام حقوق الإنسان خصوصاً الحقوق السياسية والحق في مساواة الحكام وتغيير الحكومات، ولذلك فإن التنمية المستدامة عملية متواصلة مركبة لا يمكن تجزئتها لضمان احترام حقوق الإنسان بكل أنواعها انطلاقاً من ديمومة التنمية على اعتبار أن الأخيرة جوهر التنمية المتواصلة أو المستدامة والتي تحقق عبر تحقيق مجموعة من الشروط^(٢٤)؛

- تحقيق العدالة والتوازن بين الأجيال المختلفة.
- تحقيق الاحتياجات الضرورية لتحقيق الطموحات والاحتياجات الإنسانية.
- تحقيق المشاركة السياسية الفعالة المقرونة بالحرية.
- تحقيق متطلبات بناء منظومة حقوق الإنسان ككل لا تقبل التجزئة
- تخفيض التلوث ومحاولة القضاء عليه عن طريق الوعي.
- تبني كل سياسة تحقق عدم استنزاف الموارد الطبيعية والعناصر الأساسية للثروة البيئية.
- تخفيض استهلاك الطاقة وترشيد استخدامها للوصول إلى الطاقة البديلة.
- بناء مؤسسات ديمقراطية تحقق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم.

(٢٤) ميسون بريمو - مصدر سابق ص ٢٨.

إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها البعض. وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركته الكاملة في جميع جوانب الحياة. إذا ينبغي أن يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي مقصداً يسعى الجميع من أجله. إن ذلك يؤدي إلى تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة وبالتالي تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان والحريات العامة في العالم اجمع. إذن التنمية المستدامة بأهدافها تمثل تطبيقاً عملياً لمبادئ حقوق الإنسان، وانهما متناغمان في مكون واحد. فالحديث عن العلاقة السببية بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، يعمل فعلياً على فصلهما، فضلاً عن أن القياس الذي اعتمدته البعض، لم يتضمن أي متغير من متغيرات التنمية المستدامة أو أي عامل من عواملها، ومن البديهي أن قدر الحريات الذي يمكن أن يحزره أي مجتمع من المجتمعات قائم على أساس الإسراع بوتيرة التنمية والمضي بها قدماً ترسيخاً لما هو قائم من حريات، والتمتع بحريات جديدة يفرزها مسار التطور والتقدم الاجتماعي. أن مصادرة الحريات الأساسية وتعطيل العمل بحقوق الإنسان لا يمكن أن يؤنبا إلى تحقيق التنمية المستدامة، بل يعطلان مسيرتها ويجعلان تطورها، إذن الحرية والمسؤولية هما الضمان لتحقيق تنمية مستدامة ومن ثم حقوق إنسان، لذا فإن كفالة الحقوق والحريات هما الضمان الأساسي للاستقرار.

إن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم في ظل ظروف مقيدة للحريات وبيئة غير مواتية لحقوق الإنسان، إلا أن التنمية المستدامة (بمعنى النهوض الشامل بالمجتمع) لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بمقدار مشاركة الإنسان في صنعها ورسم سياساتها والتمتع بشارها وتوفير نطاق واسع من الحريات وضمن تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان. فالتنمية في حد ذاتها هي تنفيذ لهذه المبادئ إذ تقتضي التنمية ضمان الحقوق، التعليم، الصحة، العمل، المساواة، توفير الغذاء، المأوى، وهنا لا يوجد خلاف في أدبيات التنمية الحديثة، حول إن هذه الأهداف هي في مقدمة أساسيات تحقيق التنمية المستدامة وهي ذات مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان أمر واحد. تعتبر قضية حقوق الإنسان وثيقة الصلة بالحرية والتعددية السياسية والديمقراطية، حيث أن مدى توفير ضمانات حقوق الإنسان والتزامها يشكل مؤشراً على درجة التطور الديمقراطي. وقد تزايد الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العقد الأول من القرن الحالي، ولاسيما في ظل تصاعد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان على المستوى الدولي من ناحية، وتزايد وانتشار المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي من

ناحية أخرى، إضافة إلى تقنين حقوق الإنسان في الدساتير العربية وتقييم حالة تلك الحقوق وتدريبها في بعض الجامعات العربية^(٢٥).

ونتيجة لذلك فقد إزداد عدد الدراسات المختصة بالبحث في دراسة وتقييم معوقات تطور حقوق الإنسان في الوطن العربي، وبشكل خاص المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لاسيما تلك التبريرات التي تطرحها النظم السياسية العربية لأغراض تقييد حقوق الإنسان، وقد أخذت بعض الذرائع الأولية في الطرح الحكومي مثل مسألة عدم للنضج السياسي والوعي الديمقراطي، الأمن الوطني ومتطلبات القضية المركزية وتحرير الأرض العربية وكذلك ذريعة أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٢٦). لكن الفكرة الأساسية التي ارتبطت بالديمقراطية، فإن ترسيخ هذا المفهوم استناداً إلى الأطر الدستورية والقانونية متضمناً تحديداً واضحاً للحقوق والواجبات، واستناداً إلى إطار سياسي واقتصادي واجتماعي يحقق التوازن بين مختلف فئات المجتمع، يبقى مشكلاً أحد العناصر الحاكمة لمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي وبالتالي تطور آليات حقوق الإنسان والحقوق الأخرى كالحق بالتنمية المستدامة وحق الحياة^(٢٧). وقد يعتقد البعض في هذا المسار، إن الديمقراطية يمكن أن تكون شعاراً مفيداً للتخفيف من احتكار السلطة الراهنة لكنها لا يمكن أن تحضي في الوطن العربي بالتطبيق الحقيقي نظراً إلى غياب الإرادة أو الوعي الديمقراطي. ويرى آخرون أن الديمقراطية يمكن أن تؤلف في الوقت الراهن وسيلة للتغذية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الحكومي وإخفاق التطور والنمو السياسي^(٢٨). إن حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان تعيش واقعاً جديداً في الوطن العربي يتميز بسمتين:

الأولى: فقدان العمق الشعبي، مما يجعلهما ينحصران في الأوساط المثقفة والسياسية من جهة، ويدفع قوى الاحتجاج الشعبي المتزايدة نحو الانخراط في المشاريع السياسية الثورية والتمردية والعنفية.

الثانية: السطحية والهشاشة النظرية والسياسية معاً، الأمر الذي يعطيها طابع الشعار المستخدم للاستهلاك والغش المتبادل أكثر مما يحولها إلى قيمة إنسانية كبرى تلهم سلوكاً فردياً وجماعياً ويحتكم إليها وبها. ومن هنا نلاحظ عدم الحماسة الشعبية

(٢٥) حسين توفيق ، مصدر سابق ص ١٢١، وكذلك انظر : سعد الدين إبراهيم، الملل والحلل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات، ط ٢ القاهرة ١٩٩٤.

(٢٦) مصطفى الفيلالي، نضرة تحليلية في حقوق الانسان، المستقبل العربي، السنة (٢٠)، العدد (٢١٣)، أيلول ١٩٩٧.

(٢٧) خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي، المستقبل العربي السنة (٢٣) ، العدد (٢٦٤) شباط ٢٠٠١.

(٢٨) برهان غليون وآخرون - مصدر سابق - ص ٢٥٥.

بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي ضعف المشاركة السياسية والإخفاق في بناء مستلزمات قيم وقواعد الحرية بمعناها الواسع وهذا انعكس بدوره على حق التنمية، ثم التنمية البشرية المستدامة. إذن الضرورة تستدعي العمل لتطور حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وهما في الواقع حركة واحدة، مواجهة المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع العربي^(٢٩).

الخاتمة

تشكل حقوق الإنسان والحرية في صميمها، وحدة غير قابلة للتجزئة نظرا لتداخلها وتكاملها وهي تستكمل تباعا . ولذلك يصعب تصنيفها ، والتصنيف الأكثر شيوعا هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية ، وبين الحريات الخاصة والحريات العامة . ويدخل في عداد الحريات الفردية حرية الفكر والمعتقد، وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام. ولكن الحرية في الوطن العربي تعاني من مجموعة من القيود^(٣٠) أولها القيود البيروقراطية، وترتبط فيه بنية الدولة الوطنية والخلل الذي شابها منذ الاستقلال إلى الآن كونها نشأت في إطار الوضع الاستعماري والتابع وخضعت لأحداث تاريخية بالغة الأثر منذ انهيار الدولة العثمانية ومرحلة الاستعمار إلى حركة التحرر الوطني والقومي . وثانيها قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان ، حيث يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدولة الوطنية ، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدولة لحرية الإنسان ولحقوقه ، وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما يؤمنه من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أي إقامة الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي . إلا إن هذه الحقوق تصطدم بعقبات وقيود سياسية ، مثل الأنظمة غير الديمقراطية والدول العربية ناقصة السيادة ، وسلطات سياسية قمعية. وعلى العموم فإن المواطن العربي يعيش في أزمة وهذه الأزمة مرتبطة بحرية الوطن ، وفلسطين والعراق يرسخان تحت الاحتلال والدول العربية الأخرى تعاني من جور السلطان وتداخل المصالح الدولية والإقليمية التي تعيق تطور مفهوم الحرية وبالتالي تهتمش الديمقراطية بكل أشكالها وهذا يلعب على التنمية المستدامة في الوطن العربي . فالحرية العامة في الوطن العربي تعاني من التقييد مثل حرية الفكر، والمعتقد، الأحزاب ، حرية التنظيم، مؤسسات المجتمع المدني ، حرية تكوين الجمعيات والنقابات ، والمشاركة ، أي إن الإنسان العربي

(٢٩) المصدر نفسه ص ٢٥٨.

(٣٠) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ undp ص ١٨-١٩.

محاصر فكريا وسياسيا واجتماعيا ويعاني من فاقة اقتصادية مع بعض الاستثناءات البسيطة^(٣١).

إن تردّي الحرية في الوطن العربي يعود إلى عدة أسباب منها البنية القانونية، فالحرية مقيدة بالنصوص القانونية . إن الظاهرة التي تميز البناء التشريعي العربي في تعامله مع قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان هي الفجوة بين مختلف المستويات التشريعية وبين المستويات التشريعية من ناحية وواقع الممارسات الفعلية من ناحية أخرى . فليس كل ما التزمت به الدول العربية دوليا في مجال حقوق الإنسان يجد تطبيقه على مستوى التشريع الداخلي ومستوى الممارسة ، ثم إن ما تنص عليه الدساتير العربية كضمانات لحريات المواطنين وحقوقهم الأساسية لا يجد تطبيقه في مجال التشريع العادي ، أي هناك انتهاك لكل القواعد القانونية التي تقرها الدول العربية في إطار دساتيرها . فليس هناك معنى من توقيع الدول العربية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو غيره من المواثيق الدولية المرتبطة بالحريات العامة والتنمية البشرية وحقوق الإنسان. يمكن البحث عن أحد أهم أسباب شيوع انتهاك الحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي على مستوى التشريع والممارسة في طبيعة السلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمع في العالم العربي، لذلك لا بد من التعامل مع ظاهرة السلطة السياسية أولا بحيث يجري توزيعها وتداولها بشكل عادل وعلى أساس الفصل بين السلطات لغرض إنهاء احتكار السلطة . إضافة إلى ذلك فإن البنية السياسية تعد المحور الأساسي الثاني لتدهور الحرية في العالم العربي ، وتتجلى أزمة البنية السياسية القائمة بأجل صورها في إستبداد السلطة التنفيذية لا سيما أجهزة الأمن، في الدولة التي عادة ما تختزل في الفرد راس السلطة مع التضيق الشديد على الحرية وما يرتبط بذلك من فساد في الأداء والممارسة للسلطة السياسية وتبديد المال العام وبالتالي تدهور التنمية بكل أبعادها وبشكل خاص مفهوم التنمية المستدامة^(٣٢). ويرتبط بالبنية السياسية أزمة الشرعية وتدهور مركز الأحزاب السياسية والقمع السياسي والفكري وتهميش المجتمع المدني، وهذه الأمور تعرض الوطن العربي إلى التأثيرات الخارجية والمطالبة بالإصلاح من الخارج ولذلك نرى إن الخيار الأمثل هو إجراء التغيير من الداخل وتتولى أمره القوى الاجتماعية والسياسية حاجة صاحبة المصلحة فيه. أما المحور الثالث الذي يؤثر تردّي حال الحرية في العالم العربي، فهو البنى الاجتماعية والبيئة العالمية والإقليمية ، فالتنظيم المجتمعي في الدول العربية عمل بدور وأد الحرية فمن الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة كلها حلقات من سلسلة تختزل حرية المواطن العربي

(٣١) تقرير الأمم المتحدة حول التنمية UN ٢٠٠٢d.

(٣٢) Commission on Microeconomics and Health ٢٠٠١.

وبالتالي يضحى فاقدا للحرية تحت طائلة التسلط القسري^(٣٣). أما البيئة العالمية والإقليمية فانهما يلعبان دورا مؤثرا في إشكالية الحرية في البلدان العربية، فهناك ترابط بين العولمة والحرية وطبيعة النظام الدولي القائم ودور الدولة الوطنية حيث تقتصر لصالح عولمته الوظيفة الدولية وبالتالي تهيمش دور الدولة القومية والوطنية بسبب الضغوط الخارجية الناجمة عن التوازنات الدولية وتوزيع القوى، وما يرتبط بذلك من مفهوم الحرب على الإرهاب وتأثير ذلك على الحرية والبناء التنموي الإنساني في الدول العربية. إذن الوطن العربي والدولة العربية تعيش أزمة سياسية - اجتماعية - اقتصادية - أمنية مركبة تعكس بضلالها على مجمل التطور والتقدم في كل المستويات وبالتالي تأثير ذلك على روح التنمية المستدامة والبناء للديمقراطي وضمان حرية المواطن العربي لكي يعيش حياته كما ينبغي له إن يعيش أسوة بالعالم^(٣٤). لكن مسيرة التحديث في الوطن العربي قد أسفرت عن إنجازات ملحوظة في مجالات عدة التعليم، الصحة، إقامة البنى الأساسية للتعليم ولكن الدولة لم تسفر بطموحات الشعب في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، مع الفوارق بين بلد عربي وآخر في مستوى الأداء والتقدم. ففي منظور التنمية المستدامة لا يتمتع السواد الأعظم من العرب بالحالات الأرقى من تطور البشرية وبشكل خاص على معياري المعرفة والحرية. ويتبدى القصور التنموي البشري الإنساني في الوطن العربي أساسا في ضعف اكتساب قدرات البشرية، كالمعرفة الراقية وضعف التوظيف في النشاط البشري في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وتلك هي محور التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي^(٣٥). واليوم نرى إن الدول العربية تعيش حالة ترقب ومخاض بين نظامين تاريخيين: الأول يعاني أزمة حادة بينما الثاني لم يولد بعد. ويسود نتيجة لذلك ترقب رهيب بين العرب يفتح على بدائل مستقبلية شتى، بعضها كارثي وبعضها الآخر واعد(تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤). فالدول العربية اليوم تمر بعجز تنموي يلزمه قسر وقهر في الداخل وتقهقر الإرادة العربية الموحدة على الصعيد الدولي وبالتالي حماية الحقوق العربية. فنتيجة لاختلال توزيع القوة، السلطة والثروة - يقاسي معظم أبناء الأمة العربية مظالم كبيرة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب وئاس قد يلجئان بعضهم لإشكال من الاحتجاج العنيف. وقد تلجأ الحكومات العربية إلى زيادة الإنفاق على الأمن والقوة، مما يعطل عملية التنمية

(٣٣) ماهر هناندة، مفهوم الحرية في الفكر الفلاسفي العربي المعاصر، المستقبل العربي، بيروت ، أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣٤) محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومفرد الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.

(٣٥) UNICEF 2000 تقرير عن الخدمات الاجتماعية الأساسية.

المستدامة في المجتمع العربي. وإن هذه الأوضاع قد تقضي إلى تداول قائم للسلطة يأخذ مساراً قسرياً ومصلح وبالتالي خسارة إنسانية. لذا فإن المستقبل يؤشر مزيداً من الإخفاق على ساحات التنمية الإنسانية للمستدامة في الدول العربية. وإن السبل للواجب اعتمادها لتلافي المأزق العربي هو الإصلاح في عموم المجتمع العربي على مستوى السلطة وخارجها بالطرق الديمقراطية بهدف تعزيز الحريات والحقوق تمهيداً لتحقيق تداول سلمي للسلطة، فضلاً عن ذلك، فلا بد من إعادة توزيع القوة في المجتمع العربي بما يحقق العدالة النمسية والعمل على إقامة نظام حكم صالح يشكل أساساً متيناً لنهضة عربية ولمشروع قومي حضاري أي مشروع الازدهار "الإنساني العربي". وقد لا يتحقق مشروع الازدهار العربي إلا إذا أجرينا تعديل أو تغيير في البنية السياسية والمجتمعية في الوطن العربي، وإن إجراء تغيير على البنية السياسية يعني إعادة إصلاح المؤسسات السياسية الديمقراطية، حيث يثير التفارق القائم بين الحرية والديمقراطية في البلدان العربية (كما أشرنا إلى ذلك سابقاً) التساؤل عن الوسائل التي قد يؤدي اتباعها إلى ضمان عدم تفرغ آليات الديمقراطية من مضمونها. إن ذلك يعني أن نخضع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، والتأكيد على تأسيس الحكم الصالح على أصغر المستويات المحلية، تعميقاً لممارسة الحكم الصالح في عموم الوطن العربي، وباعتباره ساحة إعداد لقيادات الحكم مركزياً كما هو حاصل في النموذج الشعبي - المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية - في الجماهيرية الليبية العظمى. وإن ذلك يتطلب إصلاح جذري في بنية الحكم، ولا سيما مسألة تركيز السلطة واحتكارها من قبل الرئيس أو الجهاز التنفيذي وتهميش مؤسسات الدولة الميسانية والإدارية وبالتالي عرقلة تطور المجتمع العربي، وتعطيل الحرية وبالتالي عرقلة للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. إن العبء الكبير والأساسي لإجراء هذا التحول يقع على عاتق النخب في المجتمع العربي وبشكل خاص النخب المناصرة للحرية والحكم الديمقراطي داخل السلطة الحاكمة وخارجها، وملزمة بقضية النهضة العربية على مستوى القطر الواحد. وبهذا الاتجاه لا يمكن إغفال المسؤولية التاريخية التي تقع على الدولة وقوى المجتمع كافة ومؤسسات المجتمع المدني ومن ثم إصلاح نظام التمثيل النيابي وهذا يتحقق عبر المساواة في المواطنة واعتماد مبدأ الديمقراطية للتوافقية كأساس لتشكيل الحكومة مع ضمان تطور أساليب الرقابة الشعبية والقانونية على أعمال الحكومة والنواب^(٣٦). إن كل هذه الموجبات تهيأ أرضية مناسبة لتطور قواعد العمل في منظومة حقوق الإنسان العربي وتصحيح مسار التنمية المستدامة في الوطن العربي والأخيرة تتحقق عبر ضمان اكتساب قدرات البشرية الأساسية، بالتركيز على اكتساب المعرفة مدى الحياة

^(٣٦) Keane, John, civil society, old challenges, New Visions, polity press, Cambridge ١٩٩٨.

وتأسيس نسق الحوافز المجتمعي والعقلية المؤازرين لتلك التحولات الواجب تحقيقها في البلدان العربية. لاسيما وإن العوامل الحاكمة بالتنمية المستدامة في هذا القرن سنجدها تتألف من خمسة عوامل أساسية:

أولهما: تحديات التنمية في الألفية الثالثة التي من بينها الزيادة المطردة في سكان العالم كذلك الوطن العربي بحيث لا تتناسب والنمو الاقتصادي في تلك الدول، وسرعة الإيقاع التقني والقدرة على مجاراته واستيعابه، وتلوث البيئة، ونضوب الموارد، وتحديات حقوق الإنسان والحرية.

ثانيهما: الموارد المتاحة في الوطن العربي وهيكل توزيعها وطرق استخدامها، ثالثاً: الأمن الوطني والقطري للدول العربية الذي أصبح ينهب كل الثروات والقرات البشرية.

رابعاً: حقوق الإنسان وضماناتها القانونية والدستورية والسياسية.

خامساً: إعداد القوى البشرية التي تقوم على رؤيتين تكوين العقل وتنميته.

ولما كانت التنمية المستدامة تستمد دوافعها الإنسانية من الحق في الحياة، فإن الرغبة في استمرار الحياة تقود إلى الاهتمام بالذات (الاحتياجات الإنسانية) وكذلك بالمعرفة والاهتمام بشؤون الآخرين كالأمرة، والجوار، والصداقة، والعشيرة ومن ثم الأمة والدولة. وتؤثر المعارف على التوازن بين القيم والغرائز، أي بين الأصالة والمعاصرة، مما يشكل السلوك الإنساني الذي يتحكم في استمرار التنمية المستدامة أو توقفها ببعديها الاجتماعي (مدخلات نفسية) والمادي (مدخلات مادية). ويبدو أن هناك توازناً بين المدخلات النفسية والنوازع والغرائز، مما يؤثر في الإحساس بالأمن مما يدفع إلى استمرار النمو والتنمية أو التوقف وتدهور التنمية، وبما إن المواطن العربي يبقى يعيش عدم الشعور بالأمن مما يعرقل سلوكه الإنساني فضلاً عن الإحباط الدائم والذي رافق الشخصية القومية العربية، من هنا وإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً، فإن التنمية للمستدامة في الوطن العربي ستبقى محكومة بقيود ومقرقات لا تدفع بالاتجاه الصحيح للأحداث وبهذا فإن دورة الحياة تصبح غير مكتملة وبوره سيؤثر حتماً على الحرية وحقوق الإنسان وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على كفاية الإنتاج وعدالة بالتوزيع وتوازن المصالح والحقوق والواجبات.

وأخيراً فإن حقوق الإنسان تلعب دوراً كبيراً في أحداث التوازن النفسي والأمني للإنسان العربي، بين الأصالة والمعاصرة من خلال الحوار وتوازن المصالح وتوطيد أركان حقوق الإنسان ومن ثم استدامة التنمية.

التفاوض احادرة وسامة

الاستاذ المساعد الدكتور

نامر كامل محمد الخزرجي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة

تعتبر المفاوضات " Negotiation " من المواضيع الواسعة والمهمة في الحياة المعاصرة، سواء كانت على مستوى الافراد ام المنظمات. حيث تكاد تلازم اغلب النشاطات التي يقوم بها الافراد خلال حياتهم اليومية، او تقوم بها المنظمات خلال مسيرتها، حتى اطلق بعض الكتاب^(١) تسمية عصر التفاوض " The Age of Negotiation " على هذه المرحلة.

وقد اصبح الانسان المعاصر، ومن حين لآخر، يشعر بالحاجة الملحة الى الامام بفنون واصول واساليب التفاوض، واستخدم الفضل ما لديه من مهارات لحل الازمات والمشاكل التي تواجهه تجاه الآخرين (افراداً ومنظمات ودول). وحيث ان المفاوضات شكل من الالتقاء بين طرفين او اكثر، فان الهدف منها هو الوصول الى اتفاق يتحرك كل طرف من خلاله نحو تحقيق نتيجة تعتبر جيدة وتخدم مصالحهما المشتركة " Their Joint Interest " ^(٢).

ان توفير المتفاوضين الكفاء عن طريق تعلم المهارات التفاوضية من شأنه ان يساعد على حل ومعالجة العديد من مشكلات الافراد والمنظمات والدول على اساس التراضي، وذلك بنهج طريق المفاوضة المؤدية الى اتفاق هذه الاطراف على اسلوب عمل يستبعد نشوء حالة التعارض "Conflict".

ولعل من اسباب البحث عن النظرية في المفاوضات هو كي نخبرنا عن كيفية التصرف والعمل كما ينبغي من خلال القواعد والمنهجيات والنظم التي توطر عملية

^(١)William I. Zartman, and Maureen R. Berman, The Practical Negotiator, New Haven, U.S.A, Yale University Press, ١٩٨٢, P.١٤

^(٢) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو الثمن، التفاوض مهارة واستراتيجية، بغداد ١٩٩١، ص ١٤

المفاوضات، وعندما يقال بأن المفاوضات فن معقد فهذا لا يعني استحالة تشخيص المهارات، سيما الأساسية منها، والسلوكيات التي تهيء مجتمعة الاداء المتفوق. اذ يمكن تحديد هذه المهارات وفهمها واتقانها من خلال التعلم والتدريب والممارسة.

أولاً: المفاوضات المعنى والابعاد

بعد التفاوض كميدان علمي، حديث نسبياً "New Science"، له اصول ومبادئ جرى تقنينها من الخبرات المتركمة عبر العصور ابتداءً من اول معاهدة دولية وقعت في التاريخ، وما اعقبها من اهتمامات العلماء والدارسين التي لازالت تجري حتى يومنا هذا، ومن جانب اخر فإن التفاوض ايضاً يعتبر فناً من الفنون "Art" بمعنى انه موهبة ذاتية قد يتفوق فيها بعض الافراد بسبب بعض الاعتبارات الشخصية والظروف الموضوعية، حتى ان ذلك دفع بعض الكتاب الى ترديد ان التفاوض الماهر يولد ولا يصنع، ومن جانب اخر فإن البعض من الباحثين قد اعتبر التفاوض مهنة "Profession" لها نظمها وقواعدها الاخلاقية.

وهناك من اعتبر التفاوض حرفة "Craft" بمعنى انها نوع من العمل يزاوله الفرد لمدة طويلة وتسلده الخبرة المتركمة لتدعيم اعماله. ومهما يكن من امر فإن التفاوض هو فن الاتصال الفعال الذي يسعى لاشباع الحاجات الانسانية من تواصل وتبادل الافكار والمشاعر والاراء والمعلومات والاخبار مع تشذيبها وابعاد مخاطر التمزيق عنها حتى لا تنشوه المعاني أو تنتضيب الافكار وتتضخم الاراء او تتعقد المفاهيم^(٣).

والتفاوض اشتقاقاً من الفعل فاوض يفاوض، بمعنى (عقد المحادثات المؤدية الى التفاعل، أي المحادثات المتعلقة بالتوصل الى اساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة او هدف محدد)^(٤). والمفاوضات عمليات تقوم ما بين الافراد والجماعات كضرورة من ضرورات أي تجمع انساني لتحقيق تبادل المنفعة فيما بينهم على اساس التراضي.

وهناك من اعتبر التفاوض عملية "حركية" بالغة التعقيد تتداخل فيها وتتفاعل عدة عناصر، بمعنى انها اتصال شفوي بين طرفين او اكثر يهدف على الاقل الوصول الى اتفاق مشترك على طريقة العمل او على صيغة شفوية بينهما^(٥).

وبعرف لحد الكتاب العرب، المفاوضات على انها (عملية يتم بين جهات لها اراء ومطالب مختلف عليها يحاولون حلها من خلال المساومات والتنازلات المشتركة للوصول الى اتفاقية مقبولة لكليهما)^(٦).

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٣٨-٣٩

(٤) حسين الدوري فن التفاوض، أسسه وتطبيقاته، بغداد، الجامعة المستنصرية ١٩٨٤، ص ص ٨-٩

(٥) السيد عليوة، مهارات التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية في المنظمات الادارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، الاردن ١٩٨٧، ص ص ٧٥-٩٢.

(٦) السيد السيد شلبي، خصائص واستراتيجيات التفاوض، مركز ابرومك، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ٥٣.

لذا فهي الحوار المنظم الذي يتم بين طرفين أو أكثر لهما شخصية قانونية محددة كاسلوب متفق عليه لحل الخلافات بينهما، أو التوصل الى حلول أو اتفاقات للمسائل ذات الاهمية المشتركة، وهي اسلوب للتفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان ماديتهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الاقتناعي ليصلا الى تحقيق مكاسب مشتركة^(٧).
اما الرأي القانوني فيرى المفاوضات بأنها عملية التفاوض والنقاش والمجادلة التي يلجأ اليها كل طرف من الاطراف المشاركة لغرض اقناع الطرف الاخر بحجته^(٨).

اما على صعيد الادبيات الاجنبية:

فتشير موسوعة ويبستر "Webster" البريطانية الى المفاوضات على انها " العملية التي يتم بموجبها اجتماع طرفين أو أكثر لاجراء مباحثات تهدف التوصل الى اتفاق حول مسألة ما"^(٩).

ويذهب مايك بيدر " M.Pedler " ، الى ان اكثر تعاريف المفاوضات انتشاراً هو الذي يشير الى ان التفاوض هو التباحث مع طرف اخر بهدف التراضي "Compromise" او الاتفاق "Agreement"^(١٠).

اما جيرارد "Gerrard" فيميل الى تعريف المفاوضات بمعنى تغيير العلاقات، حيث يتبادل الناس الافكار "Ideas" بقصد تغيير العلاقات، وحيثما يلتقون لغرض الاتفاق، وبمعنى اخر فهم يتفاوضون^(١١).

اما بل سكوت "Scott" فيعرف المفاوضات بالوصول الى اتفاق وذلك باعتماد مهارات تفاوضية يتمكن من خلالها الطرفان الانتقال سوياً نحو نتيجة هي لخير مصالحهما المشتركة، وسمى "سكوت" هذا النمط من المفاوضات بالتفاوض الابداعي

(٧) ادغار احمد ابو شيخة، اصول التفاوض، دار مجدلوي للنشر والتوزيع الاردن، ١٩٩٧، ص ١٣ وكذلك:

C. Barlow and G Eisen, Purchasing Negotiation, (Bosten : C. B. I. Purchasing Co. ١٩٨٣), p.p.١-٧

(٨) د. محمد فاضل جواد، سلوكيات التفاوض والمتفاوضين، المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري، بغداد ١٩٨٧، ص ٥٠

(٩) Webster Encyclopeadia, BritanicaK London, Vol. ١١، ١٩٧٦، p.١٥١٤

(١٠) M. Pedler, Negotiation Skills Journal of European Industrial Training, Vol. ١, pt. No. ٤-No.٥, ١٩٧٧، p. ١٨.

(١١) Ron Zemke, Negotiation Skills Training, Helpingl others Get what They want Gracefully, Illinois Training / HRD Feb., Vol. ١٧ pt. No.٢

"Creative Negotiation"^(١٦). للقائم على المناخ التعاوني الذي من شأنه ان يهيئ للشروع بالمفاوضات وفق اسلوب يؤدي بالطرفين الى العمل المشترك بتتسيق وابداع^(١٧).

ويؤكد مارش "Marsh" على ديناميكية العملية التفاوضية التي تسمح لاطرافها باجراء التعديلات "Adjustment" في مواقفهم وفق ما يخدم مصالحهما المشتركة، فيعرف المفاوضات على انها (عملية ديناميكية في التكيف يقوم خلالها طرفا التفاوض للذان يكون لكل منهما اهدافه بالتباحث سويا بقصد الوصول الى اتفاق مرض متبادل حول موضوع يعكس مصالحهما المشتركة)^(١٨).

غير ان كابور "Kapoor" لا يعتبر الوصول الى اتفاق على اساس انه الهدف الوحيد من التفاوض بل ان نتيجة المفاوضات هي اكبر من كونها مجرد اتفاق معن. وبهذا فإنه يعرف المفاوضات على انها اعتماد الحكم على الاشياء بصورة صائبة تحت ظروف من الضغوط لتحقيق الاهداف^(١٩).

اما كوفن "Coffin" فيقترح تعريفا للمفاوضات على انها عمليات التفاعل القائمة بين الاطراف المتنازعة، حيث يتم التوصل فيها الى قرار مشترك بشأن شروط الاتفاق حول المسائل القائمة^(٢٠).

ويذهب كنيدى "Kennedy" الى تعريف يعكس طبيعة عملية التفاوض وما تتطلبه عليه من حالة ديناميكية بالغة الدقة والتعقيد والحساسية تتم بين طرفين يتعاونان على ايجاد حلول مرضية لما بينهما من مسائل موضوع خلاف او صراع او تناقض، ساعيان في نفس الوقت الى تلبية الاحتياجات والاهتمامات والمصالح وتحقيق الاهداف، ويؤكد هذا التعريف كذلك الطبيعة الديناميكية لعملية التفاوض كنظام بالاضافة الى تحديد مدخلات هذه العملية ومخرجاتها معا^(٢١).

^(١٦) Bill Scott, The Skills of Negotiating England Gower Pub. Company Ltd. 1987, p.p.3-15

^(١٧) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤

^(١٨) P. D. W. Marsh, Contract Negotiation Handbook, London Gover Handbook 2nd Edition, 1984, p.p.1-2

^(١٩) Ashock Kapoor, Planning for International Business Negotiation, Cambridge Mass Ballinger Publisher Co. 1975- p.p.3-4

^(٢٠) Royce Coffin, The Negotiator, A Manual for Winners, N. Y., Amacom, 1973-p.p. 1-2

^(٢١) G. Kennedy, et al Managing Negotiation Hutchison Books, London, 1987

يلاحظ من التعاريف لنفة الذكر بشأن المفاوضات ان هناك مصطلحات متعددة ومتكررة بعض منها يستخدم وبشكل شائع كدريف لمصطلح المفاوضات، ففي المفهوم العام تستخدم عبارات "المساومة" "Bargaining" و"المفاوضات" "Negotiation"، والدبلوماسية "Diplomacy" للإشارة الى عملية قيام اطراف لديها اهداف متعارضة "Conflicting" بالالتقاء للبحث في ماهية الشروط التي سوف يتعاونون على اساسها^(١٨).

يتبين مما سبق ان هناك عدة حقائق هامة تتعلق بفهم عملية التفاوض يمكن تحديدها كما يلي^(١٩):

١. ان عملية التفاوض تعتمد على منهج متكامل يشتمل على جوانب فنية ويتطلب مهارات محددة.
٢. ان هناك ترجيحاً لكفة متفاوض على متفاوض اخر، وهذا الترجيح مرهون بتملك هذا او ذلك المتفاوض لمهارات للسلوك التفاوضي واستخدامها بكفاءة وفعالية في المواقف المختلفة.
٣. ان السلوك التفاوضي هو سلوك انساني لفظي وادائي مكتسب وان كان له مقومات وراثية، ومن ثم فان اكتساب المهارات بالتعلم امر قررنه نتائج للبحوث والدراسات.

ثانياً: الاعداد للمفاوضات

تمثل المفاوضات محاولة من قبل طرفين (او اكثر) لتغيير شروط وظروف العلاقات القائمة بينهما الى وضع يحقق مصلحة كلا الطرفين، وبناءً على ذلك ينبغي للمفاوض ان يكون حذراً بالقدر الكافي حتى لا يقع فريسة للدخلة والحيرة. فاذا ما وجد نفسه في وضع تفاوضي غير متوقع ولم يكن قد اعد نفسه مسبقاً، فعليه ان يطلب امهاله بعض الوقت للتحضير، كأن يقول بأنه مضطر الى محادثة رئيسه في الامر. المهم انه لا يفترض ان يكون مستعداً اذ انه دون الاستعداد ستكون فرصته في التوصل الى النتيجة المرغوب فيها ضعيفة وهذا مبدأ اساسي من مبادئ التفاوض^(٢٠).

^(١٨) Lan Morely and Geoffery Stephenson,, The Social Psychalogy of Bargaining, London, George Allen and Unwin Ltd, ١٩٧٥, p.١٥

^(١٩) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩

^(٢٠) نادر احمد ابو شيخة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧

وعند الإعداد للتفاوض ينبغي إدراك أن التفاوض عملية مجهدة ومعقدة، ويعتمد نجاحها إلى حد كبير على الإبداع الذهني، والسلوك المرين، والتحضير الجيد، ويهدف الإعداد الجيد للتفاوض عادة ما يلي^(٢١):

١. تحديد وتصنيف القضايا Analyze and Classify the Issues

تتمثل الخطوة الأولى في التحضير للمفاوضات في تحديد وتعريف وتحليل وتقييم مختلف القضايا التي ينبغي أن تسوى خلال المفاوضات. ونجزة كل قضية إلى عناصرها الأساسية ومن ثم تصنيفها وفق معيار "ربح مقابل ربح" أو "ربح مقابل خسارة". أن قضية ربح مقابل ربح تتضمن أن يتم التوصل إلى اتفاق يرضي كلا الطرفين، ويعود بالفائدة على كل منهما. على أنه ليس من الضروري أن تكون حصص الربح متساوية لكلا الطرفين.

٢. التعرف على حاجات الطرف الآخر Identify Opponent's Needs

للأطراف المتفاوضة عادة نوعان من الحاجات تتعلق بالقضية التفاوضية، وحاجات تتعلق بذات المفاوضات (حاجات نفسية)، فحاجات القضية التفاوضية هي أهداف أطراف التفاوض وطموحاتهم فيما يتعلق بجميع القضايا التي ستتم تسويتها. وتتمثل الحاجات النفسية بالشعور الداخلي الذي تخلقه عملية المفاوضات، والتي لا يمكن مناقشتها أو التفاوض بشأنها بطريقة مباشرة، ومع ذلك فإنه من الأهمية بمكان التعرف عليها قبل بدء المفاوضات، ودراسة امكانية استخدامها لتحقيق مصلحة المفاوضات.

٣. تحديد مستويات الطموح Determine Aspiration Levels

يجب تحديد مستويات طموح الطرف الآخر في صورة "حد أدنى" و"حد أعلى"، فالحد الأدنى هو أقل ما يمكن أن يقبله الطرف الآخر قبل الانسحاب من المفاوضات، والحد الأعلى هو ما يحاول الحصول عليه. ولأجل تحديد ذلك يقوم المفاوضات بمحاكاة العملية التفاوضية مع زميل له يمثل دور الطرف الآخر، ثم يحاول من خلال هذه المحاكاة أن يتعرف على أهداف الطرف الآخر وطموحاته وحاجاته النفسية.

٤. تحديد العلاقة المرغوب فيها Determine the Relationship Desired

تقتضي عملية الإعداد للمفاوضات تحديد العلاقة المرغوب فيها بين أطراف التفاوض بعد اتمام عملية المفاوضات، وهي في الغالب تتباين وفقاً لما يلي:

١. عدم وجود علاقة متبادلة بين أطراف التفاوض.

٢. تفاعل مستمر في ظل اعتمادية ضعيفة.

(٢١) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٨ وما بعدها وكذلك:

Robin Gourlay, Negotiations and Bargaining, Personnel, (Vol., 25, No. 3, 1987), p.p. 13-26

٣. علاقة متبادلة قوية.

٥. وضع الاهداف Setting Goals

ينبغي على المتفاوض ادراك مالذي يريد تحقيقه من العملية التفاوضية قبل الذهاب الى مائدة المفاوضات، وتحقيق مستوى طموحه بحديه الأعلى والأدنى، وهذه حقيقة بديهية في المفاوضات، وإذ لم يعرف المتفاوض الى أين يتجه ويجهل كامل أهدافه، فلن يستطيع تحقيق أي نتائج إيجابية لمصلحته.

٦. إعداد جدول الاعمال The Agenda

يقوم الفريق التفاوضي باعداد جدول الاعمال قبل الدخول في المفاوضات، وعلى المتفاوض أن لا يقبل جدول اعمال الطرف الآخر، إلا بعد التأكد من ميادينه، أو إذا كان لصالحه، وبإعداد جدول الاعمال يمكن تحديد القضايا التي ستكون موضعاً للنقاش، كما يمكن حذف أو تجاوز القضايا التي لا يرغب المتفاوض في مناقشتها. ومهما يكن من أمر، فإن لبنود جدول الاعمال تأثيراً هاماً على عملية التفاوض وعلى نتائج المفاوضات، وذلك من خلال كشفها عن الموضوعات التي يرغب كل طرف في طرحها ومناقشتها^(٢٢).

٧. الاتفاق على مكان المفاوضات /الإعداد المادي The Physical Arrangement

أ. في حالة اختيار الدولة التي نقيم فيها كمكان للتفاوض ودعوة الطرف الآخر للتفاوض فيه يمكن تحقيق المزايا التالية:

اولاً. الضغط على الطرف الآخر بكرم الضيافة وحسن الاستقبال.

ثانياً. التحكم في المتغيرات البيئية المحيطة بجلسات التفاوض.

ثالثاً. توظيف عوامل المكان بفعالية.

رابعاً. تجنب الفريق التفاوضي متاعب عدم التكيف السريع.

خامساً. استخدام كل انواع التكتيكات التفاوضية بمرونة كبيرة.

سادساً. توفير الحماية لأفراد الفريق التفاوضي، سواء للحماية الشخصية، أو الحماية

ضد أي عملية اختراق يقوم بها الطرف الآخر.

ب. في حالة اختيار إقامة الطرف الآخر كمكان للتفاوض، يمكن تحقيق المزايا التالية:

اولاً. نقل عبء تجهيز المكان التفاوضي للطرف الآخر.

ثانياً. إتاحة الفرصة للفريق التفاوضي بعيداً عن روتين العمل والتأثيرات الأسرية والاجتماعية.

ج. في حالة اختيار مكان محايد يتم الاتفاق عليه، يمكن أن يحقق هذا البديل المزايا التالية:

(٢٢) نادر احمد ابو شيخة، المصدر السابق، ص ص ١٨٦-١٨٧

أولاً. وضع أطراف التفاوض بنفس الظروف ومساعدتهم على التفرغ لإتمام المفاوضات.

ثانياً. تقليل احتمالات التوتر الناجمة عن الجمهور المحيط بعملية التفاوض.

ثالثاً. سرعة إنجاز المفاوضات وعدم إضاعة الوقت والجهد.

٨. التخطيط التكتيكي: Tactical Planning

يتطلب التخطيط التكتيكي النجاح للمفاوضات، تحديد التكتيكات التي يمكن استخدامها، كالتكتيكات التي تساعد الطرف الآخر على حفظ ماء وجهه، وتكتيكات كسر الجمود، والتكتيكات التي تحول بين الطرفين الآخر والالتزام الشديد بموقف معين، على أن يتم تدوين هذه التكتيكات لكي يكون المفاوض مستعداً لاستخدامها عند الضرورة في أثناء المفاوضات.

٩. طلب الافتتاح The Opening Demand

إن للطلبات الافتتاحية (الأولية) تأثير كبير على النتائج، لأنها تؤثر بشكل رئيس على الأطراف المتفاوضة وعلى مستويات طموحاتهم، سيما وأن طلب الافتتاح يفتح الطرف الآخر ثيابه موقفه وتحديد مستوى طموحه، كما يفتح للمفاوض إمكانية تغيير مستوى طموح الطرف الآخر.

١٠. قائمة التنازلات Concession Pattern

تتطلب المهمة التفاوضية وحسب طبيعة الحالة، أن يعد الفريق التفاوضي، وقبل البدء بالمفاوضات قائمة بالتنازلات التي ينوي تقديمها بما في ذلك التنازلات الصغيرة، وينبغي أن يضع المفاوض نصب عينيه عدداً من المبادئ المتعلقة بتقديم تنازلات، ومن أهم هذه المبادئ:

- أ. أن يحصل المفاوض على تنازل من الطرف الآخر مقابل كل تنازل يقدمه.
- ب. أن يقدم المفاوض تنازلات لا قيمة لها أو ذات قيمة قليلة بالنسبة له، ليحصل على تنازلات حقيقية من الطرف الآخر.
- ج. أن يلجأ المفاوض إلى تقديم تنازلات في صورة صفقة واحدة كي تبدو للمتابع أنها تنازل أساسي أو جوهري.
- د. أن لا يتسرع المفاوض في تقديم تنازلات.

١١. التخطيط لكسر الحولج أو الخروج من المأزق Planning for Breaking Impasses

إن وصول المفاوضات إلى طريق مسدود يتسبب في حدوث تأثير كبير في جو المفاوضات، لذا ينبغي التخطيط لطرق وقواعد كسر الحواجز قبل البدء في المفاوضات. ومن أبرز طرق كسر الحواجز في أثناء المفاوضات ما يلي:

- أ. تقديم تنازلات ليست جوهريّة.

ب. الدعوة الى التوقف عن مناقشة الموضوع الذي تسبب في تعكير صفو المفاوضات، وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن هذا التوقف ينبغي أن يكون قد خطط له من قبل^(٢٣).

ثالثاً : مبادئ التفاوض^(٢٤)

ويمكن تقسيمها الى نوعين وكما يلي:
النوع الاول : مبادئ تتعلق بالمفاوض والسلوك التفاوضي.
ويتمثل أبرزها فيما يلي:

١. التركيز على الأشخاص الذين يملكون السلطة والقرار، وتجنب التفاوض مع الذين لا يملكونها.
٢. وضع أهداف كبيرة ونوعية، وعدم التركيز على الاهداف القصيرة المدى. ومقاومة اغراء نجاحات مؤقتة يمكن أن تكون توطئة لفشل لاحق وضياح للأهداف بعيدة المدى مع الاستعداد للانسحاب من المفاوضات إذا ما تم التأكد بأنها لا تسير في اتجاه تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة.
٣. التحلي بالهدوء والثقة بالنفس، وضبط الاعصاب وروح التفاؤل، فالتفاؤل أحد أهم أسلحة الدفاع التفاوضي التي يتم من خلالها معالجة أي اختراق من جانب الخصم، ولا بد من نشر روح التفاؤل لدى اعضاء الفريق التفاوضي والمحافظة على التوافق النفسي والاتزان العاطفي، وهو يحمي المفاوض من خطر الوقوع فريسة للانفعال المخطط من الطرف الآخر الذي قد يستغل اللظرف ويدفع بكمية من المعلومات غير الصحيحة بهدف للتضليل.
٤. العمل على تفهم حاجات الطرف الآخر، والتعامل معه من موقع قوة، فالمفاوض الناجح يصبح أكثر فعالية عندما يدرك نقاط قوته ويستخدمها بطريقة ذكية، مع ضرورة عدم الاستخفاف بالآخرين، لأنهم قد يمتلكون القوة التي يمكن أن تكون كافية لجعلهم في وضع يستطيعون فيه استخدام الرد المناسب، لذا ينبغي احترام حقهم في اختيار أدواتهم التفاوضية بحرية.
٥. الاستعداد للمفاوضات بصورة جيدة واتقان كيفية الاستفادة من ردود أفعال الآخرين، ويفضل عدم التفاوض إذا لم تتوفر الاستعدادات الكافية، وعلم الافصاح عن ذلك بل اللجوء الى وضع الشروط والعقبات التي تحول دون الجلوس الى مائدة المفاوضات، وإذا ما حصل إجبار على التفاوض دون

(٢٣) المصدر نفسه، ص ص ١٩٣-١٩٤

(٢٤) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ص ٧٣-٨٩

استعداد، فيمكن في هذه الحالة استخدام تكتيكات كسب الوقت والتسويق التي تكفل أرجاء جلسة المفاوضات.

٦. اخضاع أية مبادرة أو اقتراح يتقدم به الطرف الآخر أثناء العملية التفاوضية للتقييم والتحليل، ولا ينبغي التسرع في البت بأمر مشكوك فيه، ولا الاستسلام لضغوط من شأنها التأثير لاتخاذ قرارات متسرة.

٧. ينبغي التعامل مع الطرف الآخر بوصفه طرفاً قوياً ولكن من الممكن التغلب عليه، مع ضرورة الحذر من لجوء الطرف الآخر الى استخدام "استراتيجية الضعيف" بهدف الخداع والمناورة.

٨. اعتماد مبدأ السرية والحرص على عدم كشف النوايا والأهداف دفعة واحدة، إذ أن شيئاً من الغموض يعد مفيداً لتشتيت جهود الطرف الآخر بين اكتشاف المجهول والتفاوض.. ويقتضي هذا المبدأ عدم كشف جميع الأوراق عند الجلوس الى مائدة المفاوضات، وكلما كان حاجز عدم المعرفة سميكا يكون الطرف الآخر عرضة للخداع، وقد يسير بخطوات تصب في مصلحة خصمه دون أن يدري.

٩. تهيئة الطرف الآخر وإعداده نفسياً لتقبل الاقتناع بالرأي الذي تتبناه، ومن المفيد اللجوء الى ترديد أسم من تحاوره بمزيد من الاحترام أثناء الحديث معه، واشعاره بأهميته وأهمية آراءه وإبداء الاهتمام بالهوايات والموضوعات التي تهتمه، وتجنب توجيه النقد إليه، وامتداح تفوقه وتميزه ونجاحه، والتركيز على المكاسب المشتركة المتوقعة من الاتفاق..

١٠. اعتماد صياغات وإساليب منطقية في طرح الأفكار والموضوعات التي يتم التفاوض بشأنها، ولتتمتع بدرجة عالية من البقطة والحذر إزاء محاولات أو مناورات الطرف المقابل، والعمل على تجديد طرق وإساليب التفاوض.

١١. ضرورة توفر عنصر الانسجام بين أعضاء الفريق التفاوضي، والحرص على أن تعقد المفاوضات وجها لوجه لرصد واستقراء ردود أفعال الطرف المقابل، مع تجنب المفاوضات على الهاتف أو عبر المراسلات، ومحاولة التعرف على صاحب السلطة في الطرف الآخر، فقد لا يكون المتحدث هو صاحب السلطة.

١٢. المفاوض أو رئيس الفريق التفاوضي هو أنسب الأشخاص لشرح قضيته وإثارة الاهتمام الحقيقي بشأنها، لذا لا يفضل إرسال من ينوب عنه.

١٣. ينبغي أن يكون المتفاوض ذا أذان صاغية ويتطلى بالحكمة، ولديه القدرة على اقتناص الحقائق والمعلومات، ومراقبة سلوك أعضاء الفريق الخصم وتصرفاتهم، فالمعلومات المتجمعة من عملية الرقابة يمكن أن توفر مصدرا جيدا للمعلومات.
١٤. عدم الانبهار بنجاح الآخرين، إذ ربما يكون ذلك نتيجة لعوامل خارجية، وقد يقتضي الأمر تعديل الخطة، والتحقق مما يدلي به الطرف الآخر من معلومات في جلسات المفاوضات فقد تعوزها الحقائق الثابتة، وربما تتطلب على التضييل أو المناورة وذلك بهدف الارباك وضياح جدوى العملية التفاوضية.
١٥. يفضل الذهاب الى جلسة المفاوضات في وقت مبكر لاستطلاع الموقف وتقييمه، فالذهاب المبكر يتيح فرصة للتمتع بالهدوء قبل لقاء مفاوضي الطرف الآخر، والزلم أعضاء الفريق التفاوضي بحضور الجلسات التفاوضية، فغياب أحد أعضاء الفريق التفاوضي عن جلسة قد يجلب للمتاعب، ويقلص من قدرات وطاقات الفريق التفاوضي، ويؤثر على مركز رئيس الفريق، خاصة إذا كان مناقشة أحد الموضوعات تقع في صلب اهتمام أو اختصاص العضو المتغيب.
١٦. الابتعاد عن التردد، فالتردد يضعف من الموقف التفاوضي وعندما يعمل أحد الأطراف على تغيير الموضوع أو يحاول تجنب القضية المطروحة يعني أن الطرف الثاني لديه فرصة لاستثمار الموقف وعليه اقتناصها بذكاء وحكمة.
١٧. يفضل اختتام الجلسة التفاوضية بملاحظة ايجابية بغض النظر عن نتيجة هذه الجلسة، إذ أن لكل جلسة فائدة لكل شخص شارك فيها.
١٨. ينبغي التعاون بقدر من الايجابية عند مناقشة مشكلات الآخرين لأن ذلك قد يسهم في تحقيق قدر من المكاسب، ولا يعد من الحكمة بدء الحوار التفاوضي بجملة استفزازية أو بنظرة عدوانية أو بإثارة مشاكل قديمة ومستعصية، إذ قد ينعكس ذلك على الطرف الآخر ليصبح أكثر تشددا بل قد يدفعه ذلك الى الانسحاب من المفاوضات واللجوء الى وسائل عنيفة لحل النزاع التفاوضي.
١٩. يفضل تجنب مناقشة موضوعات مثيرة للجدل لأنها غالبا تعيق للتوصل الى نتائج تفاوضية مرضية، وعدم التركيز على أخطاء الآخرين بهدف احراجهم، ويستحسن الانتقال الى موضوعات أخرى وذلك كفيل بكسب احترام الآخرين.
٢٠. مراعاة عدم الاستطراد في توضيح افكار لا صلة لها بالموضوع، كما أن الاقتصاد في الكلمات يساعد الآخرين على فهم ما قيل، ويسهم في توفير الوقت.

٢١. الاهتمام بالآخرين من خلال تعليقات شخصية محبة، والمتفاوض الناجح هو من يدرك أمزجة الآخرين، ولا يسرف في الضغط عليهم، بل على تشجيعهم للحديث عن إنجازاتهم الشخصية مع إدراك ما يحبونه ويكرهونه، والتخطيط لكيفية الإفادة من ذلك. فكل موقف تفاوضي يختلف عن الآخر، وبالتالي ينبغي التخطيط بدقة لإدراك المتغيرات والسيطرة على المواقف المستجدة، ودفع الآخرين لإدراك ما يفيد بأنك تقدر التضحيات والتنازلات التي قد يضطرون إلى تقديمها.

٢٢. ضرورة إدراك أنه من اليمير جعل الناس يغيرون سلوكهم بدلا من أن يغيروا مواقفهم، وعندما يتغير السلوك تتغير المواقف تدريجيا. فالسلوكيات التي تعزز ايجابيا تنزع الى الثبات والاستمرار، أما التي تعزز سلبيا فتتزع الى الاختفاء.

النوع الثاني : مبادئ تتعلق بنظام العمل في المفاوضات وبتمثل أبرزها فيما يلي:

١. إن محاولة تغيير بنود الاتفاقية التي تم التوصل إليها توا، قد يهدد المفاوضات الناجحة بالفشل.
٢. عندما يعمل اعضاء الفريق التفاوضي معا فإن كل عضو لا بد أن يمسير وفق الخطة الموضوعية بالالتزام ذاتي، وأن جميع أعضاء الفريق يكمل بعضهم البعض.
٣. الحرص على اشاعة اجواء الثقة المتبادلة وحسن النية، بخاصة مع بداية الجلسة التفاوضية، وفي حالة عدم التاكيد فلا ضرورة للإجابة ويفضل ارجاءها، إذ أن العودة لتصحيح ما تمت الاجابة عنه خطأ يضعف الموقف بشكل كبير.
٤. المحافظة على حسن المظهر واللباقة وكياسة السلوك في اثناء جلسات التفاوض، وعدم التسرع والمبالغة في اختزال المهمة التفاوضية، لأن ذلك قد يؤدي الى نسيان بعض الاشياء التي ربما تكون مهمة.
٥. القناعة بالرأي قبل اقناع الآخرين به، والاستعداد للمفاوضات بشكل جيد لأن ذلك يعزز من الثقة بالنفس ويجعل الآخرين أكثر تهيئا.
٦. تأليف الفريق التفاوضي بحيث يكون مساويا للفريق الآخر، واختيار اعضاء الفريق الآخر بعناية، وعدم اختيار اشخاص لا تدعو الحاجة إليهم.

٧. ضرورة التنبه الى عملية ترتيب المكتب، فقد يعتمد الطرف المضيف الى ترتيب جلوس ضيوفه في مواجهة الشمس أو أمام ضوء ساطع، وينبغي ادراك حقيقة أن الطرف الآخر غير مستعد لتقديم المعلومات التي تريدها ويحاول اضعافك ولا ينبغي التوقع دائماً ممن يخطيء أن يبادر الى الاعتراف بذلك.
٨. الحذر من الشخص المداهن، أو المصوف، فبعض المشاركين قد يتطوعون إعطاء معلومات إضافية ثم يماطلون في ذلك، والحذر من التميويه والتضليل، بمعنى عدم الإفراط في منح الثقة للطرف الآخر، والمحافظة على قدر عال من السرية بحيث لا تدع الطرف الآخر يطلع على ما تعدّه من تقارير، فمعظم الناس فيهم ضعف خاص ويستهوهم الحديث عن موضوع معين، وبالتالي فمن المناورات الشائعة التحدث معك في هذا الموضوع في مرحلة مبكرة من المفاوضات.
٩. تحليل دوافع من يفتعل الغضب، فبعض اعضاء الطرف الآخر ربما يتقوه بكلمات غاضبة لحملك على فقدان توازنك، فإحدى المناورات التي يمكن أن يولجها مفاوض ما، هي محاولة سحبه الى مناقشات من شأنها معرفة الكثير عنه وعن عمله ويمكن أن تستخدم هذه المعلومات في غير مصلحته.
١٠. ضرورة تفحص بنود الاتفاقية التي تم التوصل إليها، ولا سيما إذا قام بصياغتها الطرف الآخر، فحتى لو حققت نتائج جيدة أثناء الجلسات التفاوضية، فإن الأمر يمكن أن يتغير إذا ما دست بنود أو عبارات الى الاتفاقية وهي لا تتفق مع مصلحتك أو تتعارض مع ما اتفق عليه خلال العملية التفاوضية، ودع الطرف الآخر يدرك إن هذه المفاوضات قد تؤدي الى تطوير علاقة ثنائية، ودعه يدرك أن هذه المفاوضات لا تمثل الفرصة الأخيرة.

رابعاً: المهارات التفاوضية الأساسية^(٢٥)

١. مهارة جمع وتحليل واستخدام المعلومات.
- لا بد من الإشارة هنا الى أهمية ومكانة المعلومات في الحياة المعاصرة، وهناك من يرى أن المعلومات هي السلطة لأنها تعين على معرفة ما يجري وأهم من ذلك ما سيجد، وهي بذلك توفر لمن يمتلكها سلطة واسعة^(٢٦)، ونحن في عصر تبنى فيه

(٢٥) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابوالتمن، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٩٨

(٢٦) F. Forsyth, The Negotiator, Bantam Press Great Britain, ١٩٨٩, p.1٧

القرارات على المعلومات، وبدون المعلومات والمعلومات الدقيقة تحديداً، يصبح الرأي أو الحكم على الأشياء قائمة على الاجتهاد والتصور الشخصي.
أن المفاوضات بجوانبها المتعددة تستند وبصورة أساسية على المعلومات، ذلك أن هذه العملية تعتمد بدرجة كبيرة على مقدار المعلومات المتاحة وامكانية توظيفها في خدمة الاهداف التفاوضية^(٢٧).

لذا يمكن القول لا مفاوضات بدون معلومات وأن المتفاوض الذي يجلس الى مائدة المفاوضات دون أن يطلع على المعلومات المتعلقة بمهمته التفاوضية، كالمحارب الذي يدخل ساحة القتال وهو اعزل، كما أن صواب الكثير من الاجراءات التي يتخذها المتفاوض يعزى في الغالب الى نفاة المعلومات ذات الصلة بموضوع التفاوض، وتعتبر المعلومات وتنظيمها من أولى المهام الرئيسية في التفاوض.

والمفاوض بحاجة دائمة الى المعلومات سواء كانت اقتصادية أو احصائية أو معلومات ذات الصلة بالخلفية التاريخية أو السياسية أو الاجتماعية للمسألة المتفاوض بشأنها. ويستفاد من تعدد مصادر المعلومات ونقته، كما ان اسلوب طرح الأسئلة والاستفسارات خلال المفاوضات يعتبر مصدراً هاماً آخر لهذه الأغراض، وينبغي على المتفاوض الماهر إدراك فائدة تحضير الاسئلة الرئيسة، ويعرف ما هية المعلومات التي يريدها والطريق الافضل في السؤال عنها، والاسئلة البديلة للحصول على هذه المعلومات.

وتعتبر جلسات التفاوض سيما جلسة الافتتاح، على قصر أمدها مصدراً بناءً للمعلومات، ينبغي فيها على المتفاوض أن يستكشف وبسرعة عالية أية اشارة يمكن رصدها لدى الطرف الآخر اعتماداً على خبرته، ومهارته، واسلوبه التفاوضي لتكوين انطباعات محددة قد يكون لها تأثير كبير على المراحل اللاحقة التي سيتم فيها استخدام هذه المعلومات التي اتاحتها سلوكيات المفاوضات خلال تلك الجلسات. فيما يعتبر الاصغاء من احدى طرق الحصول على المعلومات المضافة خلال المفاوضات والتي تزيد من قوة المتفاوض^(٢٨)، والتي يفترض أن تتفنن بصورة صحيحة و ايجابية كالنظر الى عيني المتحدث وتشجيعه على الاستمرار بالحديث.

٢. مهارة الاتصال وتبادل المعلومات.

^(٢٧) Otomar J. Bartos, Process and Outcome of Negotiations N.Y. Columbia University Press, 1974, p.289

^(٢٨) انظر:

Gary Karrass, Negotiate To close How To Make More Successful Deals, London, William Collins and Co. Ltd, 1986, p.p. 75-76 Scott, Op cit, p11

الاتصال هو الظاهرة المركزية في المفاوضات^(٢٩). ونظرا لأن المفاوضات تمثل عملية تتطوي على تبادل الآراء والرغبات والاهتمامات، فإن هذا التبادل لا يمكن أن يحدث دون حدوث الاتصال بين الأفراد^(٣٠)، فالإتصال فن من فنون التفاوض بل هو أكثر العناصر أهمية في فنون التفاوض، ذلك أن المفاوضات تهدف إلى اقناع الطرف المقابل بوجهة نظرك والوصول إلى اتفاق، لذا فإن الإتصال مهارة تفاوضية أساسية يتم بواسطتها تبادل المعلومات بين لثنين أو أكثر من الأفراد، تعتمد على الأسلوب الذي يتطور فيه التفاوض، من حيث الاستخدام والتأثير قدرته على الإتصال الفعال^(٣١).

لهذه الأسباب أولى العديد من المختصين بالمفاوضات اهتماما كبيرا بعملية الإتصال، وغدا ينظر للكثير منهم إلى المفاوضات على أنها عملية اتصال وتفاعل بين طرفين أو أكثر في المسعى من أجل الوصول إلى اتفاق ما على المسائل المطروحة على مائدة التفاوض، فشكل للتوقعات "Expectations" تحددها طبيعة الاستنتاجات التي يتوصل إليها المتفاوضون، وحيث أن عملية صنع القرار في المفاوضات تعتمد على درجة التقارب بين توقعات أطرافها، فإن الإتصال يصبح العملية التي يتم من خلالها تحقيق هذا التقارب أو الالتقاء بصيغة الاتفاق^(٣٢).

ولغرض تحسين الإتصال بين الأطراف يقترح سكوت "Scott" عدد من الخطوات العملية، من بين أهمها:

- أ. خلق المناخ الودي والملائم.
- ب. عرض المعلومات بصورة مبسطة.
- ج. الاستفادة من وسائل الإتصال غير الشفهية.
- د. الإنصات بصورة جيدة والتركيز وتسجيل الملاحظات وطلب للتوضيح والتحقق من الاستلام بصورة صحيحة.

وتزداد الحاجة إلى اعتماد أساليب أكثر تطوراً وتأثيراً عندما تصبح عملية الإتصال أكثر حساسية ودقة حسب نمط ومراحل المفاوضات

٣. مهارة اليقظة والتركيز خلال المفاوضات

إن مهارة اليقظة والتركيز لدى المتفاوض تعني مدى استطاعته في أن يركز على سير المفاوضات، ويلخص نقاط الاتفاق ولوجه الاتفاق سيما في المفاوضات الطويلة،

^(٢٩) Cary Karrass, Op. Cit, p. ٥٦

^(٣٠) Betty S; Murphy, Negotiators Made, Note, Not Born, USA, NRECA, Manngement Quarterly, Vol ٢٧, Winter, ١٩٨٦, p.p. ٢٦-٢٩

^(٣١) G. Lewiss, Communication, N.Y. John Willey Cons., Inc, ١٩٧٥, p.

وجوهر موضوع التفاوض قيد النقاش ولفترة طويلة ومتعبة في أغلب الاحيان، وهناك من يرى أن هذه المهارة كقدرة تنعكس في طريقة تفكير المتفاوض تجاه الحالة التي قد تنشأ وفي اختياره للأساليب العملية لمعالجتها بحيث تتم هذه العملية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا على طاولة المفاوضات، أو هي الاستجابة السريعة الى أي تحد متوقع أو حاصل فعلا خلال المناقشات الجارية، كما أن مفهوم اليقظة يستند بصورة أولية على التصور الشخصي الذي يعتمه الافراد كأساس في تصور التوقعات والتنبؤ بها وتفسيرها، وهناك من يعطي بعدا زمنيا لتكون اليقظة عند الافراد باعتبار أن اليقظة في الحاضر هي عملية انعكاس وتفسير للماضي وتوقع المستقبل، ويعزى ذلك الى أن ما يرغب به الفرد محكوم بماضيه ومستقبله بنفس القدر بالظروف السائدة وتركز هذه العملية على عناصر، مثل قدرة الفرد على تفسير المواقف ومقارنتها مع قيم الآخرين والتغيير البيئي وكذلك إدراك الاتصال بما حوله^(٢٣).

لذا فإن اليقظة والتركيز مهارة معرفية وإدراكية. معرفية في كونها قابلة للخلق والتطوير والتدريب، وإدراكية في كونها تعتمد على مدى وعي الفرد واستجابته لعوامل توافرها واستشعارها عند الحاجة. واليقظة عند المتفاوض أداة لتحقيق حالة ايجابية خلال عملية التفاوض تنعكس في الفعل الارادي البيهي والفراسة وحسن التنبص في اخراج الاستجابة بالشكل الموضوعي لصيغة الحاجة المطلوبة من الطرف المقابل وبدونها لا يمكن للمتفاوض أن يعبر عن المواقف المطلوبة، كما أنها من جانب آخر صفة لازمة وركن اساسي من اركان المفاوضة الناجحة^(٢٤).

٤. مهارة الامام بمعارف متنوعة ذات صلة بالتفاوض.

تجري المفاوضات على اختلاف أنواعها وسط بيئة لا تجد الأطراف المشاركة مناصا من الأخذ بتأثير جوانبها المتعددة بالحسبان، ونظرا لأن المفاوضات هي حوار بين طرفين أو أكثر، حول موضوع ما تحت ظروف زمانية ومكانية معينة تحكمه وتنظمه مجموعة من المعطيات والمحددات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ويمثل كل طرف فيها مزيجا من العناصر الفنية والاقتصادية والسياسية والإدارية، عليه فإن الأمر يفرض على المتفاوض الامام بهذه الجوانب لتمنحه قوة وقدرة على التحليل والربط فيما بينها واستحضارها على مائدة المفاوضات^(٢٥).

وتتمثل أهم نواحي عمل المتفاوض في الاهتمام بالفروق القومية والإقليمية، وأن يكيف خطته واساليبه التفاوضية لتلائم مع توجهات الطرف الثاني الجالس أمامه.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨١

(٢٤) المصدر نفسه، ص ص ٨١-٨٢.

(٢٥) Kapoo, op cit, p.p. 3-4

وهذا جانب من الاهتمام الذي يجب أن يراعاه المتفاوض وإلا لن تكون توقعاته وافترضااته ملازمة لطريق الصواب، ويجب ألا يفترض المتفاوض بأن الطرف الآخر يفكر كما يفكر هو، أو أنه يشاطره القيم والاعتبارات كما يؤمن بها هو، أو أنه إجمالا سيتصرف كما يتصرف هو.

وفضلا عن ذلك ينبغي على المتفاوض إدراك أهمية وتأثير مكونات البيئة الخارجية باعتبارها جوانب أساسية مكملية لعملية التفاوض واستحضارها بصورة دائمة على مائدة المفاوضات.

وبعبارة أخرى، أن عملية المفاوضات بطبيعتها وجوانبها المتعددة تتطلب من المتفاوض أن يكون موسوعيا من حيث الإلمام بالمعارف المتنوعة ذات الصلة بالتفاوض فضلا عن مجال اختصاصه النقيض، وأن الإلمام بهذه المعارف من شأنه أن يتيح للمتفاوض المرونة في التعامل مع المواضيع المطروحة، والقابلية في الحكم على الأمور بكفاءة وثقة عاليتين.

خامساً : مهارة اعتماد الاستراتيجية المناسبة والمناورة والتكتيك.

يعد اختيار الاستراتيجية المناسبة والتكتيكات الضرورية لتحقيق الأهداف المرغوبة، مهارة أساسية تهدف الى تسليح المتفاوض بالوسائل والأساليب التي تجعله قادرا على مقابلة الطرف المقابل وتحركاته، والتجارب معه أو معارضته عندما يتطلب الأمر ذلك^(٣٦).

أن الاستراتيجية هي خطة للعمل الأساسية المعتمدة لأنجاز هدف معين، أما التكتيكات فهي الوسائل التي يتم بواسطتها تنفيذ هذه الخطة، وبمعنى آخر فإن الاستراتيجية هي عملية التخطيط للمفاوضات وتوجيهها نحو أنجاز الأهداف، أما التكتيكات فتتصل بالحركات والمناورات المعتمدة في تنفيذ الاستراتيجية^(٣٧).

وهناك من يؤكد الارتباط الوثيق لكل من الاستراتيجية والتكتيك مع التخطيط، ثم يعرف الاستراتيجية على أنها التخطيط للأهداف البعيدة المدى، أما التكتيك فيتعلق بالمناورات والأساليب المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف^(٣٨). وعليه فإن الاستراتيجية هي الخطة العامة والمحددة لأهداف التفاوض، وأن التكتيكات والوسائل هي الأدوات، أو المناورات التي تعتمد لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة. ويعتمد اختيار المتفاوض للاستراتيجية الملاءمة ووسائلها على تحديده للأهداف، ذلك أن المتفاوض لا يمكن أن

(٣٦) السيد السيد شلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٤

(٣٧) K.S. Menon Purchasing and Invertoy Meer Inventory control India, A.H. wheeler and company Ltd., ١٩٧٩, p.١٣٦

(٣٨) Gary Karrass, Op. Cit, p.p. ١٤٩-١٩٢

يقوم بتحضير الخطة حسب، ويجلس الى طاولة المفاوضات في عالم اليوم دون أن يعرف هو ومنظّمته الى أين يرغبان التوصل ولماذا^(٣٩).

سادساً : مهارة اتخاذ القرار التفاوضي

أن عملية صنع القرار في المفاوضات هي ليست من أجل صناعة قرار واحد ولكنها تشتمل على سلسلة من القرارات المتعاقبة والمتراصة لإزاء جميع الاجراءات والخطوات التي يقدم المتفاوض عليها خلال المراحل المختلفة لعملية التفاوض.

وهناك من يعتقد أن من الضروري تطوير اتجاهات أفضل لفهم عمليات اتخاذ القرار في المفاوضات بدلا من الوصف البسيط القائم على كيفية اعتماد المشاركين فيها على العقلانية "Rationality" في صنع القرارات. إذ أن أخطاء المتفاوضين قد أثبتت لماذا يجب اعتبار المفاوضات مجالا للاجتهاد الشخصي وصناعة القرار، وتوسيع مبادئ البحث في النظرية للسلوكية للقرار.

كما أن تطوير اطار نظري لإدراك المتفاوض في هذا المجال من شأنه أن يقدم أكثر من تفسير لاحتمالات الأخطاء المصاحبة لأسلوب الاجتهاد الشخصي في اطار مفهوم جديد.

ويمكن القول بإمكانية ايجاد اسلوب جديد لتحسين فعالية المفاوضات من خلال تحسين عملية صنع القرار لدى المتفاوضين، ويركز العديد من الباحثين في محاولاتهم لتطوير فهم أفضل لدى المتفاوض للعناصر والمتغيرات الداخلة في عملية صنع القرار التفاوضي على مسائل مثل : تقدير الاحتمالات، اساليب حل المشاكل، تطوير البدائل، اساليب التأثير في العلاقات التفاوضية، تطوير كفاءة الاعتماد على الاجتهاد الشخصي، القدرة على التنبؤ، الصلاحية، تحديد الأهداف، المعلومات، مستويات الطموح، تمييز استراتيجية الطرف الآخر، المرونة والتخطيط. التفاعل والتركيز لاستيعاب المشاكل المطروحة كجوانب لها تأثيراتها في عملية صنع القرار التفاوضي ، واهميتها في مساعدة المتفاوض على فهم أفضل لهذه العملية^(٤٠).

^(٣٩)Ibid, op.citt, p.160

^(٤٠) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

سابعاً : مراحل المفاوضات

تأخذ المفاوضات على الدوام طابعاً أو شكلاً ديناميكياً^(٤١) ويحتاج المتفاوض خلال العملية التفاوضية الى ما يمكن تسميته بنسيج المفاوضات " Fabric of the Negotiation"^(٤٢) وقد تفرض الطبيعة الخاصة لبعض انواع المفاوضات ترتيباً معيناً للمراحل التي تمر بها، ويبقى الهدف هنا هو تحديد بعض الجوانب المرحلية التي يتكرر حدوث هذه النشاطات خلالها من نمط تفاوضي لآخر وبشكل عام.

بالاضافة الى اعمال التخطيط التحضيرية التي تتعلق بتحديد الاهداف والاستراتيجيات، تتضمن المفاوضات بحسب العديد من الكتاب والمختصين-خمس مراحل هي^(٤٣):

١. التعرف على حاجات الطرف الاخر وتوقعاته من التسوية الحقيقية.
 ٢. بناء التوقعات: ويسعى المتفاوض خلال هذه المرحلة الى ايجاد شيئاً من التعارض في موقف الطرف الاخر، وذلك من خلال تقديم معلومات واقعية تناقض ما ادلى به الطرف الاخر.
 ٣. ايجاد الحركة: يحاول المتفاوض الفعال خلال هذه المرحلة حمل الطرف الاخر على تقديم تنازلات من اجل تحريك المفاوضات، واذا كان الوضع المثالي هو ان يبدأ الخصم بتقديم تنازلات مهمة، فإن المتفاوض للفعال يلجأ الى تقديم تنازلات قليلة الاهمية بالنسبة له.
 ٤. التوصل الى اتفاق: بعد انتهاء المفاوضات تلجأ الاطراف المتفاوضة الى كتابة الاتفاقية التي تم التوصل اليها.
 ٥. مراجعة الاتفاقية: ان مراجعة الاتفاقية بعد فترة معينة من بدء التنفيذ تتضمن الالتزام بها.
- ويحدد " Scott " هذه المراحل كما يلي^(٤٤):
- المرحلة الاولى: الاستكشاف Exploration
- المرحلة الثانية: الدعوة او اعلان الموقف Bidding
- المرحلة الثالثة: المساومة Bargaining
- المرحلة الرابعة: التسوية Settling
- المرحلة الخامسة: المصادقة Ratifying

^(٤١) Marsh, op cit, p. ١

^(٤٢) Bill Scott, op cit, p. ٣٥

^(٤٣) انظر: نادر احمد ابو شيخة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥. وكذلك:

Donald B. Sparks, The Dynamics of Effective Negotiation
Gegliation, co. p. ١٩٨٢) p.p. ٣٩-٦١

^(٤٤) Bill Scoott, op cit, p. ٢٦ .

ففي المرحلة الاولى، يتم تعريف او تمييز الانشطة التي تحدث فيها وهي: بلورة وفهم طرفي التفاوض لاحتياجات احدهما للآخر، وفي المرحلة الثانية يقوم احد الطرفين او كلاهما، بتقديم عرضه الخاص لكل المسائل المزمع التفاوض بشأنها. اما في المرحلة الثالثة (للمساومة) فيقوم كل طرف بالتفاوض على النحو الذي يحقق افضل المزايا، ومع تطور عملية المساومة تتاح لحظات يكون عندها كل طرف قد ادرك بان هناك شبه اتفاق مطروح على مائدة المفاوضات، مما يؤدي الى الشروع بالمرحلة الرابعة (التسوية) للقضية الاساسية او القضايا المطروحة. وتأتي بعد ذلك عملية المصادقة على الاتفاق وهي المرحلة الخامسة ويتم عادة تحريرياً وفي بعض الاحيان تصحبها تفاصيل قانونية. وهناك من يذهب في تقسيم المراحل التفاوضية الى التأكيد على مرحلة اساسية اخرى، وهي تقييم المفاوضات كمرحلة اخيرة تؤثر على مرحلة الاعدال لمفاوضات لاحقة او اعادة المفاوضات^(٤٥). وفي اطار هذا الوصف تقسم الباحثة "أميمة الدهان" مراحل المفاوضات كما يلي^(٤٦):

(مرحلة الاعداد للمفاوضات)

(مرحلة اجراء المفاوضات)

(مرحلة انتهاء المفاوضات)

(مرحلة تنفيذ الاتفاق)

(مرحلة تقييم المفاوضات)

وترى الباحثة ان كل مرحلة من هذه المراحل تتألف من عدد من الانشطة المختلفة، وتؤثر كل مرحلة على المرحلة او المراحل التي تليها. وقدمت شكلاً توضيحياً لإدارة المفاوضات مبنيًا على أساس هذه المراحل والأنشطة التي تتخللها وكما يلي^(٤٧):

شكل (رقم ١) يوضح مراحل للمفاوضات والأنشطة التي تتخللها:

(٤٥) شوقي ناجي جواد، عباس غالي أبو التمن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥

(٤٦) أميمة الدهان، إدارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة. مجلة دراسات، المجلد الثالث عشرة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٦، ص ص ١٣٢-١٣٣

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣٣



وهناك من الاساتذة والباحثين من يرنأي تبويب مراحل المفاوضات كما يلي^(١٨):

- المرحلة الاولى: جمع البيانات وتحليل واستخدام المعلومات
- المرحلة الثانية: الاتصال وتبادل المعلومات
- المرحلة الثالثة: اعتماد الاستراتيجية المناسبة والتكتيك والمناورة
- المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار للتفاوضي لكفوء
- المرحلة الخامسة: المتابعة والتقييم.

ففي المرحلة الاولى يتم جمع البيانات اللازمة الخاصة بالموضوع المتفاوض بشأنه، وكذلك بشأن فريق مفاوضات الطرف المقابل، من حيث اعضاءه، المعلومات الشخصية، ميولهم... وتلي هذه المرحلة عملية الاتصال الفعلي بدءاً من المراسلات الاولى ولللقاءات التي تتم على مائدة المفاوضات وخارجها واختيار وسائل الاتصال الملائمة الشفوية والمكتوبة وحتى الاشارات والتعبير المقصودة، فضلاً عن المعلومات التي يمكن حجبها والممكن اعلانها على الطرف المقابل وفي أي مرحلة خلال عملية التفاوض. اما فيما

(١٨) نقلاً عن شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤-٦٧

يخص اعتماد الاستراتيجية المناسبة والتكتيك والمناورة فهي عملياً تهتم بكيفية تحقيق الاهداف المرسومة، ولكون المفاوضات عملية تشتمل على سلسلة من النشاطات المتعددة فسوف تكون هناك حاجة مستمرة لاتخاذ قرارات مختلفة. ولكن المقصود هنا هو سلسلة القرارات المتخذة وصولاً الى القرار التفاوضي الاخير بشأن التوصل الى اتفاق يحقق الاهداف المرغوبة وعلى نحو يلبي او يخدم المصالح المشتركة لاطراف المفاوضات. وان هذه الاهداف تبقى غير ممكنة التحقيق دون متابعة فعالة وتقييم، وبعبارة أخرى، ان الحاجة الى المفاوضات سوف تتكرر مستقبلاً مما يستدعي ضرورة تقييمها، سواء كان هذا التقييم لمعرفة مدى تحقق الاهداف المرسومة، او للاستفادة منها في مفاوضات لاحقة. وينبغي الإشارة الى ان اصحاب هذا التوبيخ قد اشاروا الى المسألتين التاليتين:

المسألة الاولى: ان هذا التقييم لا ينبغي طبيعته للتدخل الحتمي او المنطقي بين مراحل عملية التفاوض.

المسألة الثانية: يتداخل مع المراحل الخمسة اعتباران هامين:

الاول: هو ضرورة البقطة والتركيز خلال جميع مراحل عملية التفاوض.

والثاني: هو ضرورة الامام بكل الجوانب المعرفية ذات الصلة بالتفاوض وموضوعه.

وطبقاً للهدف للتفاوضي يحدد المختصين^(٤٩) الانواع التالية للتفاوض:

١. تفاوض من اجل اتفاقيات او تعهدات او ترتيبات قائمة بين الاطراف التفاوضية، ويكون المحرك الاول في هذا النوع من التفاوض هو ان لنتهاء الاتفاق او التعهدات سيؤدي الى تأثير سلبي لاحد اطراف التفاوض او لجميع الاطراف.
٢. تفاوض من اجل تطبيع العلاقات، ويقصد به اعادة تأسيس علاقة دبلوماسية او إنهاء موقف.
٣. تفاوض لاجل تغيير اوضاع ما لصالح طرف ما ويستهدف هذا النوع من التفاوض تغيير الاوضاع لصالح طرف ما على حساب طرف اخر، ويقوم هذا التفاوض على التهديد والقهر والاجبار.
٤. التفاوض الابتكاري، ويقصد به احياء علاقة جديدة وتغيير طبيعة العلاقات بين الاطراف التفاوضية.

(٤٩) ثامر احمد ابو شبيخة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣

مبادئاً: خصائص المفاوضات^(٥٠).

١. للمفاوضات عملية تبادلية تقوم على الأخذ والعطاء بين طرفين أو أكثر، وعلى التوازن النسبي في قوى أطراف التفاوض.
- تسعى الأطراف المتفاوضة التوصل إلى نتيجة مقبولة أو مرضية لتسوية القضية قيد البحث (المتنازع عليها) ، وغالباً يأمل المتفاوض أن يتحرك الطرف المقابل من موقفه باتجاه موقف الطرف الآخر، والعكس صحيح. وقد يتضمن هذا التحرك تقديم تنازلات، وقد يتضمن تعديلاً أو تغييراً في أهدافه، لذا فإن فشل للتقيد بفلسفة "المقابل" ضار بفرص نجاح التفاوض.. وفقاً لمنهج ربح/ربح يتم تركيز الاهتمام على القضية موضع التفاوض، فالمفاوض الماهر يجب أن يفاوض بما يتناسب ومستوى القضية، ويعرف "المستوى" بأهمية القضية فالمسائل الكبرى تتطلب مزيداً من الجهد والوقت، إذ يجب أن لا تعامل كل مسألة كالأخرى.
٢. المفاوضات علاقة اختيارية إرادية.

إذ لا ينشأ التفاوض ما لم تتدخل أطراف التفاوض برغبتها ودون أرغام، بل عن اقتناع بأن التفاوض سيؤدي إلى كسب لكل منهما، ويجري النشاط التفاوضي على مراحل، إذ يقدم أحد الأطراف مطالبه ومقترحاته، يلي ذلك دراسة الطرف الآخر لهذه المقترحات، ومن ثم قبولها أو رفضها أو تقديم مقترحات بديلة أو مضادة^(٥١).

٣. تقوم المفاوضات انطلاقاً من وجود قضية أو مشكلة مهمة يسعى كل طرف من أطراف التفاوض من خلال التفاوض والتفاعل والاتفاق إلى إيجاد حل لها أو التوصل إلى اتفاق معين تلتزم به الأطراف المتفاوضة^(٥٢).

فالتفاوض إما كان نوعه، لا بد أن يدور حول قضية معينة أو موضوع معين يمثل محور العملية التفاوضية.. ومن خلال القضية التفاوضية يتحدد الهدف التفاوضي والاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية.

ويتمحور الهدف التفاوضي في الغالب حول القيام بعمل محدد تتفق عليه الأطراف التفاوضية، أو الامتناع عن القيام بعمل معين يتفق على عدم القيام به بين أطراف التفاوض أو تحقيق كلا الهدفين السابقين معاً.

٤. يقوم الفريق التفاوضي بتقنية جدول أعماله من القضايا التي يمكن التعامل معها بأساليب أخرى غير أسلوب التفاوض.

(٥٠) لمزيد من التفصيل انظر المصدر نفسه، ص ١٨-٣١ وكذلك Donald B., Sparks,

٣-١٣ op cit, p.p. وكذلك: د. حسن الحسن، التفاوض فن ومهارة، (عنا: المنظمة العربية للتربية الإدارية، سلسلة البحوث والدراسات، ١٩٨٩)، ص ١٣.

(٥١) تاجر احمد ابو شيخة المصدر السابق، ص ٢٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

وذلك بتحليل جميع القضايا على أساس نتائجها المهمة، كذلك أن يجزئ القضية المتنازع عليها إلى قضايا أو بنود صغيرة، ويوزع الوقت التفاوضي على هذه البنود بما يتناسب وأهميتها، ويقوم بحذف ما هو غير قابل للتفاوض، أو ما ليس له صلة بأهداف القضية التفاوضية الرئيسية.
٥. عندما يجد الفريق التفاوضي أن صراع القيم يهيمن على القضية فإن لديه الخيارات التالية للتعامل معها^(٥٣):

- أ. ترك الطرف الآخر يعبر عن مشاعره، وعدم تحدي تلك المشاعر.
 - ب. ترك الطرف الآخر يعبر عن مشاعره، ثم تجاهل هذه المشاعر والمضي قداما في التفاوض، أو اقتراح استراحة من أجل تهدئة مشاعر الخصم، ثم استئناف المفاوضات.
 - ج. (محاولة) طرح قضية أخرى مشابهة وذات جانبية، وفي الوقت المناسب بهدف استعادة فرصة حل القضية الأصلية.
 - د. عدم الاستسلام لموقف مبني على القيم، إذ أن ذلك يؤدي عادة إلى مطالب كبيرة. أنه من الأفضل اجهاض المفاوضات بدلا من الاستجابة لسلسلة لا تنتهي من المطالب غير الواقعية.
 ٦. لجميع المفاوضات نتائج.
- قد تكون هذه النتائج إيجابية وقد تكون سلبية، ويتوقف ذلك على الأساليب المستخدمة للوصول إلى تلك النتائج.
- فمن النتائج الإيجابية، الحل أو التكيف Solution or Adjustment ذلك عندما يحصل كل من المفاوض وخصمه على ما يريدان، وفي حالات كهذه تأتي المفاوضات بسبب ضرورتها أو الحاجة إليها. وتعبير عن إدراك كل طرف منهما بأنه سيواجه بعض الصعوبات في تحقيق هدفه الأساسي المختلف عن هدف الآخر، ولذلك لا بد لكل منهما أن يعمل مع الآخر للتوصل إلى اتفاق، وما يتم التوصل إليه من اتفاق يتم عادة تنفيذه.
- وتمثل النتائج السلبية هي^(٥٤):
- أ. فرض الحل

قد يتمتع أحد الأطراف بقوة تسمح له أن يفرض الحل على الآخر دون تقدير لموقفه. ويعتبر استخدام تكتيك التهديد والاكراه ضربا من ضروب القوة، وقد يلجأ المفاوض إلى التهديد بالقانون بشأن قضية متنازع عليها إذا لم يستجب الطرف الآخر

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ وما بعدها.

لمطالبه.. وقد دلت التجارب على أن الطرف المكروه يستمر في البحث عن الطرق والوسائل لتعطيل تنفيذ الاتفاقية التي تم التوصل إليها، كما أن تحقيق الأهداف بالقوة طريقة تفاوضية قصيرة النظر.

وقد يتم فرض الحل من خلال إطالة الوقت لإنهاء الطرف الآخر فيضطر إلى الاستسلام لأنه يدرك استحالة الأخذ بوجهة نظره أو لكي يصبح للتفاوض غير قادر على رفض شروط الطرف الآخر، وهنا لا تحل للقضية أيضا بطريقة عادلة، إذ بمجرد أن يزول ضغط الوقت فالطرف المستسلم ربما يصبح قادرا على الإصرار على مطالبه. أن فرض الحل يؤدي إلى نتيجة ربح مقابل خسارة مما يؤدي إلى عدم الرضى عن الاتفاق، وبالتالي الحاق الضرر بالعلاقة المستقبلية بين الطرفين. ب. الاستسلام.

يحدث الاستسلام عندما يقتنع أحد الطرفين بأن إصراره في الحصول على ما يريد يكلفه خسارة أكبر من الخسارة التي تلحق به عند التنازل للطرف الآخر، فالنجاح أو الإصرار على المطالب له تكلفة عالية. ج. الحل الوسط

تعتبر نتيجة الحل الوسط تنازل كل من المفاوض والطرف الآخر عن بعض أهدافه الصغرى، وربما عن بعض أهدافه الكبرى، وذلك من أجل ضمان تحقيق الأهداف الأخرى، فإذا ما كان أحد الطرفين معطيا فإن ذلك محاولة منه لتقليل خسارته. إن لمستوى المهارة التفاوضية للأطراف تأثيرا كبيرا على محتوى نتائج الحل الوسط، وتتمثل نتيجة الحل الوسط عادة في أن يتقاسم الطرفان الكسب ولكن ليس من الضروري أن تكون حصص الكسب متساوية. أن فرص نجاح المفاوضات التي تتوصل إلى اتفاق من خلال الحل الوسط كبيرة، ولكنها تتطلب متابعة أكبر مما يتطلبه الاتفاق للناجم عن فرض الحل أو التسوية.

د. المازق

ينشأ المازق عندما يأبى كلا الطرفين الاستمرار في الاتجاه نحو التسوية أو عندما يتخذ كلاهما موقفا دفاعيا عنيفا، أو عندما لا يرى كلا الطرفين أية فائدة من أحداث تغيير يتسم بالتقدم في اتجاه التسوية، ويمكن أن ينشأ المازق أيضا إذا ما اعتقد كلا الطرفين أنه قادر على انتظار تغيير موقف الطرف الآخر ويستخدم هذا التكتيك أحيانا لتحويل المفاوضات إلى المستوى التالي الأعلى في السلطة.

ثمة عدد من البدائل يمكن للمفاوض الذي يواجه مازقا أن يختار ما هو مناسب منها، اعتمادا على احتمالية نجاح كل بديل من هذه البدائل، ويمكن تحديد أبرزها فيما يلي^(٥٥):

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٩-٣٠.

- (أولا) إعادة توضيح القضية او النقطة النقاشية والتأكد من ان الطرف الاخر بات يدركها كما ينبغي لها ان تدرك.
- (ثانيا) اخذ عطلة لمتأنف المفاوضات بعد ذلك.
- (ثالثا) تقديم معلومات جديدة وتغيير هدف او صيغة القضية المسببة للمازق.
- (رابعا) طرح القضية جانباً لفترة مؤقتة ثم اعادة لثارثها بحيث يتفق الطرفان على ذلك حتى اذا ما اعيدت مناقشة القضية فلن يكون هناك خلاف على محتواها وهدفها.
- (خامسا) ان طرح القضية جانباً اسلوب فعال من اجل نقل القضايا الى مكان انسب في جدول الاعمال.
- (سادسا) استبدال الاشخاص بغيرهم وهذا ينبغي ان يتم باتفاق مشترك. ان هذا الاستبدال قد يحاصر استمرار انتقال ردود الفعل السلبية بين اطراف التفاوض التي اصبحت مزعجة لكلا الطرفين.
- (سابعا) الكف عن التفاوض والانتقال الى الوساطة او التحكيم، لان اشراك طرف ثالث قد يتيح فرصاً للتقدم ما دام للطرفين متمسكين بموقفهما.

المداخل التكاملية لاقطار مجلس التعاون العربي

الاستاذ المساعد الدكتور

نايف عبد الله العزاوي

كلية الادارة الاقتصاد - الجامعة المستنصرية

المقدمة

كان للجهود الكبيرة التي بذلت من قبل اقطار مجلس التعاون العربي، الاثر الكبير في السير نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين العراق-مصر-الاردن-اليمن وصولاً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود من قبل الجماهير العربية في وطننا الكبير. فانه من المهم الدراسة والمقارنة مع تجارب العالم التي سبقتنا في هذا المضمار لاستخلاص الدروس والحلول التي نخدم اهدافنا الكبرى والابتعاد كلياً عن تقليد هذه التجارب والانظمة التكاملية الاخرى التي سبقتنا في هذا المضمار، فالذي يصلح للاقطار الاخرى لا يمكن ان يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في اقطار مجلس التعاون العربي، كما ملاحظ في هذه التجارب، تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتي اعتمدت اساساً على عوامل آلية السوق والتجارب المجموعة الاشتراكية التي اعتمدت التخطيط المركزي وتجربة مجلس التعاون الخليجي بين اقطار دول الخليج العربي الست وتجربة الاتحاد المغربي بين الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا وما يهمني نحن العرب ان لا نتجنب ولا نقد الغير لان ظروف المنطقة العربية وخصائصها تختلف اختلافاً كبيراً جداً عن هذه الانظمة. لذا فان دراستنا ستتناول المحاور الآتية:

أولاً: تحرير التبادل التجاري بين اقطار مجلس التعاون العربي.

ثانياً: المشروعات المشتركة واسلوب توزيعها.

ثالثاً: الخلاصة

أولاً: تحرير التبادل التجاري بين أقطار مجلس التعاون العربي
إن اتفاقية المجلس شخّصت في البداية الطريق الصحيح للعمل العربي
المشترك حيث أكدت في مقدمة المسائل التي تناولتها الاتفاقيات الاقتصادية لدول
مجلس التعاون العربي هو تحرير وتنشيط التبادل التجاري من كل القيود بين دول
المجلس دول العلم الأخر. ولتحقيق هذه الغاية نصت المادة الثانية الفقرات (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥).

لما فيما يخص مواجهة العالم الخارجي فقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً
لتكوين حائط جمركي موحد يتم التعامل على أساسه مع الدول والتكتلات الاقتصادية
الدولية، فضلاً عن حماية للمنتجات المحلية في التجمع العربي هي:

١. لا يوضع حد أدنى لتعريف جمركية تطبيق بصدد العالم الخارجي.
 ٢. أن تكون أهداف توحيد التعريف الجمركية هي جماعة المنتجات الوطنية في
مواجهة للمنتجات الأجنبية المنافسة.
- لذا فإن الحجم النسبي للتبادل التجاري وتركيبه السلمي، والخمسي بين عدد من
الدول يوضح مدى أهمية وطبيعية العلاقات الاقتصادية القائمة التي تربط بين هذه
الدول. لذا فإن تنشيط التبادل التجاري بين دول أي مجموعة اقليمية من الدول للنامية
يستند إلى الاعتبارات التالية:

١. أن غالبية الدول النامية تعاني من ضيق السوق المحلي وعدم قدرة هذه السوق
على استيعاب المنتجات التي تنتجها هذه الدول وتبادل المزايا والاعفاءات
والتسهيلات الجمركية قد تؤدي إلى زيادة سعة السوق المحلي ويفتح أمامه أفاقاً
جديدة تتمثل في أسواق دول هذه المجموعة ويقلل من درجة ارتباطها
واعتمادها شبه الكلي على أسواق أجنبية محدودة.
٢. أن تسهيل التبادل التجاري يعد خطوة أساسية نحو قيام باقي لوجه للتعاون
الاقتصادي. فزيادة حجم المبادلات التجارية بأزالة العقبات التي تعترض هذه
المبادلات، تهيم مناخاً مناسباً للتعاون في مجالات المشروعات المشتركة
وتبادل الخبرات وانتقال رؤوس الاموال والأشخاص وما إلى ذلك من أوجه
النشاط الاقتصادي.

ومن هنا تضمنت الاتفاقية الاقتصادية للعربية، نصوصاً تهدف إلى تهيئة
الظروف المناسبة لتنشيط التبادل التجاري بين دول الاعضاء في المجلس فضلاً عن
توسيع نطاق السوق العربي أمام المنتجات العربية لأخرى،
إذاً فما هي حدود وإمكانات أسلوب تحرير التجارة في تحقيق هذا الهدف وما
مدى فاعلية آلية ودوافع السوق في أحداث التشابك الإنتاجي العربي؟

في الواقع هناك تجارب عالمية الاقرب الى الوطن العربي هي تجربة السوق الأوروبية المشتركة مثلاً، والتي تختلف ظروفها عن ظروف مجلس التعاون العربي، الا ان هذه السوق تقوم على تعظيم للدخل القومي وتقيس مدى نجاح التكامل من خلال التجارة الخارجية المتبادلة وزيادة مساهمتها في تكوين الدخل القومي. وهذا امر طبيعي فالبلدان الصناعية هي افضل العملاء لبعضها البعض. وان الهدف الواجب استخلاصه من هذه التجربة هو ان تحرير التجارة يفترض بادئ ذي بدء قيام تنمية صناعية يكون اساساً لتوسيع التبادل التجاري ثم لتحريره.

لذلك فعند قيام التكامل العربي بداية كان على اساس تحرير للتبادل التجاري وليس على اساس الإنتاج وتنسيق الإنتاج، فكانت النتيجة الفشل. لذا فان تحرير التبادل التجاري العربي يجب ان يقوم هذا التبادل.

ولهذا فإنه في مجال التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي الرابع الاعضاء في المجلس. لا يمكن ان يكون بنفس السياق الذي اتبع في التجربة الأوروبية القائمة على فكرة حرية التبادل التجاري وثقافة عوامل السوق لاحداث التبادل الاقتصادي وذلك لعدة اسباب هي:

١. ان مجموعة السوق الأوروبية المشتركة تضم حالياً اربع عشرة دولة صناعية اوروبية وسوف تنظم اليها دول اخرى خلال السنوات القادمة، وهي بحكم تركيبها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتباين لها مدخل ومفهوم موحد للتنمية يختلف في جوهره عن مضمون متطلبات التنمية في الدول العربية. حيث هناك محاولات لبعض الدول النامية في تقليد نمط واسلوب التنمية في الدول الصناعية وعليها فشلت في ذلك. ونظراً لان دول مجلس التعاون العربي لها احتياجات تختلف عن دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، وبالتالي فان سلم اولويات التكامل في كل منها لابد ان يختلف ففي هذه الحالة الاجدى بذل المزيد من الجهد لدراسة وتحليل تجارب التكامل التي تمت بين مجموعة دول امريكا اللاتينية او الدول الاسيوية والافريقية لتقايه ظروفها نسبياً مع ظروف دول مجلس التعاون العربي.

٢. ان الصيغ التقليدية المألوفة للتكامل الاقتصادي في مناطق التجارة الحرة والاتحادات الكمركية وغيرها على الرغم مما تتضمنه من مزايا ملموسة بالنسبة للدول الصناعية، الا انها تتضاءل فيما تحققة من نتائج فيما يخص الدول النامية ومن بينها دول مجلس التعاون العربي وليست حاسمة في التهيئة للتكامل الاقتصادي بينها، لسبب اساسي وهو ان الدول النامية تخطط أولاً لإنتاج سلع تبادله.

٣. المعروف ان الفروق في حيازة عوامل الإنتاج بين الاقطار المختلفة هي التي تفتح الباب لم للتبادل التجاري ذلك ان كل دولة تقوم بتصدير السلع التي تستوعب عوامل الإنتاج المتوفرة لديها نسبياً وتقوم باستيراد السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها لنقص شديد في عوامل الإنتاج اللازمة لها.

٤. انطلاقاً من النقطة السابقة فان طبيعة الارتباطات الاقتصادية القائمة بين دول مجلس التعاون العربي وبين بعض مراكز الإنتاج والاستهلاك في الخارج تحد من فاعلية السوق العربي المشترك وموجز القول ان محاولات دول العالم الثالث بما في ذلك دول مجلس التعاون العربي لتحقيق التكامل عن طريق اسلوب تحرير التجارة (Trade Liberalization) تحلت نظرية جاكوب فايز (J.Viner) التقليدية والتي تتأى باتباع اسلوب الاتحادات الكمركية كمدخل لتحقيق التكامل^(١) كما انها اثبت عدم صراحية مفهوم ليزي (Lipsy) لذي عرف التكامل كفرع من نظرية التعريفات الكمركية^(٢) وهو مفهوم لا يتناسب مع ظروف وخصوصية دول مجلس التعاون العربي الرابع.

لذا فان استخدام هذا الاسلوب على المستوى العربي واعطاءه اولوية ونقل مرجحاً في التطبيق سيكون محدود الاثر. ذلك ان للتبادل التجاري هو انعكاس للتركيب القطاعي لهيكل الإنتاج. وهو في دول مجلس التعاون متشابه ومتماثل حالياً، كما ان التجارة تخلق مقدمات للتصنيع وتحقق التنمية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة. وانطلاقاً من هذا الواقع فان التكامل العربي يجب ان يكون هدفه اولاً اقامة هيكل عربي ينتقل بالاقتصاد احادي التكوين لدى بعض اعضائه الى اقتصاد متوازن للنمو ومتنوع التركيب. ومن هنا فان استراتيجيات التكامل العربي يجب ان تكون مخططة بشكل يخلق التشابك الاقتصادي ويدعمه على اساس تنموي مبني على المشاركة والتنسيق وتنويع الطاقات الانتاجية وخلق تيارات فعلية للتبادل التجاري العربي.

وفي الواقع يمكن الاشارة الى ما ذهب اليه المفكر الاقتصادي (A. Martial) الى القول بلانه لم يحدث ان يتم لانماجاً اقتصادياً عملياً بصورة عفوية. حيث ان قوى السوق وقوانينه غير قادرة عملياً على تشكيل مثل هذا الانماج فالانماج كان دوماً نتيجة لسياسة مرسومة واعية وايرادية حيث يقتضي الانماج الاقتصادي بكل سهولة تطبيق سياسات تنمية متساقطة بصورة منهجية^(٣).

(١) J. Viner. The customs union issue. 1950 R. Glipsey. The thory of customs union 1969.

(٢) Ibid.

(٣) Marchal Andre, Integration territorial. P.U.F. Paris 1950.

وفي هذا الاتجاه يؤكد موريس بايه (M. Bye) بدوره مرة أخرى. ان الاندماج بمفهومه الديناميكي ليست جمع وإنما رفع درجة للتوافق في مجال معين بين خطط مجموعة من الدول واتخاذ القرارات بهدف إقامة نظام اقتصادي واحد وفي هذه الحالة فان دراسة الاندماج تتجاوز مستوى السوق لتبحث في احتياجات الأطراف المعنية وتوقعاتها وإيراداتها^(٤).

وبالنسبة لدول مجلس التعاون العربي الأربع نلاحظ بالفعل الدور المركزي الذي تلعبه الدول في عملية التنمية سواء كمصدر للقرار الاقتصادي او كموجه رئيسي للتخطيط والتمويل وتنفيذ المشاريع الاقتصادية فضلاً عن قيامها على نحو متزايد بدورين مختلفين دور ما هي المصلحة العليا إلى جانب ودور المستثمر الاقتصادي المنفرد أو المشترك.

ويلاحظ إن الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الأربع يعتبر المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية فيها وينموه تنمو الحركة الاقتصادية وتتباطأ بتباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها، وقد نتجت هذه الظاهرة في بعض دول هذا المجلس عن كون الحكومة تملك قطاعات اقتصادية معينة وتتسلم كامل الإيرادات الناتجة من هذه القطاعات ومن ثم تعيد ضخ هذه الأموال والإيرادات في الاقتصاد القومي على شكل انفاق عام سواء الجاري منه أو الاستثماري كما انها تدعم دور القطاع الخاص فيها وتهيئ له الظروف المناسبة ليسهم بدوره في التنمية.

وإذا فحين نتأكد ان التكامل الاقتصادي العربي يتطلب قيام الدول الأربع في المستوى المشترك بمزيد من التدخل لتحقيق أهداف معينة كتتسيق عمليات الإنتاج بين الدول الاعضاء في المجلس عن طريق التنسيق بين الخطط الاقتصادية المتوسطة والطويلة المدى.

كذلك أحداث التكامل في قطاعات محددة لصناعات معينة يتم اختيارها بالانفاق بين الدول للشرعاء ويعد (سياسياً) أسلوباً أكثر واقعية وإدارياً يمكن القيام به.

فالمشروع المشترك يؤخذ بمفهوم وظيفي لتكامل (functional) ويمكن تحقيق ذلك تدريجياً (STEP BY STEP APPROACH) كما يؤدي عبر مراحل زمنية إلى بناء همزات الوصل والترابط بين القطاعات الاقتصادية العربية ويخلق بذلك شبكة من المصالح الفعلية والعلاقات المتبادلة التي تؤدي إلى تحقيق قوة دفع ذاتي وإلى مزيد من التلاحم والترافق بين أنسجة اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي.

ومن هنا فان مدخل المشروعات المشتركة يستجيب بشكل أفضل لظروف الواقع العربي لمجلس التعاون وهو وإن كان مكملًا وغير متناقض مع أسلوب تحرير

^(٤) Bye M. "Location" de l'investssment (Mars ١٩٥٩) No.٢.

التجارة إلا ان في ظروف دول مجلس التعاون يسبقه ويمهد له لان كما سبق ان اوضحنا بأنه قبل الحديث عن ازالة العقبات لما التبادل التجاري يجب العمل على انتاج السلع والخدمات التي سيتم تبادلها كما ان المشروع المشترك يعتبر الوسيلة الأكثر فعالية في ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية العربية بأقصى كفاية ممكنة وذلك لتوفير خدمة أساسية غير متوفرة او توسيع أخرى قائمة فعلاً وهذا يتطلب ان تعمل بطاقة أعلى مما عليه لتحقيق وفورات اقتصادية يعجز كل قطر عربي منفرداً عن اقامتها بشكل ناجح لما قد يتطلب ذلك من توفير حد أدنى من مولد بشرية واقتصادية وتكنولوجية. كما ان مثل هذه الصيغة تمكن الشركاء من تسويق نطاق السوق المحلي العربي فضلاً عن بعده العالمي الذي يمكن ان يتم التسويق فيه بشكل منسق بعيداً عن التنافس الضار ويحول الضرر الذي يلحق بدول المجلس العربي.

ثانياً: المبادئ العامة لتوزيع المشروعات المتنوعة بين دول مجلس التعاون العربي:
١. التوزيع العادل لمزايا التكامل:

في هذه الحالة ينبغي ان يراعى عند توزيع مشروعات التكامل ان يتم بشكل يتحقق فيه ان كل قطر عربي منذ البدء له وجود ومصلحة ذاتية في التكامل ونصيب متساوي يتزايد بتطور التكامل.

ولتوفير الحماس والحرص المتبادل على اتمام التكامل يكون من المناسب اتباع أسلوب حزمة المشروعات التوفيقية (PACKAGE DEAL PROJECTS) يكون بمقتضاه لكل دولة عربية نصيب عادل في مشروعاتها التي تتخذ مكان وجودها في هذه النولة.

٢. التوزيع الإقليمي والرأسي لمشروعات التكامل في وقت آخر:

لأد من ارساء قواعد تحول دون استفاضة الاقطار الأكثر تقدماً على حساب الاقطار الأقل نمواً فالامر يتطلب توجيه عناية خاصة لهذه الأخيرة بسبب المشكلات الأساسية التي تعاني منها وهذا يتطلب توزيعاً لمشروعات التكامل على مستويين في وقت واحد فلا تقتصر المشروعات الانتاجية المشتركة مثلاً على دولة عربية معينة وتخص بقية الدول بمشروعات استهلاكية بل ينبغي ان يتم التوزيع إقليماً او راسياً لهذه المشروعات وبطبيعة الحال فان تطبيق هذا المبدأ يؤثر الكثير من الصعوبات الفنية والاقتصادية من ناحية تحقيق التوازن الديناميكي بين العوامل الاقتصادية الصرفة حيث ان اعتماده قد يؤدي الى زيادة نسبة في التكاليف وهي تعد ضرورية لتحقيق التكامل من خلال منظور قومي يهدف الى تحقيق النمو التوازن في الامد للبعيد بين اقطار مجلس التعاون العربي.

٣. الاخذ بمبدأ التدرج في التنفيذ

لاشك ان التدرج هو افضل طريقة لتحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون العربي لان المراحل الزمنية ستؤدي الى تنويع للفروق والاختلافات بينها وهي محددة بطريقة تدريجية وبشكل يسمح بالتغيير دون ان تترك اثاراً جانبية حادة على أي من الاقتصاديات المتجهة للتكامل كما انه لطلاقاً من نفس المبدأ قد يكون من المناسب البدء بالمسائل غير الحساسة ثم الاتجاه نحو حل القضايا الأكثر تعقيداً في المراحل التالية وفي هذه الحالة قد حلت خبرة العمل المشترك والثقة المتبادلة مما يمكن من الانطلاق الى مرحلة تكاملية أكثر تخطيطاً.

٤. مراعاة خاصة للدول الأقل نمواً وموارد:

ان قوة أي سلطة تقاس بضعف حقاقتها ومن هنا فانه يجب توجيه اهتمام خاص للدول الأقل مورداً داخل مجموعة دول مجلس التعاون العربي حتى يمكنها ان تصل الى مستوى يتساوى مع باقي شركائها وتقليل الفجوة التي تفصلها عنهم وقد اكدت الاتفاقيات الاقتصادية الممنوحة لدول مجلس التعاون العربي والتي تضمنت ان يراعى في تطبيق هذه الاتفاقيات التدابير الممكنة ومعالجة الفجوات في مستويات النمو بين الدول الاعضاء وأولويات للتنمية فيها ويجوز منع أي منها اعفاء مؤقتاً في تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة.

فضلاً عن هذه المبادئ العامة فان الامر يتطلب أيضاً تبني بعض المعايير الأساسية لاختيار المشروعات المشتركة لتنماشى مع الخصوصية العربية فمن المعروف انه ليس هناك نظاماً او نموذجاً موحداً للمشروعات المشتركة يمكن تطبيقه في مختلف التجمعات الإقليمية فالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تجعل من كل منطقة إقليمية تجمعاً فريداً خاصاً ومتميزاً في النوعية وهذه الخصوصية تحتاج بلاشك الى أكثر من النقل وابعاد من الاقتباس والاستعارات الخارجية ويكفي ان نأمل ولو قليلاً ومن منحى نقدي ما ادى اليه قيام بعض الدول للنامية بتقليد اساليب الدول الصناعية في تحقيق التكامل او التنمية. فهذه الاساليب البعيدة كل البعد عن واقع الدول النامية اصطدمت بمتطلبات الدول النامية وظروفها الذاتية المختلفة تماماً عن ظروف الدول الصناعية وانبثاقاً من هذه النظرة سنحاول دراسة ثلاثة معايير أساسية لاختيار المشروعات العربية المشتركة وكيفية تبنيها لتنماشى مع ظروف كل دولة بشكل يمكن معه حصول كل دولة عملية مشاركة عادلة في المزايا وفي نفس الوقت تعظيم المكاسب لاقطار مجلس التعاون العربي والمعايير التي تستخدمها في هذه الدراسة هي:

١. معيار وفورات الحجم الكبير.

٢. معيار المزايا النسبة.

٣. معيار الربحية.

أولاً: معيار وفورات الحجم الكبير:

من مزايا الإنتاج في إطار الوحدات الصناعية الكبيرة الاستفادة من وفورات الحجم المتمثلة في تخفيض تكاليف الإنتاج التي لا تتزايد بنفس نسبة تزايد كميات الإنتاج في صناعات معينة. كما أنه فيما يخص بعض الصناعات أصبح استخدام وحدات إنتاجية على مستوى كبير أمراً ضرورياً لتمكن تحقيق الاستخدام الكامل والارتباط والعلاقة بين حجم السوق وحجم الوحدة الإنتاجية والتغيرات في تكاليف الإنتاج ومن ناحية أخرى فإن مزايا أو وفورات الحجم تختلف في مداها من مصنع لآخر ومن ناصعة لآخر وقد نجد في بعض الحالات أن العائد من زيادة الإنتاج ربما تضع ميزته بزيادة التكاليف الإدارية أو مصاريف التخزين والتسويق. كما أنه من غير الصحيح الافتراض دائماً أنه كلما تضاعف حجم المصنع أو الوحدة الإنتاجية تضاعف الإنتاج لذا نود أن نوضح هنا أن هنالك تلاقي بين عدداً من الآراء التي تؤكد ارتفاع نسبة وفورات الحجم في الصناعات ذات الكثافة في رأس المال وميكانيكية الإنتاج كما في الصناعات البتروكيميائية والأسمدة والحديد والصلب وعدد آخر من الصناعات⁽⁵⁾.

كما يلاحظ أن التطورات التكنولوجية الميكانيكية وبصورة لخص الالكترونية أخذت تميل في ميزان الآلة إلى العامل بصورة واضحة نتيجة لتطور التكنولوجيات الالكترونية فضلاً عن أنه نتيجة لما تحقق من تقدم تكنولوجي في السنوات الأخيرة نجد أن الوحدات الإنتاجية في العديد من الصناعات بدأت تتجه بشكل ملحوظ نحو زيادة الحجم كما أنه كلما تحققت وفورات الحجم في مجال تكنولوجي معين كلما أدى ذلك إلى جعل زيادة حجم وحدة إنتاجية معينة أمراً ممكناً بعد أن كان متعزراً في الماضي ومن هنا فإنه في حالتنا موضوع الدراسة وهي دول مجلس التعاون العربي سيكون لديها ميزة خاصة في إقامة المشروعات المشتركة التي تمكن من تحقيق وفورات الحجم أو تكتيف استخدام رأس المال والتجهيزات الآلية ووفرة الأيدي العاملة. ثانياً: معيار الربحية:

في مقدمة المبادئ التي تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في إقامة أي مشروع يأتي مبدأ الربحية على أساس أن أحد الأهداف للجهرية لإقامة أي مشروع هو الحصول على نسبة معينة من العائد أو الربح لعوامل الإنتاج التي تستثمر في المشروع

(5) Martin Carnoy. Industrialization in a Latin American Common Markets. The Brookings institution 1972. Washington D-C, A-A. waiters" A note on Economics and Statistics Vd. 43. 1963. P.423-427.

المقترح. وبمعنى آخر فإن عوامل وآلية السوق هي التي تحدد إمكانية وجدوى إقامة مشروع ما كما أنها تتحكم فيما بعد في استمرار هذا المشروع أو اختفائه.

وتطبيق مبدأ الربحية أو الأساس التجاري للمشروع قد يكون مقبولا لو ترك لعوامل وآلية السوق حرية التفاعل الحقيقي الا ان ما يحدث من تدخلات في السوق على المستوى الدولي يجعلنا نتردد في تطبيق مبدأ للربحية على إطلاقه عند اختيار المشروعات المشتركة للعربية.

فالاتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية تستخدم العديد من الأساليب لخلق ندرة مصطنعة في بعض المواد أو تقيد الإنتاج الزراعي أو شراء الحكومات لبعض المحاصيل وتخزينها أو رحقها حتى لا تنخفض أسعارها فضلا عن سياسات الدعم والحماية التي تتبعها حتى الدول للصناعية بالنسبة لبعض منتجاتها في مواجهة المنافسة الأجنبية.

ومن هنا فإن مبدأ للربحية ينبغي من باب أولى أن يقابل عند حسابه في النطاق العربي لاسيما خلال المراحل الأولى من تنفيذ الخطط الإنمائية بتكاليف التعليم في التجارب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية. وإن تلك التكاليف تعطي خلال الأجل الطويل عائدا ملموسا يتمثل في الإقلال من حدة التبعية الاقتصادية للخارج والتوصل إلى هيكل اقتصادي متماسك ومتوازن والتهيئة لعصر هذه الخطط. وقد يكون من المناسب أحيانا أن ننقل عربيا توازنا للمشروعات المشتركة قد يبتعد قليلا عن الوضع المثالي القائم على مبدأ الربحية المطلقة. على أساس أن مثل هذا الابتعاد عن الوضع المثالي يتم تعويضه بالفائدة التي تعود على كل دولة فضلا عن الفوائد التي ستعود على المنطقة العربية بصفة عامة كما أن للتكلفة بالنسبة للمجموعة عليه من إقامة هذه المشروعات فالعديد من المشروعات. تستهدف بجانب الربح تلبية المطالب الاجتماعية والتي لا تقل أهمية عن موضوع الربح العاجل.

وفي اعتقادنا ان معيار نجاح أو فشل مشروع مشترك من الناحية الاقتصادية يمكن ان يقاس بالربحية التي ستؤدي إليه هذه المشروعات وتسهم به في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي للدول المشتركة فيه مباشر أو غير مباشر بمعنى ان بعض المشروعات المشتركة قد تكون ذا معدل ربح منخفض نسبيا في المرحلة الاولى الا انه يمكن اعتبارها مربحة نتيجة لما تمثله في معدل خصم منخفض للمستقبل مقبولة اجتماعية وتغيب عن الذهن انه بالنسبة للتنمية الحقيقة فإن الجوانب الكيفية هي في نفس مستوى أهمية الربحية.

ثالثاً: معيار المزايا النسبية:

من بين المعايير التي وضعتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون العربي الأعضاء هو تحقيق التنسيق الإنمائي لهذه الدول وتوزيع الصناعة فيها بينها حسب المميزات النسبية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها. وبصفة عامة هنالك تباين واختلاف نسبي في التركيب الإنتاجي للدول وعوامل هذا الاختلاف يعود بعضها إلى أسباب اقتصادية وجغرافية أي إلى عوامل لا يمكن أن تنقل من قطر إلى آخر بينما للعوامل البشرية يمكن نقلها عملياً ونظرياً.

ومن العوامل الأساسية التي يمكن أن ندرج تحت النوع الأول مثلاً الوفرة في الطاقة والمواد الأولية فقد يكون إقليم ما يتميز على إقليم آخر بنحو أربع أو خمس مرات أو أكثر من حيث الطاقة لكل فرد وتحت النوع الثاني نجد مثلاً أن إحدى الدول لديها وفرة في الأيدي العاملة المدربة بينما تفتقر إلى رؤوس الأموال بينما نجد أن دولة أخرى لديها وفرة في الأموال وندرة في الأيدي العاملة المدربة وهذا التفاوت في عناصر الإنتاج من دولة لأخرى يطلق عليه المزايا النسبية.

ومن الطبيعي أيضاً أن تؤدي هذه الفروق في حيازة عوامل إنتاج بين مجموعة من الدول يصبح من المناسب اقتصادياً توزيع المشروعات المشتركة بينها وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة لتحقيق الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل ومما لاشك فيه أن المبادئ التي يجب أن تقوم عليها المشروعات المشتركة لا يمكن أن تكون مجردة من الأسس العلمية أو تكون خارجة عن النظريات والمبادئ الاقتصادية السليمة. بيد أن الإطار النظري المأخوذ عن نماذج من اقتصاديات الدول للصناعة كثيراً ما يفشل في التطبيق بالنسبة للدول النامية وذلك لأن ظروف هذه الدول تحتاج إلى إطار نظري مستمد من واقع هيكلها الاقتصادي ومشاكلها الخاصة إلى إطار نظري مستمد من خصائص عناصر الإنتاج في هذه الدول ويأخذ في اعتباره الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم هذه العناصر الانتاجية في تحقيقها وانبثاقاً من هذه الرؤيا فإننا نعتقد أن الخصوصية الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي قد تفرض بعض القيود على امكانيات تطبيق مبدأ المزايا النسبية في توزيع المشروعات المشتركة بين اقطار مجلس التعاون العربي وذلك للاعتبارات التالية:

- أ. فنحن حيث البنية الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون العربي نجد تقارباً واضحاً في بنى اقتصاديات هذه الدول وفي مراحل التنمية التي حققتها لاعتمادها على مواردها الذاتية وقوة العمل الكبيرة المتوفرة لها ووجود الكفاءات الفنية.
- ب. أن مجموعة دول مجلس التعاون العربي تشكل نموذجاً خاصاً مثل المجالس الأخرى الموجودة في الوطن العربي والتي تعيش للمرحلة الانتقالية بين حالة

التخلف وطموح التقدم والتطور حيث هنالك تبايناً كبيراً في عناصر الانتاج فيها فهي في مجملها احادية الانتاج وهذا يعني ان مجال تمتع دولة بمزايا نسبية اكبر من دولة اخرى محدودة جداً بعكس دول السوق الاوروبية المشتركة.

ج. اذا كان تطبق مبدأ المزايا للنسبة يعتبر في لاطار العربي محدود نسبياً الا انه في المدى الطويل ان مشكلة التوطن المثالي تبدو اقل حدة في النظرة الاولى فيما عدا الصناعات الوثيقة الارتباط بموارد طبيعية محددة والتي ترتفع فيها تكاليف النقل بشكل كبير لذا فان التقدم الذي افرزته للتكنولوجيا الحديثة قلت الى حد كبير من اهمية المزايا الطبيعية في توظيف الأنشطة للصناعية في مكان معين بدلاً من اقامته في مكان اخر واذا كانت هذه للمزايا من صنع الفرد فانه يمكن لهذا الفرد ان يغيرها وفقاً لمعايير تخطيط رشيد ومدرّوس.

د. كما انه بالنسبة لنوع من المشروعات التي تتعلق بالامن الغذائي فلها تنسج بالمرونة في امكانية اقامتها في أي دولة من دول مجلس التعاون العربي. وفي الواقع فان تطبق مبدأ المزايا للنسبية بشكل مرّن في دول مجلس التعاون العربي مقابل تحقيق توازن متساوي وعادل للمشروعات بين دول المجموعة العربية من غير المحتمل ان يكون المشتركة اكبر عدد ممكن من المشروعات تقوم كل دولة باختيار الانسب منها لظروفها في اطار خطة مشتركة للتكامل التنموي.

الخلاصة:

ان التكامل الاقتصادي عبر المدخل الوظيفي يستهدف التأليف الأمثل لعوامل الإنتاج بين عدد من الدول في اطار تجمعات قومية او اقليمية او اقليمية فرعية لتخفيف كبر عائد اقتصادي واجتماعي ممكن وبطبيعة الحال تتعدد وتتنابذ سبل تحقيق ذلك باختلاف ظروف كل منطقة ومرحلة نموها والاهداف المراد تحقيقها. وبمعنى اخر ليس ثمة نموذج لاحداث التكامل صالح للتطبيق او للنقل او المحاكاة في كل البلدان والمناطق وعبر المراحل الزمانية المختلفة.

فما صلح لمنطقة متطورة كالمجموعة الأوروبية والآسيوية لا يصلح بالضرورة لمنطقة نامية كالمنطقة العربية.

فإذا رغبت مجموعة معينة من الدول العربية تحقيق للتكامل فيما بينها فان المدخل المناسب قد يبدو نظرياً في الاخذ بالاساليب التي تستخدم عوامل الإنتاج في مختلف القطاعات وحسب الوفرة النسبية لهذه العوامل والمستند الى آلية السوق الا ان اختيار مداخل المشروعات المشتركة في إطار العربي حسب هذا المعيار يجب ان يأخذ في اعتباره تعظيم لنتائج الاقتصاد او عوامل الإنتاج مجتمعة للدول المشتركة.

وان تكمل حسابات الربح او الربحية على مستوى المشروع بحسابات العائد الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي والاقليمي وبعبارة اخرى يجب ان يتحقق الترشيد الاقتصادي على المستوى الكلي وان نأخذ في الاعتبار متطلبات فترة اقامة المشاريع (أي الفترة الزمنية التي يتطلبها المشروع من لحظة البدء باقامته الى لحظة البدء في الإنتاج). هذا ما تقتضيه ظروف دول مجلس التعاون العربي للنامية من دعم وحماية لمشروعات في المراحل الأولى.

وعليه هذا لا يعني بطبيعة الحال ان يؤدي ذلك الى إقامة مشروعات مشتركة خاسرة وانما يعني اساماً قياس ملائمة للمشروع المشترك على المستوى العربي وان يتم الاختيار النهائي للمشروعات المشتركة على أساس جملة من المعايير المرجحة باوزان خاصة وفقاً لكل قطر عربي وحتى يحقق في النهاية الاهداف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى التجمع لاقطار مجلس التعاون العربي والدول العربية الأخرى.

التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذ المساعد الدكتور

نوار محمد ربيع محمد نوري الفيري

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

المقدمة

من المعلوم ان ليبيا تختص بأهمية استراتيجية كبيرة اذ تشغل جزءاً مهماً من دول المغرب العربي وشمال أفريقيا فهناك ناتج أهميتها سياسياً وجيوبولتيكياً من موقعها الاستراتيجي كدولة متوسطة، اما أهميتها الاقتصادية فتتمثل في كونها دولة نفطية مهمة من حيث انتاج واحتياطي النفط فضلاً عن كونه يتمتع بجودة عالية، اما سياستها الخارجية فان ليبيا ومنذ ثورة الفاتح من سبتمبر ومجيء الرئيس معمر القذافي الى الحكم عام ١٩٦٩ كانت قد اتبعت سياسة خاصة بها تسعى للحفاظ على ثورتها واستمراريتها والوقوف ضد السياسات الغربية ولاسيما الامريكية التي سعت الى الاحتفاظ بوجودها وقواعدها العسكرية في ليبيا، ومن هنا بدلت مسيرة للتوتر والخلاف في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية اذ تمسكت ليبيا بمبادئها وسياساتها ومواقفها وبشكل لم يرض الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت عليها عقوبات ثنائية وعقوبات دولية من قبل مجلس الأمن الدولي، إلا ان تلك السياسة الدولية لم تستمر على ذلك النهج اذ بدأت تتحرك بشكل مغاير ومختلف عن سياستها السابقة. وترسم توجهات سياسية جديدة نحو الولايات المتحدة الامريكية، ان فكيف سارت تلك التوجهات وتلك السياسة الجديدة وما هي نتائجها. وليبحث ومعرفة تلك التوجهات الليبية نطلق من عدة تساؤلات يسعى البحث للإجابة عنها من خلال مآخوره وهي كالآتي:-

ما هي الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية الامريكية، وبماذا جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر تجاه أمريكا وكيف اثرت ازمة لوكربي في العلاقات الليبية -الامريكية وبالتالي ما هي مبررات التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وكيف جاءت للتوجهات الجديدة ولاسيما قرار التخلي عن اسلحة الدمار الشامل، وما هو اثر العلاقات الاوربية على سياسة ليبيا الجديدة، وكيف عادت سياسة الاستثمار في النفط

الليبي، وما هي آفاق السياسة الليبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى خاتمة البحث.

أولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية - الأمريكية

شكل الموقع الجيوبولتيكي لليبيا أهمية كبيرة وخاصة للقوى الدولية والإقليمية المتصارعة والمتنافسة في البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، إذ تعد حلقة الاتصال بين المشرق والمغرب حيث تحكمت بطرق المواصلات بين أوروبا وإفريقيا من جهة والمشرق العربي وأمريكا من جهة أخرى. وقد ازداد الاهتمام الدولي بلبييا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وازداد معه الصراع الدولي حول ليبيا بعد أن كانت مستعمرة ناضلت قواها للشعبية ضد الاستعمار^(١).

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تركز اهتمامها بلبييا في عام ١٩٤٣ عندما هضحت بريطانيا المجال لأمريكا لإنشاء مطار الملاحة في طرابلس الغرب ليكون قاعدة للقوات الجوية الأمريكية إلى أن يتم استقلال ليبيا^(٢). وتزامناً مع خروج النفوذ الأوروبي من المنطقة وفي هذا الإطار جاء التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي من أجل السيطرة على السياسة الليبية وفي هذا الإطار شكلت الولايات المتحدة الأمريكية ملاحم سياستها تجاه ليبيا- المملكة الليبية في ذلك الوقت- وقد تأثرت تلك السياسة بأدراك أمريكا لأهمية ليبيا الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية، وبتزايد المصالح الأمريكية الاقتصادية والتجارية كمركز لأمداد الشرق الأوسط، وتأسيساً على ذلك جاء الإدراك الأمريكي بضرورة تحقيق استقلال ليبيا الذي دعمته في الأمم المتحدة الذي سيتبعه خروج القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تتمكن -أي الولايات المتحدة الأمريكية- من تنفيذ أهدافها ومصالحها السياسية في ليبيا^(٣). وبالفعل تم تحقيق استقلال ليبيا في ٢٤ كانون الأول ١٩٥١ ليتم معه التفاوض والتباحث حول تنظيم الوجود الأمريكي في ليبيا وآلية تقديم المعونات المالية من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة حول ذلك أقرها الملك إدريس السنوسي، وقد منحت الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكية حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة عشرين عاماً. كما منحت حق السيطرة على أجواء ومياه ليبيا وتحرك القوات الأمريكية بحرية في كل أرجاء ليبيا، وكل ذلك كان مقابل مليون دولار

(١) محمد طارق فخري البياتي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص ٣-٤.

(٢) د. السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية- الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، جيزة، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٤، ص ٥٠.

(٣) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٦-٨.

تفغعه الولايات المتحدة الامريكية للحكومة الليبية^(٤). وفي ٩ أيلول ١٩٥٤ وقعت الحكومة الليبية مع الحكومة الامريكية اتفاقية تحل بدلا عن اتفاقية عام ١٩٥١ ولتعديل بنودها في الاختصاص الجنائي والمساعدة المالية، فقد تمكنت الحكومة الليبية عن الحصول على مساعدة مالية بقيمة اربعين مليون دولار تدفع لليبيا على عشرين عاما، فضلا عن مساعدة اقتصادية اضافية لليبيا على شكل مشروعات الى جانب الطلب الليبي للأجهزة والمعدات العسكرية^(٥).

وقد استمرت المساعدات المالية والاقتصادية الامريكية لليبيا التي كانت بحاجة الى تلك المعونات نتيجة لتدهور اقتصادها، فبذلك شكلت ليبيا أداة من ادوات لكتشاف النفط بشكل كبير في عام ١٩٥٩، وبدأت في الانتاج عام ١٩٦٢ فأخذت شركات النفط الامريكية الجزء الاكبر من الاستثمارات في المجال النفطي. فتم الربط بين استراتيجية القواعد الامريكية واستراتيجية المصالح النفطية خاصة لتبرير حماية منابع النفط من الخطر الشيوعي^(٦).

ثانياً: سياسة ثورة الفاتح من سبتمبر تجاه الولايات المتحدة الامريكية

لم يستمر ذلك التوافق الليبي-الامريكي على المنوال ذاته، فبعد ان قامت ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ لتقضي على النظام الملكي واتجهت الجهود نحو تأمين الثورة من احتمالات التدخل والنفوذ الاجنبي لاسيما في ظل وجود القواعد الاجنبية في ليبيا اتقربت الثورة من المعسكر العربي المعادي للولايات المتحدة الامريكية، وقبل الاعتراف بالوضع الجديد بعد الثورة من قبل للولايات المتحدة الامريكية اشترطت الاحتفاظ بالقواعد الامريكية والالتزم بالاتفاقيات والمعاهدات القائمة بينهما واستمرار التعاون بين البلدين والحفاظ على مصالح امريكا في ليبيا، وقد وافقت الحكومة الليبية على هذه الشروط شفوياً اذ ان واشنطن ارادت التأمين على طبيعة علاقتها مع النظام الليبي الجديد^(٧). فالولايات المتحدة الامريكية سعت للحصول على ضمانات مقابل اعترافها بالنظام الليبي، أي حماية أمن رعاياها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية

(٤) تد قاعدة هويس اكبر القواعد الامريكية خارج الولايات المتحدة اذ ضمت ثلاثة آلاف جندي واستخدمت لتدريبات نصف السنوية والتدريب على اطلاق النار وقذف القنابل، وكان يتدرب فيها ما يقارب الـ ٢١ سرباً من الطائرات التي كانت تنقل من القواعد الاوربية في ألمانيا الغربية وبريطانيا وابطاليا واسبانيا وتركيا، وبرزت أهمية القاعدة لدى امريكا من أهمية شمال افريقيا في الاستراتيجية الامريكية، انظر: د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠-٥١.

(٥) علي شعيب، اسرار القواعد الامريكية في ليبيا، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م، ص ٨٢-٨٦.

(٦) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٧) د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧-٨٨.

الحيوية وتوثيق التعاون بينهما، فتم وضع أسس سياسة المصالحة الحذرة مع الثورة الليبية^(٨). وبعد ان تَبَيَّنَت الثورة لُصْمُها بدأت تبحث مسألة الوجود الاجنبي داخل الاراضي الليبية فأعلن العقيد معمر القذافي عن ضرورة جلاء القواعد الامريكية والبريطانية، وعدم السماح للأجنبي بالتواجد على ارض ليبيا^(٩) وتم في ١٤ شوال ١٣٨٩هـ المصادف ٢٣ كانون الاول ١٩٦٩ التوقيع على اتفاقية جلاء الامريكيين من الارض الليبية فحققت الثورة اعظم انجازاتها، فبدأت في ٢٩ شوال ١٣٨٩هـ المصادف ٧ كانون الثاني ١٩٧٠م المرحلة الاولى من جلاء القوات الامريكية، وفي ٧ ربيع الآخر ١٣٩٠هـ، المصادف ١١ حزيران ١٩٧٠م تم رحيل آخر جندي امريكي من قاعدة عقبة بن نافع وهي ذاتها قاعدة هويلس سابقا^(١٠). وقد دعمت ليبيا استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي وتأميم نفطها مما لاقى الى مواجهة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي توترت علاقاتها مع ليبيا على اثر ذلك، فقرضت امريكا حظراً على صادرات ليبيا ومنعتها من استيراد الصناعات الثقيلة^(١١).

بالرغم من تغير النظام السياسي في ليبيا وفرض حظر عليها فان امريكا اِتَّبَعَت سياسة توفيقية وذلك لأدراكها لأهمية العلاقات الاقتصادية وتأثيرها في علاقاتها السياسية مع ليبيا والسعي للحفاظ على مصالحها معها وإبقائها في دائرة السياسة الامريكية. لذلك عندما وثقت ليبيا علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فرضت الولايات المتحدة الامريكية بالمقابل حصاراً على المبيعات العسكرية لليبيا، ولكن اُبْقَت على العلاقات التجارية في عقد السبعينات^(١٢). ومن هنا بدأت مسيرة التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية اذ عمدت ليبيا الى انتهاج سياسة توظيف العوائد المالية الليبية لمواجهة المواقف العدائية او الخلافة للسياسة الامريكية تجاه ليبيا والاتجاه نحو إداء دور للدولة المستقلة والمنصبة للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط فألغت النظام الجمهوري في عام ١٩٧٧ وأعلنت محله النظام الجماهيري وتوجهت نحو الدول الافريقية لتقليص الدور الغربي، فوقفت الولايات المتحدة ضد العقيد معمر القذافي تحت ذريعة او ميرر محاربة الارهاب، وفي نهاية السبعينات وفي اثناء ادارة الرئيس كارتر كانت السياسة الامريكية اكثر حزماً اذ انتقلت من المعارضة المحدودة الى النقد والامنع وتشديد الاجراءات ضد النظام الليبي^(١٣). بمعنى ان الضغط الامريكي تجاه

(٨) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٣١.

(٩) د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠-٩١.

(١٠) علي شعيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠-١٧٢.

(١١) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦-٣٧.

(١٢) نفس المصدر اعلاه، ص ٤٠-٤٣.

(١٣) نفس المصدر اعلاه، ص ٤٤-٤٨.

الثورة الليبية قابله تشدد وتمسك ليبي بمبادئ واهداف تلك الثورة، أي على الرغم من الحظر والمنع وسياسة القوة الامريكية ضد ليبيا إلا انها كانت تسعى لاثبات مبادئ ثورتها ونظامها الجديد.

وتأسيساً على ذلك انتهجت ليبيا في الثمانينات سياسة التحدي للنظام الدولي فتوترت علاقاتها مع اغلب الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي قامت من جانبها وعلى عهد الرئيس رونالد ريغان بكبح الدور الليبي الذي اعتبرته مريباً للاستقرار في المنطقة وفي النظام الدولي كذلك، فكان رد الفعل الليبي زيادة في المواجهة وخاصة من قبل اللجان الثورية التي كانت الاداة المنفذة لمسياسات ليبيا فبدأت المواجهات الدبلوماسية والعسكرية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية^(١٤). فتم اغلاق السفارة الامريكية في ايار ١٩٨٠، واعلن وزير الخارجية الامريكي آنذاك الكسندر هيج في اذار ١٩٨١ وعلى لسان مسؤول امريكي كبير بان لديه أدلة على وجود معسكرات تدريب ارهابيين في ليبيا، واعتقب ذلك طلب ريغان في ٦ ايار ١٩٨١ بأقفال وطرد البعثة الدبلوماسية الليبية التي تعرف باسم المكتب الشعبي، وفي ١٩ آب ١٩٨١ أسقطت طائرات امريكية تابعة لحاملة الطائرات نيمتز مقاتلتين ليبيتين فوق خليج السدرة بعد أن أطلقت الطائرات الليبية صواريخ جو-جو باتجاه الطائرات الامريكية فطلبه فرضت امريكا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٨١ حظراً على تجارة الطائرات والمعدات الجوية وقطع غيارها لعرقلة القدرات الجوية الليبية. واستمرت الاعمال العدائية العديدة والمتبادلة بين الطرفين كالحظر على استيراد النفط الليبي الخام في ١٠ آذار ١٩٨٢، واتهام امريكا لليبية في عام ١٩٨٤ بالتآمر ووضع الغام في البحر الاحمر، وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٨٥ حدث هجوم على مطاري روما وفيينا قتل فيه ٢٠ مدنياً خمسة منهم من الامريكيين وجرح ما يقارب من ١١٠ مواطناً، وربط المسؤولون الامريكيون ليبيا بهذا الهجوم وتمت ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها لردعها. وفي نيسان ١٩٨٦ حدث انفجار في نادي لايبيل ببرلين تسبب بقتل عدد من الجنود الامريكيين الى جانب عدد من الجرحى من المواطنين الامريكيين ايضاً، وقد صرح ريغان بأن ليبيا وراء هذا العمل الارهابي^(١٥)، وعلى اثر تحميل ليبيا اللوم وفي ١٤ نيسان ١٩٨٦ قامت ادارة الرئيس ريغان بغارات بقاذفات السلاح الجوي الامريكي المتواجد في بريطانيا وفي حاملات الطائرات قرب خليج السدرة على اهداف قرب

(١٤) تيم نيلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط: العراق-ليبيا-السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لندن، الطبعة الاولى، تموز/ايلول ٢٠٠١، ص ١٤٨-١٥٠.

(١٥) عبد الرحيم صالح، العلاقات الامريكية الليبية: ١٩٦٩-٢٠٠٣ وتداعيات حادثة تفجير لوكربي، (موقع انترنت).

طرابلس وبنغازي اللذان يعدان من اكبر واهم تجمعات السكان في ليبيا^(١٦) وتم خلال الهجوم قصف عدد من الاحياء السكنية ومنزل الرئيس الليبي معمر القذافي وتم هدم عدد من المنازل واستشهد عدد من المواطنين، وكانت المبررات الامريكية لذلك هو تصنيف ليبيا ضمن الدول المارقة التي شقت عصا الطاعة لحكومة واشنطن، وادعاءها بامتلاك اسلحة كيميائية ولبواء عناصر ارهابية، والى جانب هذ المبررات يأتي الموقع الجغرافي الليبي القريب من اكبر مواقع انتاج المواد الخام في افريقيا، والاكتشافات البترولية في انغولا وغيرها من الدول الافريقية التي تدعم بنسبة مهمة من النفط العالمي، كل ذلك يجعل للولايات المتحدة تقف عند تلك الاهمية لليبيا^(١٧)، فادارة ريغان في ذلك الوقت قامت بالتحرك في اتجاه المواجهة العسكرية مع القذافي مستغلة اية ذريعة أي مستغلة الاعمال التي تصدر عن ليبيا ولا تروق للادارة الامريكية فتستطيع اختراقها من القانون الدولي لتبرير مثل تلك الاجراءات الاستفزازية^(١٨).

بمعنى ان هذا الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة النفوذ الامريكي والمواقف الامريكية واستعدادها -أي ليبيا- لاستخدام الادوات الدبلوماسية التقليدية كمواردها المالية وغيرها من الادوات لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها، يقابل ذلك الاهداف والمبررات الامريكية ضد ليبيا فكانت سياسة المواجهة بين الطرفين^(١٩).

إلا انه ونتيجة للتطورات الداخلية الحاصلة في ليبيا فقد تنبعت الى ضرورة ايجاد قاعدة لتأسيس علاقات أكثر استقراراً بالعالم الغربي ودول المنطقة، فعمل القذافي في عام ١٩٨٨-١٩٨٩ على تقييد دور اللجان الشعبية التي بدأت تفقد قدراتها على اداء دور مستقل. فشرعت ليبيا ببناء علاقات تعاونية مع الدول العربية كما ورد احتمال اقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية ووصف القذافي الرئيس بوش الذي انتخب في تلك الفترة بأنه أكثر حصافة واطلاعاً من سابقه وعبر عن أمله في تغيير وقلب سياسات ريغان ضد ليبيا، كما أعلن القذافي عن لنهاه دعم الجماعات الارهابية والاعمال الارهابية، إلا ان تلك السياسة التي اتسمت بتخفيض التحدي في العلاقات

(١٦) فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الامريكية، مركز دراسات العالم الاسلامي، سلسلة الدراسات القانونية، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م، ملطط، ص ٢٥٧.

(١٧) عبد الرحمن الخالدي، ليبيا: من المواجهة الى المهادنة مع الادارة الامريكية، اقلام، العدد الثامن، السنة الثانية، جويلية ٢٠٠٣، (موقع الانترنت).

(١٨) فرانسيس بويل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(١٩) تيم نيلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

للولاية لم تستمر في ذلك الاتجاه^(٢٠) الذي رسمته بل عادت الى سياسة التوتر والاحداث الساخنة التي عقدت من العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية.

ثالثاً: أزمة لوكربي وأثرها في العلاقات الليبية-الامريكية

في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨ حصل انفجار في الرحلة رقم (١٠٣) لطائرة بان اميركان فوق قرية لوكربي في اسكتلندا، وقد وقع الحادث ٢٧٠ قتيلاً وبدأت بعد الحادث سلسلة من التحقيقات الطويلة، إلا أن الاتهام للدولي وخاصة الأمريكي البريطاني الفرنسي لليبيا لم يأت إلا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١ على أنها المسؤولة عن حادثة لوكربي ولاسيما عناصر في المخابرات الليبية وطلب منها تسليم المشتبه بهم الى القضاء لأعمال التحقيقات ومعاقبة المنفذين لتحقيق العدالة^(٢١). وقد جاء ذلك بعد أن كشفت التحقيقات والشكوك بشأن تورط ليبيا بالحادث في بداية شهر تشرين الاول ١٩٩٠ بأن فتيل تفجير القنبلة التي اخفيت داخل مسجل صوتي من نوع توشيبا هي من ذات النوع لعشرة فتائل تفجير وجدت مع ليببيين تم القبض عليهم في شباط ١٩٨٨ وهي ذات المتفجرات التي استخدمت في تفجير طائرة يوتا في ١٩ ايلول ١٩٨٩^(٢٢). وفي ٢٧ تشرين الثاني صدر اتهام آخر بورد اسمي المقرحي وافحمة بادعاء انهما كانا بين ١ ايلول و٢١ كانون الاول ١٩٨٨ بديران شركة باسم مينتورز من عنوان في مالطا كغطاء للمخابرات الليبية ومعلومات اخرى تثبت الاتهام. أي أن المزيد من التحقيقات والادلة والمعلومات التي ظهرت بعد تحقيقات مكثفة عززت من ثبات الاتهامات على الشخصين وتورط ليبيا بالعملية. فأصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بياناً ثلاثياً طالب ليبيا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي ومحاكمتهم في اسكتلندا أو الولايات المتحدة الأمريكية وإن تلبى ليبيا الشروط الفرنسية بشأن تفجير طائرة يوتا، إلا أن ليبيا ردت على كل ذلك بنفي أي تورط لها في الحادث، بل ونفت أي علم للسلطات الليبية بذلك، ورفضت تسليم المتهمين مؤكدة أن تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية^(٢٣). فنتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل القضية الى مجلس الأمن الدولي، أي جعلت من مجلس الأمن حكماً في قضية لوكربي معتبرة القضية من قبيل حالات تهديد السلم والامن الدوليين أو الاخلال بها أو العدوان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة المحيذ لصلاحيات مجلس الأمن، فأصدر الاخير بشأن أزمة لوكربي القرار رقم ٧٣١ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢

(٢٠) نفس المصدر اعلاه، ص ١٥٠-١٥١.

(٢١) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٢٣) نفس المصدر اعلاه، ص ١٦٣-١٦٤.

ونتيجة لعدم استجابة ليبيا وتنفيذها للقرار. اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٧٤٨ في ٣١ آذار ١٩٩٢ كاجراءات ضد ليبيا تتمثل بالخطر الجوي وحظر توريد الاسلحة الى جانب طلبات اخرى بشأن دعم ليبيا لما يسمى بالانشطة الارهابية، وبعد ذلك جاء القرار رقم ٨٨٣ ليشمل فرض القيود على كيفية التصرف بصادرات النفط الليبي وكل ذلك يرافقه تهديد امريكي بالتشديد للعقوبات^(٢٤). وتوضح تلك القرارات بانها على الرغم من صدورها من قبل مجلس الأمن الدولي إلا انها تتضمن سيطرة امريكية متحكممة في الموقف، وهذا يدل على عمق مستوى التوتر والسلبية في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية لاسيما وان ليبيا متمسكة بمواقفها وغير آبهة بالعقوبات والاجراءات الصارمة ضدها.

وقد تمثلت استجابة ليبيا أو رد فعلها بعد فرض العقوبات بمحاولة تعبئة واقتناع الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي بعدالة قضيتها للتهرب من العقوبات، اذ سعت الى اقتناع الدول الغربية بتغيير مواقفها وفندت العقوبات في القانون الدولي وعمدت الى تعبئة الدعم العربي والافريقي الى جانبها، وركزت على تغيير مكان المحاكمة للمتهمين في قضية لوكربي وطبعتها^(٢٥). إلا ان هذا المطلب القاضي بأرسال المتهمين الى جهة محايدة ثالثة قوبل برفض لندن وواشنطن، واستمر الاتهام الامريكي لليبيا بتمويلها للأرهاب وقتل المعارضين لنظام القذافي^(٢٦). وفي آب ١٩٩٦ اتخذ الكونغرس الامريكي قانون عقوبات باسم (قانون داماتو) نسبة الى اسم عضو الكونغرس الامريكي الذي تبني القرار وقضى بفرض عقوبات على الشركات في حالة الاستثمار في مجالي النفط والغاز الليبي والایراني^(٢٧)، وبأكثر من اربعين مليون دولار ومنع تمويل او بيع أي تكنولوجيا الى ليبيا، كما واصدر للكونغرس في عام ١٩٩٦ قانوناً آخر ضد الارهاب يسمح لضحايا عائلات لوكربي برفع دعاوي امام القضاء الامريكي ضد الحكومة الليبية. ومن جهتها وفي ١٤ تشرين الاول من العام ذاته اصدرت ليبيا تقريراً شرحت فيه الآثار المدمرة للعقوبات الدولية على الاقتصاد الليبي الذي كلفته ما قيمته ١٩ مليار دولار وتسببت بموت ما يقارب من ٢١٠٠ من المواطنين. وفي ٨ أيار ١٩٩٧ طار القذافي في زيارة الى النيجر مخالفاً الحظر الجوي المفروض على ليبيا. وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٩٧ ارسلت الحكومة الليبية رسالة الى عائلات الضحايا

(٢٤) محمد عبد الشفيق العيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني الى البعد السياسي، المستقبل العربي، العدد (٢٢٣)، ١٩٩٧/٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ص ص ٤٤-٤٥.

(٢٥) تيم تيلوك، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

(٢٦) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) محمد طارق فخري البهائي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

طالبتهم بقبول تعويضات والعمل على إنهاء المقاطعة الدولية، كما وطالبت ليبيا مجلس الأمن الدولي في ٢٠ آذار ١٩٩٨ مناقشة موضوع العقوبات والنظر في آثاره الخطيرة على المجتمع الليبي، وفي ٢٤ آب ١٩٩٨ أعلن عن استعداد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بقبول تسليم المتهمين الليبيين لمقاضاتهم أمام القضاء الاسكتلندي وصوت مجلس الامن بتعليق العقوبات اذا ما وافق القذافي على تسليم المتهمين، والذي وافق على ذلك مقابل طلب ضمانات من الأمم المتحدة حول حقوق المتهمين وعدم ترحيلهما بالقوة الى بريطانيا او لمريكا^(٢٨). أي لن يؤدي المتهمان عقوبتهما في اسكتلندا بأشراف الأمم المتحدة وإمام محكمة اسكتلندية طبقاً للقانون الاسكتلندي وبحضور مراقبين دوليين، وضمان حق المتهمين بالاتصال بالتقاضي الليبية التي ستقام في اسكتلندا، وتعلق العقوبات المفروضة على ليبيا عند وصول المتهمين الى هولندا، وترفع العقوبات بعد ان يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً الى مجلس الأمن خلال تسعين يوماً يؤكد فيه احترام ليبيا لقرارات مجلس الأمن. كما وأكدت ليبيا انها ضد اعمال الارهاب وانها ضحية لمثل هذه الاعمال الارهابية وانها ستعاون في اصدار القوانين والتشريعات الليبية بالتعاون في التحقيق والقضاء والمحاكمة والتعويضات^(٢٩).

وفي ٥ نيسان ١٩٩٩ قبلت ليبيا تسليم كل من عبد الباسط علي المقرحي الذي يبلغ من العمر (٤٧ سنة) والأمين خليفة افحيمة البالغ من العمر (٣٣ سنة) لأنهاء محاكمتها في هولندا، وقامت الأمم المتحدة بالوقت نفسه بتعليق العقوبات على ليبيا والتي تقرر ان ترفع اذا ما تعاونت ليبيا مع المحكمة، وفي ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١ ادين المقرحي اذ حكم عليه بالسجن الذي خفف من مؤبد الى عشرين عاماً، وتمت تبرئة افحيمة، واستكملت بقبول ليبيا دفع تعويضات لعائلات الضحايا بقيمة ٢,٧ مليار دولار، ولكنها ربطت ذلك بأجرامات سياسية منها رفع العقوبات الأمريكية عنها ورفع اسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية تبقى تصر على تغيير سلوكيات النظام الليبي وإلا سيبقى يشكل خطراً عليها^(٣٠).

وبعد سنوات عديدة من وقوع عملية لوكربي وتعتت ونفي ليبيا ارتباطها ومعرفتها بالعملية نرى انها نتيجة لتجمع الظروف والملازمات والعقوبات حولها بدأت تتبع سياسة أكثر مرونة وعقلانية تجاه الازمة اذ اخذت ادارتها للازمة تتصف بالحكمة

(٢٨) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) النقاط الرئيسية التي وردت في الرسالة التي وجهتها الحكومة الليبية الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لتأكيد الموافقة على تسليم الليبيين المتهمين بالضلوع في اعتداء لوكربي والتي تحمل توقيع وزير الخارجية الليبي، دراسات دولية، عدد (٧١)، ١٩٩٩/٢، جمعية الدراسات الدولية، تونس، ص ١٠٩.

(٣٠) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

وحصلت على التأييد العربي والافريقي على ذلك عندما ركزت على التعامل القانوني مع العملية، واعلنت قبولها لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية كجهة اختصاص وتبعها تسليم المتهمين مما افضى الى تعليق العقوبات الدولية، كما ووافقت على دفع التعويضات إلا انها رفضت الطلب الامريكي باعلان ليبيا المسؤولية الجنائية عن الحادث ليتم رفع عقوبات الأمم المتحدة بشكل نهائي ويتم رفعها من قائمة الدول المارقة لخصيتها ان يرتب ذلك نداعيات خطيرة كمطالبة جهات أخرى مرتبطة بالقضية بمحاكمة مسؤولين ليبيا، كما ان الاعتراف سيشكل لادانة مباشرة وصريحة للنظام الليبي، وحتى عندما حاولت امريكا طلبها الى مسؤولية مدنية رفضتها ليبيا لضمان عدم مطالبة اطراف أخرى لتعويضات كشركة الطيران بان اميركان او دفع مصاريف المحاكم او اتعاب محامي اسر الضحايا^(٣١). فبالرغم من ان قضية لوكربي استغرقت وقتاً طويلاً إلا ان التوصل الى حل لها يمثل نوعاً من المرونة من كلا الجانبين لأن التزم في المواقف لم يجد نفعاً ولم يوصل الى حل او نتيجة ثم ان هذه المرونة عبرت عن مواقف تتضمن اجراءات مقابل شروط وضمانات، فليبيا التي كانت تنفي التهمة عن مواطنيها قبلت بالحكم وقبلت بدفع التعويضات، والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتان فرضتا العقوبات على ليبيا عبر مجلس الأمن وقاطعتها خففت تلك العقوبات والمقاطعة امام ذلك الاتفاق، وامام المرونة الليبية.

رابعاً: مبررات التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية

لقد تجمعت امام السياسة الليبية العديد من الاسباب او المبررات التي جعلتها تتوقف عند شكل سياستها في العقود الماضية لتعلن عن مغادرة تلك السياسة السابقة والبدء بانتهاج سياسة تحمل تغييرات جذرية تقدم ليبيا على انها دولة سلام وأمن وتقيم علاقات دولية طبيعية وتسعى للاضطلاع بدور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي اقليمياً ودولياً وبالشكل الذي يتسق مع طروحات النظام الدولي الجديد^(٣٢) وقد تمثلت تلك المبررات في:-

- بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي ادرك النظام السياسي الليبي بأن الأوضاع الدولية ترتبت بشكل سيطر فيه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وأحست -أي ليبيا- بأنها لا تملك للقدرة على الصمود والاستمرار بل ولا تتوفر

(٣١) خالد حنفي علي، ليبيا وامريكا.. التكيف التدريجي، السياسة الدولية، ابريل (٢٠٠٢)، (موقع الانترنت).

(٣٢) سامية بيبيرس، المبادرة الليبية للتخلي عن اسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الاوسط، شؤون عربية، العدد (١١٨)، صيف ٢٠٠٤، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ص ١٨٠.

لديها عوامل للصمود والاستمرار في اتباع سياسة المواجهة التي كانت تتبعها، فإظهرت الاستعداد للتكيف مع الأمور بشكل لا يمس النظام السياسي والسعي لتسوية المشكلات التي تمر بها ليبيا بشكل سلمي وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وذلك للعديد من الأسباب كحاجتها للتقنية والاستثمارات الغربية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي الليبي، إلى جانب حاجتها للقبول الغربي لدعم الموقف الرسمي داخلياً وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك حاجتها للدعم الغربي في سياستها تجاه إفريقيا وتعزيز نفوذها فيها^(٣٣). أي أن النظام الليبي وكما صرح نجل القذافي كان يعاني من مشاكل مع الغرب ولما جاء الغرب ليحقق الشراكة معه -أو مع ليبيا- فرأى أن يتكيف مع ذلك الوضع وينبذ معاداته للغرب لما سيحققه له ذلك -وكما يرى- من مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية^(٣٤).

- سعي ليبيا لأزالة وتغيير الصورة الذهنية السلبية للدور الليبي لدى القوى الغربية ولاسيما الأمريكية لدعمه للنظم الثورية والحركات التمردية مما بلور انطباعاً بأن ليبيا دولة داعمة للأرهاب ووصفتها أمريكا بأنها (دولة مارقة تدعم الإرهاب).
- نتيجة لأزمة لوكربي وما تبعها من عقوبات دولية على ليبيا، فقد أرادت أن تخرج من دائرة العزلة الدولية والعودة إلى التفاعل في المحيط الدولي وذلك لأن العقوبات أدت إلى تقويض قدرة ليبيا على تصدير النفط وهو المصدر الرئيسي لدخلها القومي إذ خسر الاقتصاد الليبي ما يقارب ٨ بليون دولار جراء العقوبات، وبلغ التضخم ما يقارب ٥٠% والبطالة ما يقارب ٣٠%، فنتيجة لذلك كان دافع التنمية والتطور الاقتصادي إذ رأت أن استمرار التوتر مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية سيرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فحاجة ليبيا إلى الاستثمارات الأمريكية للتكنولوجية والمالية وبالوقت نفسه السعي الأمريكي لاستعادة البترول الليبي كل ذلك يستلزم وكما يرى الطرفان تعديل سياسات ليبيا الاقتصادية لتوفير الضمانات الأمريكية^(٣٥). أي محاولة ليبيا لأنقاذ اقتصادها من خلال القدرة على توظيف مواردها الأولية، إذ ترى أن امتلاكها للنفط والمواد

(٣٣) السنوسي بسكري، بعد الانتخابات الأمريكية وأثر زيفه أبرز الزعماء الأوربيين طرابلس قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية، القلم، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، يناير-فبراير ٢٠٠٥، (موقع النترنت).

(٣٤) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، وحدة الاستماع والمتابعة، اسلام أون لاين-نفت/١٠-٢٠٠٤، (موقع النترنت).

(٣٥) سلمية ببيرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠-١٨٤.

الأولية ليس بذي جدوى ما دامت ترزح تحت نظام العقوبات الاقتصادية وليس لها القدرة على استثمار تلك الموارد.

- افتتحت ليبيا وحسب تصريح نجل القذافي بجدوى المفاوضات الفلسطينية مع (إسرائيل) التي رأت منها حققت نتائج في خمس سنوات^(٣٦).

- المبرر الآخر في تغيير سياسة ليبيا وسلوك الرئيس الليبي معمر القذافي الجديد والتحول يدل على ادراكه واستيعابه لما حدث للنظام العراقي ومحاولة تبني سياسة معتدلة وتوافقية تبقى على نظامه وعدم إثارة غضب المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٧)؛ مع أن البعض يرى في ذلك المبرر دافعا للتغيير إلا أنه يبقى مبرراً يستدعي التوقف عنده.

يتضح من كل تلك المبررات أن السياسة الليبية بدلت وبمحض إرادتها وبقناعة ليبية تغير من سياستها لأدراكها الذاتي لمستوى قدراتها ولمقارنتها ما يحدث في غيرها من المناطق أو للدول إذا ما استمرت على النهج ذاته، أي أنها ترى ضرورة السعي نحو إنقاذ نفسها وإبقاء نظامها لسياسي وعدم تغييره، ومحاولة تحقيق تنميتها الاقتصادية وتطوير اقتصادها خاصة وهي تحتوي على كليات كبيرة من النفط الذي سيحقق لها استثمارات واسعة وكبيرة، أي أن ليبيا توصلت ومن خلال قرارها الذاتي بعدم جدوى الاستمرار في الإبقاء على اتباع سياستها السابقة.

خامساً: التوجهات الجديدة في السلوك السياسي الليبي

افصح السلوك السياسي الليبي عن شكله وتوجهه الجديد ومساره المختلف والتغيير الذي طرأ عليه إذ ترجعت السياسة الليبية عن خططها وسياساتها الثورية وأعلنت قطع علاقاتها مع المنظمات والمجموعات المتورطة بالإرهاب الدولي بل وعدم السماح لأستخدام أراضيها للقيام بأعمال إرهابية، كما ووضعت القيود على عملية منح التأشيرة للدخول إلى البلاد لمنع دخول الإرهابيين إليها^(٣٨) وداخلياً أيضاً وعلى الصعيد الاقتصادي بدأت ليبيا تتجه نحو تطوير مجالات القطاع الخاص إذ أصدرت قانون الاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٧، وخفضت سعر صرف الدينار عام ٢٠٠٢ لدعم الحكومة وتحرير الاقتصاد الليبي وتكثيف وجود الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على

(٣٦) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) عبد الرحيم صلاح، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

احتياجاتها من النقد الاجنبي^(٣٩). أما اقليمياً فقد سعت ليبيا الى تطوير علاقاتها مع الدول الافريقية ونشطت دبلوماسيتها في تسوية بعض النزاعات الافريقية كما في السودان والكونغو وميراليون. وانجزت انشاء الاتحاد الافريقي الذي وضع الاساس له ثناء القمة الافريقية في سرت بتاريخ ٩ ايلول ١٩٩٩، كما عملت ليبيا على ايجاد تجمع دول الساحل والصحراء وتنشيط الانتماج الاقتصادي والاجتماعي بين دوله. ودولياً وفي مجال علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية سعت ليبيا الى انتهاء المواجهة مع واشنطن وانتهاج سلوك يتسق مع قواعد النظام الدولي لاثبات حسن النوايا لأمريكا خاصة فيما يخص قضية الارهاب ومحاولة ايجاد القنوات التعاونية الأمنية مع أمريكا وبالأذات بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١^(٤٠)، التي كانت الفرصة او المناسبة التي قصت التوتر وعززت الجو الايجابي في مسار العلاقات بين البلدين فعلى اثرها اعلن الرئيس معمر القذافي بشكل فوري وقوي أدانته للارهاب^(٤١). فكل انفراج او اعلان او تبني للمسؤولية يظهر في شكل السياسة الليبية ينبع من السعي الليبي لاسترضاء الضغوط الخارجية طالما لا يمس شكل النظام السياسي الليبي الحاكم والدليل على ذلك اعلان قبول المسؤولية الليبية عن حادثة لوكربي^(٤٢).

ساساً: التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: المجال الرئيسي في التوجهات السياسية الجديدة لليبيا نحو الولايات المتحدة الامريكية

قبل الدخول في آلية القرار الليبي بالتخلي عن اسلحة الدمار من الضروري التعرف على تلك القدرات الليبية في مجال اسلحة الدمار الشامل، وهي في الواقع قدرات محدودة وغير واسعة اذ تتمثل في مفاعل نووي تجريبي في منطقة تاجوراء قرب طرابلس تبلغ طاقته عشرة ميجاوات حصلت عليه ليبيا من الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٣، الى جانب حصولها على معمل حراري لذلك المفاعل ومجمع لفصل النيوترون مزود بمولدات للنظائر المشعة للاستخدام السلمي، كما تضم المحطة النووية الليبية معمل للبحوث لتخصيب اليورانيوم بمعدل خفيف. أي انها بنسبة بسيطة ومحدودة لا تتمكن من انتاج الاسلحة النووية. وتعتمد ليبيا بشرياً في المجال النووي على العناصر الوطنية. اما في ميدان الصواريخ الباليستية فتحتك قدراتها في صواريخ قصيرة المدى من طراز سكود B لا يتعدى مداها ٣٠٠ كم، واعداد من صواريخ سكود C ذات المدى الاطول كانت ليبيا قد حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي السابق. اما

(٣٩) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) سامية بيبريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١-١٨٣.

(٤١) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.

(٤٢) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

قدرات ليبيا من الأسلحة الكيميائية فهي أيضاً محدودة جداً إذ تمتلك ما يقارب مائة طن من غاز الخردل الذي لا يحتاج الى قدرات صناعية وعلمية متقدمة، أما بشأن الأسلحة البيولوجية فلدى ليبيا برنامج محدود بالبحث والتطوير ولا يوجد ما يشير الى انتاج هذا النوع من الأسلحة^(٤٣).

وكانت ليبيا قد بدأت بفعاليتها النووية في بداية عام ١٩٨٠ واستمرت تلك الفعاليات حتى نهاية عام ٢٠٠٣، ولم تكن خلال تلك الفترة لتبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تلك الفعاليات، ولكنها قامت في ١٩ كانون الأول ٢٠٠٣ بالاعلان بشكل رسمي وطوعي وبإرادة ليبية حرة عن التخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بما فيها من مواد ومعدات وبرامج محظورة دولياً، فوافقت على فتح منشأتها للمفتشين الدوليين، أي ان مبادرة ليبيا لأخلاء أسلحة الدمار الشامل تقع تحت ما يسمى (بمفهوم او نظام الاخلاء من جانب واحد)^(٤٤). وقد بدأت أي - ليبيا - بخطواتها العملية في مجال تفكيك أسلحتها النووية فتعاملت بشكل ايجابي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة تحريم الأسلحة الكيميائية، وطلبت مساعدة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لأزالة أسلحة الدمار الشامل وبرامج الصواريخ والتحكم بها، كما عملت على ازالة كل العناصر الحساسة من برنامجها النووي غير المعلن عنه سابقاً وعلى الرغم من محدوديته إلا انه برنامج وخطط تم اعدادهما - وتوقيع وتطبيق البروتوكول الاضافي للوكالة الدولية للطاقة النووية والانتساب الى معاهدة تحريم الأسلحة الكيميائية، والافرار بماضي استخدام منشأة الربطة لانتاج أسلحة كيميائية، وتحويل المرفق الى مصنع مستحضرات صيدلية، وتدمير وإتلاف ذخائر معدة للاستخدام مقرونة بكيميائيات سامة، وتقديم وثائقها عن الأسلحة النووية والعمل دولياً لأزالة يورانيوم نو تخصيب عالي، وتحويل مفاعلها في تاجوراء للعمل بيورانيوم نو تخصيب منخفض، والسماح للموظفين الدوليين للعمل في المواقع بلا قيود. ونتيجة للاعلان الليبي هذا اصدر الرئيس الامريكي جورج بوش امراً تنفيذياً في ٢٠ أيلول ٢٠٠٤ أزال بمقتضاه العقوبات المفروضة على التجارة ومواصل النقل مع ليبيا منذ عام ١٩٨٦ أي برفع العقوبات الاقتصادية المتبقية على خدمات الطيران مع ليبيا ورفع الحجز عن اصول بقيمة ما يقارب ١,٣ مليار دولار كانت قد جمدت نتيجة العقوبات^(٤٥).

(٤٣) سامية ببيرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١-١٨٢.

(٤٤) نفس المصدر اعلاه، ص ١٨٢-١٩١.

(٤٥) وزارة الخارجية الامريكية تسلط الضوء على التطورات الايجابية في ليبيا في الآونة الاخيرة - ليبيا اليوم - وزارة الخارجية الامريكية، صحيفة ليبيا اليوم - المكتبة، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦ هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥ م، (موقع انترنت).

فالملاحظ ان السلوك الليبي في مجال التخلي عن اسلحتها النووية وازاء عمليات التفتيش الدولي اوضح تعاون وشفافية ووضوح ومرونة، كما ابدى الرغبة في ابقاء جزء او بعض من قدراتها لأغراض منخية مع جديتها وعزمها على اغلاق ملفها النووي أي سعيها الحقيقي لمعاودة وجودها وتفاعلها في النظام الدولي^(٤١).

وقد عدت الولايات المتحدة الامريكية تلك العملية نصراً لسياستها في منع انتشار الاسلحة النووية مقارنة بغيرها من الحالات، اذ وجدت -أي الولايات المتحدة الامريكية - ان القرار الليبي مثل حلاً لمشكلة نووية طويلة المدى وتم التوصل الى حلها بدون اللجوء للقوة العسكرية، فيمكن القول ان نموذجية وخصوصية الحالة الليبية يعود الى ان مدركات التهديد الامريكية لليبيا كانت أقل حدة مقارنة بغيرها من الحالات النووية، كما ان ليبيا وبقناعتها الذاتية شكلت سياستها الجديدة هذه اذ ادركت ضرورة تطوير علاقاتها مع الغرب، الى جانب كون الدافع الليبي لأمتلاك السلاح النووي لم يكن لأغراض أمنية بل لأغراض التمتع بمكانة إقليمية فتخليها عن تلك الاسلحة لن يضر بحالتها للدفاعية^(٤٢). إلا ان هذا لا يعني عدم وجود تهديد تجاه ليبيا لاسيما وانها تخرج ضمن الحالات النووية ولكن قرارها هذا جاء بشكل ذاتي أكثر منه تهديدي.

وقد كانت نتيجة ذلك القرار او الاعلان الليبي ظهور بداية تحول سريع وواضح في العلاقات الليبية -الامريكية اذ اوضح الرئيس بوش الرغبة الامريكية في تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا، أي ان القرار الليبي حصل على تأييد وترحيب امريكي وبريطاني الى جانب الترحيب العالمي الواسع^(٤٣). ان القرار الليبي حول التخلي عن اسلحة الدمار الشامل نابع بطبيعة الحال من الاسباب والمبررات التي ذكرناها آنفاً والتي وجدت فيها ليبيا ضرورة للتغيير فبعد ان عاشت ليبيا فترة طويلة من العقوبات الدولية عليها ادركت مدى التصيبق والعزلة والخناق الذي اطبق حولها والذي تيقنت بأرادتها لتأثيراته وإفرازاته التي انعكست على وضعها الداخلي والدولي كإنعزالها وعدم تفاعلها في النظام الدولي سياسياً واقتصادياً ودخلياً من خلال التراجع الاقتصادي الذي عانتته نتيجة تلك الاوضاع والمقاطعة تجاهها.

(٤١) سمالية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

(٤٢) محمد عبد السلام، السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الاوسط، كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٤٦-ديسمبر ٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (موقع الانترنت).

(٤٣) القدس العربي: بوش يؤكد لشلقم استعداده تعزيز العلاقات مع ليبيا، الجمعة ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤م، اخبار اليوم-المختار لليبيا، (موقع الانترنت).

سابعاً: معاودة الاستثمار في مجال النفط الليبي

تشكل الموجودات والاحتياطيات النفطية الليبية هدفاً أساسياً للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية، إذ تقدر الاحتياطيات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، وبما أن سياسة ليبيا انطلقت باتجاه التغيير بعد رفع العقوبات الدولية عنها، وهذا يعني حدوث انفتاح استهلاكي واستثماري وانفاقي، من ضمنها قطاعي النفط والغاز^(٩٩)، وذلك لما تعانيه صناعة النفط في ليبيا من مشكلات عميقة ومفتقرة إلى التقنية الحديثة، فمن أجل رفع مستوى وإنتاجية القطاع النفطي إلى مليون برميل عام ٢٠١٠ تعترز الحكومة الليبية اتفاق ما يقدر بثلاثين مليار دولار معتمدة في ذلك على خبراء الاقتصاد الأمريكيين والبريطانيين للتشاور والتفاهم والتعاون في هذا المجال لتقديم نماذج تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق عملية التحديث في ليبيا، فنتيجة للحاجة المتبادلة الليبية- الغربية للتعاون في المجال النفطي فقد حصلت الشركات الأمريكية بامتياز للتقيب عن النفط في تسع مناطق من أصل خمسة عشر كانت المؤسسة الوطنية للنفط قد عرضتها للمناقصة^(١٠٠). وقد فازت الشركات الأمريكية في تخصيصات ثلثي عقود للتقيب عن النفط والغاز في ليبيا والتي بلغ عددها خمسة عشر عقداً تنافست عليها مائة وعشرون شركة، وفي مقدمة تلك الشركات التي فازت بالمناقصة شركة أوكسينتال بترولיום الأمريكية بخمسة عقود وشاركت باربعة عقود أخرى مع تجمع شركات نفوده ووسايد بترولיום الاسترالية، كما فازت أيضاً شركة شيفرون تكساكو الأمريكية أيضاً بعقد تقيب في حوض بجنوب ليبيا، وفازت شركة أخرى هي اميرادا هيس بعقد آخر. ولكل شركة فائزة الحق في استثمار ما يزيد على سبعمائة مليون دولار على أن يكون للحكومة الليبية نصيب من أي نفط أو غاز ينتج في تلك المناطق أو الاحواض^(١٠١).

ومن بين الاحواض والمشاريع الاستثمارية المهمة في المجال النفطي والتي سيتم تطويرها هو مشروع الواحة التي ستشارك فيه شركات كونوكو فيليبس وماراثون اويل واميرادا هيس وينتج المشروع ثلاثمائة ألف برميل يومياً أي ما يعادل ٢٠% من الانتاج الكلي للنفط الليبي. وبذلك يكون قرار الحكومة الأمريكية برفع العقوبات عن ليبيا قد فتح الطريق لاستثمار النفط الليبي، وقد اعتبرت صحيفة نيويورك تايمز ذلك انتصاراً للشركات النفطية الأمريكية واعتبرته طرابلس انتصاراً لسياستها، كما عبرت

(٩٩) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.

(١٠٠) السنوسي بسبكري، مصدر سبق ذكره.

(١٠١) الشركات الأمريكية تلوز بأغلبية عقود البحث والتقيب عن النفط والغاز في ليبيا، MENAFN - 31/01/2005، (موقع الانترنت).

شركات الاستثمار نفسها عن ارتياحها لذلك القرار لتعزيز مجالات ومشروعات الاستثمار في ليبيا^(٥٧) بمعنى ان الاستثمار النفطي سيحقق مصالح الاطراف المستثمرة والمستثمر فيها. ويعود السعي الأمريكي للاستثمار في المجال النفطي الليبي بهذا الشكل التناضسي الى محاولة التغلب على الشركات الأوروبية التي سبقت الشركات الأمريكية في هذا المجال بعد تعليق العقوبات الدولية على ليبيا عام ١٩٩٩^(٥٨). وبذلك يكون تخفيف العقوبات عن ليبيا قد حقق أو يحقق منفعة مشتركة للبلدين فمن المتوقع والمخطط له ان ينمو الاقتصاد نتيجة لدخول الاستثمارات النفطية الى ليبيا وستكون قادرة على تحقيق تطور تكنولوجي ونفطي في مجال الطيران، وفي المقابل ستجني أمريكا ارباح ومكاسب نتيجة لتلك الاستثمارات^(٥٩). فالقطاع النفطي اذن هو لقطاع الأكثر أهمية وحساسة في الاهتمامات الأمريكية والأوروبية، اذ يرون فيه المجال المحقق لأكبر مكاسب اقتصادية لدولهم لما يمثل من أهمية استراتيجية لها في مرحلة تشهد منافسة اقتصادية شديدة على مصادر الطاقة الحيوية^(٦٠). اذن فالاستثمار في مجال النفط الليبي يوضح الرغبة المشتركة والمتبادلة لتحقيق الفائدة لكلي الطرفين ويدل على تغيير واضح في السياسة الليبية، أي الاستفادة من النفط الليبي بأرادة ليبية وبشكل تعاوني وتوافقي لتطوير اقتصادها وكجزء من سياستها الجديدة.

ثمناً: للعلاقات الليبية - الأوروبية الجديدة

لما كان الاتساق والترابط في المواقف والروى الأوروبية والأمريكية فإن التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية سيمتد نحو العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي أيضاً. فالنقارب الليبي-الأوروبي جاء من قبل الطرفين أي ان لكل طرف دوافعه واسبابه لذلك النقارب. فعلى الجانب الليبي يشير الرئيس معمر القذافي ان هذا التغيير ليس مفاجئاً بل جاء نتيجة للواقع القائم الذي تقبلت فيه الكثير من التغييرات والتي تستدعي التغيير من جانب ليبيا أيضاً، فضلاً عن ادراك ليبيا بأن علاقاتها مع الغرب لا تحكم بالعلاقات الثنائية مع كل دولة أوروبية بمفردها بل تتأثر بعلاقاتها بأية دولة أوروبية بعلاقاتها ببقية الدول الأوروبية مجتمعة، فعليه حاولت ليبيا إنهاء مشكلاتها مع الدول الأوروبية للوصول الى تطبيع تام للعلاقات الليبية-الأوروبية. اما على الجانب

(٥٧) تخفيف عقوبات واشنطن عن ليبيا انتصار مزدوج، وحدة الاستماع والمتابعة-اسلام اون لاين، ٢٤/٤-٢٠٠٤، (موقع الانترنت).

(٥٨) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.

(٥٩) ليبيا ترحب بتخفيف العقوبات الأمريكية، ٢٤ أبريل ٢٠٠٤، BBC ARABIC.COM

(موقع الانترنت).

(٦٠) السنوسي بسكري، مصدر سبق ذكره.

الأخر الأوربي فالملاحظ أن الدوافع الأوربية قد اقتربت من الدوافع الليبية إذ كان العامل أو الدافع الاقتصادي محورياً أساسياً بالنسبة للطرفين، فإذا كانت ليبيا تسعى لانعاش اقتصادها من خلال الاستثمارات الأجنبية فيها، فإن الشركات الأوربية مثل الأمريكية مارست ضغوطاً على حكوماتها لإعادة فتح الاقتصاد الليبي أمام استثماراتها ولاسيما شركات النفط التي تسابقت بعد رفع الحظر للحصول على الاستثمارات كاتفاق شركة مثل النفطية مع شركة النفط الليبية الوطنية على استراتيجية طويلة المدى لتحديث القدرات الليبية في التنقيب عن النفط بمناطق جديدة وتصدير الغاز. وإلى جانب العامل الاقتصادي فإن عاملاً آخر مثلاً أهمية كبيرة للجانب الأوربي وتسل بعامل الهجرة غير الشرعية كأحد العوامل الأوربية المهمة للتعامل مع ليبيا لما نتيجه هذه الهجرة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية، فكانت إيطاليا أكثر الدول تضرراً من الآثار السلبية لتلك الهجرة فضغطت على الاتحاد الأوربي لرفع حظر بيع الأسلحة عن ليبيا لتزويدها بتجهيزات عسكرية لمراقبة السواحل الليبية ومنع تهافت المهاجرين غير الشرعيين^(٥٦). إذ تتميز إيطاليا بسواحل طويلة تجعلها من أكثر الدول الأوربية التي يلجأ إليها المهاجرين إلى أوروبا عن طريق الزوارق، فتدري أن رفع الحظر عن ليبيا سيساعدها في الحصول على معدات متطورة كالمناظير المقربة وزوارق لحراسة سواحلها، لذا نلاحظ أن دول الاتحاد الأوربي تؤيد رفع الحظر الأوربي عن ليبيا والموافقة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن ليبيا^(٥٧).

فنتيجة لسياسة ليبيا تجاه الدول الأوربية وبالعكس، أي التعامل مع ليبيا كبقية الدول بدأت العلاقات الليبية-الأوربية تسير في هذا الاتجاه، حيث بدأ الطرفان تبادل الزيارات والاتفاقات، ففي آذار ٢٠٠٤ زار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ليبيا وقد مهدت بل وفتحت تلك الزيارة المجال للشركات التجارية البريطانية للاستثمار في الاقتصاد الليبي في المجالات النفطية والسياحية، علماً أن العلاقات بين ليبيا وبريطانيا كانت قد أعيدت منذ عام ١٩٩٩ عندما اقترت ليبيا بمسؤوليتها عن قتل الشرطة البريطانية إيفون فليتشر ودفعت ربع مليون جنيه إسترليني لعائلتها. هذا إلى جانب زيارات وعلاقات أخرى ليبية-بريطانية^(٥٨)، كمبادرة ليبيا بتخليها عن أسلحة الدمار

(٥٦) أحمد طاهر، العلاقات الليبية-الأوربية: بداية جيدة، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، السنة الحادية والأربعون، الأهرام-القاهرة، ص ١٩٨-١٩٩.

(٥٧) بعد رفع الحظر الأمريكي: الاتحاد الأوربي يوافق على رفع كل العقوبات المفروضة على ليبيا، ليبيا اليوم-كالات، الخميس ٦ ربيع الأول ١٤٢٦ هـ الموافق ١٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٥ م، (موقع أنترنت).

(٥٨) أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩-٢٠٠.

الشامل التي وصفها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بأنه قرار (تاريخي وشجاع وله مسبق مزيداً من الأمن للمنطقة والعالم بأسره) وأن المبادرة تؤكد امكانية ان تقوم الدول بالتخلي عن برامج اسلحتها للدمار الشامل بشكل طوعي وسلمي وتعاوني مع المجتمع الدولي وستكون لهذه الدول فرصة الدخول في شركات مع لية دولة تريد في العالم^(٩١).

اما إيطاليا فقد قام رئيس وزراءها سلفيو بيرلسكوني بثلاث زيارات الى ليبيا آخرها كانت في تشرين الاول ٢٠٠٤ لاذ ترتبط ليبيا وإيطاليا بعلاقات جيدة حيث تعد إيطاليا الشريك التجاري الاول مع ليبيا والاخيرة هي مورد النفط الرئيسي للاولى لاذ تصدر لها ٢٥% من احتياجات النفط الإيطالية. كما تم فتح لتبوب غاز بين مدينة مينة الليبية وجزيرة صقلية الإيطالية يبلغ طوله ٥٤٠ كيلو متر ويزود هذا الانبوب ١٠% من احتياجات إيطاليا من الغاز وتبلغ قيمة الاستثمارات فيه ٥,٦ مليار دولار. وفيما يتعلق بالمانيا جاءت زيارة للمستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر الى ليبيا لتبين مستوى العلاقة بين الطرفين ولاسيما في الجانب التجاري وتوضيح اشادة المانيا بالاصلاحيات التي تشهدها ليبيا ودعمها للمسعى الليبي للانضمام الى منظمة للتجارة العالمية والى عملية برشلونة التي تربط بين دول الاتحاد الاوربي وعشرة دول متوسطية لأيجاد منطقة تجارة حرة تتخذ فيها ليبيا دور المراقب. اما فرنسا فقد قام رئيسها جاك شيراك في تشرين الثاني ٢٠٠٤ بزيارة ليبيا وتمت تسوية معظم المشكلات بينهما، ووقع الطرفان على اربع اتفاقيات في الموصلات والنهر الصناعي والجامعات والمباحة، وتبلغ قيمة الصادرات الليبية الى فرنسا ملياري دولار سنوياً وتبلغ الواردات الليبية ما يقارب نصف مليار دولار سنوياً^(٩٢). ومن الجدير بالذكر ان فرنسا اعادت علاقاتها مع فرنسا عند تعويضها لضحايا طائرة بوٲا التي تم تفجيرها فوق النيجر عام ١٩٨٩ ولادانت محكمة فرنسية سنة لبيبين بالحادث بينهم صهر الرئيس القذافي^(٩٣)، اذ وقعت ليبيا في ٩-١-٢٠٠٤ على اتفاق تقدم خلاله تعويضات بقيمة ١٧٠ مليون دولار تضاف الى ٣٤ مليون دولار كانت قد تعهدت بها قبل ذلك لأسر الضحايا^(٩٤). وبذلك تكون ليبيا قد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات مع الدول الاوربية، كما خصلت ليبيا كذلك وفي اطار التحولات في سياستها على موافقة منظمة للتجارة العالمية في نهاية تموز ٢٠٠٤ على بدء المفاوضات معها لامكانية انضمامها

(٩١) سلمية بيررس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٩٢) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٩٣) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.

(٩٤) نجول القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.

المنظمة وذلك نتيجة سياسات ليبيا باتجاه الاصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتقديم الحوافز للاستثمارات الاجنبية^(١٣).

ولكن مع ذلك تبقى بين ليبيا والدول الاوربية عوائق تقف في طريق التقارب بينهما كقضية الديمقراطية وحقوق الانسان ومسار عملية برشلونة على اعتبار ان ليبيا انضمت فقط بصفة مراقب، الى جانب الاصلاحات السياسية الداخلية كالاصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا ان ما تم تحقيقه ترى ليبيا فيه بعد خطوة نحو انتهاء المواجهات بين ليبيا والغرب^(١٤).

من خلال كل ما تقدم من تطور في العلاقات بين ليبيا ودول الاتحاد الاوربي وما سبق بحثه فيما يخص العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يتضح توحّد الموقف الاوربي والامريكي فيما يخص تطورات السياسة الليبية، أي ان الموقف الغربي موحد بخصوص ليبيا وكيفية التعامل معها لاسيما وانها اتخذت نهج الاستجابة للمطالب الامريكية والاوروبية خياراً لها، وتتخذ اوربا من جانبها اسلوب التعامل بالوسائل الدبلوماسية في فض النزاعات واحتواءها الى جانب التقارب الاقتصادي للحفاظ على المصالح الاوروبية وتعزيز فائدها المتحققة^(١٥). بمعنى ان ليبيا ستتعامل بنفس السياسة ونفس الاسلوب مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي كمحاولة منها للخروج من عزلتها الدولية وتحقيق الاستفادة من الجانبين.

تساعاً: أفاق السياسة الليبية الجديدة تجاه الولايات المتحدة الامريكية

أدت السياسات والمبادرات الجديدة للرئيس الليبي معمر القذافي الى البدء بتغيير سياسة وتعامل الولايات المتحدة بعد افتتاحها وبشكل تدريجي بأن ليبيا غيرت مواقفها تجاه الغرب ولاسيما للولايات المتحدة الامريكية ولها -أي ليبيا- شرعت في اتباع قواعد وآليات النظام الدولي الجديد وبدأت في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية تحقق مصالح الطرفين، فعليه كان رد الفعل الامريكي هو عدم تصنيف ليبيا ضمن دول محور الشر الذي أعلنها الرئيس الامريكي جورج بوش بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي خص بها العراق وايران وكوريا الشمالية. إلا ان الرؤية الامريكية ترى ان هذا غير كاف ويستلزم من ليبيا الاستمرار في تحسين صورتها وسلوكها دولياً لدرء أي عدوان مستقبلي عليها^(١٦). وبالفعل بدأ التطبيع التدريجي للعلاقات السياسية

(١٣) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(١٤) نفس المصدر اعلاه، ص ٢٠١.

(١٥) المنومني ببيكري، مصدر سبق ذكره.

(١٦) عبد الرحمن الخالدي، مصدر سبق ذكره.

والاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يتسع يأخذ ألقافاً ومجالات عديدة لاسيما بعد اعلان رفع العقوبات عن ليبيا ليسمح لها بعدها باستئناف استيراد النفط الليبي الى الولايات المتحدة الامريكية^(١٧). كما اشار امين اللجنة الشعبية الليبية العامة رئيس الوزراء الليبي شكري غانم الى تحسن العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يوماً بعد يوم وبشكل ملحوظ بعد قطيعة استمرت نحو ربع قرن وبعد زوال الكثير من المشكلات والعوائق، ولن المرحلة المقبلة ستضمن دخول الاستثمارات الامريكية الى ليبيا بعد فتح الشركات مكاتب لمشروعاتها، كما اعلن ان الحكومة الليبية من جهتها وفي الجانب الاقتصادي أيضاً تسعى لتوسيع قاعدة الملكية ودفع القطاع الخاص الى العملية الاقتصادية واقتصار دور الحكومة على الصحة والتعليم أي اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية، وان عملية الخصخصة للوحدات الاقتصادية بدأت وستنتهي عام ٢٠٠٨ بخصخصة ٣٦٠ شركة لتحويلها من قطاع الدولة الى القطاع الخاص بعد ان تم تحويل ١٦٠ وحدة من المشروعات الصغيرة الى القطاع الخاص لو الاهلي^(١٨).

فالولايات المتحدة الامريكية ومن خلال السياسة الليبية الجديدة تسعى لتحقيق اهداف وغايات سياسية واقتصادية وجيوبوليتيكية، فسياسياً ووفقاً للرؤية الامريكية عدت امريكا لن تخطي ليبيا عن اسلحة الدمار الشامل نصر لسياساتها في تعزيز الأمن العالمي - من وجهة النظر الامريكية، اما اقتصادياً فان وجود مصادر الطاقة في دول المغرب كم منطقة استراتيجية نفعها لتعزيز وجودها في تلك المنطقة والسعي لتحسين علاقاتها مع ليبيا والاستفادة من النفط الليبي عالي الجودة، وبالتالي ممارسة تأثير سياسي في دول شمال افريقيا فيكون هدف سياسي واقتصادي في الوقت ذاته، اما عسكرياً وجيوبوليتيكياً فان امريكا ترى في شمال افريقيا منطقة مهمة استراتيجية لتوفير قواعد عسكرية فيها. وبالمقابل وعلى الجانب الليبي فان عملية تغيير سياسة ليبيا واعادة هيكلتها وخاصة تخليها عن اسلحة الدمار الشامل اعاد تشكيل صورتها وشكلها امام المجتمع الدولي من خلال تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول^(١٩). فبذلك تكون اعادة الولايات المتحدة الامريكية لعلاقتها مع ليبيا بحقق اهداف عديدة ومتداخلة ومتراصة توفر لها الأمن والنفط وكسب اللطرف الليبي الى جانبها وفي الوقت ذاته ترى - أي من خلال الرؤية الليبية- ليبيا انها بذلك ستخرج من عزلتها الدولية وتضمن أمنها واستقرارها وتحقيق تطلعاتها الاقتصادية وتطوير علاقاتها الدولية والتحرك بحرية في النظام

(١٧) في لقاء وصف بانه تاريخي على صعيد العلاقات الليبية الامريكية: الرئيس بوش يستقبل (شاهم) وبول بلنكيه في نيويورك، ليبيا اليوم- (وكالات)، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦ هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥ م، (موقع انترنت).

(١٨) الاهرام: رئيس وزراء ليبيا: الاستثمارات الامريكية في ليبيا ستزيد بعد عودة العلاقات الدبلوماسية، اخبار اليوم، المختار ليبيا، (موقع انترنت).

(١٩) سلمية بيبيرس، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٥-١٩٦.

الدولي، وفي الإطار الاقليمي الافريقي مستدخل ليبيا في مشروعات وشركات ميسية واقتصادية وأمنية واستراتيجية وستكون مركزاً مهماً في تلك المشروعات نظراً لأهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية أولاً ولرغبتها في تحقيق ذلك التحول ثانياً.

الخاتمة

بعد ان شهدت السياسة الليبية عقود من الثبات على المبادئ والسياسات الليبية السابقة توصلت الى فتاعات ليبية خاصة وذاتية بضرورة التغيير في سياستها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فبذلك تكون السياسة الليبية الجديدة قد تجلت عن تغييرات عديدة وجذرية في مواقفها واتجاهاتها واعتراف بالمسؤولية عن بعض الحوادث والازمات كازمة لوكربي وذلك بعد ان ادركت وبمحض ارادتها ان العقوبات التي فرضت عليها قد انهكتها داخلياً ولاسيما من الناحية الاقتصادية وعزلتها خارجياً عن المجتمع الدولي فعاشت فترة من التحدى والعزلة والعداء والخلاف والتوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي اتسع في تأثيره ليشمل التوتر في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي أيضاً وذلك نتيجة لتشابه وتوحد الموقف الأمريكي والأوربي بشأن ليبيا، إذ كانت العقوبات الدولية على ليبيا وتأثير توقف تصدير النفط الليبي قد اثر على استثمار الشركات النفطية الأمريكية والأوربية فعاتت بعد رفع العقوبات عن ليبيا بكل قوتها لتعزيز استثماراتها. ومن ناحيتها وجدت ليبيا لها بحاجة الى تلك الاستثمارات الغربية وبحاجة الى تصدير نفطها والاستفادة من العوائد النفطية في انعاش اقتصادها وبذلك ستكون لو مستحوط ليبيا الى قوة اقتصادية تستطيع ان تعاود للولوج في النظام الدولي وممارسة دورها وتأثيرها في التفاعلات الدولية لاسيما بعد قرارها بالتخلي عن اسلحة الدمار الشامل بعد ان تيقنت وادركت عدم جدوى استمرار الاحتفاظ بها او تطويرها لعدم وجود ما يستلزم امتلاك او تطوير تلك الاسلحة بل بالعكس وجدت-أي ليبيا-ان امتلاكها لتلك الاسلحة قد انعكس عليها بشكل سلبي.

فالهدف الليبي يكمن الى جانب كسر طوق العزلة الدولية ومعاودة اقحامها في التفاعلات الدولية والاقليمية الافريقية والسعي نحو الدخول في منظمة التجارة العالمية ومحاولة الغرب تعزيز شراكتها المتوسطية كطرف فاعل، أي اثبات وجودها وتأثير في النظام الدولي، هو الحفاظ على النظام الليبي وبقائه واستمراره على شكله الحالي. فنتيجة لكل ذلك التحول والتغيير في التوجهات السياسة الليبية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية اضحى هناك اتفاقاً وتعاوناً في الرؤى والاتجاهات بين الطرفين حول شكل سياسة كل منهما تجاه الآخر بما يعود بالنفع وتحقيق مصالح الطرفين. ولكن على ليبيا وهي تسير بهذا الاتجاه التغيير ونحو اثبات مكانتها دولياً وإفريقياً ان تترك أهمية وجودها ودورها في الإطار العربي أيضاً والسعي نحو تطوير علاقاتها مع الدول العربية أيضاً لا ان تهتم بجانب وتترك جانب آخر مهم في مسار سياستها وعلاقاتها الدولية.

حقوق الإنسان بين التأصيل القانوني والتوظيف السياسي

"حالة العراق"

الدكتور

توفيق نجم الانباري

كلية المأمون الجامعة

المقدمة

تتامي اهتمام الاسره الدولية بقضية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل من بيان القول ان الامتهانات التي واجهتها البشرية جراء تلك الحروب كانت عوامل دافعه نحو تناول حقوق الإنسان والشرع في وضع إطار قانوني لها.

لقد بدأ التأصيل القانوني لحقوق الإنسان مع ميثاق الأمم المتحدة، فالميثاق وإن لم يفصل في الحقوق إلا ان مبادئه ومقاصده انطوت على جوهر الحقوق.

وعقب صدور الميثاق تطور الاهتمام القانوني بحقوق الإنسان باعتماد الشرعة الدولية للحقوق كما أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، وما استتبع ذلك من إعلانات قننت لمواضيع محددة ذات صلة بالحقوق.

لا مراء من ان اهتمام الأسرة الدولية بتعظيم حقوق الإنسان، والنظر إليها بكونها قضية متأصلة في النفس للبشرية يمثل سعيًا للارتقاء بالمجتمع الإنساني، وهو بذات الوقت يعد سمة للمجتمعات الحضارية. غير ان انتهاكات حقوق الإنسان رافقت بشكل دائم علاقات الصراع بين الدول، فكثيراً ما وصفت قضية حقوق الإنسان في إطار الصراعات الدولية. برز ذلك بشكل واضح في التوجهات العدوانية الأمريكية ضد العراق. فمنذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تعاملت الولايات المتحدة مع العراق في ممارسات انتهكت فيها كامل حقوق الإنسان فيه. ولغرض بيان هذا التوظيف فقد اخذ البحث محوريين، تناولنا في الأول التأصيل القانوني لحقوق الإنسان. إما في المحور الثاني فقد تم تسليط الضوء على الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان وعلى مرحلتين، الأولى من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣. إما المرحلة الثانية فمنذ ٢٠٠٣ وحتى الآن حيث يعد الاحتلال المثل الصارخ لانتهاك حقوق الإنسان.

(١)

التأصيل القانوني لحقوق الإنسان

تعود بدايات شعور الإنسان بانتهاك حقوقه وحرياته، الى مرحلة في التاريخ فرضت عليه الخضوع لقمع القوة، وهذه المرحلة التي قد تكون موعلة في القدم، تشكل الجذر الأول لهذا الشعور. كما يعتبر تطور التكوينات الاجتماعية، وظهور التمايز الاجتماعي جذراً ثانياً لهذا الشعور. ومع تنامي الشعور بانتهاك الحقوق فقد برزت الحاجة ملحة لوضع قوانين منظمة للسلوك الاجتماعي. والحقيقة ان مجرد لجوء الإنسان الى تقنين سلوكه الاجتماعي في الميادين المختلفة يعد المقامة الأولى في سعيه نحو تأكيد حقوقه وضمانيها.

وفي عصرنا الراهن دفعت كبريات الأحداث التاريخية، متمثلة بالحربين العالميتين وما رافقهما وتبعهما من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته، دفعت فقهاء القانون نحو السعي الى عقلنة السلوك الإنساني، وذلك من خلال تشريعات قانونية منظمة للسلوك على مستوى الأفراد والدول. ولقد أنشأت الجهود الإنسانية قواعد قانونية تضمنت الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان ووضع آليات لضمانها.

سوف نتناول في هذا الجزء، مصادر التأصيل القانوني لحقوق الإنسان على صعيد المستوى الدولي والإقليمي. لما لهما من أهمية انعكست على التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان^(١).
أولاً- المصدر الدولي:

يعتبر المصدر الدولي لتقنين حقوق الإنسان وضمانيها من أبرز، بل من أهم التأصيلات القانونية. ليس فقط لان هذا المصدر كان حسيبة جهود المجتمع الدولي وحسب، بل لأنه الأساس الذي بنيت عليه الصياغات القانونية الأخرى اللاحقة. فالعامل مع الفرد لم يعد مسألة تدخل ضمن الاختصاصات المطلقة للحكومات^(٢). بل انه أصبح موضع اهتمام المنظمة الدولية.

ان المصدر الدولي للتأصيل القانوني لحقوق الإنسان يتفرع نحو فرعين، ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

(١) لا شك ان هناك اطروحات فكرية ذات بعد سياسي، لم ترتق الى مستوى الصياغة القانونية ولكنها ذات صلة في ارساء مبادئ ترتبط بحقوق الإنسان. الى هذا فقد تضمن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان ١٧٨٩ قضية حقوق الإنسان وحرياته. وكذلك فقد تناول اعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦ بعض البنود الخاصة بحقوق الإنسان. انظر مورييس ديفرجيه، ص ٢٥٥ وكذلك عياض بن عشور، الضمير والتشريع، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨، ص ١٢٧.
(٢) د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ط ٣، ٢٠٠٤، ص ٤٩.

١- ميثاق الأمم المتحدة :

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة، من المصادر الدولية للقانونية لحقوق الإنسان. والميثاق وإن لم يأت على تفصيل الحقوق، كما أتت عليه الشريعة الدولية، إلا أنه يعد في بعده الفلسفي ومقاصده أطارا عاما لحقوق الإنسان. لقد أكد الميثاق فكرة احترام حقوق الإنسان. كما وضع على عاتق أجهزة منظمة الأمم المتحدة مهمة تأكيدها، واعتبارها التزاما دوليا تحترمه كل دولة داخل حدودها لمواطنيها ولغيرهم^(١).

ولقد اعتبر الميثاق "كرامة الفرد" غاية إقرار الحقوق. وجعل منع وقوع الحرب التي ينتج عنها أشنع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته وسيلة للوصول إلى تلك الغاية. كما أشتمل الميثاق على إيراد بعض التعابير أو المفاهيم ذات العلاقة بحقوق الإنسان، إذ جاء في الديباجة منه "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد لئنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.... وإن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وإن ندفع بالرفعي الاجتماعي قديما، وإن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". إن تأكيد النص على تجنب الحروب، والأيمان بالحقوق، والإقرار بالحقوق المتساوية للرجال والنساء، وللأمم كبيرة كانت أم صغيرة. أي إقرار مبدأ المساواة، ثم السعي نحو الإنماء الاجتماعي، تشكل فلسفة لحقوق الإنسان. ولذلك فإن هذه المفاهيم كانت كما نعتقد أساسا ومرشدا لصياغات قانونية لاحقة وتفصيلية لحقوق الإنسان.

وإدراكا من الأسرة الدولية لما يوفره للسلم والأمن الدولي من بيئة ملائمة لحقوق الإنسان وضماناتها، فقد حددت المادة الأولى من الميثاق مقاصد الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الدولية على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب. وكذلك تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. كما أكدت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات للناس.... بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء^(٢). وكذا فقد أورد الميثاق ما يلزم الجمعية العامة على أن تنشئ دراسات وتثير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع النقد المطرد للقانون الدولي وتكوينه. وكذلك للعمل على إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية، والإعانة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس دونما تمييز على ذات الأسس التي أشير إليها في المادة السابقة^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢) المادة الأولى.

(٣) المادة الثانية.

واستمراراً على نهج تقنين الحقوق في إطار اعم، أورد الميثاق في المادة (٥٥) ما يؤكد ان الأمم المتحدة، ولغرض إقامة علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالنسوية في الحقوق بين الشعوب فأنها تعمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وذلك عبر توفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وكذا تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والدولية. وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، مع التأكيد على إشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دونما تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ومراعاة تلك الحقوق والحرريات^(١). فقد ألزمت المادة (٥٦) الدول الأعضاء بأن يتعهدوا منفردين أو مجتمعين بالتعاون مع الهيئة لتنفيذ ما أورثته المادة (٥٥). ويمكن ان نجد في هذا الالتزام والتعهد تفسيراً لظهور المواثيق الإقليمية التي عنيت بحقوق الإنسان على صعيد إقليمي.

وبالإضافة لما يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دراسات وتقارير عن القضايا الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، فإن له ان يقدم التوصيات الى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لإشاعة احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية ومراعاتها^(٢).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان التأسيسات القانونية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان جاءت في إطار عام، فالميثاق لم يقنن تفصيلات بل أقر مبادئ ذات صلة بحقوق الإنسان كالمساواة والعدل والعمل على الارتقاء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية للفرد إذ شكلت هذه المبادئ بكلياتها أساساً للحقوق.

٢- الشريعة الدولية لحقوق الإنسان:

تتكون الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، فلقد كان لتنامي إدراك المجتمع الدولي، بما لحقوق الإنسان وحرياته من أهمية تتبع من كونها قضية متأصلة في ذات النفس البشرية، أثر في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights، حيث اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها 217 / ألف (د-3) وذلك في العاشر من كانون أول ١٩٤٨.

لقد أكد الإعلان في ديباجته على ان تنامي حقوق الإنسان وازدهارها، قد أفضى الى أعمال همجية أدت للضمير الإنساني... ولكد ضرورة ان يتولى القانون حماية

(١) المادة الخامسة والخمسون.

(٢) انظر المادة (٦٢).

حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد^(٨). وهذا النص يتوافق مع نص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من حيث نقده للأوضاع التي تهدد الإنسانية. وإمعاننا في تجسيد جوهر مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، فقد أشتمل، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على (٣٠) مادة، أكد من خلالها على مبدأ المساواة في الكرامة^(٩). وعدم التمييز بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو التفرقة بين الرجال والنساء، وعدم التمييز بين بلد أو آخر، أي كان الوضع السياسي أو القانوني للبلد الذي ينتمي إليه الفرد، سواء كان مستقلاً أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد^(١٠).

وقد أنت مواد الإعلان على تأكيد ما للفرد من حقوق مدنية وسياسية^(١١). فيما يتعلق بالحقوق السياسية، نصت المادة (٢١) أولاً، على أن لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة، أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً. وأوردت الفقرة الثالثة "أن الشعب هو مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة في انتخابات نزيهة ودورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن للتصويت. وتجسيداً للبعد الإنساني لحقوق الإنسان فقد أكد الإعلان على أن لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً^(١٢). وفي الوقت الذي شدد فيه الإعلان على أن للناس سواسية أمام سلطة القانون لضمان حماية متساوية ضد أي تمييز^(١٣)، فإنه قيد الفرد بواجبات نحو المجتمع، فالفرد في ممارسة حقوقه يخضع للقيود التي يقرها القانون، وذلك لضمان حقوق الغير وحرياته^(١٤). ويلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعد خطوة جديدة متطورة على طريق التأصيل القانوني لحقوق الإنسان بسبب توصيفه للحقوق وتقنينها^(١٥).

(٨) انظر ديباجة الإعلان.

(٩) المادة الأولى.

(١٠) المادة الثانية.

(١١) المواد من ٣-٢٧.

(١٢) المادة (٢٨).

(١٣) المادة (٢٧).

(١٤) المادة (٢٩).

(١٥) هناك مجموعة إعلانات أصدرتها الأمم المتحدة، تتعلق بحقوق الإنسان عامه أو مواضيع تتناول حقوق محددة منها اعتمدت من الجمعية العامة أو منظمة اليونسكو وإعلانات مرفقة ببرامج عمل صادرة عن المؤتمرات التي نظمت من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي تطور لاحق لتقنين حقوق الإنسان، فقد اعتمدت الجمعية العامة بقرارها (٢٢٠٠) في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . International Covenant on Civil and Political Rights . ثم اعتمدت بقرارها ٢٢٠٠ (د-٢١) في السادس عشر من كانون الأول من ذات العام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights ويبدو ان السعي المطرد لإعلاء وتعتيم حقوق الإنسان كان وراء اهتمام الجمعية العامة، وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان للاستمرار بوضع موثائق قانونية من شأنها التوسع في مجالات حقوق الإنسان والعمل على ايجاد ضماناتها. ولعل هذا السعي يتواءم مع التطورات التي شهدتها الاسرة الدولية في حينه. فقد كانت "لجواء العلاقات الدولية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية... قد اعاققت المحاولات الرامية الى الحاق قواعد تفصيلية بالميثاق تبين مضمون هذه الحقوق وكيفية تنفيذها"^(١٦). فبعقب اصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستكمالاً لما اكنف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من هنات، فقد اكملت لجنة حقوق الإنسان وضع مشروع العهدين الدوليين عام ١٩٥٤، ولحىلا الى الجمعية العامة، الا انها لم تعتمدهما. اذ كانت هناك من العوامل المؤثرة ما تحول دون اعتماد العهدين تجسدت تلك العوامل بالسياسات الاستعمارية. لكن حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها ادى الى زيادة عدد اعضاء المنظمة الدولية بأنضمام الدول المستقلة اليها، مما هيا ظروف دولية ملائمة لأعتماد العهدين.

توضح نصوص مواد العهدين بأنهما ارتكز على اربعة اسس^(١٧):

- ١- تحرير الشعوب من قهر الاستعمار القديم والحديث، وذلك بالنص على حق تقرير المصير، والتصرف الحر في الثروات والموارد من خلال نظام اقتصادي دولي عادل^(١٨).
- ٢- تحرير الإنسان من قهر منطق الإنسان القديم، وذلك بتحريم الاسترقاق والاتجار بالرقيق والتمييز العنصري.
- ٣- تحرير الإنسان من قهر وظلم الحكومات والسلطات واصحاب الاعمال وذلك بتعزيز الحريات العامة والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

للتفصيل انظر باسيل يوسف، دبلوماسية حقوق الانسان المرجعية القانونية والآليات، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٩ وما بعدها.

^(١٦) د. الشافعي، م س، ص ٥٥.

^(١٧) المصدر نفسه.

^(١٨) انظر نص المادة الاولى من العهدين.

٤- تحرير الإنسان الضعيف من أسباب ضعفه.

وبهذا يكون العهدين نقطة انطلاق نحو رؤية جديدة لحقوق الإنسان. فكلهما وإن كانا قد كررا الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١٩). إلا أن إيرادهما لحقوق جاء في صياغة ماسه بالسياسات الاستعمارية ومصالحها الحيوية. من جانب آخر أنها تصدت لسياسات للتمييز العنصري وسياسات الدول الاستعمارية التي تبنت حقوق الإنسان لمواطنيها. ولكنها حصبت وجه مواطن دول العالم الثالث بانتهاك حقوقه وحرياته.

ثانياً- المصدر الاقليمي:

تعد المواثيق الاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان مصدراً آخر من مصادر التأسيس القانوني لهذه الحقوق. إذ تهتم هذه المواثيق بحقوق الإنسان على صعيد دول تنتمي إلى إقليم معين. ولقد بينت المواثيق المذكورة أن دواعي اهتمامها بحقوق الإنسان وتقنين ذلك على الصعيد الاقليمي يفرضه، الانتماء الاقليمي والانتماء الحضاري.

فقد جاء في ديباجة الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان أن للدول الاوربية تسودها وحدة فكرية ذات تراث مشترك من الحرية والعدل والتقاليد السياسية واحترام القانون^(٢٠). أن هذا الإدراك المسبق للخصائص الرابطة للمجتمعات الاوربية قد انعكس على صياغة مبادئ الميثاق. فثمة مشتركات بين المجتمعات الاوربية لا تتوافر في مجتمعات أخرى، هذه الخصائص والمشاركات لم يكن في الامكان اغفالها فانعكست على الاتفاقية ... بما اشرت إليه في ديباجتها.

وقد ذهب بقية المواثيق الاقليمية ذات المذهب. فقد ورد في ديباجة الاتفاقية الامريكية ما يؤكد اهتمامها بحقوق الإنسان استناداً إلى الاعتبار الاقليمي إذ تنص الديباجة "أن الدول الامريكية الموقعة على هذه الاتفاقية تؤكد من جديد عزمها على أن تعزز في هذه القارة... لحرارة حقوق الإنسان"^(٢١).

ولم يخرج الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن ذلك، فقد جاء في ديباجة الميثاق، أن حكومات الدول الاعضاء "تدرك فضائل التقاليد التاريخية وقيم الحضارة الافريقية التي ينبغي أن تتبع منها وتنتم بها افكارها حول مضمون حقوق الإنسان"^(٢٢). وقد توسع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في عرض قيم المجتمع العربي، فقد شدد على جملة منطلقات لاشك أنها اثرت على صياغة الميثاق. فقد جاء في الديباجة "أن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات، ذات القيم الانسانية السامية...وشدد

(١٩) انظر الملحق.

(٢٠) انظر ديباجة الاتفاقية الامريكية.

(٢١) انظر ديباجة الاتفاقية الامريكية.

(٢٢) انظر ديباجة الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

كذلك على المبادئ الخالدة للدين الاسلامي الحنيف وما أرسنه الامة عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ^(١٣) انسانية. وهو ما يعني ان قواعد حقوق الإنسان العربي، لا بد ان تخضع عند صياغتها لهذه القيم، مثلها في ذلك مثل المواثيق الاخرى. ان تضمين المواثيق مثل هذه المفاهيم لايعني ان التاصيلات القانونية لحقوق الإنسان كما وردت فيها هي ذات طابع اقليمي محض، أو أنها مجردة عن البعد الانساني. فالقواعد القانونية التي تضمنتها هذه المواثيق تبقى ذات بعد انساني يتجاوز المنطق الاقليمي. وربما كان ذلك هو ما دفع بعض المختصين الى القول بان الاتفاقية الاوربية مثلاً "جاءت لكل انسان في العالم"^(١٤). لكن، وعلى ما في هذا الرأي من ضعف^(١٥). غير انه لا يحول دون القول بالطابع الانساني للمواد التي تضمنتها الاتفاقية. ولا يحول دون استفادة الآخرين من صياغتها وبنيتها القانونية، فالعلم لا يمكن ان تكون له هوية اقليمية او قومية بل هو قضية مشاعة.

ان الهدف الاسمي الذي تنبغية النصوص القانونية للاتفاقية هو تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تدعيم القيم الانسانية المتمثلة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولم تشر الاتفاقية الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مغطاة بالميثاق الاجتماعي الاوربي الموقع عليه عام ١٩٦١^(١٦).

ويبدو ان تفعيل مواد الاتفاقية على الصعيد الاوربي، وما حققته من انجازات جعل بعض الدول تنتظر اليها بأنها اعلى مرتبة من القانون الدولي. فالاتفاقية تعكس مسعى اوربي متصل لتجنب احتمال عودة ظروف موثية للحرب في اوربا كذلك المشابهة

(١٣) انظر ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

(١٤) د. فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الاتسافي، عمان، دار الحامد، ط٢/٢٠٠١ ص١٤٣.

(١٥) يرى البعض ان هناك ما يجدر الانتباه اليه فيما يتعلق بهذه الاتفاقية. ففي الوقت الذي نصت المادة الاولى منها على "تضمن الاطراف السامية المتعاقدة لكل انسان يخضع لنظامها القانوني الحقوق والحريات المحددة في القسم الاول من هذه المعاهدة" فإن المادة ٤٣ في الفقرة الاولى نصت على انه "يجوز لأي دولة لدى تصديقها او في أي وقت لاحق ان تعلن باخطار موجه الى السكرتير العام لمجلس اوربا ان هذه المعاهدة تسري على كل او أي من الاقاليم التي تكون هي مسؤولة عن علاقاتها الدولية" وان الفقرة الثالثة من ذات المادة قد نصت على "تطبق احكام المعاهدة على تلك الاقاليم مع الاعتبار المناسب للمتطلبات المحلية" وتذهب وجهة النظر التي نحن بصددنا الى ان كل هذه تعبيرات لها مغزى جوهره ان هذه المعاهدة تسمح للحكومات الموقعة عليها بان لايشمل تطبيقها بعض الاقاليم خارج الدول المستعصرة الا باعلان مخالف...ويتعتبر آخر، ان هذه الدول بإمكانها تصنيف الناس وفق درجات. انظر، رضوان زيادة "الاسلاميون وحقوق الإنسان اشكالية الخصوصية والعالمية" في حقوق الإنسان العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط١/١٩٩٩، ص١٥٩.

(١٦) د. شطناوي، م من ص١٤٤.

لظروف ما قبل الحرب العالمية الثانية^(٢٧). مما دفع ببعض الدول الأوروبية الى تعديل سياساتها وتشريعاتها الداخلية لتتوافق مع مواد الاتفاقية^(٢٨).

ومثلما تأثر واضعوا الاتفاقية الأوروبية بما لفت عليه نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فإن واضعوا الاتفاقية الأمريكية، كانوا قد تأثروا بمواد الاتفاقية الأوروبية وكذا بمواد العهدين الدوليين. فبعد إنشاء منظمة الدول الأمريكية بموجب ميثاق بوكوتا، نشطت المنظمة الأمريكية فيما بعد لمحاكاة ما فعلته أجهزة المجلس الأوروبي بشأن حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٥٩ قرر مجلس وزراء خارجية الدول الأمريكية إنشاء لجنة حقوق الإنسان بصلاحيات محددة. ومن جانب آخر عهد الى اللجنة القانونية الأمريكية بأعداد مشروع اتفاقية لمريكية لحقوق الإنسان. وخلال انعقاد الجمعية العامة للمنظمة الأمريكية عام ١٩٦٥ تم توسيع اختصاص لجنة حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٦٩ أقرت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان^(٢٩). التي دخلت حيز التنفيذ في ٨ شباط ١٩٧٨. وقد تضمنت الاتفاقية ذات الحقوق التي تضمنها الميثاق الأوروبي والعهدين الدوليين^(٣٠).

وعلى الصعيد الأفريقي فقد اعتمدت منظمة الدول الأفريقية خلال مؤتمر القمة الثامن عشر المنعقد في نيروبي عاصمة كينيا عام ١٩٨١ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وأهمية هذا الميثاق، تنبع من كونه جاء تنويعاً لمراحل طويلة من نضال شعوب القارة الأفريقية ضد ظروف السيطرة الاستعمارية، فقد كان هدف شعوب العالم الثالث في طرد الاستعمار هدفاً رئيسياً، فحركة الشعوب الأفريقية تفصح عن الاحتجاج على السيطرة الأجنبية وعن اللزوع نحو الاستقلال واسترجاع الكرامة الوطنية^(٣١). والميثاق الإفريقي لا يختلف عن المواثيق التي سبقته، بل أورد حقوق الإنسان بالاستناد الى مبادئ منظمة الأمم المتحدة ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك استناداً الى مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية. وإضافة الى ذلك حقوق للشعوب الأفريقية في الاستقلال وتصفية قواعد العدوان العسكرية الأجنبية. وأعتبر الحقوق المدنية والسياسية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣٢).

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) د. الشافعي، م س، ص ٦٩.

(٢٩) وتقع في ديباجة و (٦٨) مادة.

(٣٠) انظر الملحق.

(٣١) بوكوف، العالم الثالث قضايها وآفاق، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٩، ص ٣٨٣.

(٣٢) انظر ديباجة الميثاق.

وعلى الصعيد العربي، فإنه على الرغم من إنشاء المعاهدة الثقافية عام ١٩٤٥ وميثاق الوحدة الثقافية عام ١٩٦٤^(٣٣). لكن الاسهام العربي في هذا الجانب ظل متأخراً، إذ ان قرار الجامعة العربية بإنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لم يك يستند الى اهتمام ذاتي لجامعة الدول العربية بموضوع حقوق الإنسان. بل ان قرار انشاء للجنة في ١٩٦٨/٢/٣ كان بناءً على طلب الأمم المتحدة^(٣٤). وقد كلف مجلس الجامعة للجنة في ١٩٧٩/٣/١١ اعداد مشروع ميثاق لحقوق الإنسان. واذ وضعت اللجنة مسودة الميثاق ولجريت عليه بعض التعديلات في ضوء للملاحظات الواردة من بعض الاعضاء. فقد اعتمد الميثاق عام ١٩٩٤. ويلحظ ان مجاء في الميثاق العربي من مواد ما هو الا انعكاس للمواد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهدين الدوليين. وهو بهذا يتماثل مع بقية المواثيق الاقليمية من حيث اعتمادها على الشريعة الدولية في صياغة موادها.

(٢)

التوظيف السياسي لحقوق الإنسان في سياسة القوه تجاه العراق
لاتراعي اغلب الدول قواعد القانون الدولي في كل الظروف. فقد يخترق هذا القانون وقد تتصل الدول عن التزامات نشأت عن معاهدات او موثائق تبنيتها^(٣٥). وفي مسار الصراع الدولي كثيراً ما لجأت الدول الى خرق قواعد القانون الدولي. وبيدو ذلك جلياً في مملك السياسة الخارجية الامريكية. فكما يقول الكاتب نعم شومسكي اليهودي الامريكي "ان الدبلوماسية والقانون الدولي يعتبران بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية دائماً بمثابة عائق مزعج، الا اذا امكن استخدامها استخداماً نافعاً ضد عو ما"^(٣٦). من هنا نستطيع القول ان الولايات المتحدة الامريكية، وان احتجت في بعض تصرفاتها ومسلكتها الى احكام القانون الدولي، الا انها واقعاً تقصد غير ذلك. فأيدولوجية القدر الجلي كانت ومازالت هي المحركة للتدخل الامريكي في شؤون الدول الاخرى لضمان مصالحها وليس لاي شيء اخر^(٣٧).

(٣٣) د. احمد فارس عيد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥ دراسة تاريخية سياسية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط١/ ١٩٨٦، ص ٩١.

(٣٤) د. الشافعي، م ص، ص

(٣٥) Hekin Louis, How Nations Behave, Law and Foreign Policy, Fredrik Aprager Publisher (NY) 1968, PP 99-116.

(٣٦) نعم شومسكي، اعاقلة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، بيروت، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢/ ١٩٩٨، ص ١٣.

(٣٧) انظر ريتشارد بارنت، حروب التدخل الامريكي في العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت دار بن خلدون، ١٩٧٤ ص ٤٥.

لقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية موضوع حقوق الإنسان في تعاملها مع العراق^(٣٨).

وكانت قضية حقوق الإنسان من القضايا التي للدرجات في موضوعات الخطاب السياسي والاعلامي الأمريكي المعادي للعراق. وفي هذا الجزء من البحث سوف نسلط الضوء على انتهاك الولايات المتحدة الامريكية لحقوق الإنسان في العراق منذ ١٩٩٠ وحتى الوقت الراهن. ففي الوقت الذي فبركت فيه قضية حقوق الإنسان كأحدى ذرائع احتلال العراق، فإن سياسة الولايات المتحدة حياله هي في الواقع سلسلة انتهاكات متصلة لحقوق الإنسان توجت هذه الانتهاكات باستمرار الاحتلال. وسوف نسلط الضوء فيما يأتي على حلقات هذه السلسلة تباعاً.

المرحلة الاولى ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٣

ارتبط العام ١٩٩٠ بحدث دخل معه العراق مرحلة أقل ما يمكن ان توصف بها علاقاته الخارجية خلالها بالاضطراب. فأجتياح العراق للكويت، يعد انتهاكاً للقوانين الدولية، وهو بذات الوقت نكوصاً عن مبادئ كان العراق قد اعلنها كمرشد للعلاقات مع الدول العربية^(٣٩). وتبعاً لذلك كان للاسرة الدولية موقفها من الحدث. ولما كانت منطقة الخليج العربي بذاتها هي مصلحة حيوية امريكية، فقد برز الدور الأمريكي ذا فاعليه أكثر مضاعف في توجيه مسار الاحداث فيها، وبما يتوافق ليس مع الاهداف القريبة للسياسة الامريكية، بل مع اللزوع الأمريكي نحو الهيمنة العالمية. ان اجتياح العراق للكويت قد لا تتطلب معالجته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة أكثر من إخراج العراق. وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل ٢/ آب ١٩٩٠. لكن الأمر اخذ مساراً آخر تجاوزت معه الولايات المتحدة الامريكية كل القوانين الدولية منتهكة بذلك حقوق الإنسان بالعراق فلنتابع مواطن الانتهاكات تلك.

(٣٨) كذلك وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة قد استغلت قضية حقوق الانسان، في التعامل مع الاتحاد السوفيتي السابق. فقد اثّر جدلاً سياسياً واعلامياً حول ما أسمى في حينه المنشقين السوفييت، كما اثّرت زوبعة اعلامية تجاه الصين أزاء ما حصل في سلحة تيانا نمين قبل سنوات كما سبق للولايات المتحدة ان ضغطت على كثير من الدول بطويات فردية تحت دعوى حماية حقوق الانسان وهي في دوافعها ليست كذلك. انظر جيف سيمونز، التكتيل بالعراق، بيروت ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٢٢٨.

(٣٩) راجع بنود ميثاق العمل القومي.

١. تكيف الحدث، بمعنى، تقرير ما إذا كان الحدث يشكل تهديداً للسلم ام لخلالاً، او انه عملاً من أعمال العدوان^(٤١). لان التكيف يحدد تبعاً لذلك وسيلة الردع. ولكن حتى لو افترضنا ان الذي وقع ، يستدعي اللجوء الى القوة كوسيلة للردع. فان هناك جملة اعتبارات تحول دون اللجوء الى القوة، بل تفرض اعطاء فسحة من الوقت لازالة التهديد، او الاخلال، او معالجة العدوان. وذلك من خلال الجهود الاقليمية^(٤٢). فمجلس الأمن ذا سلطه محدوده "انه ليس بحكومة دولية فوق حكومات الدول الاعضاء، ولا هو جهاز كلي القدره. ولما هو سلطه تخضع ممارساتها لحدود، وقواعد اجرائية وموضوعية محدوده بصوره اتفاقيه او تعاهديه... كما ان هذه السلطه موصولة بالمقاصد"^(٤٣). أي الارتباط بين رد الفعل ومقاصد الأمم المتحدة. لكن الولايات المتحدة ولدت ظفوط على مجلس الأمن بهدف تصعيد الموقف ضد العراق، وعملت على خلق للظروف الملائمه لضرب العراق لقد كانت هي العقبه امام تخفيف التوترات في الخليج^(٤٤).

من جانب آخر، ان اخراج العراق من الكويت يعني ان تهديد الأمن والسلم الدولي قد زال هذا اذا افترضنا ان الحدث فعلاً يهدد السلم والأمن الدولي. وزوال للتهديد يفرض إيقاف الجزاءات الاخرى. غير ان استمرار الضغوط الامريكه على اعضاء مجلس الأمن منعتهم من اتخاذ القرار الذي يفرضه تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب قرارات المجلس، وهو ما يتقاطع مع نص للمادة (٢٥) من الميثاق، التي تسجل تعهد الاعضاء

(٤١) تنص المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة على "يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال، او كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان. ويكتم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والامن الدولي او اعدته الى نصابه".

(٤٢) تنص المادة (٥٢) من الميثاق على تشجيع قيام المنظمات او الوكالات الاقليمية بمعالجة الامور المتعلقه بحفظ السلم والامن الدولي قبل عرضها على مجلس الأمن. والزم في الفقرة الثالثة منها مجلس الأمن ان يشجع على الاستكثار من حل المنازعات عن طريق هذه المنظمات (انظر نص المادة). لكن الولايات المتحدة حالت دون ذلك. ففي مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٠/٨/١٩٩٠ استطاعت تمرير قرار يؤيد ضرب العراق. انظر، عثمان سعدي، محور صنع جذور الازمة، في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٩٧، ص ١٨٣.

كذلك انظر بوب ودورر، القاده، ترجمة محمد مستجير، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص ٩٧. (٤٣) انظر، د. نزار العنكي "مشروعية تدابير الخطر الشامل المطبقه على العراق في ضوء احكام الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان" في انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ٣١-٣٢.

(٤٤) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسته خارجيه، نحو دبلوماسيه للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٩٥.

بتنفيذ قرارات المجلس بحسن نيته، فالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على أعضاء المجلس نسفت مانتص عليه هذه الماده.

٢. حيث ان المجلس كان قد اتخذ سلسله قرارات طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق، ولانه لجأ الى القوه في معالجة الوضع الذي اعقب ٢ آب ١٩٩٠، ولزم العراق بالتبعات القانونية. وبما ان العراق قد قبل بذلك وقبل بوقف اطلاق النار وفق القرار ٦٨٧، فان كل ذلك، يرتب على الجانب الآخر رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتمكينه من ممارسة خططه التنموية وهذا ما ينسجم مع الماده (٢٥) أنفة الذكر. لكن لصرار الولايات المتحدة الامريكه على خلاف ذلك، وممارستها للضغوط على اعضاء مجلس الأمن بهدف ابقاء العراق مأسوراً واستمرار فرض الحصار عليه يمثل الركن المادي لأنتهاك حقوق الإنسان فيه.

وكانت تمثل هذه السياسة آثارها السلبيه على حقوق الفرد في العراق. ولقد بينت الأمم المتحدة تلك الآثار. اذ اوضح تقرير الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٠ ان العراق كان في النصف الأول من ثمانينات القرن المنصرم، قد اقترب من معايير الدول المتطورة، حيث كان قد حقق اعلى معدلات التنمية في الدول الاقليميه. كما احتل العراق طبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة "دليل للتنمية البشرية" HDI * التسلسل ٩١ بين ١٦٠ دولة، غير ان ماخلفه الحصار جعل العراق يتراجع ليحتل التسلسل ١٢٥ بين ١٧٤ دولة^(١١).

وتبعاً لكل ذلك فقد اشار المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي الى ان العراق كان قد انتقل من حالة الرخاء النسبي قبل فرض الحصار الى حالة الفقر الجماعي الذي اثر على قطاعات المواطنين جميعاً. وما كان ذلك ليحصل الا بسبب انتهاك الولايات المتحدة لحقوق الإنسان ولبرزها الحق في التنمية. لقد فضحت مواقف منسقي الشؤون الانسانيه عمق الآثار السلبيه التي تركتها تلك الانتهاكات على المجتمع العراقي. فقد سبب دينس هالداي استقالته في ١٩٩٨/٩/٢٦ بعد مرور عام على تعيينه بقوله "اننا في مسار تدمير مجتمع بكامله"^(١٢). وفي ١٩٩٩/٤/٧ اوصت لجنة الشؤون الانسانيه التابعة لمجلس الأمن بالقول "سيظل الوضع الانساني في العراق ينذر بالسوء

(١١) د. ضاري خليل محمود "الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الإنسان" في انتهاكت العوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، بغداد، م س، ص ٨٦.

(١٢) ميلان راي، خطة غزو العراق، ترجمة حسن الحصن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣، ص ٧٧.

في غياب احياء متواصل للاقتصاد العراقي^(٤٦). وفي ١٢ شباط ٢٠٠٠ استقال هانز ميبوتنيك احتجاجاً على استمرار العقوبات^(٤٧).

٣. وفي مسار التهديد المتواصل للعراق فقد تعرض لأكثر من عدوان. كما عملت الولايات المتحدة على اعاقه أي امكانيه لفتح الطريق 'امم العراق، بعد ان نفذ للتراماته الناشئه بموجب قرارات مجلس الأمن. وإلى هذا يذكر الدبلوماسي السويدي رالف ايكبوس الذي ترأس أونسكوم للفترة من ١٩٩١-١٩٩٧ قائلاً "ارادت بعض الدول وخصوصاً الولايات المتحدة الاطلاع على المزيد مما يتعلق بأجزاء من وظيفة أونسكوم... وان اعضاء مجلس الأمن ضغطوا على قيادة التفيتش كي تنفذ اعمال تفيتش كانت مثاراً للخلاف من وجهة نظر العراقيين وأحدث أذ ذاك انسداداً يمكن استغلاله كتبرير لعمل عسكري مباشر"^(٤٨).

لقد كان من نتائج هذه الضغوط ان استقال سكوت ريتز الذي خلف ايكبوس وذلك بسبب اخضاع أونسكوم لاقضاءات السياسة الامريكية معلقاً على قرار مجلس الأمن في ٣٠ تشرين اول ١٩٩٨ برفض تأكيد ان العقوبات سترفع في حال التثبت من نزع الاسلحه العراقية اذ قال "لقد انتهك هذا بنود مجلس الأمن الضابطه لنظام العقوبات في اطار وجود أونسكوم في حد ذاته"^(٤٩).

ان رفض أونسكوم للضغوط دفع الولايات المتحدة باصدار اوامرها في ١٥ كانون اول ١٩٩٨ الى مفتشي أونسكوم ومراقبوها لمغادرة العراق. وفي اليوم الثاني بدأ عدوان ثعلب الصحراء، الذي قصفت خلاله الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العراق على مدى اربعة ايام، دون استشارة الأمم المتحدة او اخطارها. ولعل هذا التصرف الذي يكشف كذب حرص الولايات المتحدة على الأمن والسلم واستعدادها لانتهاك القوانين الدولية لايحتاج الى جدل كثير.

لقد تسبب الاصرار الامريكي على فرض استمرار الحصار على العراق بنتائج وخيمة في مختلف مناحي الحياة. فلقد تراجعت وتكدت مستويات المعيشة، حيث اصبحت قطاعات واسعة من المجتمع تعيش تحت مستوى خط الفقر. وكذا تكلني مستوى الخدمات الصحية وهذا وذلك، ادنا الى زيادة نسبة الوفيات. فقد كشفت معانيات

(٤٦) المصدر نفسه ص ٧٧.

(٤٧) المصدر نفسه ص ٧٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.

لجرتها اليونيسيف Uncif في وسط وجنوب العراق حيث يعيش ٨٥% من السكان ان معدل وفيات الاطفال دون الخامسة قد تضاعفت كما يوضحه الجدول اذناه:
وفيات الاطفال دون الخامسة^(٩٠)

حالات ١٠٠٠ اولاده	الوفاة لكل	السنة	النسبة المئوية للزيادة
٥٦ حالة	١٩٨٩-١٩٨٤		١١٦%
١٣١ حالة	١٩٩٩-١٩٩٤		

وتذكر كارول بيلامي المديرية التنفيذية لليونسيف انه قد تولى نصف مليون طفل خلال الفترة المحصورة بين ١٩٩١ و١٩٩٨ وحيث ان ذلك يشكل انتهاكاً لحق الحياة، فانه من وجهة النظر الامريكية يبدو مطلوباً فقد علقت وزيرة الخارجية الاسبق مادلين اولبرايت على هذه النتائج قائلة "لنا نعتقد ان ثمة للحصار تستحق ذلك"^(٩١).

لم يكن اذن هدف الولايات المتحدة يتحدد بأخراج العراق من الكويت بل تعده الى تدمير هذا البلد، لقد تعمدت الولايات المتحدة تدمير البنية التحتية المدنية التي دعمت الصحة العامة. فقد قدرت قيمة ماتم تدميره بـ ٢٣٢ مليار دولار^(٩٢). ولقد وصفت احدى الدراسات ان الحال بسبب تردي الخدمات الصحية لا يتوقف على تنامي نسبة الوفيات في الاطفال وحسب بل ان الامراض التي تنقلها المياه كانت تساوي استخدام السلاح البيولوجي^(٩٣).

لم تغلق مبادرة العراق في آب ٢٠٠٢ لتجنب الصدام مع الولايات المتحدة حين عرض السماح لاي عضو في الكونكرس للمجيء الى العراق مع خبراء لتفتيش أي منشاء او مبنى يشكون في تورطه في برنامج اسلحه محظوره، فقد رفضت الحكومة الامريكية ذلك بدون تردد واعقب هذا الرفض ان صرح وزير الخارجية كولن باول قائلاً "ان السياسه الامريكية وبصرف النظر عما يفعله المفتشون هي ان شعب العراق وشعوب المنطقة ستكون في حال افضل مع نظام مختلف في بغداد... والولايات المتحدة تحتفظ بخيارها لتفعيل ما نعتقد انه سيكون ملائماً لترى ما اذا كان تغيير النظام

^(٩٠) الارقام مستقاة من ميلان راي، م، ص ٢٥٦.

^(٩١) نقلاً عن منار محمد الرشواني "الغزو الامريكي للعراق الدوافع والايحاء" في احتلال العراق، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

^(٩٢) Edward Mors and James Richard (The battle for Energy Dominance) Foreign Affairs, March, April, ٢٠٠٢, P P, ١٨-١٩.

^(٩٣) ميلان راي، م، ص ٢٠٣.

ممكناً^(٥٣). ويقدر ما بعد مضمون هذا التصريح ت دخلاً في الشؤون الداخلية، فإنه بذات الوقت يتقاطع بوضوح تام مع مواد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان^(٥٤).
ثانياً- مرحلة الاحتلال:

ان بحث انتهاكات حقوق الانسان في هذه المرحلة، تلزم بيان امرين يصلحان مقدمه قد تغني عن التفصيل في الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان في العراق. الامر الاول، هو ان الاحتلال بعد تعبير صارخ عن انتهاك حقوق الانسان. فهو مسلك لا يقره ميثاق الامم المتحدة، ولا قواعد القانون الدولي. وبالتالي فإن الاحتلال بقر ما بعد انتهاكاً لحقوق الانسان في العراق. فإنه يشكل انتهاكاً لما اتفقت عليه الاسره الدولي، من مبادئ ومقاصد أنصمت في ميثاق الامم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الانسان.

اما الأمر الثاني، فهو ان الاحتلال الأمريكي للعراق لاعلاقة له بالذرائع الامريكية التي لوهمت بها الولايات المتحدة الامريكية العالم بشأن العراق^(٥٥). بل انه موضوع يرتبط بموازنه اقليميه ترتبط بمصالح امريكية صهيونيه وبعض منه ما

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٥٤) كما يتناقض هذا التصريح مع سلسلة قرارات قد اتخذتها في فترات متباعدة، مثل قرار ١٥١٤ في ١٤ كانون اول ١٩٦١ الخاص بتقرير المصير وان تحدد بحريه مركزها السياسي . وكذلك قرار ٢٦٢٥ في ٢٤ تشرين اول ١٩٧٠ الذي اكدت فيه الجمعية على تساوي الشعوب في تقرير مصيرها.. وفي فقره لاحقه عاد القرار ليواجه سؤ التفسير لهذه الفقره فاكّد في اخرى لاحقه تؤكد على عدم تشجيع الانفصال او أي عمل من شأنه التقويض الجزئي او الكلي للوحدة السياسية القومية والسلامة الاقليمية لأي دولة. ويشكل التصرف الأمريكي ايضاً خرقاً للقرارات:

٣١٠٣ في ١٢ كانون اول ١٩٧٣ .

٣٢١٤ في ١٤ كانون اول ١٩٧٤ .

٣٣٢٨ في ١٦ كانون اول ١٩٧٤ .

اذ نصت هذه القرارات على الاعتراف بحق ومشروعية الكفاح المسلح الذي تخوضه ضد الاستعمار وضد السيطرة الاجنبية. وبالإضافة الى ما أكتفه المادة الاولى من العهدين الدوليين فإن هناك قرارات أخرى صدرت مؤكدة حق الشعوب في السيادة على مواردها الطبيعية ونصت على ان يمارس الحق على السيادة الدائمة لصالح التنمية الوطنية ورفاهية شعب الدولة.

(٥٥) اظهر تقرير صدر عن مؤسسة(كارنجي) الامريكية للسلام الدولي الذي جاء فيه ان مسؤولي الاداره الامريكية قاموا بتشويه الحقائق بشأن تهديد برنامج أسلحه الدمار الشامل والصواريخ الباليستيه العراقيه. كما اظهر انه لم تكن هناك علاقة بين العراق والقاعده. انظر:

نضمنه تصريح كولين باول وزير الخارجية الامريكي السابق اذ قال "ان غزو العراق مبيح للولايات المتحدة فرصه اعاده ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها"^(٥٦).

وفيما يلي من السطور سوف نسلط الضوء على محورين اساسيين انتهكت فيهما حقوق الانسان، حقوق الديمومه والبقاء Survival Rights.

اولاً- المحور السياسي:

١. بالعودة الى تصريح كولين باول، يتضح ان ترتيب المنطقة يقتضي طبقاً للاستراتيجيه الامريكيه تفكيك العراق. وواضح انه امر استتبع الاحتلال. انه احد مسارات التعامل الامريكى مع المنطقة. فالدوله العراقيه لم تعد موضع بدااه في السقل الاستراتيجي الصهيوني الامريكى. وليست من المقدمات الجيوبولسياسيه، لان دوله مركزيه وقويه بالقرب من آبار النفط واسرائيل لم يعد مسموحاً به^(٥٧). وقبل ما هو جار الان كان هنري كيسنجر قد اعاد في مقالة له التنبيه الى مشروع ليس قديم تماماً حين أكد بعد عدوان ١٩٩١ جملة مقترحات منها، العمل على تحجيم كل القوى العسكريه في منطقه بما يبقئ اسرائيل ذات تفوق عسكري مطلق فيها^(٥٨). ولهذا فقد وضعت الولايات المتحده الامريكيه لتفكيك العراق اسساً قانونيه، وذلك بموجب الدستور الذي وضع في ظل الاحتلال، والذي رفض من لدن قطاعات من الشعب ولثير حوله جدلاً كثيراً بسبب ما احتواه من مواد ذات دلالة على التقسيم.

واي تكن محاولات الولايات المتحده لاضفاء الصفه الشرعيه على تفكيك العراق كالاحتكام على ما ارساه دستور مرحله الاحتلال" فان هذا التصرف يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحده، كما عد انتهاكاً للماده الاولى من العهد الدولى للحقوق السياسيه والمدنيه^(٥٩)، هذا بالاضافه الى ان الاحتلال بذاته امر لاشرعي وان كل ما ينشأ عنه عد ولاده لاشرعيه أيضاً.

تخريب مفهوم المواطنة، ولكي تخلق أرضيه ملائمة لتفكيك العراق فقد عمدت الولايات المتحده نحو تخريب مفهوم الوطنية والمواطنة. فالمرحلة الراهنة تشهد ممارسات متعدده للتخريب.

(٥٦) نقلاً عن نادر فرجاني "احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار" في احتلال العراق، م س، ص .

(٥٧) عبد الاله بلقزيز "المشروع الممتنع للتفتيت في الغزو الكولونيالي" في احتلال العراق، ص ١١٥.

(٥٨) في مقال بعنوان " جدول اعمال ما بعد الحرب" نقلاً عن، د.على او مليل، من مناقشات محور ادارة الآله في أزمة الخليج، م س، ص ٢١٧.

(٥٩) النظر نص المادة الأولى.

ان اشاعة المنطق الطائفي، والعمل على تكريس ولاء المواطن للطائفة، وليس للوطن، بمعنى تخليب الولاء الطائفي على الولاء الوطني يعد تعبيراً عن ذلك التخريب. فتحت دعوى التعددية حركت السياسة الامريكية كواملن مكونات الشعب تحت ذريعة منح الحقوق. فهناك العرب، والاكراد والتركمان والكلدان والاشوريين. فهناك مسلمين، منه وشيعه، ومسيحيين. بروتستانت وكاثوليك وأرثوذكس وهناك اليزيديين والصابئة. وبعد ذلك هناك تقسيم القبائل، والعشائر والبطون. وكل هؤلاء يجب ان يحصلوا على حقوقهم، بصفتهم الطائفية التي تتغلب على صفة المواطنة، بصفتهم يتمتعون بهويه تجعل لهم خصوصية تعلو بهم فوق أي اعتبار، تتبع من انتمائهم الى طائفة أو عرق. ويمثل هذه السياسة بصير مفهوم المواطنة في مهب الريح وهذا ما تريده دولة الاحتلال، وربما تعمل على ان يكون لكل طائفة مشروعاً خاصاً بها.

ان كل ذلك يحصل على ارض الواقع في العراق وهو ما يسجل انتهاكاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على ان "لا يصح بحال من الأحوال ان تمارس هذه الحقوق ممارسه تنتقض مع إغراض الأمم المتحدة ومبادئها" ومعروف ان مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها لا تذهب الى تحطيم كيانات دوليه بقدر ما تنجه نحو انماء التعاون وضمان الأمن.

ثانياً- المحور الاقتصادي:

تظهر انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المرحلة، وفي هذا المحور بالذات ومن خلال رصد الأوجه الاتية:

- ١- لم تتردد الولايات المتحدة قبل اقدامها على احتلال العراق من الإعلان على لسان أكثر من مسؤول، بأنها تهدف الى تغيير نظام الحكم فيه. ورغم ان تدخلا كهذا لا تقره القوانين الدولية، فان الأمر قد تطور من تغيير القيادة الى تغيير النظام ثم انتهى الى الاحتلال ونقيض الدولة. وراحت شبكة الاعلام الموحدة الامريكية تبت وتداول كلمة "تحرير العراق"، وتداولته الأحزاب والعناصر التي وفدت مع المحتل. ولا ندري ممن تم تحرير العراق !! ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، أي تغيير نظام الحكم والتجاوز على الشرعية الدولية، بل ذهبت قوات الاحتلال نحو تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي من جانب، وتشتيت العاملين في المؤسسات المدمره من جانب آخر. وتبعاً لذلك ارتفعت معدلات نسبة البطالة الى مستويات عالية. وتبعاً لذلك وبالإضافة الى ما تمارسه قوات الاحتلال من ارهاب، فقد انتشرت الجريمة والعنف. نعم لقد تمكنت الولايات المتحدة من ان تخلق لدى المواطن، خصوصاً وهو يسمع يومياً أشياء مهولة عن الفساد المالي والاداري، انطباعاً ان الديمقراطية الامريكية والوضع الذي تريده امريكا للعراقيين يعني بالضبط كيف تكون لصاً.
- ٢- وضع اليد على الموارد الاقتصادية للعراق وبشكل خاص النفط، فلا احد يعلم شيء عن السياسة النفطية، من يقرها، ولا احد يعلم شيء عن كيفية التعامل مع عائداتها. وهذا ما يدفعنا للتساؤل بأكثر جدية عما اذا كان الغرب عموماً، والولايات المتحدة الامريكية بشكل

خاص، بقران بأن لنا حقاً في نفطنا لم لا ؟. ففي مقترحات كيمسجر التي أشرنا إليها فيما تقدم يذهب الى التأكيد بأن على الولايات المتحدة ان تعمل ما يتوجب من الترتيب لكيلا يصبح لغرب وأمريكا مهدداً من جديد في مصدر قوته وأزدهاره الذي هو النفط.

وفي الوقت الذي تنص فيه الفقرة الثانية من المادة الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ان "جميع الشعوب سعيًا وراء اهدافها الخاصة، لتصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية نونما أي اخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة وعن لقانون الدولي، ولايجوز في أي حال حرمان أي شعب من اسباب عيشه الخاص". فمما لامراء فيه ان المواطن في العراق الان يدرك ان الولايات المتحدة تمارس سياسته لصوصيه لتهب موارده الاقتصادية ومنعه من التصرف الحر بموارده تلك.

٣- ويرتبط بنهب الموارد الاقتصادية العراقية، بتبعية الاقتصاد العراقي باقتصاد المركز، أي الاقتصاد الأمريكي. فبعد الإجهاز على بنية العراق الاقتصادية، ستعمل الولايات المتحدة على ان تأخذ البنية الجديدة منحى ربط الحياة الاقتصادية فيه بالاطار الاقليمي للمنطقة، ولخضاع لكل للاقتصاد الرأسمالي. ففي سياق التطور التاريخي للصراعات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية، يتأكد بشكل لاجدال فيه، ان الاحتلال حينما كان انما هو لخصاع المجتمعات لاحتياجات التراكم الرأسمالي في المراكز المسيطرة^(١). ومما لا شك فيه ان علاقة التبعية الاقتصادية ترافقها او ينتج عنها تشوهات ومخاطر اجتماعية قيمية وثقافية إضافة الى ما يهنيه التتبع من علاقات غير متكافئة وكل ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان في العراق.

خاتمة

شهد للعراق مرحلتين من التدمير، امتدت الاولى منها منذ عام ١٩٩١ وحتى قبل الاحتلال، حيث بلغت اقيام ما تم تدميره من البنية التحتية للاقتصاد العراقي طبقاً لاحد المصادر ٢٣٢ مليار دولار. ومنذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن تم الاجهاز على البقية الباقية. كان كل ذلك تصديقاً لعزم الولايات المتحدة على اعادة العراق الى ما قبل عصر الصناعات كما صرح بذلك وزير خارجيتها الاسبق بيكر عشية العدوان عام ١٩٩١.

ولما كان الواقع قد أثبت كذب الذرائع التي قالت بها الولايات المتحدة لتبرير عدوانها على واحتلالها للعراق. فانها بذلك انتهكت حقوق الإنسان فيه بكل اشكالها، واغرقت العراق في فوضى لا حدود لها. وكل هذا انما كان ثلينة لسياسه، كما وصفها نعم شومسكي تخدم سلطة الدولة والمصالح المتشابهة جداً لسلطة الاقتصاد الخاص.

ان معالجة الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان في العراق ترتبط ابتداءً بمقايمة الاحتلال بكل السبل المتاحة وطرد المحتل، والاحتكام الى للقوانين الدولية والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، لازلزام الولايات المتحدة بتعويض العراق عما لحق به جراء العدوان واعادة ما تم لهيه.

(١) د. سمير امين "ملاحظات حول نهج وتحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١/١٩٨٤، ص٣١٢.

(الملحق) الحقوق كما وردت في المواثيق الدولية والاقليمية وفق سنوات اعتمادها

[illegible]

* ما ينبغي التأكيد عليه هنا ما ورد في المادة الأولى من العهدين والتي نصت على:

١. لجميع الشعوب حق تقرير مصورها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحره في السعي لتحقيق لمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٢. لجميع الشعوب سعي واثاق أهدافها الخاصة بالتصرف الحر بقرائها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منقطة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاص.

المختار الفلسفي محمد ابي محري (الكلمة نموذجاً)

الدكتور

ياسين حسين علوان

كلية الآداب-الجامعة المستنصرية

المقدمة

ان النسيج المتناسق الذي حاك خيوطه ابن عربي ليظهر كأبداع ما يكون في نظريات متعددة في (الكلمة)، ولكن هذا النسيج يضل غامضاً في بعض جوانبه فيحتاج الى من يزيل الغموض عنه ويفك الرموز ليصل بالنتيجة الى تلك الصورة البديعة التي ارتسمت في فلسفة ابن عربي في (الكلمة) ويعبر الدكتور عفيفي عندما يصفه بصيغة اخرى يرى فيها ان ابن عربي اشبه بفنان الف لحناً عظيماً، فاراد ان يخفيه عن الناس فبعثه بهذا اللحن يحتاج الى من يجمعه ويضع كل في مكانه ليحصل على ذلك اللحن الجميل فمن خلال دراسة اصطلاحات الكلمة عند ابن عربي تبين ان لابن عربي نظريات مهمة في الكلمة فأخترت ذلك عنواناً لهذا البحث والذي تناولت فيه ثلاثة مطالب، المطلب الاول: ويتضمن النظرية الاولى وهي النظرية الفلسفية. واما المطلب الثاني: فيتضمن النظرية الثانية وهي النظرية الصوفية. واما المطلب الثالث: فيتضمن النظرية الثالثة وهي النظرية الكلامية والتي يتأرجح فيها ابن عربي بين الفكر الاشعري والفكر الاعتزالي، وتتمت هذا البحث بخاتمة فيها اهم النتائج المتوخاة من هذه الدراسة.

ان شخصية عظيمة كابن عربي تحتاج ان ندرس كل لفظة يستعملها لانها سوف تقودنا الى فكرة وان كل فكرة لشار إليها ابن عربي هي بمثابة نظرية، غير ان ابن عربي يجعل على القارئ مهمة ترتيب هذه النظرية او تلك من خلال تتبع اجزاها في مؤلفاته العديدة، فتقافة ابن عربي المتنوعة جعلت منه موسوعة معرفية يضعها بين يدينا من خلال مؤلفه الشهير "الفتوحات المكية"، وفي الختام لا يسعني الا ان التحني باحترام لهذا الفيلسوف المسلم الذي جعل من الكلمة نظريات متعددة.

تمهيد

وللخوض في نظريات الكلمة عند ابن عربي ذلك الشيخ الذي ينسب إليه القول بوحدة الوجود وهو الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي والذي كان له في الكلمة معاني متعددة منها ما هو مستخدم عند من سبقه من متصوفة الإسلام أو في فلسفات سابقة للإسلام، ومنها ما هو أصيل.. يقول الدكتور عفيفي (يستعمل ابن عربي ما يربو على عشرين مصطلحاً ليدل بها على حقيقة واحد أو معنى واحد يصبح أن نسميه "الكلمة")⁽¹⁾. ويشير الدكتور عفيف إلى هذه المصطلحات فيقول: (ومن هذه المصطلحات الحقيقية المحمدية، حقيقة الحقائق، وروح محمد، والعقل الأول (Novs)، والعرش، والروح الأعظم، والقلم الأعلى، والخليفة، والإنسان الكامل، وادم الحقيقي، وأصل العالم، والبرزخ، وفلك الحياة، والحق المخلوق به⁽²⁾ والخط، والنقطة، والجوهر، والعقل الأكبر، والنور المبطلون "ملك الضياء وتاج الملك"⁽³⁾، واليهولي، والروح، وللقطب، وعبد الجامع.. الخ)⁽³⁾.

ويعزي الدكتور عفيفي هذه الكثرة في أسماء الشيء الواحد إلى امرين: (أولهما أن ابن عربي قد استمد نظريته في "الكلمة" من مصادر متعددة.. والناظر في مجموعة الأسماء الواردة.. لا يعجزه أن يرى أن يضعها مأخوذة من كلام المتكلمين والبعض الآخر من الفلسفة الأفلاطونية الحديثة، والبعض من القرآن وهكذا الأمر الثاني: أن مذهب في وحدة الوجود (Pantheism) يسبغ له أن يطلق اسم شيء على الحقيقة الوجودية الواحدة إذ هي كل شيء وكل شيء هي.. وعلى ذلك فهذه الأسماء المختلفة إنما تعبر عن وجوه خاصة من وجوه هذه الحقيقة الواحدة، والحقيقة الواحدة منظوراً إليها من هذه النواحي المختلفة هي كل ما يعينه ابن عربي بالكلمة)⁽⁴⁾.

والحقيقة أن لابن عربي نظرية خاصة في الكلمة يتناول الدكتور عفيفي نواحي ثلاث من هذه النظرية: أولاً: الناحية الميتافيزيقية البحتة. ثانياً: الناحية الصوفية للناحية ثالثاً: للكلمة بمعنى الإنسان الكامل. لما نحن فنعتبر أن لابن عربي نظريات ثلاث وهي كالتالي:

المطلب الأول: النظرية الفلسفية

فمن الناحية الميتافيزيقية يعتبر ابن عربي الكلمة (قوة عاقلة سارية في الكون بأسره، ومبدأً للتكوين والحياة والتدبير، والكلمة بهذا المعنى تحل في مذهب ابن عربي محل "العقل الأول" في مذهب افلاطون "العقل الكلي" في مذهب الرواقيين، بل ربما

(1) أبو العلا عفيفي، نظريات الإسلاميين في الكلمة، ص ٤٨.

(2) ما بين الحاصرتين إضافة الباحث، عن الفتوحات المكية بمواقع متفرقة.

(3) أبو العلا عفيفي، نظريات الإسلاميين في الكلمة، ص ٤٨، الهامش.

(4) المصدر نفسه، ص ٤٨.

كانت اقرب الى الثاني منها الى الاول^(٥)، بل ان استخدام بعض الاصطلاحات الفلسفية كالخط، والنقطة، والجوهر يجعل من نظريته هذه قريبة من اقوال الفيضيين من فلاسفة الاسلام في العقل الاول ويرسم للكثور عفيف اشكال توضيحية تبين علاقة العقل الكلي بالذات الالهية من جهة وبينه وبين الكون من جهة اخرى هي:

١. يوضح العلاقة بين الذات الالهية المنزهة والعقل الكلي الساري في الكون.

الذات الالهية

للعقل الكلي



٢. يوضح العلاقة بين العقل الكلي وما يحتويه عليه من الحقائق التي هي اصول الاشياء وهذه حضرة تجلي للذات لنفسها في صورة العقل.

العقل الكلي

حقيقة الحقائق



٣. يوضح العلاقة بين "حقيقة الحقائق" والانسان الكامل الذي هو مركز العلم والادراك من العقل الالهى.

حقيقة الحقائق

الانسان الكامل



٤. يوضح العلاقة بين العالم وحقيقة الحقائق.

العالم الخارجي

حقيقة الحقائق



(٥) ابو العلا عفيفي، ابن عربي في دراساتي ضمن الكتاب التذكاري لمحبي الدين بن عربي النكري المنوية الثامنة لميلاده، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣١٩-١٩٦٩، ص ١٨.

ومن هنا يتبين ان هذا الجزء من نظرية ابن عربي في ("الكلمة" مزيج من نظرية الروافين في العقل الكلي ونظرية افلاطون في المثل⁽⁷⁾)، بل ويظهر اثر الحلاج في اصطلاح ابن عربي للكلمة بـ"حقيقة الحقائق"⁽⁸⁾ فقد استخدم الحلاج اصطلاحاً قريباً منه وهو "حقيقة الحقيقة"⁽⁹⁾ غير ان الحلاج قصد باصطلاحه هذا الله تعالى وليس شيئاً غير الله في حين ان ابن عربي قصد باصطلاحه (مظهراً خاصاً او مجلي من مجالي الحق أي انه يستعمله كمرادف للعقل عند ارسطو)⁽¹⁰⁾ او هي اشبه بالمادة الاولى التي تكلم عنها افلاطون وقال انها (القابلة لجميع الصور المختلفة في عالم الوجود)⁽¹¹⁾ ويعتبر ابن عربي ان ("تسمية حقيقة الحقائق" الى الاعيان الثابتة للموجودات اشبه شيء بنسبة عقولنا الى حالاتنا الارادية وينسب اليها كذلك قوة العلم والادراك اذ بها لا بذاته يعقل الحق نفسه)⁽¹²⁾ وليس من الغرابة في ذلك لاننا نجد نظيراً لهذه المعاني في كلام افلاطون حيث يقول: (ان الذي يعقل نفسه انما هو العقل لا الواحد "الله")⁽¹³⁾.

(واذا كانت العقول تعجز عن ادراك العقل الاول)⁽¹⁴⁾، الذي ظهرت عنه فعجزها عن ادراك خالق العقل الاول وهو الله تعالى -اعظم. فإنه اول ما خلق الله العقل)⁽¹⁵⁾.

المطلب الثاني: النظرية الصوفية

اما من الناحية الصوفية "الكلمة" فهي الحقيقة المحمدية او "روح الخاتم"، او "مشكاة خاتم الرسل" وهي (منبع الوحي والالهام.. والتي محلها سر القلب من كل صوفي... ومن ناحية علاقتها بالانسان يسمي ابن عربي "الكلمة" "دم" و"الحقيقة الانسية"، والحقيقة الانسانية، و"الانسان الكامل" ومن ناحية اتصالها بالعالم بأكمله يسميها "حقيقة الحقائق" ومن ناحية اعتبارها سجلاً احصى فيه كل شيء يسميها

(7) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص ٢٢.

(8) ابن عربي، عقدة المستوفى طبعة نيبيرغ، ص ٤٢-٤٣.

(9) ينظر: الحلاج، الكواشين، ص ١٦ و ١٩ و ٢٥.

(10) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص ٥٠، الهامش.

(11) The recipient of formal diversities in the world of being Enn 11, 4, 2.

(12) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص ٥١.

(13) To think itself belongs to the mind not to the one' Enn.701,9.

(14) يستعمل ابن عربي ايضاً (اول الابهاء والعقل الاكبر، والعقل الغريزي والروح).

(15) ابن عربي، الفتوحات المكية، مراجعة: ابراهيم منكور، تحقيق د. عثمان يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م، المجلد ١٢، ص ٢٥٠-٢٥١.

"الكتاب" و"القلم الاعلى" وهكذا^(١٦) ويفرق للصوفية بين الحقيقة المحمدية وبين الصورة المحمدية لاذ ان الحقيقة ثابتة والصورة متغيرة (فالحقيقة المحمدية عين الذات الاحدية من حيث كونها متعينة بالتعيين الاول-في حين ان الصورة المحمدية هي الجامعة للحضرة الذاتية والواحدية والاسمائية وجميع المراتب الامكانية)^(١٧) والحقيقة للمحمدية هي المحور الذي يدور عليه العالم الروحاني فهي تقابل القطب بالنسبة لبقية الانبياء والاولياء ويطلق ابن عربي لفظ "كلمة" على كل نبي من الانبياء فذراه في كتابه فصوص الحكم يتخذ من عناوين الفصوص موضع يبرز فيه رايه في الكلمة فمثلا فص حكمة الالهية في "كلمة" "الامية" وفص حكمة سيوحية في كلمة نوحية وفص حكمة عليه في كلمة "اسماعيلية" وعلى جميع الانبياء يطلق اسم الكلم وهو جمع "كلمة" يقول: (الحمد لله منزل الحكم على قلوب الكلم بأحدية الطريق الامم من المقام الاقنم)^(١٨) يذكر الانبياء كلهم بأنهم كلمات اما الكلمة "بال التعريف" لا تطلق الا على الحقيقة المحمدية لانها هي الممددة لكل الانبياء والاولياء من منهل جود الله وكرمه وبهذا المعنى يقول: (وصلى الله على ممد الهمم من خزائن الجود والكرم)^(١٩). ويستدل ابن عربي على تسمية النبي بـ(كلمة) من القرآن الكريم في قوله تعالى (انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته القاها الى مريم وروح منه)^(٢٠) فبني على ذلك ابن عربي ان كل نبي كلمة" ويشير القرآن الكريم الى ان كل مخلوق من المخلوقات هو "كلمة" في قوله تعالى (قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا)^(٢١) يقول القاشاني (ان للكائنات سميت "بالكلمات" لان نسبتها الى الذات الالهية كنسبة الحروف والكلمات الى النفس الانساني)^(٢٢)، وهكذا فان ابن عربي يعتبر (الحقيقة المحمدية الاصل الذي يأخذ عنه الانبياء والاولياء الذين يسميهم "الكلمات" و"الكلم" (Nerba dei) والمنبع الذي يستمد منه كل ذي نطق نطقه)^(٢٣) وعلى ذلك فان ابن عربي يفسر الحديث الشريف (لو نيت جوامع "الكلم" تقسيرا يتمشى مع هذا الرأي

(١٦) ابو العلا عفيفي، ابن عربي في دراستي، ص ١٩.

(١٧) القاشاني: شرح على فصوص الحكم لابن عربي، القاهرة، ١٣٠٩، ص ٤٣٠.

(١٨) ابن عربي، فصوص الحكم، تحقيق: ابو العلا عفيفي مقدمة المؤلف، ص ٩٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٢٠) سورة النساء، الآية ١٧١.

(٢١) سورة الكهف، الآية ١٠٩.

(٢٢) القاشاني: شرح فصوص الحكم، ص ٢٧٥.

(٢٣) ابن عربي، فصوص الحكم، الصلحات ٩ و ١٠ و ٥٤ و ٦٠.

فيفهم من "الكلم" (Logos) الانبياء والاولياء ومن جوامع "الكلم" "الحقيقة المحمدية"⁽²⁴⁾.

وفي هذا الصدد فإن "فيلو" اليهودي قد سبق ابن عربي الى هذا المعنى في الكلمة (حيث سمي الكلمة بالكاهن الاعظم "High priest")⁽²⁵⁾ وقال بها من بعده- "كلمت" (الاب الاسكندري)⁽²⁶⁾ وهذه الحقيقة المحمدية من هام وظائفها انها (علة العالم وسبب خلقه- فهي عين حقيقة الحقائق وعين الروح لو هي روح القدس..). وايضاً- (لها مصدر كل علم باطني تصوفي وغير تصوفي اذ هي الروح الممد لجميع الانبياء والاولياء وبواسطتها يشرق نور العلم الالهي في قلوب من يمنحهم الله ذلك العلم⁽²⁷⁾) وعلى ذلك فإن هذه الحقيقة هي بحسب ابن عربي ("القلم الاعلى"، والروح الكلبي او روح القدس، والحق المخلوق به)⁽²⁸⁾ وهذا المصطلح الاخير اقتبس عن ابي الحكم بن بركان الصوفي الاندلسي⁽²⁹⁾.

اما من الناحية الثالثة التي اشار اليها د. عفيفي من نواحي نظرية ابن عربي في "الكلمة" فهي انها وردت في فلسفة ابن عربي بمعنى "الانسان الكامل" تلك النظرية التي ليرسى قواعدها العلاج في الفكر الاسلامي ودعمها ابن عربي واكتملت واصبحت تامة المعالم على يد عبد الكريم الجيلي.

لكن توسع ابن عربي في هذه المسألة لادى به الى لجازة اطلاق اسم "الله" على الانسان الكامل في قوله: (فما قال احد من خلق الله لنا الله الا اثنين الواحد الله المرقوم بالقرطاس اذا نطق بقوله لنا الله.. والعبد للكامل الذي الحق لسانه وسمعه وبصره يقول لنا الله كابني يزيد الذي حكي عنه انه قال: "لنا الله" وما عدا هذين فلا يقول لنا الله وانما يقول الاسم الخاص له)⁽³⁰⁾ وهو بهذا يشير الى الحديث "فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها.. الخ" ويفسر ابن عربي العبد في هذا الحديث بأنه الانسان الكامل ويبدو ان الناحية الثالثة التي تناولها د. عفيفي هي امتداد للناحية الاولى من النظرية فالحقيقة المحمدية والانسان الكامل عند الصوفية وعند ابن عربي بالخصوص شيء واحد فالانسان الكامل وادم الحقيقي ما هو الا الروح المحمدي، او النور المحمدي الساري في جميع المخلوقات، وعندما يتحدث عن

(24) ابو العلا عفيفي، نظريات المسلمين في الكلمة، ص ٥٥.

(25) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(26) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(27) د. ابو عفيفي، نظريات المسلمين في الكلمة، ص ٥٤-٥٥.

(28) ينظر: ابن عربي، الفتوحات المكية، ج ١، ص ١٠٩ و ١٢١ و ج ٣، ص ٥٨٠.

(29) اشارة الى ذلك ابن عربي في الفتوحات المكية، ج ٢، ص ٧٩.

(30) ابن عربي، الفتوحات المكية، ج ٤، ص ١٣.

لم وصفاته يقول: (ان شئت صفة الحضرة الالهية، وان شئت مجموع الاسماء الالهية وان شئت قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ان الله خلق ادم على صورته فهذه صفته. لانه لما جمع له في خلقه "بين يديه" علمنا انه قد اعطاه صفة الكمال فخلقه كاملاً جامعاً، ولهذا قبل الاسماء كلها بأنه مجموع للعالم من حيث حقائقه، فهو عالم مستقل، ما عداه فإنه جزء من العالم)^(٢١).

ونجد القاشاني في شرح التائية الكبرى يذهب الى ان: (كل عين من اعيان العالم انما يربه هذا "الخلفية" "الروح المحمدي" ويوصله الى كماله اللائق به ويمده بما منه في حقيقته)^(٢٢) ويعرف الخليفة الذي هو الانسان للكمال او الروح المحمدي فيقول: ("الخليفة" هو عبد الله، رب للعالم بربوبته له. فكل ما للعالم، سواء كان من اهل الجبروت او الملكوت او الملك لا يأخذ الا منه فكمالهم به، كما ان خلافته ايضاً، انما تكن بهم: لا لو لا العالم لما كان الخليفة خليفة)^(٢٣). وعن صفات هذا الخلفية وتصرفه في الوجود يقول القاشاني: (وكون الخليفة بحكم الشبرية، موصوفاً بصفات العجز والنقصان لا يقدح في كونه متصفاً بصفات الملك الرحمن وهذا الخليفة لا يتصرف في اهل العالم الا بما اقتضته العناية الالهية والمشيئة الذاتية الازلية.. ولما في نشأته الروحانية فلا احتجاب له بما في علم الله تعالى من الاحكام الالهية التي تجري على الاعيان الوجودية، فيتصرف ثمة في الوجود بما قضى الله وحكم به الازل)^(٢٤) والانسان الكامل كما يرى ابن عربي: (مستهلك في الحق استهلاكاً كلياً، بحيث لا يظهر له وجود عين، مع ظهور الانفعالات الالهية عنه فلا يجد (الانسان الكامل) في نفسه حقيقة ينسب بها شيئاً من تلك الانفعالات الاستدلالية. فيكون حقاً كله، وهو قوله (صلى الله عليه وسلم): "واجعلني نوراً" أي يظهر بي كل شيء ولا اظهر بشيء ويستهلك الحق فيه، فلا ينسب بوجوده شيء الى الحق)^(٢٥).

ويشير ابن عربي الى ان الانسان الكامل هو الدال على الاله فلذا تظهر فيه جميع الاسماء والصفات، بل ان علمه لا ينفك عن علم الله حيث يقول (فالانسان الكامل الذي يدل بذاته من اول البديهة، على ربه، هو تاج الملك. وليس الا الانسان الكامل.. وهو "الاول والاخر والظاهر والباطن" فلم يظهر للكمال الالهي الا في المركب فإنه يتضمن البسيط، ولا يتضمن البسيط للمركب. فالانسان الكامل هو الاول بالقصد والاخر بالفعل، والظاهر بالحرف والباطن بالمعنى، وهو الجامع بين الطبع والعقل ففيه

(٢١) ابن عربي، الفتوحات المكية، نشرة عثمان يحيى، سفر ١٢، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٢٢) القاشاني: شرح التائية الكبرى، ص ٢٧٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٢٤) القاشاني: شرح التائية الكبرى، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٢٥) ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، السفر ١٢، ص ٥١٥-٥١٦.

كثف تركيب والطف تركيب من حيث طبعه، وفيه التجرد عن المواد والقوى الحاكمة على الاجساد "من حيث عقله". وليس ذلك لغيره من المخلوقات سواء ولهذا خص "علم الاسماء كلها" و"جوامع الكلم". ولم يعلمنا الله ان لحداً سواء اعطاه هذا الا الانسان للكمال⁽³⁶⁾، اما عن مقام هذا الانسان بالنسبة للمخلوقات فيصف ابن عربي مرتبته فيقول: (وليس فوق الانسان مرتبة الا مرتبة الملك في المخلوقات. وقد تلمذت الملائكة له حين علمهم الاسماء، ولا يدل هذا على انه خير من الملك، ولكن يدل على انه اكمل منشأ من الملك - فما كان "الانسان الكامل" مجلى الاسماء الالهية، صه له ان يكون للكتاب "السلطاني مثل التاج، لانه اشرف زينة يترزين بها الكتاب وبذلك التتويج" أي بخط السلطان في الكتاب" ظهرت اثار الاوامر في الملك، كذلك بالانسان الكامل ظهر الحكم الالهي في العالم بالثواب والعقاب وبه قام النظام وانخرم، وفيه قضى المبدع وقدر حكم⁽³⁷⁾).

لقد تكلم الدكتور عفيفي في بحثه عن ثلاث نواحي في نظرية واحدة الناحية الميتافيزيقية والناحية الصوفية والناحية الثالثة الكلمة بمعنى الانسان الكامل والناحية الثانية والثالثة متداخلتان فهما ليسا الا حالة واحدة، لنظرية واحدة، اما انا فأرى انها ثلاث نظريات لابن عربي في معنى الكلمة: النظرية الاولى: هي نظرية فلسفية يرى فيها الكلمة بمعنى العقل الاكبر وهو يشير الى ذلك بقوله: (فكانت نسبة ادم في الجسوم الانسانية نسبة العقل الاول في العقول)⁽³⁸⁾ او العقل الكلي والقوة العاقلة وهي كلها تقابل العقل الاول عند الفلاسفة (فاجتمعا ادم، والعقل الاول في رفع الوسائط)⁽³⁹⁾.

النظرية الثانية: وهي النظرية للصوفية وتشمل الحالتين التين خلص لهما الدكتور عفيفي من خلال دراسته لابن عربي اولهما الكلمة بمعنى الحقيقة المحمدية او الروح المحمدي وثانيهما الكلمة بمعنى الانسان الكامل، فهذه الحالتين شيء واحد عند الصوفية فالانسان الكامل ليس هو الا الحقيقة المحمدية المتمثلة بالروح المحمدي، او النور المحمدي الذي هو اساس الوجود (ولكن يجب الا ننسى ان الصوفية في جملتهم يعتبرون محمداً (صلى الله عليه وسلم) "كلمة" الله أي نور الله الذي كان له وجود قبل وجود الخلق، بل كان وجود الخلق من اجله)⁽⁴⁰⁾.

المطلب الثالث: النظرية الكلامية

(36) ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، ص ٥٢٠-٥٢١.

(37) المصدر نفسه، سفر ١٢، ص ٥٢٢.

(38) ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، السفر ١٢، ص ٢٧٥.

(39) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(40) نور التدرية، شخصية محمد، طبعة استكهولم ١٩١٨، ص ٣٢٣.

النظرية الثالثة التي اراها هي النظرية الكلامية والتي يتأرجح فيها ابن عربي بين الفكر الاعتزالي والفكر الاشعري فالناحية الاولى في هذه النظرية يتفق فيها ابن عربي مع الاشاعرة ففي الوقت الذي ينظر ابن عربي الى الكلمة بمنظور كلامي اشعري على انها كلام الله او امره للاشياء بالوجود والتكوين فهذه الكينونة هي الامر الالهي والكلمة الالهية. فانه من ناحية اخرى يذهب مذهب المعتزلة الذي يرون ان الصفات هي عين الذات ويرى ان للصفات ليس شيء زائد على الذات الا انه في مسألة الكلام يوافق الاشاعرة الذين يقولون بقدم الكلام النفسي يقول ابن عربي (قال تعالى في كلامه القديم الازلي: (ما ياتيهم من نكر من ربهم محدث))^(١١) فعتته بالحدوث لانه نزل على "محدث" فان حدث عنده ما لم يكن يعمل: فهو: "محدث" عنده بلاشك ولا ريب، وهذا الحادث هل هو محدث في نفسه، لو ليس بمحدث؟ فاذا قلنا فيه: انه صورة الحق التي يستحقها اجلاله-قلنا: بقدمها بلاشك، فانه يتعالى ان تقوم الصفات بالحادث به، فكلام الحق قديم في نفسه، قديم بالنسبة اليه "تعالى"^(١٢) وبمعنى اخر اذا نظرنا الى الكلام بالنسبة الى الذات الالهية فهو قديم لانه يصدر عن القديم وهو ليس منقطع عنه قائم بالقديم وكل ما قام بالقديم قديم فهو صفة الحق التي يستحقها والتي هي عين ذاته تعالى، اما اذا نظر الى الكلام بالنسبة الى المنزل اليه الحادث فان الكلام محدث وهو الذي فسره ابن عربي من خلال الآية السابقة فهو في هذه الناحية اشعري، ويبرهن على وجود الكلام النفسي الذي قالت به الاشاعرة من طريق اخر وهو عن طريق كلام العرب وعلماء اللغة فيقول: (فاما حديث الله في الصوامت، فهو عند العامة من علماء الرسوم حديث حال، أي يفهم من حاله كذا وكذا، حتى لو ما نطق فهم هذا الفهم منه، قال القوم في مثل هذا: "قالت الارض للوند لم تشقني، قال الوند لها: سلمي من يدقني" فهذا عندهم حديث حال.. ولما اهل الكشف: فهمعون نطق كل شيء من جماد ونبات وحيوان، بسمعه للمقيد بأنه في عالم الحص لا في الخيال كما يسمع نطق المتكلم من الناس والصوت من اصحاب الاصوات)^(١٣) ثم يبين الاصل والغرض من الكلام والصمت وان محل الاشياء في الوجود ناطقة وكلها ليست ناطقة فيقول: (فما عندنا في الوجود صامت اصلاً، بل لكل ناطق بالثناء على الله. كما انه ليس عندنا في الوجود ناطق الا من حيث عينه، بل كل عين سوى الله صامتة لا نطق لها. الا انها لما كانت مظاهر كل النطق للظاهر. قال الجلود: "نطقنا الله الذي انطق كل شيء" فالكلام والصمت في الاعيان هو الاصل، والكلام المسموع منها عرض يعرض في حق

(١١) سورة الانبياء، الآية ٢.

(١٢) ابن عربي، الفتوحات المكية، سفر ١٢، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(١٣) ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، سفر ١٢، ص ٣٢٣-٣٢٤.

المحجوب، فلاصحاب الحرف والصوت عذر عند هؤلاء، ولمنكري الصوت والحرف عذر ايضاً عندهم⁽⁴⁴⁾.

لما الناحية الاعتزالية في نظرية ابن عربي الكلامية في "الكلمة" فهي النابه فيما يسميها ابن عربي بالاعيان الثابتة وتسميها المعتزلة "بالمعدومات" فيقصد بـ"الاعيان" (الحقائق والذوات والماهيات كما يستعملها احياناً مرادفة للموجودات الخارجية المحسوسة، ولكنه في كلامه عن الاعيان الثابتة يقصد المعنى الاول، لا الثاني، واما الثبوت فمعناه "الحصول" اطلاقاً، سواء اكان في العالم الخارجي او في الذهن، ولكنه هنا يقصد الوجود العقلي او الذهني كوجود ماهية الانسان او ماهية المثلث في الذهن، ويقابل الثبوت بالوجود الذي يقصد به التحقق في الخارج في الزمان والمكان كوجود افراد الانسان وافراد المثلث في العالم الخارجي)⁽⁴⁵⁾ اما اصل هذه النظرية فنجد لها جذور عند افلاطون في نظرية المثل غير ان نظرية ابن عربي في "الاعيان الثابتة" معقدة لان فيها عناصر (غير افلاطونية وهي العناصر التي اخذناها من وارسطو ومن بعض رجال المعتزلة ومن فلسة الاشراق التي وضعها السهروردي)⁽⁴⁶⁾.

ويبدو تاثر نظرية ابن عربي في "الاعيان الثابتة" بنظرية المعتزلة في المعلوم كبيراً جداً، غير ان نظرية ابن عربي تجاوزت نظريتهم الى امور لم تخطر ببال المعتزلة للذين اجمعوا ان المعلومات "اشياء وذوات ولقد نقل عنهم الرازي بعد ان ذكر عدد من رجال المعتزلة قولهم (ان المعدومات الممكنة قبل دخولها في الوجود ذوات واعيان وحقائق وان تاثير الفاعل "الله" ليس في جعلها ذوات، بل جعل تلك الذوات موجودة، وانتقوا على ان تلك الذوات متباينة باشخصاها، وانتقوا على ان الثابت من كل نوع من تلك المعدومات عدد غير متناه)⁽⁴⁷⁾.

وقد نقل ابن حزم عنهم ذلك حيث يقول: (وجميع المعتزلة الا هشام بن عمرو الفوطي يزعمون ان المعدومات اشياء على الحقيقة وانها لم تزل ولا تزال، وانها لا نهاية لها)⁽⁴⁸⁾.

(44) المصدر نفسه، سفر ١٢، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(45) ابو العلاء عفيفي، الاعيان الثابتة في مذهب ابن عربي والمعدومات في مذهب المعتزلة، الكتاب التكملي لابن عربي، ١٣٨٩-١٩٦٩، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص ٢٠٩.

(46) ابو العلاء عفيفي، الاعيان الثابتة، مصدر سابق، ص ٢٠٩-٢١٠.

(47) افخر الدين الرازي، محصل افكار المتكلمين والمتأخرين، القاهرة ١٣٢٣هـ، ص ٣٧.

(48) ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، القاهرة، ١٣٤٧هـ، ج ٤، ص ١٥٣.

اما الشهرستاني فيبين اراء المعتزلة واختلافهم في اسم الشيء فيقول: (نقول المعتزلة ما هو لذات المعلوم قد سبق للوجود، وهو جوهرية وعرضية، فهو شيء. وماله بقدرة القادر هو حصوله، وما هو تابع لوجوده، فهو تحيزه وقبوله للعرض)^(٤٩). وقد ذكر الشهرستاني أيضاً ان الشحام (لحدث القول بان المعلوم شيء وذات وعين، واثبت به خصائص العلاقات في الوجود مثل قيام العرض بالجوهر،... وتباعه على ذلك اكثر المعتزلة.. وخالفه جماعة، فمنهم من لم يطلق الا اسم الشئية ومنهم من امتنع من هذا الاطلاق.. ومنهم من قال ان "الشيء" هو القديم واما الحادث فيسمى شيئاً بالمجاز والتوسع.. ومن ثبت المعلوم شيئاً كما تقرر في العقل تقابل النفي والاثبات، فقد تقرر ايضاً تقابل الوجود والعدم، فنحن وفرنا على كل تقسيم عقلي حصه، وقلنا ان الوجود والثبوت لا يترادفان على معنى واحد، والمعلوم المنفي كذلك)^(٥٠).

اما ابن عربي فيرى ان الكلمة هي التي جعلت لهذه الاعيان الثابتة وجوداً فمبدأ هذه الاعيان هو "الفعل الاول" ويقول ان: (شئية الاعيان وشئية الوجود من حيث لجناسه وانواعه واشخاصه فقد تبين ان بدءه عين وجود العقل الاول قال النبي (صلى الله عليه وسلم) اول ما خلق الله "لعقل" وهو الحق الذي خلق به السماوات والارض)^(٥١) ولكن ابن عربي يعبر عن هذا العقل باسم من اسماء الله وهو الوهاب (لما بالنسبة التي اوجبت هذا الاسم فمعلومة، وذلك ان في مقابلة وجوده "اعياناً ثابتة" لا وجود لها الا بطريقة الاستقادة من وجود الحق: فنكون مظاهره في ذلك الاتصاف بالوجود وهي "اعيان ذاتها".. ولما-اول اسم يطلب ان يظهر اثره في هذه الاعيان؟ فاعلم ان ذلك الاسم هو الوهاب خاصة في الجملة وفي عين عين، الاخرة وهو اسم احداثه الهيات لهذه الاعيان من حيث فقرها، فلما انطلق عليها اسم "مظهر"- وقد كانت عرية عن هذا الاسم، ولم يجب على "الغني" ان يجعلها مظهراً له-طلبت هذه النسبة الاسم "الوهاب")^(٥٢).

فميز ابن عربي بين هذه النوات "الاعيان للثابتة" وبين الذات الالهية ان اطلق على الذات الالهية (اسم الذات الغنية بذاتها على الاطلاق-ريالواحد-الاحد-لانه لا موجود الا هي)^(٥٣) واطلق: على هذه النوات الفقيرة (وكما هو الغنى لله تعالى على

(٤٩) الشهرستاني، نهاية الاقدام في علم الكلام، اكسفورد، ١٩٢٤، ص ١٥٥.

(٥٠) الشهرستاني، نهاية الاقدام، ص ١٥١-١٥٢.

(٥١) ابن عربي، الفتوحات المكية، ص ١٢، ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢، ص ١٧٩-١٨٠.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

الاطلاق، فالفقر لهذه الاعيان على الاطلاق الى هذا الغني للواجب الغني بذاته لذاته⁽⁵⁴⁾.

اما عن الوهاب وهو الاسم الذي يبتدى به (فاسم "الوهاب" هو اعطاء الوجود لكل عين، متى وصفها بما لا يقتضيه عليها، فأول ما يبتدى به من الاعيان ما هو اقرب مناسبة للاسماء التي تطلب "التتزيه" ثم بعد ذلك يظهر سلطان الاسماء التي تطلب التثنية⁽⁵⁵⁾.

واسم الوهاب الذي يعتبره ابن عربي للكلمة التي يبتدى بها الوجود لهذه الاعيان الثابتة قبل الامر الالهي الذي يعتبره المعتزلة الكلمة التي بها يبتدى الوجود بقوله تعالى للشيء "كن فيكون" أي اظهاره الى حيز الوجود موجوداً بعد ان كان شيئاً غير موجود، وتستدل المعتزلة على ان للمعدومات اشياء قبل وجودها بأيات منها:

١. قوله تعالى: (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله)⁽⁵⁶⁾ ويقول المعتزلة: (ان اله سمي شيئاً ما ليس له وجود في حال التكلم، بل سيوجد في المستقبل)⁽⁵⁷⁾.

٢. قوله تعالى: (وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم)⁽⁵⁸⁾ ويفسر المعتزلة هذه الآية: (بان "المعدومات" وهي الاشياء التي لم يتحقق وجودها الخارجي تسمى اشياء لان الله قال ان معه في الازل خزائن كل شيء لم يوجد بعد فأطلق على هذه الامور اسم الشئئية)⁽⁵⁹⁾.

٣. قوله تعالى: (ان الله على كل شيء قدير)⁽⁶⁰⁾ ويفسر المعتزلة هذه الآية (على ان الشيء الذي يقدر عليه الله اما هو موجود ولما ما هو ليس بموجود بعد، فالاول مستحيل لان القدرة على ابقاء الموجود هو تحصيل حاصل، وإذا استثنى هذا الاحتمال انه ليس بموجود وعليه يصبح ان يطلق على المعدوم انه شيء)⁽⁶¹⁾.

(54) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(55) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(56) سورة الكهف، الآية ٢٣.

(57) الرازي، تفسير الرازي (مفتاح الغيب)، القاهرة، ١٨٩٠-١٨٩١، ج ٥، ص ٤٧٣.

(58) سورة الحج، الآية ٢١.

(59) الرازي، تفسير الرازي، ج ٥، ص ٢٦٣.

(60) سورة البقرة، الآية ٢٠.

(61) الرازي، تفسير الرازي، ج ٥، ص ١٤٠.

٤. قوله تعالى: (يا ايها الناس لتقول ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم)^(١٢) يقول المعتزلة (ان الساعة وزلزلتها "معلومان" ومع ذلك فאלله اطلق عليها معنى الشينية)^(١٣).

٥. قوله تعالى: (انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول كن فيكون)^(١٤) يقول المعتزلة: (فالشيء الذي يريد الله ان يوجد هو معلوم، والا لما كان من معنى للتكوين ومع ذلك فقد اطلق الله عليه اسم الشيء)^(١٥).

٦. وفكرة المعلوم "وشيئته" و"الاعيان الثابتة" عند ابن عربي لها جذور يونانية بالاضافة الى الجهد الفكري الاسلامي الاعتزالي، واما فكرة المعلوم عند المعتزلة، فان الشهرستاني يعزوها الى فكرة الهبولى الافلاطونية ويرى (ان هذه فكرة المعتزلة ايضاً.. ويعزوها الى فكرة الامكان الارسطية بانها المادة الاولى "الهبولى" مجردة عن الصورة.. والى اعتقادهم أي المعتزلة بان "الكليات" و"الانواع" هي اشياء توجد ليس فقط في الذهن بل هي اشياء ثابتة في الاعيان)^(١٦).

ونخلص من ذلك كله الى ان لابن عربي جانب اعتزالي في نظريته للكلامية في الكلمة فالوهاب الذي يهب الوجود للاعيان الثابتة هو نفسه الامر الالهي الذي يظهر الاشياء غير الموجودة الى الوجود وهو العسر الالهي والامر الالهي وهو الكلمة. الا ان شينية المعلومات والاعيان الثابتة عند ابن عربي قد رد عليها بان هذه الاشياء انما هي اشياء في علم الله تعالى وكونها موجودة بذواتها فانما يعني تعدد القماء وهذا محال.

الخاتمة

لقد كان التعمق في دراسة نظريات ابن عربي في الكلمة له اهمية فائقة في التعرف على الكثير من اراء هذه الشخصية الفذة والتي تمخض عنها هذه النتائج اهمها:
ان لابن عربي نظريات متعددة في الكلمة وهذا التعدد يبرز مدى ثقافة واطلاع ابن عربي على الفلسفات السابقة له سواء كانت اسلامية او غير اسلامية.
كما ان للنظرية الصوفية في الكلمة هي نظرية مستقلة تشتمل على معاني عند ابن عربي، اهمها انه الحقيقة المحمدية وانها الاتسان الكامل، ولپست هي حالات لنظرية واحدة

(١٢) سورة الحج، الآية ١.

(١٣) ابن حزم، الفص في الملل والنحل، ج ٥، ص ٤٢.

(١٤) سورة يس، الآية ٨٢.

(١٥) ابن تيمية، رسائل ابن تيمية، مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤١-١٣٤٩، ج ٤، ص ١٥.

(١٦) الشهرستاني، نهاية الاقدام ففي علم الكلام، ص ٣٣، ١٦٧ و ١٦٨ و ١٥٩؛ كذلك السهروردي، المقامات، ص ١٢٥؛ والمشارع والمطراحات، ص ٢٠٨-٢٠٩ ضمن كتاب مجموعة في الحكمة الالهية، نشره هنري كورين، استنبول، ١٩٥٤.

كما يرى دكتور عفيفي، واغفل الدكتور عفيف في دراسته لابن عربي النظرية الكلامية في الكلمة والتي تعني "الامر الالهي" بالتكوين عند الاشاعرة "والامر الالهي" للاشياء بالظهور للوجود عن المعتزلة، وقد توفق ابن عربي مع الاشاعرة في معنى الكلمة بانها "الامر الالهي" بايجاد الاشياء ومخالفته لهم ان الامر بتكوين وخلق الاشياء من العدم بعد ان لم تكن شيئاً، وكذلك وافق ابن عربي المعتزلة بان المعدومات اشياء قبل وجودها وان الكلمة هي الامر الالهي بايجاد الاشياء أي اظهارها من العدم الى الوجود ولكنه يطلق على هذه المعدومات اسم الاعيان الثابتة.

اما المعدومات والاعيان الثابتة في فكر المعتزلة وابن عربي وقد رد عليها بان هذه المعدومات والاعيان انما كان وجودها في علم الله، ولم تكن شيئتها بنواتها، اذ لو كانت شيئتها بذاتها لكانت قديمة فيحصل تعدد في القدماء وهذا محال.

وقد جاء ابن عربي باسم "لوهاب" ليقابل به الامر الالهي الذي قال به المتكلمين من اشاعرة ومعتزلة وكان الخلاف بينه وبين المعتزلة لفظياً.

وختاماً اسأل الله العلي القدير ان يجعل اعمالنا خالصة لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الصراع بين الأصوليين والعلمانيين بشأن المسألة الدينية في الكيان الإسرائيلي

المدرس المساعد

سعد حميد إبراهيم

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

المقدمة

يعد الكيان الصهيوني مثالا واضحا في كثرة التناقضات التي يزخر بها، بدءا بالتناقضات الكامنة والظاهرة في صلب الديانة اليهودية، مروراً بالتناقضات في صلب الدعوة للصهيونية، وأخيرا التناقضات التي توجت بالصراع داخل الحركات الأصولية نفسها من جهة وبين هذه الحركات والاتجاهات العلمانية من جهة أخرى، وقد خضعت الديانة اليهودية لتحويرات وتفسيرات متناقضة منذ القدم، وظل هذا التناقض متجسدا في حياة اليهود عبر العصور، ووجد طريقه إلى الصهيونية وإلى "دولة إسرائيل" ومن أبرز التناقضات تلك المتعلقة بالإعفاءات الشرعية، ذلك إن التلمود نظام دغمائي متشدد - بخلاف التوراة - والمعنى الحرفي للنص فيه ملزم، غير إن أحبار اليهود ابتكروا نظاما مخادعا يتمسك بحرفية الحكم الشرعي المراتي باسم نظام "الإعفاءات الشرعية" (Heterim).

أما في صلب الدعوة للصهيونية، فهناك التناقضات في صلب الدعوة الصهيونية ومخاضها وولانتها تناقضات فكرية كبيرة فضلا عن الغموض والإبهام، مقصودا كان أم غير مقصود، فهناك التناقض - عند ولادة الصهيونية - بين الصهيونية الثقافية والصهيونية السياسية وهناك التناقض بين الصهاينة المنادين بالعودة إلى أرض "إسرائيل" المزعومة والصهاينة المخالفين لذلك، وهناك التناقض بين الصهيونية القومية والصهيونية الاشتراكية، وهناك التناقض بين الداعين إلى إحياء اللغة العبرية واتخاذها لغة قومية لليهود، والمعادين لتلك الدعوة.

وهناك دوما وأبدا التناقض بين الدعوة للصهيونية التي تدعى إليها علمانية عصرية والأصولية اليهودية، ولاسيما في اتجاهاتها التقليدية والأرثوذكسية المتطرفة إلى جانب التناقض بين أصحاب النزعة الصهيونية المتكينة والاتجاهات الأصولية

الأخرى المناهضة للصهيونية وهناك التناقض بين الصهيونية الهرتزلية وفروعها من جهة واليمين القومي الصهيوني الفاشي من جهة أخرى وغيرها كثير.

لما الصراع داخل الحركات والاتجاهات الأصولية وبين هذه الحركات والاتجاهات العلمانية فيعد من أخطر الصراعات واقتلها ، وتلك مسألة تعود بجذورها الى ولادة الحركة الصهيونية، ويتجسد هذا الصراع بمظاهر عديدة ونتيجة لذلك وانسجاما مع متطلبات البحث ، فضلا عن عسر الاطاحة بتلك المظاهر جميعها ، سنقصر بحثنا في طبيعة هذا الصراع (بين العلمانيين والأصوليين) على مسألتين او مظهرين رئيسيين هما الصراع بشأن طبيعة المجتمع "الاسرائيلي" والصراع بشأن السياسة الاسرائيلية باعتبارهما مظهرين رئيسيين شاخصين في الكيان الصهيوني.

وسنعمل على بحثهما تباعا وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول: صراع بشأن طبيعة المجتمع (الاسرائيلي).

المبحث الثاني: صراع بشأن طبيعة السياسة الاسرائيلية.

المبحث الأول

صراع بشأن طبيعة المجتمع (الاسرائيلي).

تتباين وجهة نظر العلمانيين عن الأصوليين بشأن طبيعة "المجتمع الاسرائيلي" بسبب الطبيعة الخلافية في النظر الى طبيعة المجتمع ولأجل توضيح ذلك ينبغي أولا ان نتطرق الى طبيعة المجتمع الاسرائيلي، ومن ثم نحاول ان نحدد نقاط الخلاف بين العلمانيين والأصوليين المتعلقة بطبيعة "المجتمع الاسرائيلي" ، والى ماذا ستؤدي نقاط الخلاف تلك فيما يتعلق بالمجتمع، واخيرا نحاول وانطلاقا من او بالاستناد الى الواقع التطرق الى امكانات حسم الصراع لهذا الطرف او ذاك.

عليه سنتناول ثلاثة مطالب من خلالها الصراع بشأن طبيعة "المجتمع الاسرائيلي" بين العلمانيين والأصوليين وعلى النحو الآتي:ـ

المطلب الاول: طبيعة المجتمع (الاسرائيلي).

المطلب الثاني: الصراع بين العلمانيين والأصوليين بشأن المجتمع الاسرائيلي.

المطلب الثالث: نتائج الصراع الاجتماعي واحتمالاته المستقبلية.

المطلب الأول

طبيعة المجتمع (الاسرائيلي)

يعد المجتمع "الاسرائيلي" فريدا من نوعه لاذ ان ولادته جاءت غير طبيعية^(١)، وينقسم ذلك المجتمع الذي قام في الاصل على تجميع يهود العالم الى قسمين "

(١) حلمي عبد الكريم الزعبي ، المجتمع الصهيوني: تركيبته وتناقضاته واحتمالات تفجر الصراع مستقبلا (اعمال ندوة المجتمع الاسرائيلي) جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية / ١٩٨٥ ، ص ٣

الاشكناز" و"السفارديم"، ويرجع تقسيم اليهود الى "الاشكنازيين" و"السفارديم" الى الاصل الذي ينحدرون منه فالاشكنازيون هم اساسا يهود شرق اوربا (روميا - بولندا) الذين يتحدثون اليديشية، واشكناز هو احد لحفاد نوح.

وكانت للكلمة تستخدم في بادئ الامر للإشارة الى الشعب والبلد الموجودين على حدود ارمينيا، ولكنها في العصور الوسطى أصبحت تشير الى الاراضي الاوربية التي يسكنها الجنس الجرمانى ثم أصبحت تشير الى المانيا، ويشكل الاشكناز للنخبة القائدة للمجتمع "الاسرائيلي" فكريا وسياسيا، اما السفرديون وبالعبرية سفاردانيم فهم اصلا يهود اسبانيا وحوض البحر المتوسط وغدا يطلق على كل اليهود الشرقيين في المجتمع "الاسرائيلي" اي لليهود الذين ليسوا من اصل عربي^(٧).

وتحكم بالمجتمع "الاسرائيلي" ثلاث قوى متداخلة تشكل اوليغارشية، فمن جانب هناك المجموعة السياسية - الاقتصادية باحزابها التي اوكلت اليها وظيفة قولبة الافراد في إطار يراد له ان يكون تضامنيا، لان للتصارع بسبب الانتماء الوطني المستحكم بالعلاقات الداخلية لهذا الإطار يضعف من قوة لبنائه، فالاحزاب بنيت افكار غالبيتها على قواعد الايديولوجية الصهيونية التي تركز مبادئها على الارض باعطاءها مفهوما "قوميا".

وهناك المجموعة العسكرية المالكة للقوة الضاربة، التي اوكلت اليها وظيفة قولبة الاحزاب السياسية والافراد بقالب العسكرية الانضباطية^(٨) واخيرا الهرمية الدينية التي تمنح لكل من المجموعة السياسية والاقتصادية والمجموعة العسكرية شرعية السيطرة والتحكم مادام هناك ترابط بين الارض وسماوية معطيات الديانة اليهودية^(٩).

لن الولادة غير الطبيعية للمجتمع الاسرائيلي بتناقضاته من جانب، وطبيعة للقوى المتحركة به من جانب اخر اكنت ان احتمالات الصراع قائمة في تركيبته، وقد لكد ذلك الكثير من علماء الاجتماع الصهاينة انفسهم، نذكر منهم على سبيل المثال لا

(٧) مراب حميد عبودي، اوضاع اليهود الشرقيين في اسرائيل، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية ١٩٨٦، ص ٣-٢، للاستفاضة ينظر حميد فضل حسن، أزمة الهوية في الكيان الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١، ص ١٥٥-١٧٤.

(٨) منذ صدور قرار الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، بدأت المؤسسة العسكرية تتظم وتسيطر على مقدرات المجتمع اليهودي كافة في فلسطين لفرض الامر الواقع واطلاق (دولة اسرائيل) في ١٤ ايار ١٩٤٨م، وللمزيد من التفاصيل عن دور المجموعة العسكرية، ينظر: على سبيل المثال، فاروق توفيق القرهنولي، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ودورها في الصراع (العربي الاسرائيلي) ١٩٤٨-١٩٩١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٩.

(٩) سويم العزي، الشخصية الاسرائيلية بين الخضوع والحلف، مجلة المستقبل العربي (بيروت) العدد (٢٣٨) ١٢/١٩٩٨/ص ٦٣.

الحصر، العالمية (يهوديت هاندل) وغيرها، ان التناقضات في المجتمع "الاسرائيلي" غير قابلة للذوبان والزوال، للعوامل الآتية^(٥):

- ١- وجود ابناء طوائف مختلفة بأعداد كبيرة الى جانب بعضهم البعض،
- ٢- للتدخل النسبي او المطلق للاطر التي يعيش فيه ابناء الطوائف المختلفة وينشطون (مثل مكان السكن والمدرسة ومكان العمل والجيش).
- ٣- التلاصق الكبير بين المركز الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤدي الى تفاقم المشكلة الطائفية ويهدد سلامة المجتمع.
- ٤- راسب المرارة والاحباط والشعور بالغبن، التي تعمقت في نفوس ابناء الطوائف الشرقية على مدى سنين طويلة.
- ٥- ظهور طبقة عليا بين الطوائف المغبونة وتعاطف هذه الطبقة مع مشاكل الطائفية التي تنتمي اليها.

٦- تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في "اسرائيل" وتأثير ذلك في اليهود الشرقيين وما يترتب على ذلك من ثورات تنعكس سلبا على المجتمع الصهيوني.

هذه التناقضات والراجح بانها غير قابلة للذوبان والزوال، تدل على ان "اسرائيل" وعلى الرغم من محاولاتها احياء الماضي وربطه بالحاضر على اساس ان المجتمع مستمر وقائم، وإثبات ان المجتمع "الاسرائيلي" بمؤسساته (اليوشوف) كان قائما ومستمرا بمعنى انه كان يملك المؤسسات التي تدل على استمرارية في محاولة لإثبات وترسيخ الحق اليهودي في فلسطين^(٦)، لاتستطيع نفي النظرية التي تقول بان "اسرائيل" مجتمع مصنوع، تلك النظرية التي سعت الحركة للصهيونية جاهدة الى تثبيتها من خلال التفاعل مع الارض ومن خلال بناء المؤسسات التي تسمح بقيام الدولة لذلك نجد ان الحركة الصهيونية قد عملت بكل فاعلية وجدية وركزت جهودها في الحقبة الزمنية الممتدة من ١٨٩٧ الى ١٩٤٧ من اجل بناء المجتمع واقامة المؤسسات وصولا الى قيام الدولة اليهودية، تلك المؤسسات التي غرست في هذا الخليط من المهاجرين قيما ومبادئ عنصرية توسعية، ورفعت لديهم توقعات مادية اقتصادية معينة، مما زاد بدوره من الضغط على المؤسسات لتريد من كفاءتها لتلبي احتياجات السكان المتزايدة، ولا يمكن ان يتحقق ذلك باي حال الا بالتوسع المادي الذي يحتاج بدوره الى تقوية العسكرية الصهيونية، وهذا يحتاج الى مزيد من الرجال والاموال والسلاح من مصادر خارجية مما يدفع المنظمة الصهيونية العالمية الى توسيع مستمر وزيادة دائمة في نشاطها، ومع كل تدفق جديد من المهاجرين يزد نشاط كل من الوكالة اليهودية

(٥) ورد عن: حليمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٦) خلدون ناجي معروف، بعض سمات الشخصية الاسرائيلية، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية (بدون تاريخ)، ص ١١.

والهستدروت ، فتعمل الاولى من اجل توطينهم والسهر عليهم في المرحلة الاولى ، وتعمل الثانية على تدريبهم على اعلى مستوى من الحرف والمهن المتنوعة والافادة لقوى منهم انتاجا وسياسيا ، اما المعالة الثانية فوجد ان "اسرائيل" تحاول ايجاد صيغة جديدة للهيئات والخلفيات المتنوعة بما يتلاءم والوضع الجديد^(٧).

لكن على الرغم من هذا المسعى يظل المجتمع "الاسرائيلي" حاويا لعوامل التنافر اكثر من التلاحم في تركيبته ، ومعها يمكن القول ان التناقضات والصراع ربما يستمر لوقت طويل ، ولتأكيد ذلك ننتقل من الهجرة اليهودية "فالهجرة اليهودية تعد من المتغيرات الاساسية التي أدت دورا مهما في تركيب المجتمع "الاسرائيلي" وتحديد خلفياته ، وحجر الزاوية "لإسرائيل" التي تسعى عن طريقها الى التوسع والعُدوان^(٨). ونتيجة الهجرات التي جاءت الى فلسطين ، والتي عدت الأساس المادي لقيام "إسرائيل" تنوعت مصادر الهجرة الامر الذي أدى الى ان اليهود الذين وفدوا من مختلف الاقطار تنوعت خلفياتهم ومن ثم افكارهم وقيمهم ، وهذه القيم هي التي أدت للدور الاكبر في التفاعل مع الارض وفي خلق المؤسسات التي أصبحت فيما بعد هيكل الدولة والمجتمع "الاسرائيلي"^(٩).

ان من الهجرات المتعاقبة تكون المجتمع "الاسرائيلي" ومنها ، فضلا عن التناقض والصراع في صلب الديانة اليهودية ، وفي صلب الدعوة الصهيونية ، نتجت العديد من التناقضات والصراعات في الكيان "الاسرائيلي" بعد اقامته ، وكيف حملت فيه وانتجت واقعا حاليًا ممزقا ووهنا معنويا قتالا لا تغالي اذا قلنا مع العديد من كتاب اليهود انفسهم انه يهدد وجود "إسرائيل في صميمه"^(١٠). عليه ماهي طبيعة الصراع بين العلمانيين والمتدينين بوصفه حالة من حالات الصراع التي يزخر بها المجتمع "الاسرائيلي"^(١١).

المطلب الثاني

الصراع بين الأصوليين والعلمانيين بشأن المجتمع الإسرائيلي

تعود كل التناقضات التي زخر بها المجتمع "الاسرائيلي" الى بذور الصهيونية الاولى وما حملته من تناقض وتنافر ، ومن رغبة في قسر الواقع وتحمله غير طباعه وفوق ما يحتمل ببل وضد ما يوصئ اليه ، كما يرجع الى الازواصب التي حملتها الديانة

^(٧) خللون ناجي معروف ، مصدر سبق ذكره ، صص ١١-١٢.

^(٨) المصدر نفسه ، ص ١٢.

^(٩) المصدر نفسه ، ص ١٣.

^(١٠) عبد الله عبد الدائم ، اسرائيل وهويتها الممزقة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٧١.

اليهودية عبر تاريخها الطويل، وما فيها من تناقض وتخلف وبعد عن روح العصر^(١١).

يزيد من حدة هذه التناقضات جميعها، التناقض الأكبر بين التيارات الاصولية والتيارات العلمانية، ولاسيما بعدما جرى في السنوات الاخيرة من نمو متوازن لكلا التيارين.

تجسد التيار الاصولي حركة "غوش ايمونيم" التي تأسست رسميا في نهاية شتاء سنة ١٩٧٤، على شكل تمرد داخل حزب المفدال الذي وافق على الانضمام الى حكومة رابين الائتلافية، وهي الحكومة التي وقعت اتفاقية فصل القوات مع مصر وسوريا، والاستعداد للحلول الوسط في قضية الارض المحتلة^(١٢).

يستند ناشطوا حركة غوش ايمونيم الى مصادر ايديولوجية محددة، وان كانوا لايرغمون مؤيديهم على تبنيها، فالحركة ليست حزبا ولما حركة شعبية غير ملتزمة الا المحافظة على "ارض اسرائيل" ولكن لهذه الحركة نواة ايديولوجية قومية تستند الى التراث الديني اليهودي ومصادر علمانية عديدة، قسم منها حركة العمل الصهيونية وقسم اخر في الحركة الصهيونية التصحيحية (Revisionist Zionism)، لكن نواتها الايديولوجية لم تعد مدرسة لاهوتية تفسيرية كالتي اسسها الحاخام كوك، بل لها حركة سياسية (مثل كل الحركات الاصولية) تقتبس من التراث الديني ما يخدم اهدافها السياسية، وتشكل فلسفة او مدرسة دينية متكاملة تضيف قطبا جديدا الى حلبة الصراع الفكري، لكن الحركات الاصولية ليست مدارس دينية او فلسفية، فكل الدين وكل الفلسفة وكل التراث هي عندها ايديولوجية تقتبس منها اقتباسا انتقائيا فالفلسفة والتراث كنزان للاقتباسات والتبريرات الايديولوجية^(١٣).

وفيما يخص المتكئين وعلى الرغم من اختلاف بعضهم بشأن المدى الذي وصل اليه نفوذ الاتجاهات الدينية والاصولية داخل المجتمع "الاسرائيلي" لكن هناك اتفاقا عاما على ان هذا النفوذ يستمد اهميته من كونه يمثل "رمانة الميزان" التي تحكم علاقات القوى السياسية المختلفة داخل "اسرائيل" بالسلطة وتوجهها^(١٤)، ويعود ذلك الى ان الصهيونية السياسية تلقفت الافكار الدينية اليهودية ووجدت في مكوناتها اداة مهمة وفاعلة لشحن وتعبئة قطاعات مؤثرة من اليهود المتكئين، خدمة لاهدافها السياسية،

^(١١) المصدر نفسه، ص ١٢١.

^(١٢) عزمي بشارة، نواة الدين في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص، العدد ٣، ١٩٩٠، ص ٣٨، وللمزيد من التفاصيل ينظر: داني روبنشاين، غوش ايمونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل، ١٩٨٣.

^(١٣) عزمي بشارة، مصدر سابق، ص ٣٩.

^(١٤) احمد بهاء الدين شعبان، حاخامات وجنرالات، الدين والدولة في اسرائيل، القاهرة، نواة الترجمة والنشر، ص ١٩.

وتحقيقاً لمطامعها الاستراتيجية ، فليس هناك ما هو أكثر تأثيراً في النفس المكشوفة ، ولا أشد وقعاً في الأرواح المعنوية والمهانة على مدى قرون وقرون من التثويح بالمهمة المقدسة الملقاة على عاتقهم ، وبفكرة "الخلاص" و"العودة" إلى أرض "البن والصل" والبلاد الموعودة التي وهبها الرب لهم^(١٥).

وعلى الرغم من أن قادة الحركة الصهيونية الكبار (من هرتزل إلى بن غوريون) كانوا أصحاب مواقف سلبية من الدين ، إلا أن الصهيونية السياسية استأزاء إدراكها لأهمية وحيوية العنصر الديني الكامن في النفس اليهودية التي نمت في المعازل "الجيتو" على امتداد أحقاب طويلة ، استخدمت خليطاً من العقيدة والبعث السياسي ، واستغلته بذكاء ، وحكمة لحزل العناصر التي كانت تدعو إلى "الاندماج" من جهة وإلى ضرب فكرة "الخلاص للمسيحاني" للنقية ، التي كانت تربط بين هذه الفكرة و"التدخل الإلهي" المباشر كونه شرطاً لانجازها ، من جهة أخرى^(١٦).

لقد اندمج الدين بسبب وعي الحركة الصهيونية بأهميته ، في صلب برامجها وخططها السياسية ، وتشعبت تدخلاته حتى أصبح من الصعب الفصل بين الدين والسياسة في أحيان متعددة بل أن الدين — على الرغم من الادعاءات العلمانية لقادة الحركة الصهيونية — أصبح صلب دعاويها السياسية: ذلك أن "الفلسفة الصهيونية لا يمكن أن تقوم إلا بالاستناد إلى الدين الموسوي" حسبما يقرر ناثان وينستوك (Nathan Winstock) في كتابه "الصهيونية ضد إسرائيل فإذا ما ألغينا مفهوم "الشعب المختار" وفكرة "أرض الميعاد" فإن أساس الصهيونية سينهار ، ولهذا السبب تستمد الأحزاب الأصولية قيمتها من التواطؤ مع الصهيونيين الذين لا يؤمنون بالدين ، فالحزب الاجتماعي الديمقراطي "المايبي" هو الذي قرر بناء على توجيه بن غوريون، تكريس الدين كونه مادة إجبارية في البرامج الدراسية ، ولم تقرر ذلك الأحزاب الأصولية^(١٧). ومن الناحية العملية تصور حالة من الانسجام في بنية المجتمع الإسرائيلي مع وجود الاستخدام السياسي للدين والتطبيق العلماني في السياسة الإسرائيلية.

أثرت الأصولية^(١٨) الدينية-اليهودية في لوساط واسعة من المجتمع "الإسرائيلي" لسبب تناقضات الصهيونية وتناقضات "إسرائيل" نفسها ، فعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية من الأساس حركة علمانية ، إلا أنها عملت على توظيف الدين اليهودي في

^(١٥) المصدر نفسه، ص: ٢٨.

^(١٦) أحمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص: ٢٩.

^(١٧) المصدر نفسه.

^(١٨) من ضمن التعبيرات والتعريفات الكثيرة عن (الأصولية) يعرفها ريتشارد تابرونتسي تابر في كتابيهما (بفضل الله فنحن علمانيون) كونها نظرة إلى العالم وكلام عن طبيعة الحقيقة ، يشتمل على المجال الديني ويتخطاه متسامياً... ولذلك فإن كل حركة وقضية هي أصولية بالقوة) ، وللمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص: ١٧.

خطتها لخلق جاذبية لمشروعها بين اوساط يهود العالم، وقد عمد مؤسس الحركة «ثيودور هرتزل»^(١٩)، الدين اليهودي بمثابة «المسجد الثمين الذي يصب البذرة الغالية» للقومية ويحميها من القوى النهمة للانتماج، ويحدد هرتزل نور رجال الدين في مشروعه بقوله «سوف يقوم حاخامونا الذين نتوجه إليهم ببناء خاص بينكريس جهودهم وطاقتهم لخدمة فكرتنا، وسوف يغرسونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والارشاد من منابر الصلاة، لن نسمح اذا بظهور اي نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية، وسوف نعمل الى ابقاء هذه السلطات داخل الكنيسة، اما الزعيم الصهيوني بن غوريون وهو اول رئيس حكومة «اسرائيل» فيقول^(٢٠)، ان الدين وسيلة مواصلات فقط ولذلك يجب ان نبقى فيها بعض الوقت لا كل الوقت».

تبنت الحركة الصهيونية في محاولاتها صياغة «قومية» يهودية تقسيرا دينيا واسطوريا للقومية يتناقض مع توجهاتها العلمانية، مما ادى فيما بعد الى تطور هذا التناقض لياخذ ابعادا اخرى، اذ نشئ في «اسرائيل» تجمع استيطاني محدد الملامح، يختلف نوعا ما، باهتماماته وثقافته، عن التجمعات اليهودية الاخرى في العالم، وهذا بدوره خلق تناقضا بين مشروع الامة اليهودية ومشروع الامة «الاسرائيلية الناشئة» او بين اللهيوتين «الاسرائيلية واليهودية» وطرح هذا الوضع تساؤلا عن مرجعية اليهود ومركزهم، على نحو هل تؤلف «اسرائيل» مركزا لليهود العالم ام انها احد مراكزهم؟ ومن يحدد سياسات «اسرائيل» واولوياتها هل «الاسرائيليون» او اليهودية العالمية؟ ثم طرحت قضية تعريف من هو اليهودي وعلاقة ذلك بالقدوم الى «اسرائيل» للقامة فيها او البقاء في «المنفى» فضلا عن هذا وذلك فقد عرفت «اسرائيل» نفسها انها دولة يهودية ديمقراطية، وهي بذلك وجدت نفسها في تناقض مع ذاتها، فكيف لها وهي دولة يهودية، ان تكون في الوقت نفسه دولة ديمقراطية بينما زهاء ٢٠% من سكانها هم من العرب، اي ليسوا يهودا، ولا يتمتعون بحقوق اليهود^(٢١).

وهكذا فخلال مدة مخاض الوليد الذي اعلن عنه في ١٤ اياريس ١٩٤٨، تصارع في اوساط التكتلات اليهودية اتجاهان اساسيان:

الاول: يمثله قطاع ملموس في اوساط التيارات السياسية الصهيونية (الخالصة) اذا صح التعبير، والذي كانت منطلقاته تميل الى منازع علمانية تخشى عواقب التسليم بدور اكبر لدعاة تدوين المجتمع، وترى فيهم جنوحا الى الارثوذكسية، والرجعية الفكرية، والتقليدية الكهنوتية التي تنتمي الى ماضٍ محقق ينبغي الخلاص منه، فقد كانوا

^(١٩) ورد في ماجد كيالي، الاحزاب الدينية في اسرائيل: تناقضات السياسة والمجتمع، مجلة شؤون الاوسط، العددان ٨٦، ٨٥، آب/اغسطس ١٩٩٩، ص ٥٥.

^(٢٠) المصدر السابق، ص ٥٦.

^(٢١) ماجد كيالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

يعتقدون مثلما عبر بن غوريون أن "الحياة لو تركت لحاخامات اليهود لضلوا لحد الآن كلابا ضالة في كل مكان، يضربهم الناس بالأقدام ، ويحتمي اليهود من أقدام الأغلبية الساحقة لهم في كل مكان بأحلام العودة إلى أرض الميعاد والأجداد ، وانتظار المسيح الذي سيهبط عليهم من السماء، لينقذهم ويقوم لهم بكل العمل ،بينما هم يصلون الفجر والعشاء ويكون ليلا ونهاراً".

والثاني: وتمثله القيادات البراغمية للعملية، وعلى رأسها "بن غوريون" التي كانت مع تسليمها بالتقويم السابق لدور دعاة التدين التقليديين تتقبل التسليم بدور الحركات الدينية ودعاتها، هذا الدور الذي لايقود المجتمع ولكنه يسهم في حشده خلف الرؤية الصهيونية، ولا يعرقل توجهاتها أو يعرقل خططها الاجتماعية والاقتصادية لكنه يخدم برامجها السياسية، ويحشد من خلفها قطاعات عريضة من "ال جماهير المؤمنة" التي مثل الدين ، وما زال يمثل مرتكزا أساسيا لفهم الوجود والتعامل مع معطيات للحياة ، فقد كان الدين في عرف هذه القيادات هو "وسيلة مواصلات فقط ينبغي أن تبقى فيها بعض الوقت لأكلة"^(٢٢).

المطلب الثالث

نتائج الصراع الاجتماعي واحتمالاته المستقبلية

إن الصراع بين التيارين العلماني والاصولي يمكن أن يزداد حدة في المراحل القادمة، على الرغم من وجود بعض الأفكار التي طرحت من حاخامات يهود توفيق بين التيارين ، وبشكل فكر الحاخام "كوك" انعكاسا دينيا واعيا للفكرة الصهيونية ، فالفكرة المسيائية والخلاص ليس منافيين لحركة التاريخ بل هما جوهر الحركة التاريخية نفسها ، وخطة الحركة التاريخية مقررة سلفا ، وهي تنجه نحو الخلاص وقدم المسيا . فالصهيونية هي استجابة لنداء الرب بل هي الإرادة الإلهية نفسها وقد تجسدت على شكل حركة علمانية — والعلمانيون الصهيونيون ينفذون إرادة الله من دون أن يدركوا ذلك في وعيهم الذاتي : "فإن مايريدونه لايعلمونه هم أنفسهم " بذلك حل الحاخام "كوك" تناقضات التيار الصهيوني الديني كما بدا لشبان حركة "بني عكيفا" وحزب المفضل، ورد بشدة انتقادات اليهود الأرثوذكس ضد التعاون مع العثمانيين ، مبينا أنه من الضروري التمييز بين الإرادة والرغبة الذاتية للفرد الفاعل في التاريخ والنتائج الموضوعية لأعماله، إن الصهيونيين وإن أرادوا مشروعا علمانيا قوميا فإنهم أدوات في يد الله يصنع بهم الخلاص لشعبه ، وكانت أفكار الحاخام "كوك" مثل غيرها من الأفكار الغيبية ، ترى في الواقع المادي الملموس فكرة بل خطة ميتافيزيقية تخلط الدين والسياسة والأخلاق بحركة للواقع نفسها ، متحولة إلى أيديولوجية متكاملة تبرز فيها أرض "إسرائيل" والاستيطان والزي العسكري فيما مقدسة في خطة ربانية — والغريب

^(٢٢) أحمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩-٣٠.

، انها القيم المقدسة نفسها لدى المنظرين الصهيونيين العلمانيين في معسكر اليمين الاسرائيلي ، الاصولية الدينية والتطرف القومي يلتقيان^(٢٣).

عليه لم يشنط الحاخام "كوك" في موقفه من الاتجاهات العلمانية التي سادت صسفوف الحركة الصهيونية ونحى منحى معاديا للدين رفضا للشرعية وطقوسها ، عادا ان نبذهم ليس ارادة الله في شيء.. فالجوهر للدخلي للقداسة اليهودية مازال في قلوبهم وبسرر معنى هذه العناصر للمجاهرة بمعاداة التوراة ، والتمرد على التزاماتها كونها مظهرا من مظاهر المحنة ، اذ يتزايد "في ازمة الخلاص الفسق والاستهتار ، بتمرد الناس على كل شيء يعصون ويرتلون ، ويطلبون الكلأ في المراعي الغربية .. يعتقدون المثل الغربية ، ويمتهنون بكل المقدسات ، لكنه اعلن ثقته في مال هذه العناصر الى حضن الشريعة في النهاية ، بتأثير من احتكاكهم باليهود المتدينين محاملي لواء الشريعة ، حيث يدركون المعنى الروحي والخلاص لمنجزاتهم : " ان شباب المستقبل "الاسرائيلي" الحازمين بدنا وروحا ، المضطرمين بهدى حي عميق سينكلمون — اذا ما راوا نهضة شعبهم وأرضهم — باعتزاز عن الارض المقدسة ، ومجد اله "اسرائيل" وسوف تهب قوة روحية شديدة الحيوية فتحرك العظام الجافة التي استمدت بقائها من المنطق البارد والميتافيزيقي الهامدة وانحطاط الشك الفلسفي .. وعندئذ تتم النبوءة^(٢٤).

ويبدو ان الاتجاه التوفيقى جاء لرأب الصدع بين الأصوليين والعلمانيين ، فقد بحث الإثنولوجيات السائدة في المجتمع "الاسرائيلي" عن ضالتها ، وبحثت الصهيونية الدينية عن جسور للوصول الى الأرثوذكسية ، كما بحثت الصهيونية الليبرالية عن جسور الى الإصلاح ، وكذلك بحثت الصهيونية الاشتراكية عن جسور الى الراديكالية الثورية... ولقد كان من غير الممكن من دون قدر ملحوظ من الوحدة المطالبة باعتراف دولي ، كما كان من غير الممكن تعبئة الموارد المادية والبشرية لتحقيق الصهيونية ، إذن تلك هي خلفية الاتفاق الذي يبلور بين الجمهور الصهيوني الأصولي والجمهور الصهيوني العلماني في ارض "اسرائيل".

وقد انصب ذلك الاتفاق في تعبئة الموارد المالية والبشرية من الشعب اليهودي والعمل من أجل الاعتراف السياسي الدولي ، وشراء الاراضي في ارض "اسرائيل" واقامة مستوطنات ، وانشاء المرافق الاقتصادية ، وخلق قوة دفاعية .

وكان هناك اتفاق ايضا على ان اللغة العبرية هي اللغة القومية "وانها اساس التعليم القومي" .. بيد ان كتلة ايديولوجية اخذت تبلور اطرا طائفية ونتاجا ثقافيا خاصا بها ، وهكذا ترسخ التوتر بين اتجاه الوحدة واتجاه الانفصال ، وقد انعكس هذا التوتر باوضح صورة في النظام القضائي ، اذ اختار اليهود في ظل حكم الانتداب ، القضاء

^(٢٣) عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، صص ٣٧-٣٨.

^(٢٤) احمد بهاء الدين ، مصدر سبق ذكره ، صص ٣٥-٣٦.

الشريعة طبقا لاحكام الشريعة اليهودية ، والحفاظ على قدسية يوم السبت والاعياد اليهودية فقط خاضعة لاشراف الحاخامية طبقا للشريعة . وهكذا تبلورت المصالحة العملية السياسية التي تسمى حتى الان بـ "الوضع الراهن" status quo^(٢٥).

وعلى الرغم من الاتجاه التوفيقى بين التيارين الا أن الصراع يمكن ان يزداد حدة في المراحل القادمة من اجل وضع رسم حدود ومستور "لاسرائيل" في سياق تحويلها الى دولة عادية والى دولة لمواطنيها ، وهذا الصراع سيخضع للتحويلات الداخلية في "اسرائيل" لكنه سيؤثر كثيرا بالتطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية ، لذا فمن المهم مراقبة مايجري في "اسرائيل" ولكن من الاعم الالتفات نحو بناء الاوضاع التي تمكن من استثمار التناقضات "الاسرائيلية" ودفعها نحو اتجاهات تخدم تحقيق الاهداف العربية وهذا لايمكن ان يكون ناجحا الا بتعزيز العرب لقدراتهم ولتضامنهم في مواجهة التحديات التي تفرضها اسرائيل في المنطقة من مختلف النواحي وليس من النواحي السياسية والامنية فقط^(٢٦)، وعموما فان التطورات المحتملة لحل هذا الصراع تتمحور حول ثلاث نقاط هي^(٢٧):

- ١- استمرار اتفاق "الوضع الراهن" الذي اشير اليه في صفحة سابقة.
 - ٢- الفصل بين الدين والدولة رسميا ، وهذا الاحتمال بعيد التحقيق لان من شأنه ان يؤدي الى تصعيد الصراع بدلا من حله.
 - ٣- قيام دولة على اساس الدين اليهودي وتطبيق مبادئ الشريعة اليهودية ، مثل هذا الحل يؤدي بدوره ايضا الى تصعيد الصراع بين العلمانيين والاصوليين ، فضلا عن كونه يناقض الاسس "الديمقراطية" التي تقوم عليها "الدولة" والتي طالما تغنى بها الاعلام "الاسرائيلي".
- وهكذا يبدو ان الاحتمال الأرجح هو استمرار "الوضع الراهن" وهذا الاحتمال يجعل من الاقلية الدينية قوة مؤثرة في السياسة "الاسرائيلية" وذلك لان ثقل الاحزاب الاصولية يشكل عاملا حاسما في تشكيل الاحزاب الائتلافية ، وبهذا فان هذه الاحزاب تفرض المزيد من شروطها بما يعزز من نهجها الديني، وهكذا تستمر قوتها بالتزايد مع مرور الوقت.

^(٢٥) مصطفى الحسيني ، صراع المتكلمين والعلمانيين في اسرائيل: خلفية وابعاد ، مجلة الملف ، العدد ٢٨ تموز ١٩٨٦ ، ص ٣١٢.

^(٢٦) ماجد كيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩.

^(٢٧) شاكر عبد الكريم فاضل ، التلاحم والتناحر في تكوين المجتمع الاسرائيلي: دراسة اجتماعية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ١٨٠-١٨١.

المبحث الثاني

صراع بشأن طبيعة السياسة الإسرائيلية

تعد السلطة السياسية لأي دولة انعكاساً لواقع مجتمعها ، وتحمل الكثير من خصائصه ، وإن لم تكن كذلك فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال لعدامتها ، فضلاً عن كونها انعكاساً لواقع المجتمع لا يعني انعدام حالة الصراع لاسيما مع عدم توافر عناصر الانسجام في طبيعة تركيبة المجتمع .

وإذا ما حاولنا أن نتبين طبيعة السلطة السياسية في "إسرائيل" فعلياً أن نتبين أولاً مفهوم العلمانية أو العلمنة بوصفها عملية اجتماعية تحديثية ، ولا شك أن هناك العديد من التعريفات التي تنطلق أساساً من عد أوروبا العصر الحديث أنموذجاً كلاسيكياً لعملية العلمنة ، وهناك توجهان أساسيان يتخللان معظم التعريفات ، ينطلق الأول من العلمنة التي كانت في مؤسسة الكنيسة نفسها وفي الإدارة ، وتجلت بالتوجه والاعتناء أكثر فأكثر بقضايا الدنيا ، وبقضايا مملكة الأرض بدل الاهتمام وبصورة مطلقة بقضايا الكنيسة وقضايا السماء أو مملكة الله ، أما التوجه الثاني ، فينطلق من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت عملية فصل الدين عن الدولة والعلم والاقتصاد .

وإذا انطلقنا من التعريف الثاني لعملية العلمنة ، وهو الموضوع الذي يثير نقاشاً وحواراً في العالم الغربي وفي "إسرائيل" حالياً ، فنصل إلى نتائج نظرية مذهلة لعملية العلمنة إذا ما قمنا برسم أنموذج نظري خالص لهذه العملية ، فإذا تصورنا فصلاً مطلقاً بين الدولة (عالم السياسة) والدين نجد أنه ، وعلى هامش كل من العالمين ينشأ توتر وصراع^(٢٨) ، وتلك مسالة تتسحب في طبيعتها على السلطة السياسية في "إسرائيل" .

المطلب الأول

بنية السلطة السياسية الإسرائيلية

تتميز السلطة السياسية في إسرائيل كغيرها بوجود السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وتتجسد كل سلطة من تلك السلطات بمؤسسة أو مؤسسات تمثلها وهي على النحو الآتي :-

١- السلطة التشريعية :

تتجسد هذه السلطة بالكنيست ، الذي تكون بموجب المادة الأولى من القانون الأساسي الذي ينص على " تسمية الهيئة التشريعية في "إسرائيل" بالكنيست ، ويطلق على ما

^(٢٨) عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

بصدره اسم "القانون" يوقع من رئيس مجلس الوزراء والوزير صاحب العلاقة ورئيس الدولة باستثناء ما يتعلق بصلاحياته^(٢٩).

ويتألف الكنيست من مجلس واحد ، ويضم ١٢٠ عضوا ، عكس ما هو معمول به في النظام البرلماني للبريطاني ، الذي حاول الكنيست للتشبه به والذي يتألف من مجلسين (مجلس العموم ، ومجلس اللوردات)^(٣٠).

٢- السلطة التنفيذية:

تعد السلطة التنفيذية في "إسرائيل" المحرك الأساس للحياة السياسية وتتكون من:

أ- رئيس الدولة.

ب- الوزارة (رئيس مجلس الوزراء ، مجلس الوزراء).

ففي الوقت الذي يمثل موقع رئيس الدولة في "إسرائيل" موقعا شرفيا ، فإن رئيس الوزراء يتمتع بمكانة كبيرة في النظام السياسي "الإسرائيلي" وإن لم تحد بقانون مطلق كما أن علاقته مع بقية الوزراء لم يشر لها إلا في هامش القوانين الأساسية وتتبع أهمية هذه المكانة من حيث كونه يمثل حزب الأغلبية في الكنيست هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن استقالته تعني استقالة الوزارة^(٣١).

واللافت للنظر أن الولاء الحزبي يطغى على عمل الوزراء ، كما أن رئيس الوزراء يشترط أن يكون عضوا في الكنيست ، وتأتي المصلحة الحزبية أولا ، وذلك لأن الوزراء يحنون مدينيين بمناصبهم لحزبهم.

٣- السلطة القضائية:

منذ الإعلان عن قيام "الدولة" ظهرت الحاجة إلى تأسيس نظام قانوني ينظم عمل المؤسسات السياسية ، وترتب على ذلك ضرورة وجود سلطة قضائية تقوم بالعمل على رعاية هذا النظام القانوني ، وبذلك أخذ دور القضاء يتزايد في تنظيم الأحكام وإصدارها في القضايا المدنية والمياسية^(٣٢).

ويتمتع القضاء بنوع من الاستقلال تجاه السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لكنه لا يتمتع بأهمية في الحياة السياسية ، وذلك بسبب النظام السياسي الإسرائيلي ، الذي حرم

٢٩) Raphael Patai , Encyclopedia of Zionism and Israel , vol ١-١١ op , cit , p.٦٨١.

٣٠) كامل أبو جابر ، نظم دولة إسرائيل - إطار سياسي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣، ص ١٠٧. وللمزيد من التفاصيل حول الكنيست ودوره والعضوية فيه .. ينظر : رشيد عمارة ياس ، العامل الديني واثره في الكيان الإسرائيلي ، مصر سبق ذكره ، ص ١٣٢-١٣٦.

٣١) Don peretz , The Government and politics of Israel , New York , west view press , ١٩٧٩ p.٢٨٧.

٣٢) Don peretz , The Government and politics of Israel , New York , west view press , ١٩٧٩ p.٢٨٧.

القضاء من مراقبة الدولة ، وذلك لانه لا يوجد دستور مكتوب في السبلاد يستطيع القضاء من خلاله الحكم على مدى مطابقة اعمال الكنيسة والحكومة للقواعد الدستورية^(٣٣).

تتميز طبيعة السلطة السياسية في "اسرائيل" بوجود بون شاسع بين طبيعة عملها من جهة ووجود المؤسسة الدينية التي تتميز بوجود العديد من الاحزاب الاصولية من جهة اخرى، التي تقود الى عدم اتضاح معالم طبيعتها بصورة جلية فضلا عن النفوذ المتميز للاحزاب الاصولية فيها ، وهذا يؤدي الى وجود صراع بين السلطة السياسية والسلطة الدينية ، ولتوضيح ذلك لابد من التطرق الى الاحزاب الاصولية في "اسرائيل" حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة الصراع بين العلمانيين والاصوليين على السلطة السياسية. ولعل ابرز من يمثل التيار الاصولي في "اسرائيل" هي ثلاثة احزاب رئيسية تشارك في الانتخابات وفي الائتلافات الحكومية وهي:

١- المبدال.

٢- يهوديت هاتوراه (اجودات اسرائيل وديغل هاتوراه انشق عن الاول في عام ١٩٨٨).

٣- شاس.

وهي تعبير عن التيار الارثوذكسي بين المتكئين اليهود، اما التيار الاصلاحي والمحافظ في اليهودية ، فليس لهما احزاب تعبر عنهما بسبب ضعف نفوذهما في "اسرائيل" بنفوذهما خارجها.

وكان حزب المبدال يتمتع بنفوذ قوي ضمن الحركة الصهيونية بوصفه حزبا قوميا دينيا يمثل الصهيونية المتدينة ، ولكنه شارك في معظم حكومات "اسرائيل" وبحكم التحالف التاريخي بينه وبين حزب الماباي (العمل لاحقا) ، ولكن هذا النفوذ بدا ينحسر فيما بعد بحكم التطورات المجتمعية والثقافية والسياسية، وبسبب الانقسامات التي عصفت به، مما ادى الى تضائل نفوذه في المجتمع "الاسرائيلي". اما الحزبان الاخران فهما يمثلان التيار الاصولي المتشدد الذي يكفر الصهيونية ويعدها تخلا في عمل الارادة الالهية وهما لا يعترفان بالرموز الاسرائيلية ولا بالقوانين الوضعية .

ومن الناحية السياسية يعد حزب "المبدال" اكثر هذه الاحزاب تطرفا فهو حزب المستوطنين ، الذي يرفض التنازل عن "ارض اسرائيل" بوصفها ارضا يهودية مقدسة، اما الحزبان الاخران بخلفيتهما المعادية للصهيونية فهما معتدلان^(٣٤).

وتاتي في مقدمة اسباب الخلاف بين الاصوليين والعلمانيين مسألة مكانة الدين في الدولة اذ تولى الاحزاب الاصولية قضية الدين وعلاقته بالدولة، ونسجامها مع مبادئها

^{٣٣} نظام بركات ، النخبة الحاكمة في اسرائيل ، بيروت ، مطبع الكرمل، ١٩٨٢، ص ٨١.

^{٣٤} ماجد كيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١-٥٢.

واهدافها التي تسعى لها من جهة اخرى ، فمذ تكوين التيار الديني في الحركة الصهيونية فان حزب "المفدال" دعا في برامجه الى بناء "الدولة" والمجتمع وفقا لقوانين التوراة والتيار الارثوذكسي في الديانة اليهودية ، وتمحورت نشاطاته بشأن التعليم الديني ، ومكانته في دار الحاخامية ، ويوم السبت وقضية من هو اليهودي^(٣٥).
لذا عدّ الحزب "قيام الدولة" بمثابة بداية الخلاص، ومرحلة في تجسيد رؤية خلاص (شعب اسرائيل) ، وفي ضوء التحولات التي طرأت على المجتمع "الاسرائيلي" في السنوات الماضية ، والتي تمحورت على علاقة الدين بالدولة، يرى "المفدال" ان ثمة ضرورة لتعزيز العلاقة بين الدين والدولة، وارساها على اساس واسعة وراسخة^(٣٦) ، وقد ترسخ ذلك في برنامجه الانتخابي للكنيست^(٣٧).

المطلب الثاني

الصراع بين العلمانيين والأصوليين

ما فتئت العلاقة بين الأصوليين والعلمانيين بشأن هذه المسألة لم تحسم ويأتي الخوف من هذه المسألة من التحسب للمخاطر المحتملة على تماسك العناصر الداخلية لها، وفي ظل عدوات وحروب مستمرة مع الوسط "المعادي المحيط" وهو احد العناصر الدافعة لتأجيل مهمة إصدار دستور مكتوب يحدد - بشكل قاطع - الملامح الرئيسية لتوجهاتها حتى الآن^(٣٨).

غير ان هذا الامر لم يحل دون الاستدعاء المستمر، من القيادات الصهيونية السياسية للتراث الديني التوراتي، كونه اداة مجربة وناجحة في جلب المهاجرين والاموال والمساعدات من اليهود والمتعاطفين معهم في ارجاء المعمورة شتى، ولم يثن "تفقد بن غوريون" الذي كان يستهدف عبور "المرحلة الحاخامية" في التراث اليهودي بالسبل شتى، عن ان يصرح بان "خلود اسرائيل" يرتبط بسائتين : دولة "اسرائيل" و"التوراة"^(٣٩)؛ لكنه مع ذلك كان يتحرك وفي ذهنه تصور مبني على الاعتقاد بان دور الدين في المجتمع "الاسرائيلي" ، سيتجه الى الاضمحلال للتدريج ، فالتعاضد يرتبط بظروف حياة اليهود في الشتات ، التي تعرضوا خلالها لمحن وازمات عديدة ، كان الدين وسيلتهم للمقاومة والبقاء ، وللنزاع بشأن قضاياها لبعاد دينية وسيصبح اقل حدة مع مرور الزمن ، مثله مثل الكثير من المشكلات التي تواجه "اسرائيل" ومرار الزمن

^(٣٥) هاتي عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل ، بيروت ، مؤسسة دراسات فلسطينية ١٩٨١، ص ١١٢، للمزيد من التفاصيل ينظر: حميد فاضل حسن ، مصدر سبق ذكره.

^(٣٦) ينظر برنامج المفدال في انتخابات الكنيست الحادي عشر، القضية الفلسطينية في شهر العودان ١٣٠٤ ، تونس : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٨٥، ص ٧٢٥.

^(٣٧) المصدر نفسه.

^(٣٨) احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

^(٣٩) نقلا عن احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

سينتاضع الاثر الذي يستطيع المتطرفون ان يتركوه في نفوس خصومهم ، ويصبح ضعيفا للغاية^(٤٠).

لكن نبوءة بن غوريون السابقة خانها التوفيق هذه المرة ، فلا النزاع الديني نوى ، ولاتضاعف الاثر المترتب عليه والذي استطاع المتطرفون من غلاة الصهيانية واليهود ان يتركوه في نفوس الخصوم بل تزايدت وكثيرة نمو الاتجاهات الاصولية (صهيونية وغير صهيونية) ، (معتدلة) ومتطرفة ، حتى اصبح لها - في بعض الاحيان - الكلمة الحاسمة في مصير الحكم وتوجهات السلطة ، وفي تحديد من يقبض على مقاليد الامور في "اسرائيل" وهي - بسيطرتها المتزايدة تلك - تمنع ، حتى الان ، اقرار دستور الدولة نتيجة الخلاف بشأن تعريف طبيعتها الايديولوجية ، ونثير العقبات بشأن قضية "من هو اليهودي" ، وتحافظ على الانشقاقات الحادة في المجتمع وعلى الفوارق بين الاشكناز والسفارديم ، تحافظا على مصالحها ونفوذها المتزايدين دوما ، والمتطورين باضطراب ، والخطر من هذا ، ان طبيعة العملية الانتخابية^(٤١) وطريقة ادارتها قد خدمت القوى الاصولية اليهودية بصورة لم تكن بالحسبان ، اذ انه نظرا لاسلوب الانتخابات بنظام التمثيل النسبي المعمول به في الدولة الصهيونية ، اصبح لهذه القوى - التي كانت ضعيفة في بداية الامر - القدرة على التحكم في مسار العملية الانتخابية ونتائجها برمتها ، اذ مثلت "لسان الميزان" السياسي بين "اليمين" و"اليسار" الصهيونيين ، وتمكن بعض دهاقنة الاحكامات - اعتمادا على ذلك - من التدخل لتحديد من الذي يقبض على مقاليد السلطة الامر الذي سمح باطلاق لقب "صانع الملوك" على واحد منهم "الحاخام شاخ" بكل ما يعنيه ويستدعيه هذا اللقب من مفاهيم ومعان^(٤٢).

وفي مقابل هذا الدور استطاعت الاتجاهات الارثوذكسية "ابتزاز الدولة" للحصول على منافع وخدمات متزايدة الحجم والقيمة وباضطراد ، وانها لت ملايين الدولارات على مؤسساتها ومراكزها التعليمية ، التي اصبحت مع مرور الوقت "دولة داخل دولة" تصوغ طبيعة "اسرائيل" وتبني صورتها المستقبلية ، ثم كانت الخطوتان الحاسمتان في هذا السياق.

^(٤٠) نفس المصدر ، ص ٣١.

^(٤١) يرى ملحد كياتي ، ان المقصود بزيادة نفوذ الاحزاب الاصولية هو التنامي الملحوظ في قوة حزب شاس حصرا ، فهذا الحزب استطاع ان يحوّز على (١٧) مقعدا في الكنيست ومن ثم لا يمكن عد النتيجة التي حققها شاس تعبر عن ازدياد نسبة الجمهور المتدين على حساب الجمهور العلماني في المجتمع (الاسرائيلي) ولاسيما بالمقارنة مع تراجع نفوذ حزبي المدال ويهوديت هتورا ، بنظر ملحد كياتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣.

^(٤٢) احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢.

الاولى: امتداد النفوذ الديني الى داخل المؤسسة العسكرية "الاسرائيلية" نفسها، ممثلة بالحاخامية العسكرية من جهة وبالمعاهد الدينية / العسكرية التي تجند عبرها طلاب المدارس الدينية (اليشيفوت) من جهة اخرى.

والثانية: انتشار الوباء الاستيطاني ، الذي تصاعدت وتيرته مع انفتاح شبيهة اليمين الصهيونية لابتلاع الاراضي المحتلة ، عقب وصوله الى السلطة في انتخابات عام ١٩٧٧ ، وظهور الدور "الريادي" او "الطليعي" الذي اتته العناصر الدينية ، والاصولية بالذات ، من خريجي المدارس للتلمودية ، ودور تنظيم "غوش ايمونيم" الاصولي المتطرف ، خاصة هذا الدور المدعوم بشدة من الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل الحركة السياسية الصهيونية الذي ادى الى انعاش للحركة الاصولية وتنامي طموحها لكي تؤدي دورا شديدا للوضوح في رسم مجريات السياسة في "اسرائيل" بعدما لم يعد يقنعها دور المحرك من خلف الستار^(١٢).

ويكاد كل المحللين يجمعون على ان وقائع حرب ١٩٦٧ بنتائجها التي لم تكن في الحسبان، والتي جعلت "اسرائيل" بضربة ساحقة غير متوقعة الاثر، تضع يدها الشرهة على مساحات من الاراضي العربية، على اساس انها ضمن الحدود التوراتية لـ"ارترزيرائيل" الكاملة، هي اللحظة الفاصلة في سياق نمو الاصولية في "اسرائيل" وربما في المنطقة ايضا.

لقد اكتملت الدائرة اذن ، وتحققت النبوءة ، واعاد الحاخامات لمسالك اعنة الاحداث من جديد ، ودانت السيطرة لهم بعد عقود من الاستبعاد ومحاولات الازاحة ، وحق لهم ان يقولوا احدهم "رب اسرائيل يلعب لصالحنا مجددا"^(١٣).

المطلب الثالث

نتائج الصراع السياسي واحتمالاته المستقبلية

اذا كان الصراع قد تجسد بين الاصوليين والعلمانيين بالاحزاب السياسية بوصفها قوى مؤثرة في السلطة السياسية، فان هذا الصراع لم يحسم بعد على الرغم من مظاهر التفوق لهذا التيار او ذاك تبعا لتطور الازواضع السياسية في الكيان الصهيوني، وبان كان الامر كذلك فان احتمالات حسم هذا الصراع بعيدة المنال ، ومن ثم فان السيناريوهات المحتملة لحسم الصراع رهينة بتطور الازواضع السياسية والتغيرات المجتمعية التي ستحصل في الكيان الصهيوني.

ويمكن حصر السيناريوهات المحتملة لذلك بالاتي:

- اولا: حسم للصراع لصالح التيار العلماني / وتكوين دولة (علمانية).
- ثانيا: حسم للصراع لصالح التيار الاصولي/وتكوين (دولة ثيوقراطية).

^(١٢) المصدر نفسه.

^(١٣) احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢.

ثالثاً: استمرار الصراع/بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.
وسنعمل على مناقشة هذه الاحتمالات تباعاً ، مع ترجيح الاكثر واقعية مع طبيعة وتطور الكيان الصهيوني.

اولاً: حسم الصراع لصالح التيار العلماني / وتكوين دولة (علمانية).
يتمتع التيار العلماني بقوة نفوذ كبيرين في التأثير في السلطة السياسية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الوضع الاقتصادي والمركز الممتاز الذي يحتله اليهود الاوربيين في المجتمع "الاسرائيلي" على توزيع المناصب في اجهزة الدولة كافة حيث يشغلون الوظائف العليا في الحكومة والقيادة العسكرية كما يستأثرون بشغل معظم المراكز الحساسة في المجالات السياسية والاجتماعية وبين تقرير ان ٦٨% من النواب المنتخبين لنواب الكنيس السابع ولدوا في شرق اوربا ٢٨% من الصابرا الذين ولدوا في "اسرائيل" ١٥% فقط من اليهود القادمين من الدولة العربية^(٤٥).

ان الاستقطاب الشديد بين الفقر والغنى وما يترتب عليه من اوضاع طبقية جائرة وظلم اجتماعي لايعود الى النظام الرأسمالي السائد فقط انما يعزى ايضا الى الوضع الشاذ الذي تتفرد به "اسرائيل" بين دول العالم ، وتعني به التميز على اساس عنصري بحث بين ابناء الدين اليهودي وهو مايفي اي ادعاء بممارسة ديمقراطية اقتصادية او سياسية دع جانب الادعاء الاكبر بتطبيق نوع من الاشتراكية في "اسرائيل"^(٤٦).

فضلا عن ذلك فان القوى العلمانية حققت — التي تعد من اولوياتها مكافحة نفوذ التيار الاصولي المتشدد مثل حركتي ميرتس وشينوي — تقدماً متزايداً في انتخابات الكنيس وعلى الرغم من ان حركة شينوي خاضت الانتخابات لأول مرة فقد حصلت على ستة مقاعد في الكنيس ، اما ميرتس فقد ازدادت حصتها من تسعة مقاعد الى عشرة في الكنيس الحالي ، واذا احتسبنا بقية الحزب فان الموازين تبقى في مصلحة التيارات العلمانية ، وهذا ما يؤكد "يوزن ازراحي" استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ، بقوله : "يمكن عد (٧٠%) من "الاسرائيليين" علمانيين و (٢٠%) متدينين ممارسين و (١٠%) من المتطرفين.

ويحاول التيار العلماني الحد من نفوذ المتدينين في قضايا الاحوال المدنية وفي شؤون التعليم ، من خلال التركيز على استقلالية القضاء وتحصين النظام القضائي ، وشمول التعليم الرسمي بوضع يد الدولة على المعاهد الدينية التي تشكل مصدر نفوذ الاحزاب

^(٤٥) محمد محمود ربيع ، أزمة الفكر الصهيوني ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٧.

^(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٨.

الارثوذكسية اليهودية وتخفيض الموازنات الممنوحة لهذه الاحزاب ومن قانون تجنيد طلاب المعاهد الدينية ، وخصوصا لنجاز دستور للدولة بضمن علمانيتها^(٤٧). وإذا كانت هذه عوامل قوة التيار العلماني فلماذا لم يحسم الصراع لصالحه؟ ان الصراع بين التيارين العلماني والمتمكين يمكن ان يزداد حدة في المراحل القادمة من اجل وضع رسم حدود ودستور "لإسرائيل" في سياق تحويلها الى دولة عادية ، دولة لمواطنيها وهذا الصراع سيخضع للتحويلات الداخلية في "إسرائيل" لكنه سيتأثر كثيرا بالتطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية^(٤٨)، وهذه المسألة اي حسم الصراع ليست بجديدة ، إذ ان الحركة الصهيونية من الاساس حركة علمانية ، الا انها عملت على توظيف الدين اليهودي في خطتها لخلق جاذبية لمشروعها بين اوساط يهود العالم لذلك وفضلا عن قوة هذا التيار يغدو من العسير حسم الصراع لصالحه ، لان التيار الاصولي سيبقى دافعا رئيسيا ومحركا في السلطة السياسية "الاسرائيلية" ، وفي حال حصول الارجحية للتيار العلماني في الصراع سيخسر هذا التيار الكثير من العناصر الدافعة باتجاه الإبقاء على التوازن بين التيارين ، لذلك يبدو هذا الاحتمال بعيدا عن التحقيق في الوقت الحاضر ، لاسيما مع تجاذب التيارين تجاه لقرار المصلحة العليا للكيان الصهيوني.

ثانيا: حسم الصراع لصالح التيار الاصولي/وتكوين (دولة ثيوقراطية).

يعد الدين اليهودي جوهر "الدولة الاسرائيلية" ليس كل الصهاينة يهودا؟ يبدو انه والامر كذلك ان يتطلب حل المشكلة تخطيطا لبرامج ولا اعدادا لمناهج ولا تمويل لكل ذلك ، بل يبدو انه ان تكون ثمة مشكلة على الاطلاق "ان اليهود وحدة لا تنقسم عراها، كل يهودي في اي بلد من بلاد العالم يعتقد ان وطنه هو الصهيونية ومركزها فلسطين ، ومهما تعددت الجنسيات بين اليهود ، وظن الناس ان هذا انكليزي وذلك امريكي والاخر فرنسي او روسي فانهم جميعا مواطنين صهيونيين^(٤٩).

الى هذا الحد وصل الامر ببعضهم في تبسيط المشكلة التي مازالت "إسرائيل" تسعى من دون كلل او جنوى في حلها ، الحل في الدين اليهودي كما يرى هؤلاء و"إسرائيل" ليس سوى مجموعة دينية عصرية متعصبة^(٥٠)، وما كان الامر ليكلف الصهاينة شيئا ، فالمعبد اليهودي عرفه اليهود في كل زمان ومكان وما ايسر دعوتهم الى الانشقاق حوله.

^(٤٧) ماجد كيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .

^(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

^(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

^(٥٠) قدرني حنفي ، الاسرائيليون من هم؟ دراسة نفسية ، القاهرة ، مكتبة المديولي ، دت ، ص ٢٤٠ .

والحقيقة ان الصهيونية ان تغفل شيئاً من ذلك قط وما قصرت لحظة في السعي الى تحقيقه ولكن الامر لم يكن بالسهولة التي يتصورها بعضهم بل ان صعوبته وتعقيداته تزداد كل يوم^(٥١).

مما يجعلنا ندرك انه على الرغم من عناصر القوة التي يتمتع بها التيار الاصولي والتي تكاد تجعله مؤهلاً لتكوين دولة ثيوقراطية ، الا ان هنالك الكثير من الكوابح التي تحول دون ذلك.

صحيح ان هناك مزجا او بالاحرى اتحاداً وثيقاً بين الدين والحياة في "اسرائيل" ولكن الى اي حد افلح ذلك المزج في بلوغ غايته؟ واذا لم يكن قد افلح تماماً فما سر ذلك القصور؟ ولنبداً اولاً بالاجابة عن السؤال الاول ولحسن الحظ فلن نبحت طويلاً عن مظاهر نجاح او اخفاق الاعتماد على الدين اليهودي في جمع شتات "الاسرائيليين" فلدينا دراسة تدور بشأن الاتجاهات نحو الدين في "اسرائيل" ، قام بها الباحث "الاسرائيلي" ارون لتوفسكي وهو واحد من الفريق الذي يرأسه عالم الاجتماع الشهير لويس جاتمان في المعهد الاسرائيلي للبحوث الاجتماعية التطبيقية قد اجري البحث على عينة ممثلة في (١١٧٠) فرداً من الاسرائيليين الراشدين من خارج الكمبيوترات^(٥٢)

،فضلاً عن عينة خاصة تضم (٣٠٠)اسرائيلي راشد من ابناء الكمبيوترات فضلاً عن استخدام الباحث في بحثاستمارة اسئلة تطبق في مقابلة شخصية تجري مع الفحوص ، وكان السؤال الاول "هل نلتزم بالتعاليم الدينية" وكان على الفحوص ان يختار واحدة من الاجابات الاربعة الاتية:-

- ١- اني التزم بدقة بكل ما تنص عليه تلك التعاليم.
 - ٢- اني التزم بغالبية التعاليم الدينية.
 - ٣- اني التزم بتلك التعاليم الى حد ما.
 - ٤- اني لست ملتزماً على الإطلاق إذ انني لست متديناً.
- وكان السؤال الثاني هو: هل ترى انه يجب على الحكومة ان تراعي المحافظة على اتفاق الحياة العامة مع تعاليم الدين اليهودي ؟
- وكان على المفحوص أيضاً ان يختار واحدة من أربع إجابات هي:

- ١- نعم بالتأكيد.
- ٢- جائز.
- ٣- لا أظن.
- ٤- بالتأكيد.

^(٥١) المصدر نفسه.

^(٥٢) ورد في قدرتي حلفي ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٤٢-٢٤٣.

وقد اجاب ١٥% من افراد العينة عن السؤال الاول بانهم يلتزمون بدقة بكل ما تنص عليه التعاليم الدينية، واجاب ١٥% ايضا عن السؤال نفسه بانهم يلتزمون بغالبية التعاليم الدينية في حين اجاب ٤٠% بانهم يلتزمون بتلك التعاليم الى حد ما، واجاب ٢٤% بانهم لا يلتزمون بتلك التعاليم مطلقا ، اما في مايخص عينة ابناء الكيبوتزات فقد اجاب ٧٦% منهم بانهم لا يلتزمون مطلقا بتلك التعاليم واجاب ١٤% منهم بانهم يلتزمون بتلك التعاليم الى حد ما ، في حين لم يجب سوى ١٠% منهم بانهم يلتزمون بدقة بكل ما تنص عليه تلك التعاليم ، وهؤلاء الذين تمثلهم النسبة ليسوا سوى ٣٠ فردا، ممن ينتمون الى احد الكيبوتزات الدينية ، اما السؤال الثاني فقد اجاب عنه ٢٣% من افراد العينة بنعم بالتأكيد و ٢٠% منهم بجائز و ١٦% منهم بلا اظن و ٣٧% منهم بالتأكيد. لذلك نرى ان هذا الاحتمال بالاستناد الى هذه الدراسة التي تدور حول الاتجاهات نحو الدين في "اسرائيل" بعيد الاحتمال هو الاخر بسبب التحول في طبيعة "المجتمع الاسرائيلي" سياسيا واجتماعيا ، والتي بطبيعتها ستقف بالضد من الدولة للثيوقراطية.

ثالثا: استمرار الصراع/بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه.

يبدو ان استمرار الصراع يشكل الاحتمال الأرجح فيما يتعلق بطبيعة الصراع بين العلمانيين والاصوليين وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه على أساس ، إن لكل من التيارين عناصر دافعة وأخرى معوقة بالضد من حسم الصراع لأي من الطرفين ، فضلا عن تلك فان الصراع يشكل جزءا من حالة التوازن داخل السلطة السياسية في "اسرائيل" فالدين ركيزة ظاهرية ، والعلمانية الركيزة العملية في السلطة السياسية ، وأخيرا فان حسم الصراع لأي من الطرفين سيفجر الكثير من التناقضات المضافة الى التناقضات التي يزرع بها المجتمع "الاسرائيلي".

الحكم والنظام السياسي في العهد الملكي

بقلم: ستيفن لونكريك

فرانك ستوكس

ترجمة

مصطفى نعمان احمد

ستيفن لونكريك مؤرخ بريطاني معروف، اهتم بتاريخ المنطقة العربية بشكل عام. تاريخ العراق بشكل خاص. وهو من رجال الادارة البريطانية في العراق. وله العديد من لمؤلفات المهمة، لعل من أبرزها "اربعة قرون من تاريخ العراق" و "العراق ١٩٠٠-١٩٥٠". وهذا الموضوع المترجم فصل مستقل من كتاب (Iraq) الذي لم يرد ذكره في سمللة كتب لونكريك المعروفة.

المترجم

كان شكل الحكم في العراق، حتى ثورة ١٩٥٨، محدداً بدستور من عام ١٩٢٤، ثم نل قبيل فترة قصيرة من الثورة لئلا يلام مع حالة الاتحاد مع الاردن. وبموجب بنود هذا دستور كان العراق ملكية دستورية، تمثيلية، وديمقراطية، تستمد سيادتها من الشعب الذي مهد اموره الى الملك فيصل وورثته من بعده. ويقوم وصي يختاره سلفه بممارسة المهام الملكية نيابة عن ملك قاصر عمرياً. وفي عام ١٩٤٣، صدر مرسوم يقضي في حال عدم وجود وريث على العرش ينبغي تسمية وريث افتراضي من عائلة الحسين بن علي ملك حجاز. وعند اعتلاء الملك فيصل الثاني العرش عام ١٩٥٣، أصبح خاله، الامير عبد الله، إريث الافتراضي. وكان الملك الزعيم الاعلى في الدولة، مصوناً غير مسؤول، والقائد العام قوات المسلحة. وتناط مهمة ممارسة السلطة التشريعية باتحاد مكون من الملك والبرلمان، أي يتكون من مجلس اعيان ومجلس نواب. ويقوم الملك بتعيين مجلس الاعيان، في حين تشكل مجلس النواب حتى عام ١٩٥٣ عبر انتخابات تجري على مرحلتين، غير ان المجلس أصبح بعد ذلك ينتخب باقتراع سري مباشر للذكور البالغين. وللملك افتتاح المجلسين كما نسه صلاحية تأجيل موعد الانتخابات فضلاً عن الصلاحية الموكلة له بتعطيل المجلسين وحلها. ويتعين على المجلسين اقرار اللوائح القانونية ومصادقة الملك عليها، وفي حالة رفض أي من المجلسين مشروع أي قانون ولمرئين في حين يصر المجلس الاخر على قبوله، فقد يجري اقراره باغلبية الثلثين في اجتماع مشترك لكليهما. واذا اقتضت الضرورة، عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، اتخذ اجراءات عاجلة لصيانة الامن العام، او لمواجهة خطر شعبي او نفقات استثنائية او للقيام بالتزامات خاصة بالمعاهدات، فان الملك مخول، بموافقة مجلس الوزراء، باصدار اوامر لها قوة القانون، على ان يقوم البرلمان لاحقاً باقرارها. وتكمن السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء، المسؤول امام مجلس النواب بصورة جماعية وفردية.

وتتعين عليه الاستقالة عند حجب المجلس لثقته فيه، الا اذا كانت المسألة محط التداول متعلقة بوزير واحد فقط، ففي هذه الحالة يتعين على الوزير الاستقالة. ويقوم الملك كذلك باختيار رئيس الوزراء فضلاً عن تعيين الوزراء الآخرين ايضاً بناءً على تـركـيـبـته. ومنذ ١٩٤٣ منح الملك صلاحية اقالة رئيس الوزراء. وينبغي ان يكون للوزراء اعضاء في البرلمان، وفي حالة عدم كونهم اعضاء في البرلمان، يتوجب عليهم ترك المنصب الوزاري بعد ستة اشهر، وكان لديهم الحق بالنقاش في كلا المجلسين وبالتصويت في المجلس الذي ينتمون اليه.

وقد طالب مجلس الدولة الذي منح العرش لفصيل بتشكيل حكومة تمثيلية دستورية، اذ كان قد اصبح جزءاً من عقيدة الوعي الشعبي السياسي. على اية حال فليس ثمة اساس للممارسة التقليدية يعتمد عليه في عمله. فالسلطة التي يمارسها الحكام المسلمون لا تخضع باي حال من الاحوال الى الرقابة، غير المنصوص عليها في دستور سياسي ولا مطبقة ديمقراطياً من القاعدة. ومع زوال الحكيم العثماني والبريطاني المباشر، كان على القوى السياسية الوطنية اقامة توازن بينها، وتعبيراً عن توازنها فان الدستور، الذي يفكر الى تضامن الراشدين، من المتوقع ان يقوم بذلك.

وعلى الورق كان الدستور سيئ التكيف للقيام بهذه المهمة، فالبرلمان، نواته الحقيقية، لا يعكس قوتهم النسبية. فهو يمثل رؤساء العشائر وملوك الاراضي بما فيه الكفاية، لما لهم من تأثير على اصوات اغلوية الناخبين، ومن خلال الخلافات العشائرية في الجنوب، فانه اعطى تـبـيـيراً مؤثراً للرأي الشعبي. ويمثل ايضاً الاقليات غير المسلمة التي خصص لها عدد ثابت من المقاعد. ومع ذلك، فهو لا يمثل تمثيلاً مناسباً رجال المدن المتقنين، التي لا تتناسب اهميتهم السياسية مع قوتهم العددية الضئيلة، فهم مستودع للفعالية السياسية والاكثر فهماً لطبيعة الدولة الحديثة.

وفي مجلس الوزراء بالتحديد فان الوعي السياسي الحضري وجد تعبيره نوعاً ما. ولاسباب خاصة كان ضرورياً في بعض الاحيان ان يشمل قادة المجموعات الاجتماعية التقليدية، الا ان المجلس على العموم يشغله افراد المجتمع المتغربين (أي المتأثرين بالغرب- المترجم) ممن تدربوا تدريباً جيداً على الحكومة الحديثة. وكان الارتباط بين مجلس الوزراء والبرلمان اقل الفة عملياً مما اقترحه الدستور.

فمجالس الوزراء لم تعكس عادة تشكيل البرلمان، فالرقابة الحكومية على الانتخابات جعلت العكس هو الصحيح نوعاً ما. ولم يعد الوزراء بحاجة الى فترة السنة اشهر ليكونوا اعضاء في البرلمان. فقد مالت البرلمانات غير المتجانسة احياناً الى التعاون جراء نفوذ شخصي او التهديد بالحل. لقد حدث الاحتكاك المستمر نتيجة حل البرلمان بدلاً من استقالة مجلس الوزراء، فلم تسقط وزارة نتيجة التصويت بحجب الثقة.

ويعزى الموقف القوي لمجلس الوزراء الى اللامبالاة النسبية للوزراء الريفيين في الشؤون غير الريفية وإلى اضمحلال العشائرية للمقاتلة. وإيجابياً كان المجلس قد افاد من التعليم، والخبرة، ودعم القصر، والسيطرة على الجيش، والشرطة، والخدمة المدنية.

وكان النفوذ الشخصي لاجزائه مع العناصر المختلفة للمجلس على ذات القدر من الامة. ومع مرور الوقت تبلورت مجموعة وزارية ضمن الطبقة المتغربة التي، بينما

استمرت في تمثيل وجهة النظر العامة لتلك الطبقة، طورت صلات قوية خارجها كما هو الحال ضمنها. فاعضاؤها، وبسبب من توليهم المنكر للمناصب، توصلوا تدريجياً إلى السيطرة على اوساط- او اهرامات- المحسوبة، وانظمة الخدمة المتبادلة في مجتمع كان ينبغي ان تترسخ فيه الثقة بإدارة لزيهة وقضاء نزيه. فالوزير قد لا يكون نفسه غنياً-وقد لا يستغل نفوذه لأغناء نفسه-ولكن لان المنصب للوزاري منح السلطة لجني الامتيازات، ولان الوزير مراراً ما كان في المنصب ومن المتوقع ان يعود اليه، فقد كان بإمكانه اصدار الاوامر الى رجال الخدمة والدعم، ولهذا كان من المرجح ان يعود الى منصبه. فاتباعه يتلقون نتيجة لمرافقته نصيباً من قوته، التي ينقلونها الى اتباعهم، العاملين في الدوائر التابعة. وبسبب هذا التنظيم، فان الشؤون التي كانت تجري اسماً ضمن الآلية الدستورية والادارية غالباً ما كانت تنجز بصورة خاصة ضمن احدى الجماعات الممتدة، او بوساطة التفاوض بين الجماعات المختلفة، وطالما ان العلاقات التي تربط هذه الجماعات تقرب شقة الانقسامات الاعيانية للطبقة، والدين، والاقليم، والعقيدة، فقد كان بإمكان اسياهم التأثير على توازن القوى السياسية التي كانت خارج سلطة البرلمان. ونجم عن ذلك ان الوزارة لم تجمع السلطة التشريعية والتنفيذية فحسب بل انها كانت الجهاز للنباي، وان التغييرات المتكررة في الوزارة-التي كان معدل عمرها اقل من سنة واحدة- بدلاً من التغييرات في البرلمان عبرت عن التوازن المتذبذب في القوى السياسي. واحياناً كانت هذه القوى تشمل الشعور الشعبي والعشائر العربية واحياناً الكردية، لكن حتى احدثات ١٩٤١ فان الصراع السياسي المستمر حدث ضمن المجموعة الوزارية نفسها. وكان اعضاؤها عملياً تحت الانتداب الذي اقامته المجموعات السياسية، بالاعتماد على وجهة النظر السياسية-وبشكل رئيس تجاه سلسلة المعاهدات البريطانية العراقية- والعلاقات الشخصية. وبعض هذه المجموعات تشكل رسمياً كاحزاب سياسية، التي نصت فقرة في القانون على تشكيلها. وهذه الاحزاب غير مصممة لكسب الدعم من خلال النظام الانتخابي ولما بوصفها جزءاً مكملاً له. فقد كانت رابطة بين رئيس الوزراء وزملائه في الائتلاف والنواب الذين يدعمونه شخصياً، وساسة المعارضة الذين كانوا يأملون بضممان تمثيل وزاري عن طريق ممارسة ضغط داخل البرلمان او خارجه.

انصبت المشكلة، بسبب عدم قدرة البرلمان على تغيير الوزارات، في التأكيد على انهم قاموا فعلياً بالتغيير انسجاماً مع الاحداث والمصلحة الوطنية. فموجب الانتداب، اضطلع الملك فيصل (الاول) نفسه بمهمة التحكيم وتسوية الخلافات. وكان يحوز والى حد بعيد على الخصائص التقليدية لحاكم عربي عظيم من تفهم للدوافع السياسية واستيعاب للمبادئ السياسية وحس بالتوازن السياسي، والى جانب كل هذه الامور قدرة على كبح الانفعالات العظيمة وثقة في الدبلوماسية بدلاً من القوة لانجاز القرارات السياسية بصورة دائمة. وكان فيصل قد اضطلع بالمسؤولية الشخصية لرعاية الدولة العراقية فضلاً عن ادراكه الكامل لطبيعة المشكلات المعقدة. وقد تطلبت مهمته سلطة شخصية، حاول ضمنها في البدء من خلال الدستور. وكان يأمل ان يمنح سلطات تعطيه سيطرة فعالة على البرلمان والوزارة والمؤسسات الاساسية. وكان مجبراً، بعد ان افحم برأي مياسي، على تأويل الدستور، بيد ان نجاحه معزى الى سطوته الشخصية حيث مكنته دبلوماسيته وجاذبيته وسلامة غرضه من

ترسيخها. ففي شخصه وحد المكونات غير المتجانسة للبلد واستوعب مواطن التوتر فيه، وفي عام ١٩٣٣ حين توفي جراء الاجهاد وهو في بواكير الثامنة والاربعين، فقد البلد قوته الماسكة.

وكان الملك غازي، خلفه الشاب، وطنياً وذا شعبية، بيد انه يفتقر الى التجربة وممارسة الحكم. فلم يكن بوضع يسمح له بكبح طموح القادة السياسيين والوسط في خلافاتهم. فالتغييرات التي قامها بناءً على توصية من مستشاريه لم تحقق دوماً الاستقرار، وبعد السنوات الثلاث الاولى لم يكن رليه مأخوذاً بالحسبان كثيراً. فمأساة المعارضة، دونما امل بازاحة وزارة بالوسائل السلمية واسكانهم عن طريق الرقابة، كانوا قد لجؤوا الى اعمال العنف خارج نطاق الدستور، الاضرابات، وشغب الفوغاء، والمظاهرات، والطائفة والتمرد العشائري واخيراً تدخل الجيش. فحكومة الانقلاب العسكري الاخير في عام ١٩٤١ خرقت الدستور الى حد خلع الوصي، الامير عبد الاله، اذ لن رحلته بمعية للقوات البريطانية انتهت مرحلة في تاريخ العراق.

وحين استتف النشاط السياسي بعد التقييد الذي شهدته سني الحرب، كان الوضع قد تغير في جوانب مهمة. فبعد الانهيار الرشدي في ١٩٤١ تم تطهير الجيش وسحبه من السياسة، وعند الاستعانة به لاعادة النظام اثر لحدث شغب ١٩٥٢، كان اداة سلبية للنظام. فالعشائرية، التي ضخمت بقواتها الامنية وحيويتها القتالية، لم تكن مهمة سياسياً الا بقدر ما احتاجت الحكومات المتعاقبة للصوت البرلماني لزعامتها. فقد قدم الماساة والشيوخ دعماً مشتركاً، واحتفظ الشيوخ بنفوذهم جراء التذليل الحكومي وكانوا بوضع دفاعي على نحو متزايد لان بعض الوزراء الاصلاحيين ومجموعة اكبر للرأي العام لفتوا اهتمامهم الى الاصلاح الزراعي.

ورغم ذلك فقد احتفظت المجموعة الوزارية، المنقسمة الى حد ما بالشخصية، والجيل، والتعليم، والسياسة بوحدة ما، التي على النقيض من انقسامات الماضي المرة، بدت لمعارضيتها وحدة منبطة الهمة. وقد فقدت شدة اعضائها بغضاً لانتكثرا واعضاءها المحايدين في ١٩٤١، وتمحورت بشكل متزايد حول مركزين للقوة السياسية، نوري السعيد والقصر، التي كانت سياستيهما، رغم تعارضيهما احياناً بشكل عديم، متوافقتين باتجاههما العام.

كان نوري السعيد قد احتل خلال الحرب العالمية الثانية المكان الذي تركه صديقه فيصل الاول في السياسة العراقية والعربية وحصل على اعتراف دولي بوصفه رجل دولة كبير الشأن. فقد هيمن على الجيل العربي القديم كما هيمن جمال عبد الناصر على الجيل العربي الجديد. وفي سياق الصراع بين شخصيتيهما تبلور بوضوح صراع الاجيال والعقائد. ففي مجال الخبرة السياسية، لم يكن للباشا، كما كان يطلق عليه، منافس في العراق، ففي عمر السبعين كان في صيف ١٩٥٨ قد رأس اربع عشرة وزارة من اصل للوزارات العراقية البالغة (٥٨) وزارة وشغل مناصب وزارية فيها بصورة متكررة. وهو يعتقد اعتقاداً عميقاً بتقديم بلده، بيد انه، ولعدم ثقته بالتغيير السريع على اسس غير مجربة، اعتقد ان الفضل وسيلة لضمان التقدم والاستقرار تكمن بالقوة اذا اقتضت الضرورة، وبحكومة صارمة، وبالمناورة السياسية وزيادة على كل هذا وذلك بالتقدم الاقتصادي، والامن الاجتماعي، والاصلاح

التدريجي. وثناء قتاله مع ثورة الامير فيصل العربية، كان قد توصل الى اعتقاد مفاده ان مصلحة العرب تكمن في اقامة نظام وثيق مع بريطانيا، وقد تمسك بهذا المبدأ تمسكاً ثابتاً، رغم الانتقادات التي كان يوجهها الى سياسات بريطانية فردية، لاسيما تجاه فلسطين. وكان مقتنعاً بخطر الشيوعية والامبريالية السوفيتية على حد سواء، وكان حلف بغداد من بنات افكاره وافكار عنان مندريس. ومع انه كان مقتلاً مطكاً عن القومية العربية، فقد كان على غير اتصال او تعاطف مع القومية التي يدعوا اليها الجيل الشاب. وقد دخل لسوري معترك الحياة السياسية حينما لم يكن الرأي العام يلعب الا دوراً صغيراً في العراق وقام بمحاولة ضئيلة لاستمالة هذا الرأي لفترة ما بعد الحرب، وفي الواقع، أعلن حرباً على المثاليين التي لم تكن وطنيتهم أقل صدقاً من وطنيته. فبالنسبة لهم، بدأ تصميمه الكبير، واستقامته الشخصية، وسرعة اتخاذ القرار، وبراعته السياسية بمثابة العقبة الرئيسة لقضيتهم، وهي عقبة بدون مدى ظاهر لوجودها. فقد فرض على العديد من خصومه احتراماً مزموجاً بالخوف والاعجاب، واضفى عليه جزءاً من العظمة تقديراً، لانه حافظ على روابط الامة والتفاهم مع الرجل التقليدي في شوارع بغداد حيث اكتسب دهاء لسوري وهيبته ودعائنه تعبيره الامثل عند المواطن العادي. وضمن للمجموعة الوزارية لم يتعرض تفوقه للتحدى الا مرة واحدة بعد الحرب العالمية الثانية- في مطلع الخمسينيات- من قبل رجل الدولة الشاب صالح جبر.

ولمعارضة حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) شكل صالح جبر حزبـه المفلوط الاسم حزب الامة الاشتراكي، وهو تجمع للمحافظين المعتدلين، اعتمد بشكل متزايد على الدعم الطائفي نتيجة لتوسع شقة الخلاف مع نوري. وقد هزم هزيمة كبيرة في انتخابات ١٩٥٤. فاختفى صالح جبر بعدها بوصفه ندا لنوري السعيد، ليموت ميتة مفاجئة في ١٩٥٧ أثناء مناقشة في مجلس الاعيان.

والى جانب نفوذ نوري السعيد، هناك ايضاً نفوذ ولي العهد، الامير عبد الاله، الذي مارس سلطاته نيابة عن الملك فيصل الثاني حتى بلوغ فيصل السن القانونية عام ١٩٥٣، اذ احتفظ بعد ذلك بنفوذه في القصر والميدان السياسي العلم. فكل رجل تنسم شخصيته بالجانبية، يبلغ الخامسة والاربعين عند مقتله في ١٩٥٨، كان بإمكانه لكمال السلطات الدستورية للنظام الملكي باتصالات واسعة على امتداد البلاد، شملت مؤخراً المصاهرة مع عشيرة ربيعة المتنفذة. ولعب، كما هو حال نوري السعيد، دوراً مهماً في الحياة السياسية ولم يكن يمد عنصراً مكملاً فحسب بل مدافع قوي وفعال عن النظام، كل ذلك، فضلاً عن اهتمامه الشخصي بتفاصيل الية الدولة والتعيينات الحكومية، وعلاقته الوثيقة ببريطانيا، اثار شكوك الجمهور السياسي. وقد بدأت بعض هذه الشكوك تلحق بالنظام الملكي نفسه، وهو نظام لم تكن لديه جذور راسخة في الولاء الشعبي وينظر اليه العديد من القوميين على انه فصل للعراق عن الحركة العربية. ومع ذلك، كان ثمة تعاطف كبير ومودة للملك الشاب- يبلغ عمره (٢٣) سنة في ١٩٥٨- اذ اظهر حماساً جدياً بالمسؤولية وحماسة صادقة. وفي الواقع، لربما تركزت في نفسه حقيقة ان الطموح الملتهب للشباب العراقي امر مرغوب فيه. وكان نوره الشعبي رسمياً، في بلد تتعرض فيه الاجراءات الشكلية الى التغيير وحيث لم يحصل

والده على الشعبية لوطنيته فحسب بل ولاتصاله العفوي بالشعب، في حين انفصل هو عن جيله من العراقيين جراء تنشئته الانكليزية- حيث كان ينقل التعليم على يد مربية انكليزية، في مدرسة اعدادية انكليزية وفي هارو- ومن خلال زيارته المتكررة الى بريطانيا لامور صحية. وفي ايلول ١٩٥٧، اعلنت خطبته على الاميرة التركية فضيلة، حفيدة عبد المجيد اخر خليفة عثماني وابنة حفيدة محمد علي باشا حاكم مصر الشهير.

ان المجموعة الوزارية، التي تهيمن عليها لجنة غير رسمية من الساسة الكبار في المن الذين يخضعون بدورهم الى هيمنة نوري السعيد والقصر، قد حافظت على سيطرتها على ثروات البلاد عبر الوزارة، والبرلمان والنظمة رعاية فردية. وحافظوا على توازن سياسي-توازن في عرف سياسة ما قبل الحرب، مع الاتجاهات الجديدة التي جرى تمثيلها بصورة ضئيلة. وعندما حصل الاضطراب فمعه القوات الامنية وتمتع النظام بدعم ملاك الاراضي ونسبة كبيرة من الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا والوسطى- التي تضم الصناعيين، ورجال الاعمال، وكبار الموظفين، وبعضاً من اكثر الحرفيين نجاحاً والاذعان العام لغير المتقنين، فمعظمهم يخضع لنفوذ ملاك الاراضي العشائريين. ان التوسع السريع للعوائد واقامة مشاريع تنمية واسعة اربما يعزز موقع المجموعة الحاكمة، ويسهم الى حد ما بتعزيز الاجهزة الحكومية ويخضع المجالات المتنوعة للحياة الوطنية الى اشرافها، والى حد ما يمنح النظام سيطرة واسعة على للتوظيف والامتيازات، ويرفع نوعاً ما من مستويات المعيشة.

ظاهرياً اتسم مشهد ما بعد الحرب بجهود كبير، بيد ان الاستقرار الحقيقي تبدد بوجود المعارضة التي كانت اكثر تفجراً من القمع. فقد كان عدائهم للنظام ينبع بعض الشيء من سياسته الخارجية، وبعض الشيء لاحتكاره واستخدامه السلطة. وتضم المعارضة اغلبية المتقنين العراقيين، لاسيما الطلبة، والمدرسين، والمستويات الوسطى والسدى للموظفين الحكوميين واصحاب الحرف. ومع ان بعض انتقاداتهم، لم تكن بالضرورة مقترحات ايجابية، فقد كان يرددها كبار الموظفين ورجال الاعمال والحرفيين الناجحين، وكانت اعداد منهم، في الواقع، تشاطروهم في العقيدة. وكانت هذه العقيدة في الغالب القومية الاشتراكية التي سادت العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تجسدت بشكل دقيق في حركة سياسية منظمة وهي حزب البعث، الذي كان ناشطاً في سوريا والاردن ولكن باعضاء معدودين في العراق. وكان جمال عبد الناصر تجسيدا لافكارهم.

وفي الشؤون الخارجية طالب هؤلاء القوميون العراقيون الجدد بالتضامن العربي، والرفض المطلق لاسرائيل، وبالتعامل المتكافئ مع القوى الاجنبية، وبالاستقلال عن هذه القوى. ومع هذه المبادئ العامة جمعوا الارتباب والعداء لبريطانيا وما اسموه بالامبريالية. ويعزى هذا الامر الى حد ما الى ارث الفترة الانتدابية، والتدخل البريطاني في ١٩٤١ للاطاحة بحكومة قومية، ولوعدها بالفور ونتائج، وكان الى حد ما ثمرة ثلاثة عقود من الدعاية، التي كانت تصور بريطانيا كبش فداء مناسب لكل مواطن العلة، بيد انها نشأت من تفسير القوميين للوضع الجاري. فقد اعتقدوا ان بريطانيا مالت الى حماية مصالحها في الدول العربية بيقين لا يمكن تحقيقه الا بالسيطرة، وسيطرة كهذه كانت تمارس عبر الدفاع عن

اسرائيل والحكومات العربية المسابرة لها التي سمحت لنفسها الانجرار وراء نظام دفاعي بريطاني، وان هذه الحكومات واسرائيل لربما تكبح الحركات القومية العربية او الحكومات التي تتحدى وضع بريطانيا الخاص. فقد عدوا التخل البريطاني عام ١٩٤١، ولاحقاً حملة السويس، برهاناً على انها تلجأ الى القوة الصريحة لتحقيق غاياتها، وكان خسوع العراق المفترض الى المصالح البريطانية بعد بحد ذاته اهانة الى الكرامة الوطنية، اذ كانت مضامينها المادية موضع استياء، لاسيما امكانية انضمام العراق الى جانب بريطانيا في حرب ضد الاتحاد السوفيتي، الذي ليس للقوميين خلاف معه. فضمن العراق نفسه اعتقدوا ان ضمان الدعم البريطاني شجع الحكومة على الابقاء على نظام اجتماعي، واقتصادي، وسياسي كان محط شجبهم. وهم لا ينظرون الى الولايات المتحدة الامريكية بارتياح اقل وذلك لدورها في اقامة اسرائيل ودعما ولاعتقادهم ان المساعدة الاقتصادية والتقنية شكلت ولا تزال استثماراً اكثر مكرراً من الاستثمار البريطاني وتخللاً لا يقل عن التخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية. ومع ذلك فقد كان العديد من القوميين ينظرون الى هاتين الدولتين الغربيتين باعجاب كبير - لديمقراطيتهما وللتزامهما الاجتماعي ومهارتهما الثقافية والتقنية - وفي الواقع فان العديد منهم كانوا قد تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية وكانوا مرتبطين بها فكرياً وثقافياً. وهم يأسفون فقط للسياسات الخارجية لهذه الدول، التي عزلتها عن الجبل العربي الجديد. ومع تحفظاتهم ازاء وجهة نظره تجاه اسرائيل، كان للعديد منهم ايمان عميق بحزب العمال البريطاني، فيما لو عاد الى الحكم.

واذا كان الحياد، كما يعتقد اغلبية القوميين، بطوي على تحد او حذر من الغرب، فانه بالنسبة للعديد منهم يحمل ميلاً تجاه الاتحاد السوفيتي. ففي اعينهم ان الاتحاد السوفيتي منحر من وصمة الامبريالية، وهو بطلهم ضد الغرب، والمتلاعب بوجهات نظره تجاه اسرائيل، والمتباهي بتقديم مساعدة غير مشروطة. ويعزو البعض سياسته الى صداقة غير اللينة، في حين ان الآخرين، ولتقتهم بكرم مساعداته، كانوا سعداء لاقامة صداقة مع شيطان جديد للتغلب على الشيطان القديم. فقد كانوا متأثرين بالمزاعم السوفيتية حول العدائنة الاجتماعية والسياسية، التي حققها الغرب بلا ريب بطريقة اكثر ارضاء لكن يبدو انه غير راضب بتصديرها الى الشرق الاوسط، ولان الحرب الباردة جعلت حماية السلام السوفيتية تحط بمهل لتهدئة مخاوفهم. فقد قللوا من اهمية امكانية حصول عدوان سوفيتي على الدول العربية، وعدوا أي احتمال كهذا خدعة غريبة لصرف انتباههم عن اسرائيل. وعدوا الانضمام في حلف مع بريطانيا ضد روسيا وهو امر مستغفر لها بمثابة حماقة كبرى او حقد متعمد.

لم يكن للتعاون مع الغرب بحد ذاته هو ما رفضوه. فقد اعترفوا (حتى وان استاء بعضهم) بحاجتهم لمساعدته التقنية ولسوقه للنفط، وحتى كان بإمكانهم تصور الاوضاع التي قد يرحبون فيها بالدعم العسكري الغربي. فقد عارضوا ما بدا لهم من ارتباط النظام الدائم بالغرب واعطاء هذا الارتباط الافضلية على العلاقة بالدول العربية، وهي علاقة غير متكافئة، كما عدوا ذلك، اذ منع استمرارها من امكانية تحقيق اتفاق مرض. ومع انهم، لو كانوا في السلطة، للجأوا في بعض الحالات الى استشارات واتفاقيات مماثلة مع الحكومات الغربية، فقد شجبوها حين اضطلعت بها حكومة لم تكن تحوز على ثقتهم.

واعتقدوا ان السياسة العراقية تجاه الدول العربية قد انحرفت عن مجراها ليس من خلال تفضيلها للغرب فحسب بل ايضاً من خلال التفاضل الاسري والشخصي الامر الذي لم يكن بمقدور القومية العربية، للوحدوية في هدفها والجمهورية في روحها، الا ان تشبیهه. فعندما كان الخلاف مع الدول القومية ومع معبود القومية الجديدة نفسه^(*) كانت الاساءة هي الاعظم. ويقولون ان الطموح الهاشمي تجاه سوريا والاتحياز الى تركيا قد خلقا انقسامات ضاعت فلسطين في خضمها، وكان التحالف مع تركيا وبريطانيا قد جعل الانقسامات دائمية ولربما دفع الدول القومية الى موقع لقرب من روسيا. وكان الاتحاد مع الاردن الخطوة الاخيرة في سلسلة من الخطوات غير الشعبية. فقد استنكر القوميون أي اندماج في الكتلة الهاشمية، وكانت هذه الخطوة ببساطة رد فعل لزاء الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت محط ترحيبهم الغامر)، لمنع توسعها الى الاردن. وقد عدوا الاقتراح بالتدخل العسكري العراقي ضد المقاومة الاردنية او اللبنانية بمثابة الجريمة الاخيرة ضد العروبة والنقم.

وكانت لراؤهم الداخلية، كما رأينا، مزوجة بوجهة نظرهم لزاء العلاقات الخارجية، فقد عدوا الغرب مسؤولاً الى حد كبير عن وضع العراق الداخلي. ففي هذا المجال انصبت طلباتهم على العملية الحرة للالية الديمقراطية، وتشمل حرية المشاركة والتعبير، واقامة ادارة كفوءة غير متأثرة بالمصلحة الخاصة لو الاسرة او الولاءات الطائفية، واصلاح اجتماعي يهتم اهتماماً رئيساً بنظام توزيع الاراضي، والتواصل الفعال والكفوء لبرامج الاعمار، وفقاً لكل هذه المطالب الرئيسية اتهموا الحكومة بالتقصير عن بلوغ الهدف.

ان هذا الاهتمام الكبير بالحقوق الديمقراطية والعدل الاجتماعي هو ما يميز قومية ما بعد الحرب. فقبل الحرب العالمية الثانية فان الجمهور، وفصائل منه متأثرة بالفلسفة الفاشية في تلك الفترة، كان قد منح تأييداً ضئيلاً لمثاليي الاهالي الذين ايدوا هذه المبادئ. ولم تكن الظروف المادية تسمح بتوجيه الانتباه لهم، فالعنصر الاشد بؤساً من السكان-الفلاحون-يتسم بالخمول وعدم القدرة على التعبير، في حين وجدت الطبقات السياسية في المدن للحياة بسيرة الى حد معقول والادارة مرضية الى حد معقول ايضاً، علاوة على ذلك فان معظم السوزارات حظيت بالدعم لسياساتها الخارجية القومية. وقد فرضت الحرب على الدولة الجديدة اول ازمة اقتصادية خطيرة واربكت الجهاز الاداري الذي لما يزل قيد النمو ارباكاً خطيراً. فكفافتها واستقامتها كانت وعلى نطاق واسع محط شك، وعيوبها التي لربما تجاوزتها في مكان اخر كانت موضع لنتقاد شديد لحكومة مدعومة من الانكليز. وتبلور الاستياء حول الافكار الديمقراطية والاصلاحية التي غمرت البلد بفعل دعاية كل الاطراف المتصارعة. فبندفع منها كان ثمة نقد عام لحكومات ما بعد الحرب يتعلق بادارتها للشؤون الداخلية والخارجية، لاسيما الانتخابات المتلاعب بها، التي لثارت شكاوى اقل الى حد ما قبل الحرب، واضطهاد الصحف والاحزاب السياسية، وفصل الطلبة وطرد الموظفين المدنيين بسبب التعبير عن آرائهم السياسية. ولم تطبق هذه الاجراءات الشديدة الا بفترات منقطعة وقد بالغ الشعب في

(*) المقصود بمعبود القومية الجديدة الزعيم جمال عبد الناصر-المترجم.

تضخيمها، حتى انهم اثاروا خضية الطبقات المثقفة، التي لم يكن العراق في نظرها اكثر من دولة بوليسية.

كانت الشيوعية الهدف الرئيس للقمع، بيد ان هذا المصطلح كان من الممكن ان يتوسع ليشمل أي طيف للرأي الاصلاحى. وفي الوقت نفسه كانت ثمة اتهامات دائمة بصمم الكفاءة الادارية والفساد في القمة، فاولئك الذين انتقروا الى النفوذ استاءوا استياءً كبيراً من تقلبات التوظيف والترقية والانتقال الذي يجري على مهل للاجراءات البيروقراطية وكانت بعض هذه العيوب، كما رأينا، اقل بالنسبة لاولئك الافراد السياسيين او حتى للنظام السياسى عما هي عليه بالنسبة للمجتمع ككل، التي جعلت ولاءهم لمحابة الاقارب في التوظيف مع انه لم يكن اختلاصاً- شيئاً مميزاً، حيث ما انفكت نظرتهم التقليدية تكيف نفسها الى عصر الي، وهذه العوائق ستواجه اية حكومة، بصرف النظر عن طبيعتها ونواياها، رغم ان بعض الحكومات قد تتأصل بشكل اكثر نجاحاً للتغلب عليها. وإذا كان النظام لم يحقق قط اصلاحاً اجتماعياً جذرياً-مع ان حكومة الجمالي في الاقل حاولت فرض ضريبة الارض عام ١٩٥٣ وكانت قيد الدراسة مرة اخرى عام ١٩٥٨- فان مجموعة من اعضائها اظهروا حماسة صادقة للتنمية الوطنية وقدره كبيرة على التخطيط والادارة. ومع ذلك فحقيقة ان الثقة لم تمنح وإن الرأي العام لم يحشد خلف برامج الاعمار لربما كانت ادانة بحد ذاتها. صحيح ان الحكومة بدأت بابلاغ الجمهور بمشاريعها بصورة جد متأخرة وبمستوى ضئيل من الخيال، وإن بعضاً من تلك المشاريع كتشيد بنايات عامة على قدر من الاهمية كانت تعوزها اللباقة الى حد كبير، غير ان الحقيقة الرئيسة انها فضلت في تمثيل للقوى الفاعلة فكرياً وسياسياً.

اعتمد موقف القوميين على حقيقة سياسية بسيطة او على ما تصوره كذلك بامانة. فالزيد من الحدة، احياناً معادلة للكره، عدوا انها نشأت بلا شك من الخوف والاحباط في وجه ما فسروه باله غدر في الداخل وحقد يقظ في الخارج، ومن تحالفهما المفترض. ان الدعاية المستمرة في الصحف، عندما سمح لهم بذلك، والصوت الأكثر عنفاً للاذاعة الخارجية كان لهما تأثيراتهما العاطفية وهو امر طبيعى. وبالإمكان عزو بعض اسباب الممرارة الى لظروف الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المثقفة الدنيا والوسطى التي تمثلت بهم وبعمق القومية الجديدة. فهم الذين علنوا من ارتفاع مستوى المعيشة والتوظيف الشحيح لاصحاب الباقات البيض في السنوات الاخيرة، لا تضارب وجودهم الرتيب مع الطموحات الجديدة، وكانوا اكثر استئثاراً للافتقار الى دعم مؤثر، وربما هم الذين من المتوقع ان يتمتعوا بنفسية المشردين فكرياً، ومعنواً، وروحياً. فتلقيمهم جعلهم عرضة للايقاعات الساحرة للغة العربية، التي تغري بتعبيها المفرط وتقع بصنقها، وإن لم تدعم دقماً هذا الاعتقاد بهية المنطق الموضوعى. ولكن حتى لو بدأ البعض منهم غير واقعي في فكره، فثمة رجال على الجالاب الاخر من المقياس، تلقى للعديد منهم تعليمه في الغرب، ول بعضهم خبرة في ادارة الشؤون العامة، وقد اعتمدت قوميتهم بشكل اقل على العاطفة من اعتمادها على المنطق والتفكير العلمي، ومع تطور التعليم تزايد عددهم بشكل سريع. وميظهر في وقت الازمة أي من نهايتي المقياس ستحدد سياسة قومية.

كان الاحباط متجذراً في المعارضة العراقية. فقد بأسست من كسب القبول لسياساتها وحتى احياناً من الاستماع الى صوتها. ولم يقدم الدستور قناة فعالة. وياً كان مستوى تنظيمهم، فلم يكن بإمكان القوميين التأثير في الانتخابات الا عبر النواب الحصريين، عدا ما كان للروابط الاسرية لبعض من زعمائهم من امكانية الحصول على دعم ريفي. ان حجم الصوت الريفي-الحاسم في أي انتخاب- كان محط سيطرة مالكي الاراضي، للذي بات مستأجروهم الان وفي مناطق محدودة يستشعرون هويتهم المستقلة، وان طوائفهم التماساً لاصوات الناخبين في ممتلكات لملك اراضي منتفذين، بمعزل عن التدخل الحكومي، يمثل استحالة عملية، واذا ما تم كسب مالك اراضي، ولاي سبب، الى جانب المعارضة، فمن المحتمل ان يجد قريباً له اكثر اذعاناً ينتخب محله. وكانت مجموعات المعارضة تأمل في الحصول على منصب وزاري مهم اكثر من املها في الحصول على اقلية برلمانية، ذلك ان الدخول الى مجموعة وزارية يجري بالاختيار او بتوزيع القصر. وبالتالي، كان نشاطهم الدستوري، على الاغلب، محدد بأيماءات معنوية على شكل خطابات وتظاهرات بالتضامن- بضمنها الاستقالة- من المجلس.

ورغم ذلك، فهم لم ينظموا انفسهم لمواجهة التأثير الاعظم. فقد شكلت مجموعة من احزاب المعارضة بعد الحرب العالمية الثانية، بيد انها، شأنها شأن المجموعات الوزارية، كانت في معظمها تجمعات للمناسبة والخبراء في الشؤون العامة، دونما الية لأشتراك اوسع، ولم يمثل الجمهور القومي تمثيلاً مباشراً فيها، مع انه كان بإمكانه الشعور بتطابق الهدف. واثاء عملهم العلني لم يحققوا الا تعاوناً منقطعاً، وعانوا من فواصل زمنية من الفردانية التي ميزت السياسة العراقية، ولم تسو الخلافات الشخصية والعقائدية الا عندما تم حظرهم في نهاية الامر. ولم يكن نشاطهم سواء اكان متقدماً ام متحداً، من ذلك النوع الطويل الانساة والمدهدش الذي اربما كان قد قوض موقع خصومهم، غير انه تكون الى حد ما من غزوات مفاجئة، يتخللها فترات من التراخي او الانفجار غير المباشر. وقد رفضوا على الدوام التماس المحتمل للتسوية، اذ ينبع هذا الامر الى حد ما من مقت شديد، وبعض الشيء من خشية انهم لو قدموا تنازلات لخدعوا.

وعند استئناف الحياة السياسية في ١٩٤٦ تشكلت العديد من احزاب المعارضة. اثنان منها، من المتعاطفين مع الشيوعية، لم يستمرا الا الى السنة التالية، عندما تم حظرهما اثر حملة حكومية ضد الشيوعية، وثالث، يمثل نمط قومية ما قبل الحرب، سرعان ما اختفى. وكان حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي من ابرز الاحزاب المتبقية، وكلاهما ناشطان وبشكل علني للفترة بين ١٩٤٦ وحتى تم حظرهما عام ١٩٥٤ ليتجه بعد ذلك الى العمل السري. وقد اسس الحزب الاول قوميون مخلصون ينتمون الى مدرسة ما قبل الحرب ورفاق رشيد عالي الكيلاني-محمد مهدي كبة، وصديق شنشل، وفستاق السامرائي- الذين طوروا فلسفتهم استجابة للمناخ السياسي المتغير واقاموا علاقة وثيقة مع الحزب الوطني الديمقراطي اليساري الاتجاه. وكان يرأس هذا الحزب (أي الوطني الديمقراطي) كامل الجادرجي، وهو مالك اراضي ونو عقيدة اصلاحية عميقة، وكان بارزاً في جماعة الاهالي في الثلاثينيات وتمتع بتقدير العديد من الجمهور المثقف. وقد بدأ مع مجموعة من المفكرين

الشباب ومن المرجح انهم استمروا، رغم الاحباط، كأشراكيين معتدلين، غير ان الحكومة اتهمت الحزب وصحيفته بالتغلغل الشيوعي واغلقتها على هذا الاساس. وقد حققت المعارضة نجاحها الدستوري الاعظم بصورة غير مباشرة، بالتحالف مع اعضاء المجموعة الوزارية. وفي عام ١٩٥١ تشكلت رابطة تدعى الجبهة الشعبية المتحدة تضم مجموعة من كبار رجال الدولة والساسة، ممن جمعوا بين مكانتهم الخاصة ونشاط المعارضة في سياسة حياد واصلاح، وحازوا على مواقع بريطانية ووزارية، الا انهم لم يكونوا قادرين على استخدام هذه المواقع لاجل تأثير وسرعان ما تفرق شملهم. وفي عام ١٩٥٤ جرى حل كل الاحزاب السياسية ولم يتحقق قط اعادة نشاطها للموعود.

وبعد فقدان الامل بكسب تأثير بالوسائل الدستورية، لجأ قادة المعارضة الى ادوات خارج نطاق الدستور. ومن بين الادوات ذات الاهمية المتزايدة كانت القوة المعنوية للرأي العام المثقف الذي كان بمثابة آلة رافعة تعمل فعلها بصورة غير مباشرة في المجموعة الحاكمة نفسها. وحتى معظم الوزراء المحافظين وجدوا من غير المستحسن رسمياً رفض الافكار القومية الجديدة، وتضم المجموعة شباباً يتسم بالحيوية والارادة. الا ان الامكانية المشكوك فيها للتطور التدريجي لا تتسجم مع نفاذ الصبر الطبيعي للمعارضة، التي تخشى، لسبب ما، من ان عملية التلمية الوطنية ستعمل بالضد منها.

وبدا ان امالها المؤكد الوحيد يكمن في تعبئة القوى المادية ضد النظام. فالترخيص الاقتصادية، كما هو الحال عندنا، ممنوعة عنهم. والموارد الخاصة منحازة الى حد كبير الى الحكومة التي هيمنت، فضلاً عن ذلك، على كامل الحياة الاقتصادية للبلاد. اما الدوائر العمالية والمدنية فلم تكن مهينة قط لاجل أحداث شال في البلاد. فقد كان على العمال تطوير تماسك للوعي الذاتي بما فيه الكفاية لتحمل تثبيط العزيمة الرسمي، وحين اتحدوا للقيام بفعل ايجابي كان الموضوع اقتصادياً بدلاً من كونه سياسياً. فـالموظفين المئتين متوسطي المستوى وصغار المستوى المزيد من التعاطف مع قضية المعارضة، بيد ان تعبيرهم اعاقه الحظر-المطبق ببعض الاحتراس-ضد النشاط السياسي في الاجهزة العامة.

ولاشك ان اكثر الضربات فعالية سددت عبر اداة الجماهير الحضرية، الذي تسبب اندلاع مظاهراتها في كانون الثاني ١٩٤٨ وتشيرين الثاني ١٩٥٢ في اسقاط وزارة ومن ثم لت الى رفض الاعتراف بمعاهدة بورسموث والى تحويل في النظام الانتخابي (ومنه لم تستمد المعارضة، عملياً، الا فائدة ضئيلة). شرع الطلبة بالتظاهرات التي اكتسبت اتجاهاً سياسياً، اذ سرعان ما اتسعت لتشمل جماهير الشارع. وحالما اندلعت التظاهرات، كانت الامور عرضة للانفلات من ايدي المحرضين عليها، الذين قد يتخذونها وسيلة لتغطية للتخريب المنظم وحرق المباني عمداً. وحين بدأت بوادر التهديد بالظهور، اسرعت حكومات صارمة باتخاذ اجراءات وقائية. ومن ناحية اخرى، لو التفقت الشرطة الاجراء المناسب في حينه او للتعليمات الواضحة، لفلت زمام الموقف من سيطرتها، لاسيما لو احتاج الغوغاء جلاء سفك الدماء، في هذه الظروف استدعي للجيش لاعادة النظام في تشيرين الثاني ١٩٥٢.

اظهرت احداث ذلك الشهر ما كان امراً منطقياً بصورة لا مفر منها، اذ ان الجيش لم يعد الحكم النهائي في الخمسينيات لقل مما كان عليه في الثلاثينيات، فالمسألة الاساسية هي

طاعته للنظام. فقد كان لبعض ضباطه روابط شخصية مع الحكومة والقصر، وكان آخرون مقتنعين اقتناعاً كبيراً بالتحسينات في الراتب والخدمة. ومع ذلك فقد شاطر العديد منهم الطبقات الوسطى في وجهة نظرها-كانت الطبقات الوسطى مسلحة ونظامية- ومتأثرة بالثورات العسكرية في مصر وسوريا، التي نكروهم بالدور السياسي للجيش العراقي قبل الحرب العالمية الثانية. وكانت أحياناً ثمة شائعات عن وجود استياء بينها، لاسيما في نيسان ١٩٥٧، إبان محاولة الانقلاب في الأردن. ومن المعروف الآن أن حركة ضباط صغيرة، لكنها حسنة التنظيم، كانت فاعلة للعديد من السنوات. ليس من المستغرب، لكن بلحظة لم يكن من الممكن التنبؤ بها، أن تصبح رأس الرمح للمعارضة القومية.

والى جانب القومية الجديدة ثمة اتجاه آخر للمعارضة، ألا وهو الشيوعية، المنظمة في عدة مجاميع سرية. وتنتظر قومية ما بعد الحرب العالمية الثانية، المتعاطفة مع الاتحاد السوفيتي، إلى الشيوعية بشكل أكثر إيجابية مما كانت تتظر إليه قومية الثلاثينيات المتأثرة بالفاشية، لكونها نفسها قد طورت عقيدة اشتراكية، والأصوات الدينية التي شجبت الشيوعية قبل الحرب العالمية الثانية باتت تسمع الآن بشكل أكثر خفوتاً. زيادة على ذلك فإن العراقي يقبل هيمنة الدولة كامر طبيعي. فالأثر العثماني للبيروقراطية والمركزية لم ينقرض قط فضلاً عن عدم وجود تقليد راسخ للعمل الخاص. فمذ الحرب العالمية الأولى استخدمت الدولة غالبية الجمهور المثقف، وسيطرت على عوائد النفط، وكانت المالك القانوني لمعظم الأراضي، وتلعب الآن دوراً بارزاً في التطوير الاقتصادي والأمن الاجتماعي. ومع اشتراكية الدولة، من جانب آخر، تأسس شعوراً قوياً بالاستقلال الشخصي، وقفت للصرامة والفردانية التي هددت بنمزيق الشيوعية العراقية والعمل على الضد من قبول حكومة شيوعية في حد ذاتها.

وكان العديد من مظاهر قبول الشيوعية في العراق متأنية عبر القومية المتعاطفة مع الشيوعية أو القومية التي تحظى بتعاطف السوفييت، المتولدة نتيجة الاحباط السياسي والعام، والانجذاب الجديد وربما البحث عن نظام سياسي أكثر شمولية. وعلى أية حال، كان ثمة اتصال للشيوعيين الناشطين بالمنظمات الأكبر في إيران وبعث في سوريا. ومع أن فعاليتهم كانت محدودة نتيجة الانقسام الداخلي، فقد كانوا من المتأثرة والمرونة بما فيه الكفاية ليشكلوا خطراً. وفي الواقع، فقد اخذت الحكومات امر الشيوعية على محمل الجد، إذ نظمت حملات ضدها في ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢-١٩٥٣، ففي عام ١٩٤٩ أعدم أربعة من زعمائها واغلقت أحزاب متعاطفة مع الشيوعية. وفي ١٩٣٨ عدت للشيوعية أساءة جنائية، وفي ١٩٥٤ صدر قانون يجرّد الشيوعيين المدانين من الجنسية العراقية. وفي السنوات الأخيرة تم تنسيق الإجراءات ضد الحركة الشيوعية مع الأردن والدول المجاورة المنظوية في حلف بغداد، وفي ١٩٥٧ تشكلت شرطة سرية خاصة للتعامل مع التخريب. وزعم أن الاعتقالات المتكررة، التي أعقبها دورياً إطلاق سراح مشروط، قد جعلت للشيوعية في وضع دفاعي، بيد أن تنظيمها ونشاطها استمر في الوجود. ولعل الفضل دفاع للعراق ضد الشيوعية يكمن في قيام حكومة قومية وإصلاحية تحوز على ثقة الناس ولا تشعر بضرورة البحث عن حماية سوفييتية.

الخاتمة

في الخامسة من صباح الرابع عشر من تموز استولت مجموعة من الضباط على زمام السيطرة في بغداد. ولقي الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الله، واعطاء اخرون من العائلة المالكة حتفهم، وهرب نوري السعيد الا انه قتل في اليوم التالي. وقد تزامن الاجراء العسكري في العاصمة مع تفجر اعمال عنف، تسببت بمقتل ابراهيم هاشم، نائب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، واربعة زوار اجانب، وباضرار بالغة في السفارة البريطانية ومقتل احد كوادرها. وبلغت حصيلة القتلى ثلاثين شخصاً. وفي النهاية استتب النظام وسرعان ما مدت الحكومة الثورية سيطرتها على باقي البلاد. وكانت قد حازت على دعم شعبي كاسح.

وقد خطط للثورة وقادها الضابطان عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف. وكان هدفهما كما اذيع تحرير العراق من سيطرة طغمة فاسدة نصبها الامبرياليون دعماً لمصالحهم، وعهد ادارة شؤون البلاد الى حكومة تنبع من الشعب مع اقامة جمهورية شعبية للحفاظ على وحدة العراق، واقامة علاقات اخوية مع الدول العربية والاسلامية الاخرى، والعمل انسجاماً مع مبادئ الامم المتحدة ومؤتمر بانكوك، والايفاء بكل الالتزامات والمعاهدات على ضوء المصالح العراقية.

وقد شكل مجلس سيادة في صباح الرابع عشر من تموز وضم للفريق نجيب الربيعي رئيساً، ومحمد مهدي كبة (زعيم حزب الاستقلال) عضواً وخالد النقشبدي (حاكم اقليمي سابق) عضواً. وشكلت في الوقت نفسه وزارة برئاسة عبد الكريم قاسم، الذي تولى أيضاً حقيبة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، مع عبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. ويضم المجلس ضابطاً آخر - الزعيم ناجي طالب الذي تولى حقيبة الشؤون الخارجية - وعشرة مدنيين: صديق شنشل من حزب الاستقلال، ومحمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي، وعبد الجبار الجومرد من الجبهة الشعبية المتحدة، والشيخ بابا علي المتنفذ ثقافة انكليزية وامريكية وابن الزعيم الكردي الشيخ محمود، ومصطفى علي، وجابر عمر، وابراهيم كبة، وفؤاد الركابي، ومحمد صالح محمود، ورشيد حاج محمود.

لصدر مجلس السيادة مرسوماً بالغاء الملكية واقامة جمهورية واعلن تسحاب العراق من الاتحاد العربي. وفي نهاية تموز جرى الاعلان عن دستور مؤقت، نص على ان العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة وجزء من الامة العربية، ودينه الرسمي الاسلام، بيد ان المساواة القانونية وحرية العبادة مكفولة للجميع، لكن الملكية الزراعية سيجري تنظيمها بالقانون. وتناط رئاسة الجمهورية بمجلس دولة ثلاثي الاعضاء، وتناط السلطان التشريعية والتنفيذية بمجلس الوزراء. وستتم استشارة الشعب لاحقاً بالنظام السياسي الدائم للجمهورية وسرعان ما جرى استبدال عدد كبير من كبار الضباط والمسؤولين وسرعان ما اعلن ايضاً عن تجميد اموال زهاء (٧٥) وزيراً سابقاً وعدد من كبار الموظفين. وقد اقي القبض على عدد منهم على ان يقدموا للمحاكمة، بيد ان العديد منهم، كما قيل، ممن اضلهم النظام السابق كانوا قد اعلنوا نوبتهم واصبحوا مواطنين صالحين.

اعلنت الحكومة الجديدة عن عزمها على الاستمرار ببرنامج الاعمار الوطني ورفع مستوى المعيشة للشعب. وسيكون للاصلاح الزراعي الاولوية. وسيجري تشجيع الصناعة بالحماية وجذب رؤوس الاموال الخاصة في مجال العقارات الى الاستثمار الصناعي. وسيقتصر الاستيراد على البضائع التي لا يستطيع الانتاج المحلي توفيرها فضلاً عن تقليص استيراد البضائع الكمالية. وسيتم على وجه الخصوص تشجيع العمل الخاص، لكن ليس باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية. وسيوقف استمرار عضوية العراق في منطقة الاسترليني (وهي قضية كانت محط نقاش طويل للحكومة السابقة) على تطور علاقات العراق الخارجية. واعتزمت الحكومة تقليل التباين في الثروة والدخل. وسيجري اصلاح عملية فرض الضرائب لضمان تدرج اكثر عدلاً لضريبة الدخل مع وضع حد للتهرب الضريبي، ومن المرجح ان تفرض ضريبة الارض. وتم فرض رقابة سعرية على تجارة المفرد والجملة، لاسيما تخفيض سعر الخبز. وجرى ايضاً تقليل طول يوم العمل الرسمي وشكلت لجان للبحث في مشكلات البطالة والعمل الريفي. وتم الغاء نظام القانون العشائري.

وكان الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة ومن ثم الاعتراف في السابغ عشر من تموز بالاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية من اوائل اعمال الحكومة الجديدة. وهذه الدول الثلاث كانت من اوائل المؤيدين للنظام النوري. فمع الجمهورية العربية المتحدة صرح عضو في مجلس الوزراء ان العراق سيقم علاقة وثيقة، من الجائز ان تكون علاقات فدرالية، لكنها لن ترتقي الى مستوى دولة وحوية. ومرعان ما جرى اتصال شخصي بالرئيس جمال عبد الناصر. وفي التاسع عشر من تموز تم ابرام اتفاقية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة نصت على الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والثقافي. وفي اواخر تموز اعترفت الدول الاسلامية الاعضاء في حلف بغداد بالحكومة الجديدة. وقد اكدت الحكومة على التزامها بالالتزامات الاقتصادية والسياسية القائمة، وتشمل الالتزامات الاقتصادية الاتفاقيات النفطية الجارية على وجه الخصوص، وعبرت عن قلقها لاستمرار وزيادة تدفق النفط العراقي الى الغرب. واعلنت الحكومة عن رغبتها بالتعاون مع الغرب والدول الصديقة شريطة ان تعتمد هذه العلاقات على المصلحة المشتركة، ان اعتراف الدول الشيوعية لا يعطي ان الثورة نفسها شيوعية. وبناءً على قوة تأكيدات الحكومة، اعلنت بريطانيا اعترافها بها في الاول من اب ولولايات المتحدة في الثاني من اب.

المرأة والاسلام والعراق الجديد^(٢)

بقلم: ايسوبل كوليمان^(٣)

ترجمة

مصطفى نعمان احمد

الخلاصة:

رغم الشكوك التي تحوم حول تنفيذه، فقد جعل الدستور العراقي الجديد من الاسلام قانوناً للبلاد. ومع ذلك، فإن هذا الامر ليس بمصدر قلق للمرأة العراقية. فالشريعة تستوعب طيفاً واسعاً من التفسيرات وبعضها ينزع الى المساواة نزوعاً تاماً. ويتعين على واشنطن اذا ما برحت تأمل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق ان تتشرع بالعمل مع علماء دين مسلمين من ذوي النزعات المولكة للعصر بغية الارتقاء بحقوق المرأة عبر قنوات دينية. لتأثير الشريعة

نصت المادة الرابعة عشرة في الدستور العراقي الجديد، الذي اقر في استفتاء وطني جرى في الخامس عشر من تشرين الاول ٢٠٠٥، ان العراقيين متساوون امام القانون "دونما تمييز بسبب الجنس". ومع ذلك، فقد نص الدستور ايضاً على عدم جواز اقرار أي قانون يتعارض و"الاحكام الثابتة" للاسلام. ولهذا السبب، كانت الوثيقة الجديدة محط شجب المنتقنين في داخل العراق وخارجه على حد سواء بوصفها تمثل لتكاسية كبيرة لغالبية الشعب العراقي - لاسيما النساء. فطبقاً لعصام الخفاجي، باحث عراقي. فان الوثيقة ببساطة تحرم النساء من حقوقهن". وقد ساور القلق ينار محمد، وهي ناشطة علمانية بارزة ورئيسة منظمة حرية المرأة في العراق، من ان البلد الاسلامي في الدستور قد يحول البلاد "الى وضع مشابه لافغانستان اثناء حكم طالبان، حيث يشرعن القمع والتمييز بحق المرأة".

وهذه الانتقادات لم تكن اعتباطية، فالغموض الذي اكتشف مواد الدستور الجديد بعد امراً يدعو الى القلق. ومع ذلك، فإن مركزية الشريعة الاسلامية في وثيقة الدستور لا تعني بالضرورة اجحافاً بحق المرأة العراقية. فالشريعة، في واقع الامر، تتحمل طيفاً واسعاً من التفسيرات، وعلى امتداد العالم الاسلامي اليوم فإن المسلمين الموالكين لروح العصر يتطلعون الى اعادة تفسير احكام الاسلام كي تتلاءم مع واقع حديث المرأة.

والدستور العراقي لا يحدد للجهة التي تقرر ماهية التفسير الاسلامي الذي سيطبع النظام القانوني للبلاد بطابعه. غير ان المعركة بدأت فعلياً. فسيكون لانتصار الموالكين لروح العصر مضامين ايجابية تنعكس على شتى مجالات الحياة في عراق المستقبل طالما ان حقوق

^(٢) مقال منشور في مجلة شؤون خارجية الامريكية في عدد شهري كانون الثاني/شباط ٢٠٠٦

Women, Islam, and the New Iraq

^(٣) ايسوبل كوليمان زميل القم ومدير برنامج المرأة والسياسة الخارجية الامريكية في مجلس العلاقات الخارجية.

المرأة مسألة حساسة لها تأثيراتها على تعزيز الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية والمجتمعات التي مزقتها الحروب. فالسماح بدور اجتماعي، وسياسي، واقتصادي كامل للمرأة في العراق سيساعد في ضمان انتقال البلد الى مرحلة ديمقراطية مستقلة. والنجاح السدي ستحققه المرأة في العراق سيعمل على انعاش دور المرأة على امتداد العالم الاسلامي الكبير. وفي كل بلد تفرض فيه الشريعة، باتت حقوق المرأة مسألة خلافية، والتوازن بين التقاليد والنزوع نحو المساواة في العراق سيكون له تأثير على الجدال الدائر حول هذا الموضوع. وفي العديد من الدول الاسلامية، تخلى الاصلاحيون كثيراً عن المحاولات الرامية لاستبدال الشريعة بقانون علماني، وهي محاولات ثبت انها بلا طائل. وعضواً عن ذلك، فانهم يحاولون تعزيز حقوق المرأة ضمن اطار اسلامي. ويبدو ان هذا النهج لقرب الى النجاح طالما انه يقابل الدين بالدين وهي استراتيجية طبيعية في بلدان ذات شعوب محافظة يصعب تحدي السلطة الدينية فيها. ولما ان الولايات المتحدة الامريكية ساعدت في توليد دولة اسلامية في العراق، فسيكون المسؤولون الامريكان، لاسباب مشابهة، حذرين من الاستجابة لمطالب محاربيهم العلمانيين. ويتعين على واشنطن اذا ما برحت تأمل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق، ان تشرع بالعمل مع رجال دين مسلمين من ذوي النزعات الموكبة لروح العصر بغية الارتقاء بدور المرأة عبر قنوات دينية.

اعادة التفكير بالشريعة

الشريعة هي مجموعة القوانين الاسلامية التي طورها فقهاء بعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وتستند الشريعة، التي تقدم الارشاد المعنوي والشرعي للمسلمين، على القرآن والسنة (اَقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) واعماله). ويتضمن القرآن زهاء ثمانين اية تتعلق بالقضايا الشرعية، اذ يشير العديد منها الى دور المرأة في المجتمع والى مسائل اسرية مهمة، كالزواج، والطلاق، والميراث.

ولكون القرآن والسنة لا يعالجان العديد من المسائل التي يطرحها العصر فقد اوجد العلماء بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) سبلا اخرى للتعامل مع المسائل التي لم يعالجها القرآن والسنة، اذ يلجأ فقهاء شرعيون ومؤهلون الى دراسة المسألة محط النقاش، وذلك باخضاعها الى الاجتهاد، ومن ثم اصدار فتوى غير ملزمة. ومع ذلك، ففي القرن الحادي عشر وبغية توطيد سيطرتهم، بلور علماء السنة احكامهم الشرعية بمدارس مختلفة للفتة الاسلامي ووقفوا الاجتهاد. ويخلق ابواب التفسير المستقل، فرض اصحاب النظر للتقليدية في المسائل الدينية اراءهم المحافظة على الاتجاه السائد للفتة الاسلامي، هذه الاراء التي ظلت جامدة لالغية كاملة تقريباً.

ومع ذلك، واصل بعض الفقهاء البحث عن اجابات اسلامية للمسائل المعاصرة. فعلى النقيض من مزاعم العلمانيين الذين لا يعتقدون بوجود توفيق بين الاسلام والافكار الحديثة لحقوق المرأة، فان وجهات النظر الاسلامية تجاه هذه المسألة تتباين تبايناً كبيراً. فطبقاً لناشطات اسلاميات، يعد الاسلام قلعياً دينياً تقدمياً جداً بما يتعلق بقضايا المرأة، اذ كان ينزع نزوعاً جذرياً نحو المساواة في وقته، وما زال كذلك في بعض من نصوصه. واكدوا ان الشريعة الاسلامية قد طورت صيغاً لربما تبدو غير ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين ليس

لأنها موجهة بهذا الاتجاه، بل بسبب التفسير الانتقائي للزعماء ذوي النزعات البطريركية الاستبدادية وتداخل التعاليم الإسلامية مع العادات والتقاليد القبلية. فالنشاطات الإسلامية يسعون الآن إلى بعث المساواة التي كانت تتمتع بها المرأة في سني الإسلام المبكرة عن طريق إعادة تفسير القرآن، ووضع النصوص في سياقها، وفصلها عن الممارسات القبلية. وتعد الكاتبة المغربية فاطمة الميرني والباكستانية ريفات حسن من رائدات الحركة النسوية الإسلامية - مع انهما تتضايقان تماماً من هذا الوصف. ففي حقيقة الأمر إن العديد من الإسلاميات من ذوي النزعات للمواكبة لروح العصر يؤثرن أبعاد أنفسهن عن مصطلح "الحركة النسوية" لما يتضمنه من دلالات ثقافية غربية. فهؤلاء المتفقات يرون أنفسهن ببساطة بوصفهن مسلمات يطالبن بحقوق المرأة ضمن خطاب إسلامي. وحركتهن تكلمى فعلياً، وتطوي على تجديد متزايد. والعديد من رموز هذه الحركة هم من الرجال، وعلماء دين إسلاميين بارزين كحسين محمد في اللومبيا، الذي اكتسبت مكانته المرموقة مصداقية خاصة.

عرض كتاب ميكافيكى والميكافيلية لمؤلفه الأستاذ الدكتور كمال مظهر احمد

عرض

الدكتور

عبد الأمير محسن جبار

لم يشهد تاريخ الفكر السياسي الحديث عبر مراحلها المختلفة شخصية أثير حولها الكثير من الجدل وأسئله الى سمعتها وأثير حولها الكثير من الجدل مثل شخصية المفكر الإيطالي نيقولا ميكافيلي (١٤٦٩-١٥٢٧)، إذ ارتبط اسمه بولاحد من أسوأ المبادئ السياسية سمعه وهو المبدأ الميكافيلي الذي يؤكد ضرورة تحقيق الهدف بغض النظر عن الوسيلة والذي عرف بمبدأ (الغاية تبرر الوسيلة).

والكتاب احد أهم المؤلفات التي قدمها الأستاذ الدكتور كمال مظهر احمد، أستاذ التاريخ للحديث والمعاصر في جامعة بغداد، إذ يشكل دراسة علمية موسعة لأهم الجوانب الفكرية في حياة الكاتب السياسي الإيطالي نيقولا ميكافيلي، الذي كثيراً ما يتردد اسمه في الأوساط السياسية والفكرية، فضلاً عن كونه مصدراً أساسياً من مصادر الفكر السياسي.

تضمن كتاب (ميكافيلي والميكافيلية) خمسة موضوعات، أكد فيها المؤلف حول حياة ميكافيلي وأرائه السياسية ثم البيئة التي عاشها ميكافيلي فصقلت مواهبه وشيدت أفكاره وإحكامه إذ كان ميكافيلي وليد أسرة سياسية وفكرية، فوالده كان محامياً معروفاً، وأمه كانت لدية وشاعرة، ويكنى ميكافيلي لاه ابن فلورسنه مدينة دالتي وليوناردو دافينشي وميخائيل انجلو وغيرهم، أي إنها أبرزت عباقرة النهضة الأوروبية، وكان ميكافيلي قد درس القانون والتاريخ، مما انعكس ذلك في أرائه ونتائجته الفكرية، والتي بلغت بحدود الأربعين مؤلفاً، أشهرها ثلاثة هي "الأمير" و"المطاراتح" و"فن الحرب" وعلى الرغم من أن كتاب الأمير أصغرها حجماً إلا أنه أكثرها شهرة، الأمر الذي دفع بالكثيرين من المهتمين بالدراسات السياسية الى اعتباره نتاجاً خالداً عن حق من بين جميع نتاجات حركة النهضة الأوروبية ولعل ما يؤكد أهمية ذلك اهتمام كبار الساسة في العالم وممن تركوا بصماتهم الواضحة في تغيير مجرى الأحداث فيه بكتاب الأمير، فقد شيدوا أفكارهم وظهروا ملاحح حكمهم وسياستهم اعتماداً عليه، فعلى سبيل المثال كان اولوف هنتر وبنيتو موسوليني من أشد المعجبين بشخصيته الى الحد الذي جعل هنتر يضع كتاب الأمير الى جانبه في المكتبة، ويقال أنه لا ينام قبل أن يراجع كل ليلة، إما موسوليني فيقال أن موضوع أطروحته للدكتوراه كانت عن كتاب الأمير لميكافيلي، والأمر المثير للدهشة أن كافة الساسة الذين هاجموا الأمير

سواء في عهده إم بعده إما المعاصرين كانوا في الواقع من اشد المطبقين لنصائحه في سياسة الرعية والسياسيتين الداخلية والخارجية، كيف لا وميكافيلي قد قدم الكثير من الوصاية والنصائح للحكام وخطبهم بان الوصول الى الغاية تبرر أية وسيلة، ويدعوهم الى استخدالم "الأماليب الإنسانية والحيوانية حسب الظروف" وضرورة ان يجمع الحاكم بين "خداخ الثلب وفورات الأسود لان المحك والأساس لتقييم السياسة هو النجاح". كما انه كان يؤكد في كتابه الأمير ان مصلحة الدولة العليا تتطلب "القسوة والاعتقال والرشوة والركون الى الخديعة والكذب والنفاق". أي ان الغايات تبرر الوسائل ايا كانت، وكان ميكافيلي ينصح الأمير بالا يخل في اختيار أي أسلوب مهما تدنى لتحقيق أهدافه وطموحاته السياسية، فالحاكم الناجح هو الذي يلجأ الى تلك الأماليب، وقد ناقش المؤلف الأسباب والعوامل التي أسهمت في تشويه سمعة ميكافيلي ككاتب سياسي، ومن أهمها حصد الكثير من الناس وأصدقائه بالذات، وكذلك الكنيسة التي أمرت بحرق كافة مؤلفاته وحرمت تداولها، كما قام بعض المتعصبون بإعطاء صورة مزيفة عن آرائه السياسية، وقد لعبت للنازية والفاشية دوراً مهماً في الإساءة الى سمعة ميكافيلي بغية مسح أفكاره وتشويهها، إذ اهتم فاشيو ايطاليا ونازيو ألمانيا بميكافيلي من منطلقاتهم الضيقة، وحاولوا على ضوئها قوابة أفكاره من جديد ضمن إطار ضيق، بينما أدرك العديد من المؤلفين الألمان والطليلان المخلصين لقضية شعبهم ان من شأن التمسك غير الموضوعي بأفكار ميكافيلي من قبل النازيين والفاشيين التأثير على سمعته سلباً، لذا تصدوا لهذا الموقف وبنوا في الثلاثينات للجوانب المشرقة في آراء ميكافيلي التي لم يجمعها جامع بموافق هتلر او موسوليني.

كما تطرق المؤلف الى موقف الكنيسة المتشدد من ميكافيلي فيعود ذلك الى اعتراض ميكافيلي من تعاليم الكنيسة الكاثوليكية، التي اعتبرها عبثاً يحول دون الإبداع للنشاط الإنساني، أي انه اعتبر الكنيسة حجرة عثرة أمام طموحات الإنسان بتحقيق حلمه الأكبر في ان يرى الوطن موحداً ومعزراً مكرماً، كما لعب المسرح الإنكليزي في العهد الاليزابيثي دوراً في تشويه سمعة ميكافيلي إذ قدم عدداً من المسرحيات التي أساعت له، وبذلك تكون الإساءة الى ميكافيلي قد أصبحت عملاً تقليدياً توارثته الأجيال عبر مراحلها وعلى مختلف مستوياتها. حتى ظهر، بالأستاذ الى ذلك، مصطلحا، "الميكافيلي" و"الميكافيلي" ونطلق الأولى عادة على السياسة التي لا تعير القيم الأخلاقية أي اعتبار، ويطلق الثاني على الشخص الذي يتبنى مثل تلك السياسة.

كما أشار المؤلف الى الأثر البالغ لميكافيلي ودوره الكبير في عالم التاريخ والمعرفة، هو التأثير الذي تركه على الفلاسفة والمفكرين والعلماء الذين درسوه وشادوا به، ومنهم على سبيل المثال المؤرخ والفيلسوف الفرنسي فولتير وديدرو والفيلسوف والكااتب جان جاك روسو والشاعر والمفكر الألماني فوته، كما شهد له "هوجل" بالعقورية الفذة.

وقد اجمع هؤلاء على الإشادة بشخصية ميكافيلي وتفكيره، كما تطرق المؤلف أيضاً الى آراء كبار الفلاسفة والمفكرين الذين كتبوا عن ميكافيلي في الموسوعات (الانسلوكوبديا) البريطانية والأمريكية والفلسفية السوفيتية، إذ أشادوا بشخصية ميكافيلي وآرائه السياسية.

وأخيراً تحدث المؤلف عن علاقة ميكافيلي بالتراث الشرقي، إذ أشار بقوله إلى احتمالية تأثر ميكافيلي بقصص كليلة ودمنة (لابن المقفع) والتي ترجمت من السريانية إلى اليونانية عام ١٠٨١ ومن العربية إلى الأسبانية في القرن الثالث عشر، وإلى اللاتينية في القرن الرابع عشر، فأصبحت بذلك معروفة في أوروبا، فقارن المؤلف عن بعض أوجه الشبه بين ما جاء ببعض هذه القصص وكتابات ميكافيلي، وبالذات فيما يتعلق منها بالموقف من الملوك والنصائح المصدرة لهم، فوجد أن هناك تقارباً في الكثير من المواضيع بين كتاب الأمير لميكافيلي وقصص كليلة ودمنة لابن المقفع ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا، بأن الأستاذ الجليل الدكتور كمال مظهر أحمد المعروف عن عمقه في البحث ودقته في المراجعة ورصافته في التقصي والتحليل كان موافقاً بخوضه لهذا الجدل العلمي وجديرًا بتصديه للرد الفعل المعاكس للحملة التي شنت ضد المفكر الإيطالي ميكافيلي وأرائه السياسية، مما شكل جهده العلمي هذا محاولة جادة وموقفه لإعطاء القارئ صورة أخرى عن هذا السياسي والمفكر الكبير غير الصورة المشوهة التي تركت انطباعاً سيئاً عند القسم الأكبر من السياسيين والمهتمين بالدراسات السياسية.

Ministry of Higher education
And Scientific Research
Al-Mustansiriyah University College of political Sciences

The International and Political Journal

